

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
في
تكملة
الشيخ
الشيخ
الشيخ
الشيخ
الشيخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تكملة

الشيخ



مَهَلْ سَا لَاحِكَا فَرْجَا
فِي بَيَانِ اِيْحَادِلْ وَابْجِلَامِ

مَهْذَبُ الْإِسْلَامِ

فِي

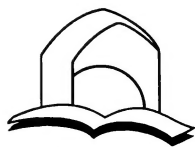
بَيَانِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ

تَأْلِيفُ

فَقِيرِ عَصْرِهِ كَتَبَهُ اللهُ الْعُظْمَى

السَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِ وَالدَّرَجَةِ
فَلَيْسَ

سرشناسه	سبزواری، عبدالاعلی، ۱۲۸۸ھ - ۱۳۷۲.
عنوان و نام پدیدآور	مذهب الاحکام فی بیان حلال والحرام / تألیف عبدالاعلی الموسوی السبزواری.
مشخصات نشر	قم: دارالتفسیر، ۱۳۸۷ -
مشخصات ظاهری	ج ۳۰
شابک	دوره: 978-964-535-155-5
	ج ۲۹: 978-964-535-187-6
وضعیت فهرست نویسی	فیپا
یادداشت	عربی.
یادداشت	کتاب حاضر شرحی بر «عروة الوثقی» محمد کاظم یزدی است.
عنوان قراردادی	عروة الوثقی. شرح.
موضوع	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷-۱۳۳۸ق. عروة الوثقی - نقد و تفسیر.
موضوع	فقه جعفری -- قرن ۱۴ ق.
موضوع	حلال و حرام.
شناسه افزوده	یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷-۱۳۳۸ق. عروة الوثقی - شرح.
رده بندی کنگره:	۱۳۸۷ ۴۰۲۱۵۲ ع ۴ ی / ۵ / ۱۸۳ BP
رده بندی دیویی	۲۹۷/۳۴۲:
شماره کتابشناسی ملی	۱۵۶۸۰۲۸



انتشارات دارالتفسیر

اسم الكتاب:	مذهب الاحکام فی بیان الحلال والحرام
الجزء:	التاسع والعشرون
تألیف:	سماعة آية الله العظمى السيد عبدالاعلى السبزواری <small>رحمته الله</small>
الطبعة:	الاولی
تاریخ الطبع:	۱۴۳۰ هـ. ق - ۱۳۸۸ هـ. ش - ۲۰۰۹ م
الناشر:	دارالتفسیر
المطبعة:	نگین
الكمية:	۲۰۰۰ نسخه

رقم الايداع الدولي للدوره: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۵۵-۵ / 978-964-535-155-5
رقم الايداع للجزء التاسع والعشرون: ۹۷۸-۹۶۴-۵۳۵-۱۸۷-۶ / 978-964-535-187-6

يوزع هذا الكتاب:

العراق: النجف الأشرف، سوق الحويش، مكتبة المهذب، الجوال ۰۷۸۰۱۵۴۱۵۲۳
ایران: قم، شارع معلم، میدان روح الله، انتشارات دارالتفسیر، تلیفون ۷۷۴۴۲۱۲

فصل في قصاص ما دون النفس

لو جنى بما يتلف العضو غالباً فهو عمد قصد به الإتيان أم لا ^(١)، ولو جنى بما لا يتلف به غالباً فهو عمد مع قصد الإتيان ولو رجاء ^(٢).
(مسألة ١): يشترط في جواز الاقتصاص فيما دون النفس أمور:
الأول: كلما يشترط في الاقتصاص في النفس يشترط هنا أيضاً ^(٣).

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

ويسمى قصاص الأطراف أيضاً، والتعبير الأول أعم من الثاني كما هو واضح. وكلما مضى في الجناية على النفس من العمد مباشرة أو تسبباً أو شبه الخطأ أو الخطأ المحض يجري في المقام أيضاً من غير فرق.
(١) لما مرّ في قصاص النفس من أنه قصد السبب وترتب عليه المسبب قهراً، فيكون قصد السبب قصداً للمسبب أيضاً، فراجع فلا وجه للإعادة والتكرار مرّة أخرى.

(٢) تقدم التفصيل في قصاص النفس، فراجع هناك.

(٣) لقاعدة أن: «من لا يقتص منه في النفس لا يقتص منه في الأطراف»،

من التساوي في الإسلام والحرية وانتفاء الأبوة وكون الجاني كاملا فلا يقتص في الطرف لمن لا يقتص منه في النفس (٤).

(مسألة ٢): لا يشترط التساوي في الذكورة والأنوثة فيقتص فيه للرجل من الرجل ومن المرأة من غير أخذ الفضل، ويقتص لها منها ومن الرجل لكن بعد ردّ التفاوت فيما بلغ الثلث (٥).

الثاني: التساوي في السلامة والآفة (٦)، ويصح كون المقتص منه اخفض (٧)، فلا تقطع اليد الصحيحة مثلا بالشلاء ولو بذلها الجاني (٨)،

الثابتة بظواهر الأدلة، والإجماع، وتسلم الفقهاء.

(٤) لما مرّ من ظواهر الأدلة، وإجماع فقهاء الملة، وقول أبي جعفر عليه السلام في المعتبر: «لا يقاد مسلم بذمي في القتل ولا في الجراحات» (١) و قريب منه غيره، فإذا قطع المسلم يد ذمي مثلا لم تقطع يده، ولكن عليه دية اليد.

(٥) تقدم تفصيل ذلك في مسألة ٢ من فصل شرائط القصاص (٢)، فراجع فلا داعي للتكرار مرة أخرى.

(٦) لما هو المنساق من الأدلة، مضافا إلى الإجماع، وما يأتي من النصوص، بل يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (٣) المثلية، بقرينة قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ (٤).

(٧) كما يأتي الكلام فيه.

(٨) نصا، وإجماعا، فعن الصادق عليه السلام في معتبرة سليمان بن خالد: «في

(١) الوسائل: باب ٤٧ من أبواب قصاص النفس حديث: ٥ وتقدم في صفحة: ٢٢١. ج: ٢٨.

(٢) تقدم في ج: ٨ صفحة: ٢١٩.

(٣) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(٤) سورة النحل الآية: ١٢٦.

وتقطع الشلاء بالصحيحة^(٩)، والمرجع في تشخيص الشلل هو العرف وأهل الخبرة^(١٠).

(مسألة ٣): لو خيف من السراية يبدل بالدية^(١١).

(مسألة ٤): لا فرق في اليد بين القويّة والضعيفة والصحيحة والمجروحة فتقطع القويّة بالضعيفة والصحيحة بالمجروحة ونحو ذلك^(١٢)، وفي إلحاق شلل الأصابع باليد الشلاء فيما تقدم من التفصيل وجه^(١٣).

الخامس: التساوي في المحل مع وجوده فتقطع اليمين باليمين واليسار باليسار^(١٤).

رجل قطع يد رجل شلاء، قال: عليه ثلث الدية^(١)

(٩) للإطلاق، والعموم، وظهور الإجماع وعدم الدليل على الخلاف، وقولهم بأنه «إن الجاني لا يجني على أكثر من نفسه»^(٢).

(١٠) كسائر الموضوعات التي يرجع فيها إلى العرف، وأهل الخبرة بها، بعد أن لم يرد فيها دليل شرعي بالخصوص.

(١١) تحفظاً على النفس من خطر السراية، وهي أهم من الطرف، مضافاً إلى الإجماع.

(١٢) كل ذلك للعموم، والإطلاق، وظهور الاتفاق.

(١٣) لدعوى القطع بوحدة المناط، فيلحق عند من حصل له القطع بها دون غيره، والظاهر اختلافه باختلاف الموارد وأقسام الشلل.

(١٤) لظاهر الآية الشريفة الدالة على اعتبار المثلية، وهو المنساق من قوله

(١) الوسائل: باب ٢٨ من أبواب ديّات الأعضاء: ١.

(٢) الوسائل: باب ٣٣ من أبواب القصاص في النفس: ١٠.

ولو لم تكن له يمين قطعت يساره^(١٥)، ولو لم تكن له يد أصلاً قطعت رجليه^(١٦)، فتقطع الرجل اليمنى بقطع اليد اليمنى واليسرى بقطع اليد اليسرى^(١٧).

تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(١) أي يقتص بمثلها بقرينة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ غَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٢) وإجماع المسلمين، واستقرار السيرة على مراعاة هذه الجهات في الشرع المبين، بل يدل على اعتبارها حكم العقل أيضاً، لأن في عدمها ظلماً وتضييعاً للحق.

(١٥) للإطلاقات، والعمومات، بعد سقوط مراعاة المساواة، لعدم الموضوع لها كما هو المفروض.

(١٦) لمعتبرة السجستاني قال: «سألت أبا جعفر^(ع) عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين؟ فقال: يا حبيب تقطع يمينه للذي قطع يمينه أولاً، وتقطع يساره للرجل الذي قطع يمينه أخيراً، لأنه إنما قطع يد الرجل الأخير ويمينه قصاص للرجل الأول، قال: فقلت: إن علياً^(ع) إنما كان يقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، فقال: إنما كان يفعل ذلك فيما يجب من حقوق الله، فأما يا حبيب حقوق المسلمين فإنه تؤخذ لهم حقوقهم في القصاص اليد باليد إذا كانت للقاطع يد يداً والرجل باليد إذا لم يكن للقاطع يد، فقلت له: أو ما تجب عليه الدية وتترك له رجليه؟ فقال: إنما تجب عليه الدية إذا قطع يد رجل وليس للقاطع يداً ولا رجلان، فتم تجب عليه الدية لأنه ليس له جارحة يقاص منها»^(٣) فهي معتبرة سنداً بعد عمل فقهاءنا الأبرار بها، وضبطها أئمة الحديث في مجامعهم الشريفة.

(١٧) لدعوى الشيخ وابن زهرة الإجماع على ذلك، وقال في الجواهر:

(١) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(٢) سورة النحل الآية: ١٢٦.

(٣) الوسائل: باب ١٢ من أبواب قصاص الطرف: ٢.

(مسألة ٥): لو قطع اليد اليسرى ولم تكن له اليسرى تقطع يمينه (١٨)، ومع عدمهما قطعت الرجل (١٩)، ولو قطع من لا رجل له أبدا رجل شخص آخر ففي قطع يده بدل الرجل وجهان (٢٠)، وكذا التعدي من يسرى كل عضو إلى يمينه كالعين والاذن والحاجب وغيرها (٢١).

لعله كاف في إثبات ذلك».

(١٨) للإطلاقات، والعمومات، بعد عدم موضوع لمراعاة التساوي، وأفتى بذلك بعض الفقهاء (رحمة الله عليهم)، وقال في الجواهر: «و يمكن استفادته من النص، والفتوى أيضاً».

(١٩) لما تقدم من معتبرة السجستاني، فراجع وتأمل.

(٢٠) من فحوى ما تقدم من معتبرة السجستاني، وظاهر التعليل في ذيلها، فيصح القطع. ومن إمكان دعوى انصرافها عن الفرض، فلا يقطع مع أن بناءهم على الأخذ بالمتيقن في القصاص، فيبدل حينئذ إلى الدية.

(٢١) من الجمود على ظاهر المعتبرة، وحمل ما ذكر فيها على المثال، فيجوز التعدي إلى سائر الأعضاء كالعين وغيرها، ومن الاقتصار على خصوص القدر المتيقن في ما خالف العمومات، والرجوع في غيره إلى الدية، مضافا إلى دعوى الإجماع على عدم التعدي، والجمود على المثلية في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(١) وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٢) ولا يمكن التمسك بإطلاق قوله تعالى: ﴿الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَ الْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ﴾^(٣) لحكومة آية المثلية عليه.

و مما ذكرنا ظهر الحال في ما ينقسم إلى الأعلى والأسفل كالشفيتين، فلا

(١) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

(٢) سورة النحل الآية: ١٢٦.

(٣) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(مسألة ٦): لو قطع أيدي جماعة قطعت يداه ورجلاه الأولى فالأولى ثمّ عليه الدية للباقيين (٢٢)، ولو قطع فاقد اليدين والرجلين يد شخص أو رجله ثبتت الدية (٢٣).

الرابع: التساوي في الشجاج طولا وعرضا بل وعمقا ونزولا مع الإمكان عرفا وعدم المحذور (٢٤).

(مسألة ٧): لو تحققت زيادة في القصاص من غير عمد فلا بد من تداركها بالأرش (٢٥)، ولو لم يكن إلا بالنقص يثبت الأرش في الزائد (٢٦).

(مسألة ٨): لو لم يمكن مراعاة العمق فيه كالمسحاق والموضحة فلا وجه لاعتباره (٢٧).

يؤخذ الأعلى بالأسفل ولا بالعكس، كما يأتي.

(٢٢) لإطلاق أدلة القصاص، ومعتبرة السجستاني فيما أمكن فيه الاقتصاص، وأدلة الدية فيما لا يمكن، كما يأتي.

(٢٣) لعدم المحل للاقتصاص، فينتقل الحكم إلى الدية لا محالة.

(٢٤) لإطلاق أدلة القصاص والمثلية، ومراعاة العدل المقطوع به من مذاق الشرع، والإجماع في الأولين بل في الجميع. ومن نسب إليه عدم الاعتبار في الأخير إنما ذهب إليه مع عدم الإمكان، وأما معه بما هو سهل يسير فلا وجه له، والمتيقن من الإجماع على فرض تحققه إنما هو الأول.

(٢٥) لحصول الزيادة بسبب فعله، وهو نحو نقص فلا بد من التدارك بالأرش، وسيأتي التفصيل في مقدارها إن شاء الله تعالى.

(٢٦) لفرض استناده إليه، فلا بد من تداركه بالعوض إن لم يرض المجني عليه بترك القصاص وأخذ كامل الدية.

(٢٧) لقاعدة: (انتفاء الحكم بانتفاء الموضوع)، بلا فرق فيهما بين السمين

(مسألة ٩): يثبت القصاص في كل جرح لا تغير فيه بالنفس ولا بالطرف وكانت السلامة معه غالباً (٢٨)، فيثبت في الحارصة والمتلاحمة والسماح والموضحة (٢٩)، ولا يثبت القصاص فيما فيه تغير للنفس أو الطرف كالهاشمة والمنتقلة ولا فيما لا يمكن الاستيفاء إلا بزيادة أو نقيصة كالجائفة والمأمومة ولا في كسر شيء من العظام (٣٠).

والمهزول بعد تحقق أصل الموضوع.

و السماح: جلدة رقيقة فوق العظم، والموضحة: هي التي تبدي بياض العظام، فلا يعتبر العمق فيهما لتعسر ذلك عرفاً ولما مر.

(٢٨) للعموم، والإطلاق، والاتفاق، وقاعدة: «تقديم الأهم على المهم».

(٢٩) لعدم التغير للنفس، ولا للطرف فيها بحسب المتعارف، والحارصة:

هي الشجة التي تشق الجلد قليلاً. والمتلاحمة: هي الشجة التي تشق اللحم ولا تصدع العظم، وقد تكون التي برأت شقها والتحمت، والسماح هي التي بلغت السماحة، أي الجلدة الرقيقة المغشية للعظام، والموضحة: هي التي كشفت عن العظم.

(٣٠) لفرض وجود التغير والخطر فيها. وعن علي عليه السلام: «لا قصاص في

عظم»^(١) وفي مقطوعة ابان: «الجائفة ما وقعت في الجوف ليس لصاحبها قصاص إلا الحكومة، والمنقلة تنقل منها العظام وليس فيها قصاص إلا الحكومة، وفي المأمومة ثلث الدية ليس فيها قصاص إلا الحكومة»^(٢) وقريب منها غيرها.

وأما معتبرة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن السن والذراع

يكسران عمداً، لهما أرش أو قود؟ فقال: قود، قلت: فإن أضعفوا الدية؟ قال: إن

(١) الوسائل: باب ٢٤ من أبواب قصاص الطرف: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١٦ من أبواب قصاص الطرف: ١.

(مسألة ١٠): لو جنى جناية هي في معرض السراية الموجبة لدخول الطرف في النفس يجوز الاقتصاص قبل الاندمال والأحوط الصبر إلى أن يتبين الحال (٣١).

أرضوه بما شاء فهو له»^(١) فمحمول على بعض مراتب الكسر الذي لا تغير فيه.

والهاشمة: هي الشجة التي تكسر العظم، والمنقلة: هي التي تحوج إلى نقل العظم عن محله إلى آخر أو يسقطه. والجائفة: مؤنث الجائف من جاف أي الجرح الذي يصل إلى الجوف، والمأمومة: وهي التي تبلغ أم الرأس، أي الوعاء الذي يجمع فيه الدماغ.

(٣١) أما جواز الاقتصاص قبله، فللعمومات، والإطلاقات، كقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿فَمَنْ إِعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إِعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٣) وقوله تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(٤) وأصالة البراءة عن وجوب الصبر إلى أن يتحقق الاندمال.

وأما الاحتياط: فلعدم التهجم في الدماء، وعدم المخالفة لمن نسب إليه التأخير، ووجوب الصبر إلى الاندمال.

وأما قول علي عليه السلام في معتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر عليه السلام: «لا يقضى في شيء من الجراحات حتى تبرأ»^(٥) فمحمول على جراحة لم يعلم حالها، لا ما إذا علم حالها ولم يعلم مآلها.

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب قصاص الطرف: ٤.

(٢) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

(٤) سورة النحل الآية: ١٢٦.

(٥) الوسائل: باب ٤٢ من أبواب موجبات الضمان: ٢.

فلو قطع جملة من أعضائه خطأ يجوز له أخذ دياتها^(٣٢)، ولو كانت أضعاف دية النفس^(٣٣)، ووجب الإعطاء^(٣٤).

نعم لو سرت إلى النفس يجب إرجاع الزائد عن النفس^(٣٥).

(مسألة ١١): لو اقتص المجني عليه من الجاني ثمَّ سرت الجناية فمات المجني عليه فلوليه أخذ الدية من الجاني وإن لم يكن القتل مقصوداً ولم تكن الجناية مما يقتل غالباً^(٣٦)، وإلا فله القود من الجاني أو أخذ الدية منه^(٣٧).

(مسألة ١٢): كيفية الاقتصاص أن يحلق الشعر عن المحل إن كان مانعاً عن تسهيل الاستيفاء وتيسيره في الحدِّ المعتر فيه، ثمَّ يربط الجاني على ما لا يتمكن منه عن الاضطراب ثمَّ يقاس بما يعلم طرفاه في محل الاقتصاص فيشق من إحدى العلامتين إلى الأخرى طولا وعرضا إن كان جرح الجاني ذا عرض وإلا فالطول فقط^(٣٨).

(٣٢) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله الأدلة لا محالة.

(٣٣) لشمول الأدلة لهذه الصورة أيضاً بعد تحقق السببية في كل واحد

منها.

(٣٤) لوجود السبب، فيتحقق الضمان لا محالة.

(٣٥) لتبين عدم الاستحقاق، وعدم صحة التمسك بالعموم والإطلاق.

(٣٦) لشمول أدلة وجوب الدية لمثل المقام.

(٣٧) أما الأول: فللأدلة الدالة على أن القتل العمد يوجب القصاص.

و أما الثاني: فلما دلَّ على أن القتل الخطأ يوجب الدية، كما مر كل منهما

مفصلاً.

(٣٨) أرسلوا ذلك كله إرسال المسلمات، ويشهد له الاعتبار، ووجوب

و لو شق على الجاني الاستيفاء دفعة يستوفي دفعات، والأحوط للمجني عليه أن لا يمتنع عن ذلك (٣٩)، وإن لم يمكنه الاستيفاء وكّل غيره (٤٠).

(مسألة ١٣): يؤخر القصاص في الطرف عن شدة الحر والبرد إلى اعتدال النهار (٤١).

(مسألة ١٤): لو اضطرب الجاني فزيد في جرحه لذلك فلا شيء على من يباشر الاقتصاص (٤٢)، وإن لم تكن مستندة إلى الاضطراب يقتص من المستوفي في العمد ويطالب بالدية أو الأرش في الخطأ (٤٣)، ولو ادعى الجاني العمد وأنكره المباشر فالقول قوله مع اليمين (٤٤).

حفظ المماثلة، وبناء الشريعة على العدل والانصاف، والتجنب عن الجور والاعتساف. وفي هذه الأعصار يمكن تحديد الجرح بغير ذلك كله.

(٣٩) أما الأول: فلقاعدة الميسور، فتشمله الإطلاقات، والعمومات.

وأما الثاني: فلصحة دعوى ظهور الأدلة لذلك دون غيره.

(٤٠) لشمول عمومات أدلة الوكالة له أيضاً.

وهل يجوز تخدير المحل بالأدوية العصرية الطبية، بحيث لا يتأثر عن الألم؟ فيه إشكال بل منع، لإطلاق المماثلة المعتبرة بالكتاب، والسنة كما مر، فتشمل حتى مثل هذه الآلام أيضاً، إلا إذا رضي المجني عليه بذلك، لأنه نحو تصالح.

(٤١) لظهور الإجماع على الوجوب، وللخوف من السراية، ولما مرّ في

الحدود.

(٤٢) للأصل بعد استناد التفريط إلى نفس الجاني باضطرابه.

(٤٣) لعموم أدلة القصاص في العمد، والدية أو الأرش في غيره.

(٤٤) لأنه أعرف بقصده، ولأصالة الصحة في فعل المسلم، وتقتضيه

ولو ادعى المباشر الخطأ وأنكره الجاني ففي تقديم قول المباشر وجه (٤٥).

(مسألة ١٥): لابد من مراعاة الاعتدال في تمام الأحوال فلا يقتص إلا بمثل الحديد الحادة غير المسمومة - ولا الكالة - المناسبة للاقتصاص بمثله ولا يجوز تعذيبه بأكثر مما عذب به المجني عليه، فلو قلع عينه بآلة كانت سهلة في القلع لا يجوز قلعها بآلة تكون أشد منها تعذيباً، وإذا قلع الجاني باليد من غير آلة يجوز القلع باليد من غير آلة أيضاً. وكذا فيما كان القلع بها أسهل (٤٦)، ولو عذبه بأكثر مما جنى يعزّره الحاكم بما يرى (٤٧)، ولو فعل ما يوجب الاقتصاص يقتص منه وإلا فالدية أو الحكومة (٤٨).

قاعدة: «اليمين على من أنكر بعد عدم البينة في البين»، ولكن الظاهر ثبوت الأرض عليه، لعدم ذهاب جرح المسلم هدرًا.

(٤٥) لما مر في سابقة، إلا إذا كانت قرينة على الخلاف فتتبع حينئذ.

(٤٦) كل ذلك لإطلاق الآيات المباركة، قال تعالى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٢) وبناء الشريعة على التسهيل والتيسير، وتجويزه المعاملة حفظاً للنظام وقطعا لطغيان الأنام، ومراعاة للعدل الإسلامي في كل شيء فالأولى للمجني عليه مراعاة الأسهل وإن جنى عليه بالأصعب.

(٤٧) لأنه فعل منكرا، ولا منصب للحاكم الشرعي إلا دفع المنكر بالقول ورفع بالتعزير.

(٤٨) تقدم ما يتعلق بذلك غير مرة، وعن أبي جعفر عليه السلام: «ان أمير

(١) سورة النحل ١٦ الآية: ١٢٦.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

(مسألة ١٦): لا يتجاوز في الاقتصاص عن عضو إلى عضو آخر (٤٩)، فلو كان الجرح يستوعب عضو الجاني لصغره مع عدم الاستيعاب في عضو المجني عليه لكبره يقتص المقدار المعين وإن استوعبه (٥٠)، فلو كان رأس الجاني شبرا مثلا ورأس المجني عليه شبرين وجنى عليه بشبر يقتص الشبر وإن استوعبه (٥١)، وإن زاد على العضو كأن جنى عليه في الفرض بشبرين لا يتجاوز عن عضو إلى عضو آخر فلا يقتص من الرقبة أو الوجه، بل يقتص بقدر الشبر ويؤخذ للباقي بالدية إن كان له مقدر وإلا فالحكومة (٥٢).

المؤمنين ﷺ أمر قنبر أن يضرب رجلا حدًا فغلط قنبر فزاده ثلاثة أسواط، فأقاده علي ﷺ من قنبر ثلاثة أسواط» (١) وعن الصادق ﷺ: «أن لكل شيء حدًا ومن تعدى ذلك الحد كان له حد» (٢) إلى غير ذلك من الروايات.

(٤٩) لأدلة اعتبار المثلية من الكتاب، والسنة، والإجماع، قال تعالى ﴿وَإِنْ غَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ وقوله تعالى ﴿فَمَنْ إِعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إِعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾.

(٥٠) للزوم مراعاة المثلية الواجبة في المحل.

(٥١) لما مر من مراعاة المثلية. والاستيعاب وعدمه خارجان عن الحكم الشرعي، بل هما من خصوصيات المحل ومقتضياته الخارجة من مورد القصاص، بلا شبهة والتباس.

(٥٢) لأنه مقتضى العدل والانصاف، ومراعاة المماثلة مهما أمكن، والخروج عن الاعتساف.

(١) الوسائل: باب ١٩ من أبواب قصاص الطرف.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب مقدمات الحدود.

(مسألة ١٧): لا يجوز تتميم الناقص بعضو آخر (٥٣)، فلو كان عضو

المجني عليه صغيرا فجنى عليه بقدر شبر مثلا وهو مستوعب لتمام المحل كرأسه مثلا لا يستوعب في الاقتصاص تمام رأس الجاني بل يقتص بقدر شبر وإن كان ذلك بقدر نصف رأسه (٥٤).

(مسألة ١٨): لو أوضح الجاني جميع رأس المجني عليه بأن سلخ

الجلدة واللحم من جملة الرأس - يجوز للمجني عليه أن يفعل ذلك بالجاني مع مساواة رأسيهما من حيث الكبر والصغر (٥٥)، وله الخيار في الابتداء بأي جهة (٥٦).

وما ورد في بعض الروايات من أن: «الوجه من الرأس»^(١) لا ربط له بالمقام، لأنه في مقام بيان أن الموضحة في الوجه كال موضحة في الرأس سواء في الدية، فلكل منهما حكمه الخاص، لا أن الوجه جزء من الرأس من هذه الجهة.

(٥٣) لوجوب ملاحظة المماثلة في المحل كما مرّ مرارا.

(٥٤) لخروج كبر المحل وصغره عن خصوصيات الجراحة كما مرّ وإنما

اللازم هو مراعاة مساحة نفس الجراحة دون الخصوصيات الخارجية التي هي غير اختيارية.

(٥٥) للمماثلة المعتبرة المكررة في الآية الشريفة^(٢)

(٥٦) لعدم الترجيح في تقديم جهة من الجهات في البين، فيتحقق التخيير

لا محالة، فإن كانت ملاحظة ما فعله الجاني من التقديم والتأخير من المرجحات لدى الحاكم الشرعي يقدم، ما قدّمه الجاني.

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب ديات الشجاج والجراح الحديث: ١.

(٢) راجع صفحة: ١٢.

وكذا لو كان رأس المجني عليه أصغر لكن له الغرامة في المقدار الزائد بالتقسيط على مساحة الموضحة (٥٧)، ولو كان أكبر يقتص من الجاني بقدر مساحة جنايته ولا يسلم جميع رأسه (٥٨)، ولو شجّه فأوضح في بعضها خاصة فله دية الموضحة (٥٩)، ولو أراد القصاص استوفى التمام في الموضحة والباقي (٦٠).

(مسألة ١٩): الأعضاء المشتملة على اليمنى واليسرى يقتص اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى فلا بد من مراعاة المثلية فيهما وكذا في الأسفل والأعلى كالجفن والشفة (٦١)، ولا فرق في ذلك بين الصحيحة والسقيمة والأذان المثقوبة وغيرها إن كان الثقب متعارفا، كما لا فرق بين الصغيرة

(٥٧) أما استيفاء القدر الموجود فلا إطلاق الأدلة. وأما الغرامة بالنسبة إلى المفقود، فلعموم أدلة ضمان الجروح، مضافا إلى ظهور الإجماع. (٥٨) أما الاقتصاص بقدر جنايته فلا أدلة اعتبار المماثلة. وأما عدم سلخ جميع رأسه فلا صلة الحرمة في التصرف في النفس المحترمة، إلا بوجه شرعي وهو مفقود.

(٥٩) لأنها أبعد عمقا، ولا أثر في تفاوت طولها وقصرها. (٦٠) لصدق الجرح على الجميع، فيشملة إطلاق قوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (١).

(٦١) لعموم أدلة اعتبار المماثلة، وإطلاقها، مضافا إلى الإجماع، فلو قطع الجاني أذنه اليمنى أو عينه اليمنى مثلا يقطع المجني عليه منه اليمنى أيضاً، ولو قطع شفته أو جفنه العليا يقطع منه العليا أيضاً.

والكبيرة والصماء وغيرها (٦٢)، وفي الثقب غير المتعارف يرجع الى الأرض، أو الحكومة (٦٣).

(مسألة ٢٠): لو جنى الجاني على المجني عليه جناية من قطع اذن أو يد أو رجل أو غير ذلك فأزال المجني عليه تلك الجناية عن نفسه بالفنون الحديثة أو بغيرها من الأدوية مع عدم بقاء نقص فيه من ناحية تلك الجناية فهل يجوز له الاقتصاص من الجاني بعد ذلك؟ وجهان (٦٤).

(٦٢) لشمول الإطلاق للجميع، بعد تحقق المثلية عرفاً بالمعتبرة في القصاص.

(٦٣) لعدم أدلة الأرض والحكومة، بعد عدم موضوع للمماثلة عرفاً.

(٦٤) البحث في المقام تارة بحسب إطلاقات أدلة القصاص، وأخرى بحسب الدليل الخاص.

أما الأولى: فالمنساق من مجموعها أن القصاص إنما هو لتدارك النقص الوارد على المجني عليه، وإيراد مثله على الجاني، لحفظ النظام وقطع تعدي الأنام، فمع عدم النقص والشين، فلا يبقى موضوع له. إن قيل: قد تألم المجني عليه بالألم وتضرر بصرف المال في المعالجة والمداواة.

يقال: تدارك ذلك كله بالفرامة، وهي غير القصاص، مع أنه يمكن أن لا يكون تضرر في البين، كما إذا كانت المعالجة بكرامة ولي أو اعجاز نبي، وللحاكم الشرعي إن يعزّر الجاني في مثل الفرض لأنه فعل منكراً.

إن قيل: هل يمكن ابتناء المقام على ما قالوه من أن الحادث الزائل العائد كالذي لم يزل، أو كالذي لم يعد، فعلى الأول يثبت القصاص دون الأخير؟ يقال: لا مدرك لما قالوه من عقل أو نقل أو عرف، فكيف يصح الابتناء عليه؟!

وأما الدليل الخاص - وهو الجهة الثانية - فيستفاد من التعليل الوارد في رواية ابن عمار عن أبي جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن رجلا قطع من بعض اذن الرجل شيئا، فرفع ذلك إلى علي عليه السلام فأقاده، فأخذ الآخر ما قطع من اذنه فرده على اذنه بدمه فالتحمت وبرتت، فعاد الآخر إلى علي عليه السلام فاستقاده فأمر بها فقطعت ثانية وأمر بها فدفنت، وقال عليه السلام: إنما يكون القصاص من أجل الشين»^(١) وهو في غير الفرض، لأن المفروض في المقام أن المعاد عين المبتدأ بلا شين في البين أصلا، مع أنه جعل القصاص من أجل الشين لا كلية فيه، إلا أن يقال: إنه بيان لحكمة القصاص، لا أن يكون علة له.

وهنا فروع لا بأس بالإشارة إليها.

الأول: هل يجوز ذلك من حيث الحكم التكليفي إن كان ذلك العضو من نفسه أو من غيره بإذنه؟ مقتضى الأصل الجواز.

الثاني: هل يجري على المقطوع بعد الالتصاق والالتحام حكم الميتة أو لا؟ فيه تفصيل، فإن صار بالالتصاق والالتحام جزء حقيقيا من البدن بحيث يتأثر الإنسان بعصره وحره وبرده مثلا، فلا يجري عليه حكم الميتة، وإلا فيجري ويلحق به الشك للاستصحاب.

الخامس: هل تجوز الصلاة فيه؟ هذا الفرع مبني على سابقة كما مرّ بلا حاجة للإعادة.

الرابع: لو جنى عليه شخص، فهل يجري عليه حكم الجنابة على الأجزاء الأصلية؟ الظاهر ابتناؤه على الفرع الثاني كما تقدم.

الخامس: لو ألصق عضو آخر بيدنه، فهل يجري عليه حكم غصب المال أو هو منصرف عنه؟ يمكن تقوية الثاني إن لم يكن عرف على خلافه.

السادس: هل يجوز التبادل من شخصين بين عضويهما لغرض شخصي، مع عدم محذور شرعي في البين؟ مقتضى الأصل الجواز، فلو صار

(١) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب قصاص الطرف: ١.

ولو انعكس بأن اقتص من الجاني العضو وبادر إلى الالتحام والالتئام يحتمل القطع ثانياً (٦٥)، وكذا الحكم لو قطع بعض الأعضاء كشحمة الاذن أو غيرها (٦٦).

(مسألة ٢١): إذا قطع أذنه فأزال سمعه فهما جنايتان لكل منهما المختص بها (٦٧)، فلو قطع أذنا فيها شلل ففيها ثلث الدية (٦٨).

(مسألة ٢٢): يقتص في العين مع مساواة المحل فتقطع اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى دون العكس (٦٩)،

عضو الأجنبية جزء لبدن الأجنبية مثلاً أو بالعكس، فهل يجري عليه الحكم الأول أو الثاني؟ الظاهر ابتناء هذا الحكم على الفرع الثاني كما مرّ.

السابع: هل يجوز بيع الأعضاء لهذا الغرض إذا كانت فيها منفعة محللة شائعة أو لا يجوز، لأنه من بيع الميتة؟ منشأ القول بالجواز انصراف أدلة بيع الميتة عن ذلك، هذا في العضو المنفصل بلا اختيار.

وأما المتصل، فهل يجوز للإنسان بيع بعض أعضاء بدنه في حال حياته بحيث يقطع؟ الظاهر عدمه، لعدم السلطة على ذلك، إلا بمجوز شرعي، وهو مفقود.

(٦٥) لما مر في معتبرة إسحاق بن عمار، فراجع.

(٦٦) لعدم الفرق بين الكل والبعض في جميع ما تقدم، ولو قطع العضو أو بعضه فتعلق بجده ثم ألقه يجري القصاص لتحقيق المماثلة، فتشملها العمومات والإطلاقات المتقدمة.

(٦٧) أما كونهما جنايتين، فللعرف، و الشرع، و اللغة، و العقل، و يترتب على اختلاف الموضوع اختلاف الحكم لا محالة.

(٦٨) لما نسب إلى الشيخ من الإجماع عليه، وما يأتي من القاعدة.

(٦٩) للعموم، والإطلاق، والاتفاق في كل منها.

ولو كان الجاني أعوراً اقتص منه (٧٠)، وإن عمى (٧١)، ولا يرد إليه شيء (٧٢).

(مسألة ٢٣): لو قلع ذو عيني عيني أعور اقتص له بعين واحدة (٧٣)، ويكون للمجني عليه التخيير بين أخذ الدية كاملة وبين الاقتصاص وأخذ نصفها (٧٤).

(٧٠) لعموم الأدلة الشامل لذلك أيضاً، بلا فرق بين كونه كذلك خلقه أو غيرها.

(٧١) إجماعاً، ونصاً، ففي معتبرة محمد بن قيس قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: أعور فقأ عين صحيح، قال: تفقأ عينه، قلت: يبقى أعمى؟ قال عليه السلام: الحق أعماء»^(١) وفي خبر أبان أيضاً عن الصادق عليه السلام: «سألت عن أعور فقأ عين صحيح متعمداً قال تفقأ عينه قلت: فيكون أعمى؟ قال الحق أعماء»^(٢) وظهر مما مر حكم ما لو قطع أعور العين الصحيحة من أعور، فإنه يقتص منه.

(٧٢) للأصل، والإطلاق، والاتفاق. وإن جني عليه ابتداءً، كان له تمام الدية نصاً وفتوى. ففي رواية عبد الله بن الحكم عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن رجل صحيح فقأ عين رجل أعور؟ فقال عليه الدية كاملة، فإن شاء الذي فقئت عينه أن يقتص من صاحبه وبأخذ منه خمسة آلاف درهم فعل، لأن له الدية كاملة وقد أخذ نصفها بالقصاص»^(٣) ومثله غيره.

(٧٣) لعموم قوله تعالى ﴿الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾^(٤) الشامل للمقام أيضاً.

(٧٤) لقول أبي جعفر عليه السلام في صحيح محمد بن قيس: «قضى أمير المؤمنين في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة ففقت، أن تفقأ إحدى عيني

(١) و (٣) الوسائل: باب ١٥ من أبواب قصاص الطرف: ١ و ٢.

(٢) الكافي ج ١: ٧ صفحة ٣١٩.

(٤) سورة المائدة الآية ٤٥.

(مسألة ٢٤): لا قصاص للعين الصحيحة من العمياء بل يبدل بالدية (٧٥).

(مسألة ٢٥): لو أذهب الضوء دون أصل الحدقة اقتصر بالمائل فيرجع فيه إلى حذاق الاختصاصيين بذلك (٧٦).

صاحبه، ويعقل له نصف الدية، وإن شاء أخذ دية كاملة ويعفى عن عين صاحبه»^(١) وتقدم رواية عبد الله بن الحكم أيضاً، ويحمل على صحيح محمد بن قيس غيره.

والمنساق من مثل هذه الأخبار أنها فيما إذا كانت لعين الأعور دية كاملة، كما إذا كان كذلك خلقه أو بآفة من الله تعالى، وأما إذا قلعت عينه قصاصاً، فهي منصرفة عنها.

(٧٥) لأن النقص ذاتي، لا أن يرجع إلى النفع كالأعور والأحول ونحوهما، مضافاً إلى الإجماع. ويأتي قدر الدية في محله إن شاء الله تعالى.

(٧٦) أما أصل الاقتصاص بالمائل، فلعموم الأدلة وإطلاقاتها الشاملين لذلك، مضافاً إلى الإجماع.

وأما الرجوع إلى أهل الخبرة، فلمرتكزات المتسرعة بل العقلاء في مثل هذه الأمور. وما قاله بعض الفقهاء تبعاً لخبر رفاعة، إنما هو بيان لبعض صغريات ذلك لو كان صحيحاً في نفسه، ففي رواية رفاعة عن الصادق عليه السلام: «إن عثمان أتاه رجل من قيس بعملى له قد لطم عينه، فانزل الماء فيها وهي قائمة ليس يبصر بها شيئاً، فقال له: أعطيك الدية، فأبى، قال: فأرسل بهما إلى علي عليه السلام وقال: احكم بين هذين فأعطاه الدية فأبى، قال: فلم يزلوا يعطونه حتى أعطوه ديتين، فقال: ليس أريد إلا القصاص، قال: فدعا علي عليه السلام بمرأة

ولو لم يمكن إذهاب الضوء إلا بإيقاع جناية أخرى عليه يتبدل إلى الدية (٧٧).

(مسألة ٢٦): تقتص العين الصحيحة بالعمشاء والحولاء والخفشاء والجهراء والعشواء (٧٨).

(مسألة ٢٧): يثبت القصاص في شعر الحاجب والرأس واللحية والأهداب ونحوها (٧٩).

فحماها، ثم دعا بكرسف قبله، ثم جعله على أشفار عينيه وعلى حواليلها، ثم استقبل بعينه عين الشمس، قال: وجاء بالمرأة، فقال: انظر، فنظر فذاب الشحم وبقيت عينه قائمة وذهب البصر^(١) ويمكن اختلاف ذلك باختلاف الأعين أو الأزمنة أو الأمكنة.

(٧٧) لأصالة الحرمة والاحترام، مضافا إلى ظهور الإجماع.

(٧٨) لإطلاق الأدلة، وظهور الإجماع بعد كون التفاوت في النفع لا في الذات، فيشملة عموم قوله تعالى ﴿الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾^(٢).

والعمش خلل في اجفاء العين يوجب سيلان الدمع غالبا. والحوال: اعوجاج فيها. والخفش: عدم حدة البصر بحيث لا يرى في الليل خاصة، أو لا يرى الأشياء في يوم غيم، أو صغر العين. والجهراء: عدم البصر نهارا ضد الخفشاء الذي هو عدم البصر ليلا.

(٧٩) لعموم قوله تعالى ﴿فَمَنْ إِغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إِغْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ

(١) الوسائل: باب ١١ من أبواب قصاص الطرف: ١.

(٢) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

كما يقتص لو جنى على المحل من دون الشعر^(٨٠)، ولا بد في الاقتصاص من مراعاة التساوي^(٨١).

(مسألة ٢٨): في الأنف قصاص^(٨٢).

به^(١) وقول علي^(٢): «إنما يكون القصاص من أجل الشين»^(٢) وجملة من الأخبار التي يمكن استفادة ذلك منها، فعن الصادق^(٣) في رواية مسمع: «قضى أمير المؤمنين^(٤) في اللحية إذا حلقت فلم تنبت، الدية كاملة، فإذا نبتت فثلث الدية»^(٣) ومثله خبر السكوني، وفي رواية سلمة بن تمام قال: «أهرق رجل قدرا فيها مرق على رأس رجل فذهب شعره، فاختموا في ذلك إلى علي^(٥) فأجله سنة فجاء فلم ينبت شعره، فقاضى عليه بالدية»^(٤) وفي معتبرة سليمان بن خالد عن الصادق^(٥) قلت: «الرجل يدخل الحمام فيصب عليه صاحب الحمام ماء حارا فيمتعط شعر رأسه فلا ينبت، فقال^(٦): عليه الدية كاملة»^(٥) ومقتضى الإطلاق عدم الفرق بين عد الناس وجود اللحية زينة أو لا.

(٨٠) لشمول أدلة القصاص له بلا إشكال إن أمكن الفرض، ومع عدم إمكانه يتبدل إلى الدية.

(٨١) لتحقيق المثلية المغتبرة في القصاص، ولو فقدت المثلية ترجع إلى الدية كما يأتي.

(٨٢) للعموم، والإطلاق من الكتاب والسنة، مضافا إلى الإجماع، قال تعالى: ﴿الْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٦).

(١) سورة النحل الآية: ١٢٦.

(٢) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب قصاص الطرف: ١.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ٣٧ من أبواب ديات الأعضاء: ١ و ٣.

(٥) الوسائل: باب ٣٧ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(٦) سورة المائدة الآية: ٤٥.

ويقتص الأنف الشام بعادمه والصحيح بالمجذوم إن لم يتناثر منه شيء وإلا فبقدر ما لم يتناثر، والصغير والكبير، والأفطس والأشم والأقنى سواء (٨٣)، ولا يقتص الأنف الصحيح بالشلل (٨٤).

(مسألة ٢٩): يقتص بقطع المارن - وهو ما لان من الأنف وكذا بقطع بعضه (٨٥)، ولو قطع المارن مع بعض القصبة فالمرجع في تعين الاقتصاص أهل الخبرة بهذه الأمور (٨٦)، ومع استقرار الشك فالحكومة (٨٧).

(مسألة ٣٠): يقتص للمنخر بالمنخر مع التساوي في المحل الأيمن بالأيمن والأيسر بالأيسر (٨٨)، وكذا الحاجز بالحاجز (٨٩).

(٨٣) لإطلاق أدلة المماثلة، بعد اتفاقهم على أنه لا اعتبار بالتفاوت في الأوصاف، بل تسقط ملاحظة التساوي فيها بعد تحقق التماثل الذاتي.

(٨٤) لما يستفاد من مجموع الأدلة أن الشلل العضوي يخرج عن موضوع القصاص، بل يتبدل الحكم إلى الدية أو الأرش والحكومة.

(٨٥) للعمومات، والإطلاقات المتقدمة الشاملة لكل والبعض.

(٨٦) لعدم ورود تحديد شرعي في ذلك يصح الاعتماد عليه، فلا بد من الرجوع إلى خبراء الفن.

(٨٧) لأنها بمنزلة التصالح الذي هو خير محض. والله العالم بحقائق الأحكام.

(٨٨) لإطلاق أدلة القصاص، واعتبار المماثلة في مورده كتابا وسنة وإجماعا، كما مر مكررا.

(٨٩) لما مر في سابقة.

ولو قطع بعض الأنف يقاس المقطوع إلى الباقي ويقطع من الجاني بحسابه إن نصفاً فنصف، وإن ثلثاً فثلث ونحو ذلك (٩٠).

(مسألة ٣١): يقتص الشفة بالشفة مع التساوي علواً، وسفلاً (٩١)، ولا فرق بين الطويلة والقصيرة، والكبيرة والغليظة والرقيقة، والصحيحة والمريضة (٩٢). نعم لو كان المرض هو الشلل يتبدل بالدية حينئذ ويأتي مقدار الدية في الديات (٩٣)، ولو قطع بعضها فبحساب المساحة كما مر في الأنف ويأتي في الديات.

(مسألة ٣٢): يثبت القصاص في اللسان تمامه بالتام وبعضه بالبعض (٩٤)،

(٩٠) للمماثلة المعتمدة بالكتاب والسنة كما مرّ، ولا يراعى المساحة بين الأنفين، وإنما يراعى النسبة لتحقيق المماثلة عرفاً.

(٩١) أما أصل الاقتصاص في الشفتين، فلعمومات، وإطلاقات الأدلة، وإجماع فقهاء الملة.

وأما التساوي فيهما، فلأدلة اعتبار المماثلة من الكتاب والسنة كما مرت مكررة، فيقتص للشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى.

(٩٢) كل ذلك للإطلاقات، والعمومات، وأن كل ذلك من الصفات غير الملحوظة في اقتصاص الذات.

(٩٣) لما مر غير مرة من أن الصحيح لا يقتص للمشلول، فتنتقل إلى الدية حينئذ، ويأتي التفصيل في الديات إن شاء الله تعالى.

(٩٤) لإطلاق قوله تعالى ﴿فَمَنْ إَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(١) وقوله تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾^(٢).

(١) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

(٢) سورة الشورى الآية: ٤٠.

مع التساوي في النطق (٩٥)، فلا يقطع الناطق بالأخرس (٩٦)، ويقطع الأخرس بالناطق، وبالأخرس والفصيح بغيره والخفيف بالثقل (٩٧)، ولو قطع لسان طفل يقتص منه (٩٨)، إلا إذا ثبت خرسه فلا يقطع بل فيه الدية (٩٩).

(مسألة ٣٣): في ثدي المرأة وحلمتها قصاص (١٠٠)،

ولم أجد الفرع في الكتب الفقهية كالشرائع والجواهر واللمعة.
(٩٥) لظهور المثلية في قوله تعالى في ذلك، مضافا إلى الإجماع، كما مر في نظائر المقام.

(٩٦) للأصل، والإجماع، وما تقدم في نظائره غير مرة.

(٩٧) كل ذلك لإطلاق الأدلة من غير ما يصلح للتقييد.

(٩٨) لإطلاق الأدلة وعمومها الشاملين لذلك أيضاً.

إن قلت: قوله ﷺ في صحيح أبي بصير: «لا قود لمن لا يقاد منه» (١) حاكم عليهما فلا مجال للأخذ بهما.

يقال: نعم لو ثبت عموم دلالاته فتثبت الحكومة لا محالة، وأما مع عدم الثبوت أو الشك فيه تقدم حقوق الناس التي اهتم الشارع بها غاية الاهتمام، ولعل إعراض المشهور عن العمل بعموم الصحيحة لأجل ذلك.

(٩٩) أما عدم القطع مع ثبوت الخرس، فلما مر من أنه لا يقطع الصحيح بالأخرس.

وأما الدية فلما يأتي في الديات. وفي ثبوت الخرس يرجع الى العلامات المعتمدة، وثقات المتخصصين في ذلك.

(١٠٠) للعمومات، والإطلاقات الشاملة لذلك أيضاً، فلو قطعت امرأة ثدي امرأة أخرى أو حلمها، تقتص منها.

(١) الوسائل: باب ٢٨ من أبواب القصاص في النفس: ١.

مع تساوي المحل من حيث اليمنى واليسرى^(١٠١)، وكذا في حمة الرجل قصاصا مساويا^(١٠٢)، ولو قطع رجل حمة ثدي امرأة فلها القصاص من غير رد^(١٠٣).

(مسألة ٣٤): يقتص في السن مع التساوي في المحل والطرف ونحوهما^(١٠٤)، ولا فرق فيما ذكر بين الأصلية التي تنبت بعد سقوط أسنان الرضاع وغيرها بعد تحقق المماثلة ولو بالأجهزة

(١٠١) لعموم ما دلّ على اعتبار التساوي في الجناية والمقتص منه.
(١٠٢) لعموم الدليل الشامل لكل منهما، فلو قطع، رجل حمة رجل آخر، يقتص منه مع مراعاة التساوي.

(١٠٣) أما أصل ثبوت القصاص، فلعموم دليله وإطلاقه. وأما عدم الرد، فلأصل بعد عدم دليل على ثبوته، فيتحقق الحق الثابت وهو أصل القصاص، وينفي الزائد بالأصل، إلا أن يدل دليل عليه بالخصوص.

(١٠٤) للأدلة الأربعة، فمن الكتاب قوله تعالى ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾^(١)، و السنة والإجماع والعقل كما تقدم^(٢) فلا يقلع ما في الفك الأعلى بما في الفك الأسفل وكذا العكس، ولا ما في اليمين باليسار أو العكس، ولا الثنية بالرباعية أو الطاحن أو الناب أو الضاحك وكذا العكس، ولا الزائد بالأصلية أو العكس، بل ولا الزائدة بالزائدة مع اختلاف المحل، كل ذلك لاعتبار المماثلة في الاعتداء كما صرح بها الكتاب الكريم - كما مر - و السنة المقدسة. نعم لا اعتبار بأوصاف الأسنان كالسواد والبياض و الصفر وغيرها.

(١) المائدة الآية ٥٥.

(٢) تقدم في صفحة ٧.

الحديث (١٠٥).

(مسألة ٣٥): لو عادت المقلوعة كما كانت بلا نقص بحكم أهل الخبرة ففيها التعزير، وإن حكموا بالنقص ففيها الأرش إذا كان العود قبل الاقتصاص (١٠٦).

(مسألة ٣٦): لو اقتص وعادت سن الجاني ليس للمجني عليه إزالتها (١٠٧)، وكذا لو عادت سن المجني عليه ليس للجاني إزالتها (١٠٨).

(مسألة ٣٧): لو قلع سن الصبي فإن كان لم تنبت في زمان يرجى فيه النبات عادة ففيه القصاص (١٠٩).

(١٠٥) لإطلاق الدليل الشامل لجميع ذلك. نعم لو لم تتحقق المماثلة من كل جهة تتعين الدية أو الأرش. ويمكن أن يجعل هذا النزاع بين الفقهاء لفظيا.

(١٠٦) أما الأول: فلأنه منكر، وكل منكر يعزّر مرتكبه، كما تقدم غير مرة من أن الغرض من نصب الحاكم الشرعي إقامة المعروف والردع عن المنكر.

وأما الثاني: فلغرض حصول النقص، فلا بد إما من الأرش أو الحكومة، بل نسب إلى المشهور ثبوت حق القصاص مطلقا، فإن كان مدرّكهم التمسك بالعمومات بدعوى عدم انصرافها عن بعض فروض المسألة فهي صحيحة، وإن كان لهم دليل آخر نطالبهم بذلك، والأحوط التراضي.

(١٠٧) للأصل بعد تحقق استيفاء حقه، فليس له حق بعد الاقتصاص حتى يكون له حق الاستيفاء.

وما تقدم من أن الحكمة في القصاص لأجل الشين فلا يجوز إلصاق العضو المقطوع، ولو فعل ذلك يقتص مرة أخرى كما مر، لا يشمل مثل المقام. لأنه إنبات وهبة جديدة منه تعالى مع أنه لا شين في المقام أصلا.

(١٠٨) لما مر في سابقة.

(١٠٩) للعمومات، والإطلاقات الشاملة للصبي أيضاً.

وإلا فلا قصاص وفيه الأرش^(١١٠)، فلو مات الصبي المجني عليه قبل اليأس من عودها فلوارثه الأرش^(١١١).

(مسألة ٣٨): لا تقلع السن الأصلية بالزائدة^(١١٢)، بل فيها الدية^(١١٣).

(١١٠) أما عدم القصاص: فللإجماع، ولمعتبرة علي بن حديد عن أحدهما عليه السلام أنه قال: «في سن الصبي يضربها الرجل فتسقط ثم تبت، قال عليه السلام: ليس عليه قصاص، وعليه الأرش»^(١).

وأما الأرش: فلتحقق المماثلة في جهة الاعتداد، فيرجع بعد ذلك إلى الأصل وما تقدم.

ولكن عن جمع أن في سن الصبي بعيرا، مطلقا لقول الصادق عليه السلام: «ان أمير المؤمنين عليه السلام قضى في سن الصبي إذا لم يشتر بعير»^(٢) والثغر: السن الأصلي الذي نبت بعد سقوط أسنان الرضاع، وفي رواية مسمع عن الصادق عليه السلام أيضاً: «قضى في سن قبل أن يشتر بعيرا في كل سن»^(٣).

ولكن العمل بإطلاقه مشكل مع قصور سندهما، فالأولى رد علمهما إلى أهله، والأحوط التصالح إن لم يكن محذور في البين.

ثم لا فرق بين الكسر والقلع، لشمول العمومات والإطلاقات لكليهما، ولكن لابد في الكسر من ملاحظة المماثلة، ولو بالآلات الحديثة كما في القلع.

(١١١) للعمومات، والإطلاقات بعد تحقق التعدي، ويقتضيه الأصل أيضاً.

(١١٢) لما مرّ مكرراً من اعتبار المماثلة في القصاص، والمفروض عدمها.

عرفاً، وتقدم في مسألة ٣٤ ما يرتبط بالمقام.

(١١٣) لعموم أدلة الأرش بعد عدم موضوع للمماثلة، وسيأتي مقدارها إن

(١) الوسائل: باب ٣٣ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٣٣ من أبواب ديات الأعضاء: ٣ و ٢.

وتقلع الزائدة بالزائدة مع تحقق الشرائط (١١٤).

(مسألة ٣٩): يثبت القصاص في قطع الذكر مطلقا (١١٥)، ولا يقطع الصحيح بذكر العنّين ومن يكون بذكره شلل (١١٦)، ويقطع ذكر العنّين بالصحيح والمشمول به (١١٧)، وكذا يثبت القصاص في قطع الحشفة أو بعضها (١١٨).

(مسألة ٤٠): في الخصيتين قصاص وكذا في إحدهما مع التساوي

شاء الله تعالى، وكذا الحكم لو اشتبهت الزائدة بالأصلية.

(١١٤) لتحقق المائلة عرفا.

(١١٥) للعموم، والإطلاق، والاتفاق، بلا فرق في ذلك بين الأغلف والمختون، والكبير والصغير بلغا في الكبير والصغر ما بلغا، والخصي - إن لم يبلغ إلى شلل الذكر - كل ذلك لما مر.

وأما قول أبي جعفر عليه السلام في المعتبر: «لا قود لمن لا يقاد منه»^(١) فإن عمومه وإطلاقه موهون بإعراض المشهور عن العمل بهما مع كونه بمنظر منهم ومسمع، وأنه في مقام بيان قاعدة كلية، فهو مختص بمورده إذا، فالمرجع ما تقدم من العموم والإطلاق، مضافا إلى الإجماع. والله العالم بحقائق الأحكام.

(١١٦) على المشهور فيهما، بل ادعي الإجماع في الثاني، ويشهد لذلك ما تقدم في اليد. ولا بد من التراضي بالدية، لما يأتي في الديات إن شاء الله تعالى.

(١١٧) لظهور الإجماع، ويشهد له ما مر في اليد. ولكن لا بد من مراعاة عدم تحقق الضرر على النفس.

(١١٨) للعمومات، والإطلاقات، وظهور الإجماع، ولكن لا بد من مراعاة

(١) الوسائل: باب ٢٨ من أبواب القصاص في النفس: ١.

في المحل (١١٩)، ولو خيف ذهاب منفعة أخرى ينقلب إلى الدية (١٢٠)، هذا إذا ذهب أصل المنفعة بفعل الجاني، وأما إذا بقيت وذهبت العين بفعله يقتص بالنسبة إلى العين فقط إلا مع الخوف فتنتقل إلى الدية (١٢١)، ولو قطع الذكر والخصيتين اقتص منه كذلك (١٢٢).

(مسألة ٤١): يقتص في الشفرين وكذا في أحدهما (١٢٣)، بلا فرق بين الصغيرة والكبيرة والبكر والثيب والمختونة وغيرها، والصحيحة والرتقاء، والقرناء، والعفلاء، والمفضاة وغيرها (١٢٤)، هذا إذا كانت الجانية امرأة، وأما لو كان رجلاً أو قطعت المرأة ذكر رجل تتعين

المثلية في الكمية من كل جهة.

(١١٩) للإطلاق، والاتفاق، والعموم، ويقتص اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى.

(١٢٠) لاتفاء موضوع القصاص، وهو اعتبار المثلية، فلا محالة تنقلب إلى الدية.

(١٢١) أما الأول: فلا اعتبار المماثلة في القصاص مهما أمكن.

وأما الثاني: فلعدم إمكان تحصيلها مع الخوف، فلا بد من الانتقال إلى الدية حينئذ.

(١٢٢) للإطلاق، والاتفاق، سواء قطعهما معا أم على التعاقب، لشمول الدليل لكل منهما.

(١٢٣) أما الشفران: فهما اللحمان المحيطان بالفرج الشفتين بالفم. وأما أصل القصاص مطلقاً، فلعمومات الأدلة وإطلاقاتها الشاملة لهما ولأحدهما.

(١٢٤) كل ذلك للإطلاق، والعموم الشامل لجميع ذلك. نعم لا يقتص من الصحيحة للشلاء، لما تقدم مراراً.

الدية حينئذ (١٢٥).

(مسألة ٤٢): كل مورد لم يتمكن من المثلية والمساواة في الاقتصاص تتعين الدية والمرجع في ذلك ثقات أهل الخبرة والمتخصصين، فلو زالت بكر بكاراة أخرى ولم يتمكن من المماثلة من كل جهة فعلى الجانية الدية (١٢٦).

(مسألة ٤٣): يثبت القصاص في الألتين مع الأمن من الضرر وإلا فالدية (١٢٧).

(مسألة ٤٤): يقطع المجذوم بمثله وبالصحيح، والاذن الصماء بالأذن الصحيحة (١٢٨).

(١٢٥) لعدم موضوع القصاص في الجاني والجانية حتى تتحقق المثلية، فلا محالة تنتقل إلى الدية.

وأما رواية عبد الرحمن بن سيابة عن الصادق عليه السلام: «إن في كتاب علي عليه السلام لو أن رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمته لها ديتها، وإن لم يؤد إليها الدية قطعت لها فرجه إن طلبت ذلك»^(١) فهي لا يصح العمل بها حتى في موردها، بل لا بد من رد علمها إلى أهلها بعد إعراض المشهور عنها.

(١٢٦) لأصالة الاحترام في النفس والأطراف مطلقاً، فمع إمكان القصاص يتعين، ومع عدمه لا بد من الدية، لئلا يذهب ما هو محترم هدرًا أو ضياعاً.

(١٢٧) أما الأول: فللعمومات، والإطلاقات الشاملة لهما أيضاً.

وأما الأخير: فللقاعدة نفي الضرر والخرج الحاكمة عليهما.

(١٢٨) للعموم، والإطلاق، وظهور الاتفاق، والمراد بالمثلية والتساوي ما

(١) الوسائل: باب ٩ من أبواب قصاص الطرف: ٢.

(مسألة ٤٥): لو جنى على شخص بجناية داخلية مثل النزيف الداخلي أو حدث مرض اعصاب أو سكر أو غير ذلك تتعين الدية (١٢٩).

(مسألة ٤٦): لو جنّ المجني عليه لا يسقط القصاص فلويله الاستيفاء (١٣٠)، ولو جنّ الجاني بعد تحقق الجناية يقتص الكامل شرعا منه (١٣١).

(مسألة ٤٧): لو مات الجاني قبل استيفاء القصاص يتبدل الحكم إلى

هو في ظاهر الجسم - لا بالنسبة إلى تمام المنافع - إلا ما خرج بالدليل الخاص.

(١٢٩) لعموم قوله تعالى ﴿فَمَنْ إِعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إِعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾^(١) بعد عدم إمكان المثلية بنظر المتخصص.

(١٣٠) لعموم ما دلّ على ثبوته، مضافا إلى الأصل، ولو استند الجنون إلى الجناية تكون الدية كاملة، كما يأتي في كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

(١٣١) للأصل، والعمومات، والإطلاقات، مضافا إلى معتبرة بريد العجلي «سئل أبو جعفر عليه السلام عن رجل قتل رجلا فلم يقم عليه الحدّ ولم تصح الشهادة عليه حتى خولط وذهب عقله، ثمّ إن قوما آخرين شهدوا عليه بعد ما خولط أنه قتله؟ فقال: إن شهدوا عليه أنه قتله حين قتله وهو صحيح ليس به علّة من فساد عقل قتل به، وإن لم يشهدوا عليه بذلك وكان له مال يعرف دفعت إلى ورثة المقتول الدية من مال القتال، وإن لم يكن له مال اعطي الدية من بيت المال، ولا يبطل دم امرئ مسلم»^(٢) وتقدم أنه كل ما يجري في قصاص النفس يجري في ما دونها أيضاً.

(١) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

(٢) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب القصاص في النفس: ١.

الدية، ولو مات المجني عليه بغير سبب الجناية فلا أوليائه القصاص بعد المراجعة إلى الحاكم الشرعي (١٣٢).

(مسألة ٤٨): لا فرق في السبب الموجب للجناية بين الضرب أو غيره كصب بعض الأدوية السامة على الجسد مثلاً أو اتصال بعض الجسد بآلات الكهرباء التي قد توجب الشلل فيه (١٣٣).

(مسألة ٤٩): لو صدرت الجناية من اثنين بنحو الاشتراك فيها اقتصر منهما المجني عليه إن شاء مع رد ما فضل من دية المقتص منه إليهما أو يأخذ منهما الدية ويسقط القصاص، أو يقتص من أحدهما ويدفع من لم يقتص منه فضل دية المقتص عنه (١٣٤)، وكذا لو صدرت الجناية من جماعة.

(١٣٢) لزوال الموضوع في الأول، فينتقل الحكم إلى الدية لا محالة، لئلا يبطل دم امرئ مسلم، ولأن أولياء الميت أولى بأحكامه، مضافاً إلى الأصل في الثاني.

وأما الرجوع إلى الحاكم الشرعي، فلأن تشخيص هذه الموضوعات التي لها المعرضية للنزاع والجدال، لا يد وأن تكون بنظره لقطعهما.

(١٣٣) لتحقيق الاعتداء على كل حال، فتشمله الإطلاقات والعمومات.

(١٣٤) للعموم، والإطلاق، وفحوى ما تقدم في النفس، ومعتبرة أبي مريم الأنصاري عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجلين اجتماعاً على قطع يد رجل، قال: إن أحب أن يقطعهما أدى إليهما دية يد يقتسمانها ثم يقطعهما، وإن أحب أخذ منهما دية يد، وإن قطع يد أحدهما ردّ الذي لم يقطع يده على الذي قطعت يده ربع الدية»^(١) ولا فرق بين الاثنين والأزيد، للإجماع، وفحوى ما مر في النفس.

(١) الوسائل: باب ٢٥ من أبواب القصاص في الطرف: ١.

(مسألة ٥٠): لو فعل الجاني ما يوجب زوال بعض القوى الجسمانية عن المجني عليه بمثل السحر أو التسخيرات فلا إشكال في الضمان (١٣٥)، وهل يجوز القصاص بالمثل؟ وجهان (١٣٦).

(مسألة ٥١): لا يقتصر من الحامل إن استلزم القصاص الضرر لحملها (١٣٧)، فعلى المجني عليه أو وليه تأخيرها إلى أن تضع حملها أو المطالبة بالدية (١٣٨).

وتقدم نظير هذه المسألة في مسائل القصاص في النفس.

(١٣٥) لعموم أدلة الاعتداء، وما تقدم من عدم فرق بين الأسباب.

(١٣٦) من أن مقتضى العموم، والإطلاق، الجواز بعد كون المجني عليه عالماً بذلك، ومن أنه دفع الحرم بالحرام فلا يجوز. ويمكن الإشكال بأنه حرام إن لم يأذن الشارع فيه، والمفروض شمول عموم الإذن له. نعم لو لم يكن عالماً به قبل ذلك وتعلم السحر لهذا الغرض بالخصوص، ففيه إشكال.

(١٣٧) لما تقدم في استيفاء القصاص على النفس، وما تقدم في حد الحامل وأنه من الإسراف في القتل بقوله تعالى ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾^(١).

(١٣٨) لولايته على ذلك، ولو اختار أحدهما لا يجوز لها المنع.

ختام وفيه مسائل

الأولى: يشترط في القصص التساوي في الأصالة والزيادة^(١)، فلا يقطع أصلية بزائدة ولو مع اتحاد المحل^(٢)، ولا زائدة بأصلية مع اختلاف المحل^(٣)، وتقطع الأصلية بالأصلية مع اتحاد المحل والزائدة كذلك، والزائدة بالأصلية مع اتحاد المحل وفقد الأصلية^(٤)، ولا تقطع اليد الزائدة اليمنى بالزائدة اليسرى وبالعكس، ولا الزائدة اليمنى بالأصلية اليسرى وبالعكس^(٥).

الثانية: إذا قطع يدا كاملة ويده ناقصة بإصبع مثلا فللمجني عليه القصص^(٦).

(١) لاعتبار المماثلة كتابا، وسنة، وإجماعا، كما مرّ فلا وجه للإعادة.

(٢) لاعتبار الكمال والنقص في مورد القصص، فالكامل لا يؤخذ للنقص، اتحد المحل أو اختلف.

(٣) لاشتراط اتحاد المحل، والمفروض عدم تحققه.

(٤) كل ذلك لوجود المقتضي للقطع وفقد المانع عنه، فتشملها الإطلاقات، والعمومات بلا محذور، مضافا إلى الإجماع.

(٥) لما مرّ من اشتراط اتحاد المحل، فينتفي المشروط لا محالة بانتفاء الشرط، فينتقل إلى الدية لا محالة.

(٦) لعمومات أدلة القصص وإطلاقاتها، وظهور الإجماع.

ولو أخذ دية ما هو مفقود^(٧)، بلا فرق بين ما إذا كان الفقدان خلقة أو لعارض^(٨)، وكذا لو قطع كامل الأجزاء من هو ناقص عكس ما مرّ مع دفع دية ما هو موجود في الجاني دونه^(٩)،

(٧) لقاعدة المثلية في الاعتداء، والدية أقرب إلى المثل بعد تعذر الصورة، مضافاً إلى دعوى الإجماع.

(٨) لجريان قاعدة المثلية، وبدلية الدية عنها في الصورتين.

وأما رواية سورة بن كليب عن الصادق عليه السلام قال: «سئل عن رجل قتل رجلاً عمداً وكان المقتول أقطع اليد اليمنى؟ فقال عليه السلام: إن كانت قطعت يده في جناية جناها على نفسه أو كان قطع فأخذ دية يده من الذي قطعها، فإن أراد أولياؤه أن يقتلوا قاتله أدوا إلى أولياء قاتله دية يده الذي قيد منها إن كان أخذ دية يده ويقتلوه، وإن شاؤوا طرحوا عنه دية يد وأخذوا الباقي، قال: وإن كانت يده قطعت في غير جناية جناها على نفسه ولا أخذ لها دية قتلوا قاتله ولا يغرم شيئاً، وإن شاؤوا أخذوا دية كاملة، قال: وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام»^(١) فلا بد من اختصاصها بموردها، وإلا يستلزم العمل بإطلاقتها حكماً لا يقول به أحد، وهو عدم شيء على من قطع يداً مثلاً ولا يد له خلقة، وهو معلوم البطلان.

(٩) لما تقدم من العمومات، والإطلاقات وتحقق المثلية.

ودعوى الإجماع، مضافاً إلى رواية ابن الحريش عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: «قال أبو جعفر الأول عليه السلام لعبد الله بن عباس: يا ابن عباس أنشدك الله هل في حكم الله اختلاف؟ قال: فقال: لا، قال: فما تقول في رجل قطع رجل أصابعه بالسيف حتى سقطت فذهبت وأتى رجل آخر فأطار كف يده فأتى: به إليك وأنت قاض كيف أنت صانع؟ قال: أقول لهذا القاطع: أعطه دية كفه، وأقول

(١) الوسائل: باب ٥٠ من أبواب القصاص في النفس: ١.

وكذا لو نقصت بعض أصابع المقطوع أنملة ^(١٠)، أو ظفرا أو نقصت أصابع القاطع أنملة أو ظفرا ^(١١).

الثالثة: إذا قطع إصبع رجل مثلاً فسرت إلى كفه بحيث قطعت ثم اندملت ثبت القصاص فيهما فتقطع كفه من المفصل ^(١٢)، ولو قطع يده من الكوع ثبت القصاص ^(١٣)، فإذا قطع مع اليد بعض الذراع اقتصر من مفصل الكوع وتجري الحكومة في الباقي ^(١٤).

لهذا المقطوع: صالحه على ما شئت وأبعث إليهما ذوي عدل، فقال له: قد جاء الاختلاف في حكم الله ونقضت القول الأول، أبى الله أن يحدث في خلقه شيئاً من الحدود وليس تفسيره في الأرض، أقطع يد قاطع الكف أصلاً ثم أعطه دية الأصابع، هذا حكم الله ^(١) وفي المسألة أقوال أخرى لم نجد لها دليلاً وأفاي يعتمد عليه، ولذلك أعرضنا عن ذكرها.

(١٠) لجريان جميع ما تقدم في ذلك أيضاً، من غير فرق بينها وبين سابقتها، فيقطعها مع دفع دية الأنملة.

(١١) فيجري حكم ما تقدم في الجميع جموداً على تحقق المثلية، بعد عدم إمكان تحققها بالنسبة إلى العين والصورة.

(١٢) للعمومات، والإطلاقات، وظهور الإجماع، بعد كون السراية بفعله فيكون إحداهما بالمباشرة، والأخرى بالتسبيب، والأحوط التصالح بالدية.

(١٣) للعمومات، والإطلاقات، وعدم الخلاف. والكوع: طرف الزائد الذي يلي الإبهام.

(١٤) أما الأول: فلما مرّ من العمومات، والإطلاقات.

وأما الثاني: فلغرض عدم المفصل، واختلاف أوضاع العروق والأعصاب.

(١) الوسائل: باب ١٠ من أبواب قصاص الطرف: ١.

والمرجع في الحكومة المتخصصون فيها^(١٥)، ولو قطعها من المرفق اقتص منه وفي الزيادة ما مر^(١٦)، وكذا لو قطعها من المنكب اقتص منه^(١٧)، وليس له القصاص من المرفق وأخذ أرش الزائد^(١٨)، ولو قطعها من العضد فلا قصاص منه ويقتص من المرفق وفي الباقي حكومة^(١٩)، ولو خلع عظم المنكب (المشط) فالقصاص أو الدية^(٢٠)، وحكم الرجل حكم اليد^(٢١).

الرابعة: إذا قطع كفه وكان للقاطع إصبع زائدة في اليسمين مثلاً وكان المقطوع كذلك اقتص منه^(٢٢)،

(١٥) لأنهم العارفون بمثل هذه الأمور.

(١٦) كل منهما لعين ما مر في سابقة من غير فرق.

(١٧) لكون الحكم مطابقاً للقاعدة، فتجري في جميع الأشباه والنظائر.

(١٨) للأصل بعد عدم دليل عليه.

(١٩) أما الأول: فلما مرّ أنفاً من اختلاف عروق الأيدي والأعصاب في

ذلك اختلافاً كثيراً.

وأما الثاني: فلما تقدم من العمومات، والإطلاقات، وتسالم الأصحاب.

(٢٠) أما القصاص، إن حكم أهل الخبرة المتخصصين في العلم بإمكان

ذلك، وإلا تتعين الدية لما مرّ.

(٢١) لكون الحكم في كل منهما مطابقاً للقاعدة، فتجري في الأشباه

والنظائر، فإن القدم كال كف، والساق كالذراع، والفخذ كالعضد والورك كعظم الكف.

(٢٢) لأن المفروض تحقق التساوي في كل منهما، فتشمله الإطلاقات

والعمومات.

ولو كانت الزائدة في الجاني فقط وكانت خارجة عن الكف اقتصر منه وتبقى الزائدة (٢٣)، وإن كانت في سمت الأصابع منفصلة عنها ثبت القصاص في الأصابع الخمس دون الزائدة (٢٤)، وأما الكف فإن كان في الاقتصاص منها تغرير فلا بد من الحكومة (٢٥).

(٢٣) لتحقيق التساوي، مضافاً إلى عدم الخلاف، وخروج الزائدة عن مورد القصاص، بأن تكون على الساعد مثلاً فتسلم للجاني بلا قصاص فيها.

(٢٤) لفرض تحقيق التساوي فيها حينئذ، وكون الزائدة أزيد من الحق، فلا حق للمجني عليه فيها.

وأما رواية الحسين بن العباس الحريش عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: «قال أبو جعفر الأول لعبد الله بن عباس: يا بن عباس أنشدك الله هل في حكم الله اختلاف؟ قال فقال: لا، قال: فما تقول في رجل قطع رجل أصابعه بالسيف حتى سقطت فذهبت وأتى رجل آخر فأطار كف يده، فأتى به إليك وأنت قاض كيف أنت صانع؟ قال: أقول لهذا القاطع: أعطه دية كف، وأقول لهذا المقطوع: صالحه على ما شئت وأبعث إليهما ذوي عدل، فقال له: قد جاء الاختلاف في حكم الله ونقضت القول الأول، أباي الله أن يحدث في خلقه شيئاً من الحدود وليس تفسيره في الأرض، اقطع يد قاطع الكف أصلاً ثم أعطه دية الأصابع، هذا حكم الله» (١).

ففي شموله للمقام إشكال بل منع، ولذا اضطربت كلماتهم الشريفة فيه، فهم بين عامل به وتارك له.

(٢٥) لفرض عدم إمكان الاقتصاص من جهة التغرير كما هو الغالب، فتصل النوبة إلى الحكومة لثلاث يذهب دم امرئ مسلم هدرًا.

(١) الوسائل: باب ١٠ من أبواب قصاص الطرف: ١.

وإن لم يكن كذلك فيقتص من الكف أيضاً^(٢٦)، ولو كانت الزائدة متصلة ببعض الأصابع اقتص منه بما عدا الملتصقة وله دية الإصبع التي التصق الزائد بها والحكومة في الكف^(٢٧). ولو كانت نابتة على الإصبع الوسطى مثلاً وأمكن قطع بعضها مع الأربع تقطع الأنملة الوسطى مع الأربع ويؤخذ ثلثا دية الإصبع^(٢٨)، أما لو كانت الزائدة في المجني عليه خاصة فله القصاص في الكف وله دية الإصبع الزائدة وهي ثلث دية الأصلية^(٢٩)، ويجوز المصالحة بينهما بالدية مطلقاً^(٣٠)، ولو كان للمجني عليه أربع أصابع أصلية وخامسة غير أصلية لم تقطع اليد الكاملة للجاني^(٣١).

(٢٦) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله العمومات والإطلاقات. والمرجع في التفرير وعدمه أهل الخبرة والمتخصصون بذلك.

(٢٧) أما الاقتصاص بما عدا الملتصقة، فوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله الأدلة بلا مدافع.

و أما الدية في الملتصقة، فلفرض تعذر الاقتصاص فيها.

و أما الحكومة في الكف، فلما تقدم آنفاً فلا حاجة للإعادة.

(٢٨) أما قطع الأربع مع قطع بعض الأنملة الوسطى، فلتحقق موضوع

الاقتصاص والتساوي.

و أما أخذ ثلث دية الإصبع، فلتعذر الاقتصاص فيه، فتعين الدية حينئذ.

(٢٩) أما القصاص، فلتحقق موضوعه، فتشمله الأدلة بلا إشكال.

و أما دية الإصبع الزائدة، فلعدم موضوع القصاص بالنسبة إليها، وتحقق

الجنائية، فلا بد من الدية حينئذ.

و أما أنها ثلث دية الإصبع الأصلية، فلما يأتي في الديات إن شاء الله تعالى.

(٣٠) لما يأتي في محله من جوازها بالتراضي.

(٣١) للإجماع، ولقاعدة عدم قطع الكامل بالناقص.

وللمجني عليه القصاص في الأربع ودية الخامسة وحكومة الكف (٣٢)، ويصح التراضي بدية الجميع (٣٣)، ولو كان بعض الأصابع التي ليست أصلية للجاني وكانت أصابع المجني عليه جميعها أصلية ثبت القصاص في الكف (٣٤)، بشرط كون الزائدة في سمت الأصلية (٣٥).

هذا كله إذا كانت الزائدة متميزة في يد الجاني. وأما لو كانت غير متميزة عن الأصلية (٣٦)، فلا بد من الحكومة أو الأرش بنظر الحاكم الشرعي (٣٧).

الخامسة: لو كان لبعض أصابعه أئمتان - زائدة وأصلية - فقطعهما فإن تساوى الجاني معه ثبت القصاص (٣٨)، وإلا ثبتت الحكومة (٣٩).

(٣٢) أما القصاص في الأربع، فلتحقق موضوع القصاص، وأما دية الخامسة فلغرض عدم موضوع لها فيتعذر القصاص، وأما حكومة الكف فلعدم التساوي بينه وبين كف الجاني من حيث إن جميع الأصابع أصلية في الجاني، وواحدة منها غير أصلية في المجني عليه.

(٣٣) لما يأتي من جواز التراضي بينهما مطلقاً.

(٣٤) لظهور الإجماع، ولأن الناقص يؤخذ بالكامل.

(٣٥) أي تساوي المحل، وإلا فلا يتحقق التساوي، فلا موضوع للقصاص.

(٣٦) كما إذا كانت الزائدة في سمت أصابعه وعلى نسقها كما وكيفا، ولم

يمكن تمييزها حتى بالأجهزة العصرية.

(٣٧) لعدم تحقق القصاص من كل جهة.

(٣٨) لتحقيق المائلة، فتشمله الإطلاقات والعمومات المتقدمة.

(٣٩) لفرض عدم تحقق التساوي، فينتقل الحكم إليها أو إلى الدية، لئلا

تذهب الجناية على المسلم هدرًا. وسيأتي مقدار دية الأنملة في كتاب الديات

ولو كان الطرفان للجاني فقط دون المجني عليه اقتصر منه إن تميزت الأصلية (٢٠)، وإلا فالدية وهي ثلث دية الإصبع (٢١).

السادسة: إذا قطع الجاني من واحد الأنملة العليا ومن آخر الوسطى فإن سبق صاحب العليا بمطالبة حقه اقتصر له (٢٢)، وكان للآخر الوسطى (٢٣)، وإن سبق صاحب الوسطى بالمطالبة أخر قصاصه إلى انتهاء حق الأول (٢٤).

إن شاء الله تعالى.

(٤٠) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله العمومات والإطلاقات، مضافا إلى الإجماع.

(٤١) أما الدية فللإجماع، ولعدم ذهاب دم المسلم هذرا بعد عدم إمكان القصاص، لعدم تمييز الأصلية عن الزائدة.

وأما أنها ثلث الدية فلما يأتي في كتاب الديات التفصيل إن شاء الله تعالى. وأما قطع الجميع ودفع الجاني دية الزائدة عملا بما تقدم من رواية ابن الحريش (١) ففيه إشكال بل منع لعدم شمولها للمقام.

(٤٢) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله العمومات والإطلاقات المتقدمتان.

(٤٣) لعدم مزاحمته مع حق الغير حينئذ.

(٤٤) لأن إعمال حقه قبل استيفاء الآخر حقه يستلزم زوال موضوع حق الآخر، فلا بد من التأخير مراعاة لحفظ حقهما.

نعم لو عفا صاحب العليا أو تصالحا على مال، فلصاحب الوسطى استيفاء حقه حينئذ، لعدم محذور منه في البين. وأما رواية ابن الحريش ففي شمولها

ولو كان ضرر في تأخير صاحب الوسطى يرجع فيه إلى الحاكم الشرعي (٤٥)، ولو بادر صاحب الوسطى فقطع قبل ذي العليا أثم وإن استوفى حقه وزيادة وعليه دية الزيادة (٤٦)، وإن عفا صاحب العليا بمال أو بدونه ففي تسلط صاحب الوسطى على قطعها إشكال بل منع (٤٧).

السابعة: إذا قطع العليا من سبابة يمنى رجل ثم قطع العليا كذلك من سبابة رجل آخر فللسابق منهما القصاص (٤٨)، وفي جواز الاقتصاص من يساره بدلا عما قطع من يمنى رجل آخر وجه (٤٩).

للمقام إشكال بل منع، لما عرفت سابقا. والله العالم بحقائق الأحكام.

(٤٥) لأنه المتعهد لهذه الأمور وله الولاية على جميع ذلك.

(٤٦) أما الإثم: فلأنه أزال موضوع حق الغير إن لم يرض صاحب العليا بما

فعل على نحو المشروع.

وأما الدية، فلأنه استوفى أكثر من حقه - كما هو المفروض - فلا بد له من التدارك، للعمومات والإطلاقات المتقدمة، مضافا إلى الإجماع.

وأما احتمال رجوع صاحب العليا إلى صاحب الوسطى وأخذ الدية أو

القصاص منه، فله وجه ثبوتا، ولم يقم عليه دليل صحيح إثباتا.

(٤٧) لأنه يستلزم التصرف في حق الغير بلا وجه شرعي. نعم لو تراضيا مع

الجاني بشيء لقطع الأنملة الوسطى التي يستلزم قطع الأنملة العليا فله ذلك، وأما

رواية ابن الحريش^(١) المتقدمة، ففي شمولها للمقام منع، أو أنها محمولة على المراضاة، والله العالم.

(٤٨) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله العمومات والإطلاقات.

(٤٩) لورود نظير ذلك في قطع اليسرى باليمنى، كما تقدم في رواية

والأحوط التصالح على الدية (٥٠).

الثامنة: لو قطع يميناً مثلاً فبذل الجاني شمالاً فقطعها المجني عليه لا يسقط القصاص (٥١)، ويؤخر القصاص حتى يندمل الشمال (٥٢)، وهناك صور:

الأولى: أن يكون مع علم الجاني والتفاته إلى أنها شماله و جهل المجني عليه كذلك فلا ضمان على المجني عليه أيضاً (٥٣).
الثانية: أن يكون مع علمهما بالحكم والموضوع ففي القصاص وجه (٥٤).

حبيب السجستاني قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل قطع يدين لرجلين اليمينين، قال: فقال: يا حبيب تقطع يمينه للذي قطع يمينه أولاً، وتقطع يساره للرجل الذي قطع يمينه أخيراً، لأنه إنما قطع يد الرجل الأخير ويمينه قصاص للرجل الأول» (١).

(٥٠) لاحتمال اختصاص ذلك بخصوص اليد، فلا تشمل أعضائها.

(٥١) للأصل، والإطلاق، والعموم، وظهور المثلية حينئذ.

(٥٢) توقيا من السراية على النفس.

(٥٣) لأنه باختياره والتفاته أقدم على هدرية يده وصار سبباً لها، فلا

ضمان، لقوة السبب على المباشر. ولا إثم للمجني عليه، لفرض جهله بالحال.

(٥٤) لفرض تحقق العدوان منه، فيتحقق الموضوع لا محالة، إن لم يكن

نفس البذل من الجاني شبهة دائرة للحدّ، فتصل النوبة إلى الدية أو الحكومة،

حذراً من هدرية الجناية إن لم نقل بأن نفس إقدامه على البذل إهدار لدمه بنفسه

واختياره. نعم لا إشكال في تحقق الإثم للمجني عليه، لفرض علمه بالحال.

الثالثة: أن يكون مع جهل الجاني بالحكم أو الموضوع دون المجني عليه فيقتص منه (٥٥).

الرابعة: أن يكونا جاهلين بالحكم أو الموضوع (٥٦). ولو اختلفا فقال المجني عليه إن البذل كان عن علم والتفتات، وأنكر الباذل ذلك فالقول قول الباذل مع يمينه (٥٧).

والاحتياط التصالح بالدية.

(٥٥) لأن الاعتداء وقع عن عمد من المجني عليه، فتشمله العمومات و الإطلاقات من أدلة القصاص.

(٥٦) لما تقدّم مكرراً من أن الجنايات غير العمدية تترتب عليها الدية أو الحكومة.

وما عن بعض أعظم الفقهاء (رحمة الله تعالى عليهم) من احتمال تقديم قوة السبب على المباشر في هذه الصورة أيضاً، كما تقدم في الصورة الأولى.

(مخدوش): لعدم مساعدة العرف في هذه الصورة على تفويت السبب على المباشر، بعد فرض جهل الجاني.

ثم إن كل مورد يتحقق فيه الضمان يثبت ضمان السراية أيضاً، لفرض أنها حصلت من الجناية.

ولا تختص هذه الصور الأربع باليد، بل تجري في جميع أعضاء الجسد المزدوجة، إلا ما خرج بالدليل. والله العالم بحقائق أحكامه.

(٥٧) أما تقديم قوله، فلأن الفعل فعله وهو أبصر بنيته، ومقتضى الأصل عدم هدرية الجناية.

ودعوى: أن جريان أصالة عدم الغفلة في فعل الجاني يقتضي تقديم قول المجني عليه.

غير صحيحة: بأن أصالة عدم الغفلة إنما تجري فيما إذا لم تكن قرينة

و لو اتفقا على بذلها بدلا لم تقع (٥٨).

التاسعة: لو كان المجني عليه غير كامل شرعا فبذل له الجاني الكامل شرعا غير مورد القصاص فقطعه ذهبت الجناية هدرًا وبقي القصاص (٥٩)، وكذا لو جنى على مجنون فوثب المجنون فاقتص منه مثله لم يتحقق الاستيفاء (٦٠)، ودية جناية المجنون على عاقلته (٦١).

العاشرة: لو جنى على أحد ثم مات المجني عليه، فادعى وليه الموت بالسراية وأنكره الجاني يقدم قول الجاني مع يمينه (٦٢).

عرفية على الخلاف، وكون الفاعل المختار أبصر بفعله ونيته قرينة معتبرة، فلا موضوع لذلك الأصل بعد دعواه لذلك.

وأما الحلف، فلما تقدم مكررا أنه لقطع النزاع، فإذا حلف أخذ الدية. وإن نكل حلف الآخر على مدعاه، كما تقدم في كتاب القضاء مفصلا. (٥٨) لعدم الإذن الشرعي في ذلك، وعدم مشروعية القصاص في غير محل الجناية.

(٥٩) أما هدرية الجناية، فلعدم ولاية غير الكامل شرعا على القصاص، مضافا إلى ظهور الإجماع، من غير فرق بين علم الباذل بالحكم الشرعي أو جهله به، وكذا بالنسبة إلى الموضوع، لقوة السبب على المباشر، مضافا إلى الإجماع كما مر.

وأما بقاء القصاص فللأصل، والإطلاق، وظهور المثلية حينئذ كما مر.

(٦٠) لعدم الإذن الشرعي فيه، وعدم ولايته، وسقوط فعله بجنونه.

(٦١) للإجماع، ولما يأتي في كتاب الديات إن شاء الله تعالى.

(٦٢) اما تقديم قوله، فللأصل إن لم تكن قرينة معتبرة على السراية، كما في التحليلات العصرية إن أوجبنا الاطمئنان مثلا. نعم لو ادعى الجاني أن الموت كان بسبب آخر، كشرب السم مثلا أو السقوط من بناء عالية، و الولي

بلا فرق بين وحدة الجناية عليه أو تعددها (٦٣)، ولو قطع إحدى يدي شخص ورجليه مثلاً خطأ فقال الولي: مات بعد الاندمال (٦٤)، وقال الجاني: مات بالسراية (٦٥)، فالقول قول الجاني مع يمينه (٦٦)، وكذا الملفوف في كساء إذا قدّه نصفين فادّعى الولي أنه كان حياً وادّعى الجاني أنه كان ميتاً يقدم قول الجاني مع يمينه (٦٧).

ادعى السراية بالجناية، تصير من التداعي الذي مر حكمه في كتاب القضاء. وأما اليمين، فلعموم قوله ﷺ: «اليمين على من أنكر»^(١) ولما مرّ مكرراً من أنها لفصل الخصومة.

(٦٣) لجريان ما مرّ في جميع ذلك. نعم لا بد من مثل التعدد أن لا يوجب دية النفس كاملة.

(٦٤) حتى يستحق من الجاني ديتين، دية كاملة للرجلين، ولليد الواحدة نصفها.

(٦٥) فتجب دية واحدة لدخول الطرف في النفس.

(٦٦) لأصالة عدم اشتغال ذمته بما يوجب تعدد الدية، ما لم تكن قرينة حالية معتبرة على أنه مات بعد الاندمال، ولقوله ﷺ: «اليمين على من أنكر»^(٢)

(٦٧) أما تقدم قوله فلأصل الذي يقتضي عدم الضمان، ما لم تكن قرينة معتبرة توجب سقوط دعوى الجاني. وأما استصحاب الحياة فلا تثبت أنه قدّه حياً إلا بالمثبت الذي لا نقول به.

و دعوى: أنه ليس من الأصل المثبت، بل من الموضوعات المركبة من الأصل والوجدان.

(١) الوسائل: باب ٢٥ من أبواب كيفية الحكم ٣.

(٢) الوسائل: باب ٢٥ من أبواب كيفية الحكم ٣.

الحادية عشرة: لو قطع إصبع رجل من يده اليمنى مثلاً ثمَّ اليد اليمنى من شخص آخر اقتصر للأول عن إصبعه (٦٨)، ثمَّ يقطع يده للآخر ورجع الثاني بديّة إصبع على الجاني (٦٩)، ولو سبق المتأخر أثم وإن استوفى حقه (٧٠)، ولو انعكس فقطع اليد اليمنى من شخص ثمَّ قطع إصبعاً من اليد اليمنى لآخر اقتصر للأول وعليه دية الإصبع للآخر (٧١).

مردودة: لأن الموضوعات المركبة منهما التي قد يترتب عليها الأثر ليست قاعدة كلية يعمل بها في كل مورد، وإنما يعمل بها تبعاً للدليل، وهو في المقام مفقود، فالأصل مثبت على كل تقدير.

وأما اليمين، فلما مرّ مكرراً من أنها لقطع الخصومة والنزاع.

(٦٨) لوجود المقتضي للقصاص وفقد المانع، فتشمله العمومات المتقدمة، وكذا الإطلاقات.

(٦٩) للعمومات، والإطلاقات، وظهور المثلية، فيرجع بديّة الإصبع حتى يتم المثلية، كما لو قطع ذو يد ناقصة إصبعاً من يد كاملة فيرجع عليه بديّة الإصبع بعد التقاص، سواء كان النقص باستحقاق - مثل ما إذا قطعت بحكم شرعي - أم بطبيعة كما تقدم.

(٧٠) أما الإثم، فلأنه تسابق بإزالة حق الغير مع عدم استرضاء صاحب الحق. وأما الاستيفاء، فلأن الفعل وقع موقعه واستوفى حقه، ويرجع صاحب الإصبع بالدية إلى الجاني بعد زوال موضوع القصاص.

(٧١) أما القصاص للأول، فلوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله العمومات والإطلاقات.

وأما الدية للآخر، فللإجماع، ولعدم ذهاب دم المسلم هدرًا بعد عدم تحقق المثلية - كما هو المفروض - فلا بد من الدية أو الحكومة.

ولو سبق المتأخر فقطع ذو الإصبع أولاً أثم، وإن استوفى حقه ورجع

ولو داوى الإصبع المقطوعة فتآكل الكف فادّعى الجاني تأكلها بالدواء وادّعى المجني عليه تأكلها بالقطع قدّم قول الجاني (٧٢).

الثانية عشرة: لو ادّعى الجاني عيب العضو المقطوع أو شلله وادّعى المجنيّة يقدّم قول الجاني مع يمينه (٧٣)، ولو ادّعى الجاني صغره وقت الجناية وادّعى المجني عليه البلوغ قدّم قول الجاني مع يمينه (٧٤).

الثالثة عشرة: لو جنى على أحد فعفا المجني عليه - قبل الاندمال أو بعده - حقه رأساً فلا قصاص في العمد ولا دية في غيره (٧٥).

صاحب اليد بعد القطع بدية الإصبع إلى الجاني كما تقدم.

(٧٢) لأصالة اشتغال ذمة الجاني إلا بما اعترف به، ما لم تكن قرينة معتبرة على الخلاف.

(٧٣) لأصالة عدم اشتغال ذمة الجاني إلا بما اعترف به ما لم تكن قرينة معتبرة على الخلاف.

ودعوى: تقديم أصالة الصحة في العضو على هذا الأصل.

مخدوشة: بأنها لا تثبت وقوع الجناية على الصحيح. نعم لو كانت في البين أمارة عرفية على السلامة من سيرة أو غيرها، أو أصل موضوعي، فيعمل بكل منهما لا محالة. وبهذا يفترق المقام عن ما ذكره في خيار العيب.

(٧٤) لما مرّ من الأصل في أصل الإنكار، واليمين لقطع الخصومة. وتقدم نظير هذا الفرع في شرائط القصاص في النفس^(١) وكذا لو ادّعى الجنون وقد عرف له حال جنون، وإن لم يعرف له تلك الحالة فلا بد له من إثباتها، وإلا يقدم قول المجني عليه. والله العالم.

(٧٥) لزوال موضوع كل منهما بالعفو، فلم يبق موضوع للقصاص في

ولو ادّعى الجاني العفو مطلقاً والمجني عليه العفو على مال يقدم قول الجاني (٧٦).

الرابعة عشرة: لو قطع إصبع شخص مثلاً فعفا المجني عليه ثم سرت الجناية إلى الكف سقط القصاص في الإصبع (٧٧)، وله دية الكف (٧٨)، وكذا لو سرت جناية الإصبع إلى النفس فللولي أخذ دية النفس (٧٩)، والأحوط ردّ دية ما عفا عنه (٨٠).

الجناية العمدية، أو الدية في الجناية غير العمدية. نعم لو كان أخذ الدية من الأمور الشرعية لا من الحقوق، فلا أثر لعفوه حينئذ بل لا بد منها، ولكنه مشكل جداً بل ممنوع، للإطلاقات، والعمومات الدالة على أنها حق قابل للإسقاط والإبراء.

(٧٦) للأصل، ما لم تكن قرينة معتبرة توجب إثبات قول المجني عليه.

(٧٧) لزوال موضوعه بالعفو كما تقدم.

(٧٨) لفرض أن السراية حصلت من قطع الإصبع ولم تكن مقصودة للجاني، وإنما كانت اتفاقية فتثبت الدية لا محالة، لثلا تذهب الجناية هدرًا. نعم بناء على رواية ابن الحريش المتقدمة يجوز للمجني عليه قصاص الكف بعد رد دية الإصبع، ولكن شمولها لمثل المقام مشكل بل ممنوع كما مر.

وأما لو قطع الإصبع بقصد السراية إلى الكف، أو كان القطع مما توجب السراية غالباً بقول أهل الخبرة والمتخصصين، فيتحقق القصاص حينئذ إلا أن يتصالحا على الدية.

ولو صرح بالعفو عن الجناية وسرايتها لم يكن على الجاني شيء، لما تقدم آنفاً من زوال الموضوع.

(٧٩) لتحقق القتل بسببه، فتشمله عمومات الدية وإطلاقاتها.

(٨٠) أما أصل الرد، فللإطلاقات، والعمومات، وظهور المثلية. وأما

الخامسة عشرة: لو عفا المجني عليه عن قصاص النفس أو ديتها يصح عفوه^(٨١)، وكذا لو عفا الوارث - واحدا كان أو متعددا - عن القصاص سقط بلا بدل^(٨٢)،

الاحتياط، فلاحتمال دخول الطرف في النفس كما تقدم^(٨١) ولكنه مشكل وإثباته على مدعيه.

(٨١) لكثرة ما ورد في محبوبية العفو عند الله تبارك وتعالى^(٢) وأن ذلك نحو تصدق كما في الآية الشريفة ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾^(٣) واحتمال أنه ليس له ذلك إما لأنه إبراء ما لم يجب، أو لأن القصاص حق الولي ولا ربط له للمجني عليه.

غير صحيح: أما الأول: فلأن إسقاط ما لم يجب على فرض بطلانه إنما هو في مورد لم يكن للموضوع معرضية عرفية للوجوب والثبوت، ولا ريب في أن المقام له معرضية عرفية قريبة لذلك، كما ذكرنا في إبراء المريض الطبيب عن الضمان وغيره.

وأما الثاني: فلأن الحق أولا وبالذات لنفس المجني عليه، وحيث انه لا يمكن استيفاؤه جعله الله تعالى لوليّه، فإذا أسقطه باختياره فلا موضوع للولي. وأما الآية المباركة ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾^(٤) في مقام إثبات أصل الولاية للولي، ولا نظر لها إلى عدم الولاية للمولى عليه في زمان حياته أصلا.

(٨٢) أما العفو عن القصاص، فلما تقدم، وأما عدم البدل، فلأن الحق

(١) راجع ج: ٢٨، صفحة: ٢٠٥.

(٢) راجع الوسائل: باب ٥٧ من أبواب القصاص في النفس.

(٣) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(٤) سورة المائدة الآية: ٤٥.

ويجوز العفو بتأخير القصاص إلى مدة معينة سواء كان في النفس أم في الطرف (٨٣)، ولا يجوز عفو القصاص في النفس عن بعض الجسم إلا إذا كان ذلك كناية عن العفو من قصاص النفس (٨٤).

السادسة عشرة: لو عفا المجني عليه عن الجناية بزعم أنها بسيطة فبانت الجناية شديدة لا يصح العفو (٨٥).

السابعة عشرة: لو طلب المجني عليه إزالة الجناية وإبراء نفسه عنها ولكن الجاني رفض ذلك ولم يقبل إلا بالدية الشرعية أو القصاص ففي وجوب القبول على الجاني إشكال (٨٦).

الثامنة عشرة: الاشتراك في الجناية على الأطراف تارة: بالمباشرة كما مرّ.

منحصر في القصاص كما هو المفروض، ولا موضوع لغيره حتى يطالب به.

(٨٣) لولاية الولي أو المجني عليه على ذلك، وله إعمال حقه متى شاء وأراد ما لم يكن فيه محذور شرعي.

(٨٤) للأصل بعد عدم دليل على الخلاف، فلو قال: عفوت عن جميع الأعضاء إلا يدك - مثلاً - لا يصح الاسقاط، فلا يجوز له قطع اليد.

(٨٥) لأن مثل هذا العفو في الواقع كان محدوداً بخصوص الجناية البسيطة، فلا يجري في الشديدة، ومقتضى الأصل بقاء حق القصاص إلا أن تكون قرينة معتبرة على الخلاف.

(٨٦) من الجمود على ما ورد في الشريعة المقدسة من الدية أو القصاص، وما طلبه المجني عليه يكون نحو تعدّ عنهما فلا يجب على الجاني القبول، ويجب على المجني عليه قبول الدية أو الحكومة للقصاص.

ومن أن ذلك كله كان حكماً ارفاقياً بالنسبة إلى تلك الأزمنة. وأما في مثل

وأخرى: يكون الاشتراك في السبب كما في الاشتراك في سبب الجناية على النفس وتقدم تفصيل ذلك في الجناية على النفس (٨٧).

التاسعة عشرة: لو اقتصر من الجاني على الطرف فسرى القصاص اتفاقاً الى عضو آخر منه أو إلى نفسه فلا ضمان (٨٨).

العشرون: لو قال المجني عليه أو وليه عفوت عن القصاص بشرط الدية ورضي الجاني يراعى دية المقتول من حيث النقص والتمام (٨٩).

الحادية والعشرون: لو لم يمكن القصاص في الطرف لمانع شرعي ينتقل إلى الدية أو الحكومة إن لم ينتظر زواله (٩٠).

هذه الأزمنة التي كان التحسين والاندمال سهلاً يسيراً، فيجب عليه القبول. هذا إذا لم تكن بين الدية ومصارف الإبراء تفاوت، وإلا فلا وجه للإشكال في عدم وجوب القبول على الجاني، ولكن القبول في صورة عدم التفاوت أيضاً مشكل جداً، والاحتياط في التراضي، والله العالم بحقائق أحكامه.

(٨٧) مرّ تفصيل ذلك في البحث عن موجب القصاص فراجع هناك (١) ولا وجه للتكرار مرة أخرى.

(٨٨) لقوله ﷺ في صحيح ابن مسلم: «من قتله القصاص بأمر الإمام فلا دية له في قتل ولا جراحة» (٢) وتقدم في قصاص النفس ما يدلّ على ذلك (٣).

(٨٩) للزوم الشرط ووجوب الوفاء به بعد تراضي الطرفين، فلو كان المقتول ناقصاً بعض أجزائه وقتل مع هذا النقص، وكان انقص من الدية المتعارفة، يجب ذلك دون الدية المتعارفة أو دية القاتل.

(٩٠) لثلاث تذهب الجناية على المسلم هدرًا، ويضيع دم امرئ مسلم.

(١) ج: ٢٨ صفحة: ١٨٤-٢١١.

(٢) الوسائل: باب ٢٤ من أبواب القصاص في النفس: ٨.

(٣) راجع ج: ٢٨ صفحة: ٢٠٥.

الثانية والعشرون: لو التجأ الجاني إلى حرم الله تعالى عمداً لا يقتص، ويضيق عليه في حوائجه حتى يخرج عنه فيقتص منه (٩١)، لو جنى في الحرم اقتص منه فيه (٩٢)، ولا يلحق به حرم النبي ﷺ وسائر المشاهد المشرفة (٩٣).

(٩١) إجماعاً، ونصوصاً، تقدم بعضها في كتاب الحج، ففي صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن قول الله عز وجل ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ قال عليه السلام: إذا حدث العبد في غير الحرم جنابة ثم فرّ إلى الحرم لم يسع لأحد أن يأخذه في الحرم، ولكن يمنع من السوق ولا يبايع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم، فإنه إذا فعل ذلك يوشك أن يخرج فيؤخذ، وإذا جنى في الحرم جنابة أقيم عليه الحد في الحرم، لأنه لم ير للحرم حرمة» (١) وقريب منها غيرها.

(٩٢) لما مرّ في صحيحة الحلبي، وفي صحيح ابن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً في الحل ثم دخل الحرم؟ فقال: لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يبايع ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد، قلت: فما تقول في رجل قتل في الحرم أو سرق؟ قال عليه السلام: يقام عليه الحد في الحرم صاغراً، لأنه لم ير للحرم حرمة، وقد قال الله عز وجل ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ فقال عليه السلام: هذا هو في الحرم، وقال: لا عدوان إلا على الظالمين» (٢).

(٩٣) للأصل، وما ورد من أن للمدينة المنورة حرماً، وهو «ما بين ظل عائر

(١) الوسائل: باب ١٤ من أبواب مقدمات الطواف: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٤ من أبواب مقدمات الطواف: ٢.

الثالثة والعشرون: لو ترددت الجناية بين شخصين أو أكثر يرجع إلى الحاكم الشرعي فيعمل بالقواعد الشرعية من القرعة أو غيرها (٩٤).

إلى ظل وعير»^(١) محمول على الفضل والفضيلة.

(٩٤) لأن الموضوع من المجملات ولم تكن قرينة معتبرة توجب التعيين كما هو المفروض، فيرجع الحاكم فيه إما إلى القواعد المقررة، أو القرعة لأنها لكل أمر مشكل والمقام كذلك، والله العالم بحقائق الأحكام.

(١) راجع الوسائل: باب ١٧ من أبواب المزار: ١ و ١٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الديات

وهي جمع دية ^(١)،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين.

(١) وأصلها ودى كعدى وفي الحديث: «ان أحبوا قادوا وان أحبوا وأدوا» ^(١) والهاء في (دية) عوض عن الواو المحذوفة.

وقد تسمى الدية عقلا، إما لأن القاتل إذا قتل شخصا جمع الدية من الإبل فعقلها بفناء أولياء المقتول، وشدها في عقلها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه، فسميت الدية عقلا. وكان الأصل في الدية الإبل ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقر والغنم وغيرها كما يأتي.

وإما لأنها تمنع من الجراءة على الدم، فسميت عقلا.
وربما تسمى بالدم أيضاً، تسمية للمسبب باسم السبب.

وأنها المال الواجب بالجناية على النفس أو ما دونها ^(٢)، والبحث فيها إما في الأسباب أو في المقادير وموجبات الضمان وإما في الجناية على الأطراف ^(٣)،
فهنا فصول:

(٢) كما في القصاص، فالدية إما في النفس أو في ما دونها، والثاني لها أفراد كثيرة، فقد تكون بالجرح أو البتر أو الخدش أو غيرها.
والمال إما مقدر شرعا فيسمى بالدية كما يأتي، أو غير مقدر شرعا فيسمى بالأرث أو الحكومة.

وشرعيتها ثابتة بالأدلة الأربعة، فمن الكتاب قوله تعالى ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ ^(١).

ومن السنة المتواترة بين المسلمين التي يأتي التعرض لبعضها.

ومن الإجماع إجماع المسلمين، بل ضرورة من الدين.

ومن العقل حكمه بحسن جبران الجناية على النفس أو الطرف بالمال، لأنه محترم عند العرف والعقلاء بعد النفس أو الطرف وسقوط القصاص كما يأتي فيجبر هما بالمال.

(٣) هذا الحصر استقرائي فقهي، كما هو المتعارف في الكتب الفقهية.

الفصل الأول في الاسباب

تثبت الدية في الجنايات مطلقاً^(١)، إلا ما ثبت فيها القصاص - كالجنايات العمدية القابلة له - فلا تثبت الدية فيها^(٢)، إلا بالتراضي أو التصلح^(٣).

(١) إجماعاً، ونصوصاً كما يأتي التعرض لبعضها إن شاء الله تعالى.
(٢) لإطلاق الآية الشريفة «أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ»^(١) وقوله تعالى: «فَمَنْ إِعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إَعْتَدَى عَلَيْكُمْ»^(٢) ونصوص مستفيضة تقدمت جملة منها في كتاب القصاص، وفي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن السن والذراع يكسران عمدا لهما أرش أو قود؟ فقال: قود، قلت: فإن أضعفوا الدية؟ قال: إن أرضوه بما شاء فهو له»^(٣) وعن أبي جعفر عليه السلام في معتبرة الحكم بن عتيبة قلت له: «ما تقول في العمد والخطأ في القتل والجراحات؟ فقال: ليس الخطأ مثل العمد، العمد فيه القتل، والجراحات فيها القصاص، والخطأ في القتل والجراحات فيها الديات»^(٤)

(٣) إجماعاً، ونصوصاً منها صحيح أبي بصير كما تقدم ومنها معتبرة إسحاق بن عمار: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيما كان من جراحات الجسد أن

(١) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ١٣ من أبواب قصاص الطرف: ٤ و ١.

(مسألة ١): القتل إما عمد محض (٤)، أو شبه العمد (٥)،

فيها القصاص، أو يقبل المجروح دية الجراحة فيعطاهما^(١).

ويمكن أن يقال: إن الأصل في الجنايات مطلقا القصاص إلا ما خرج بالدليل، للأصول اللفظية، والعملية، ومركزات العقلاء.

أما الأولى: فللإطلاق والعموم في قوله تعالى ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾^(٢) وقوله تعالى ﴿فَمَنْ إِعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إِعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾^(٣) وغيرهما من الآيات المباركة كما تقدم في كتاب القصاص.

وأما الثانية: فلأن الأصل في الضمانات مطلقا المثلية إن أمكن المثل، وقد أثبتوا ذلك في ضمان الأموال، ومع تعذر ذلك ينتقل إلى البدل كالأرش، أو الدية، أو الحكومة.

وأما الثالثة: فلأن المتبادر إلى الأذهان في الجنايات العقوبية العقاب بالمثل، كما جرت على ذلك القوانين الوضعية المتداولة بين العقلاء.

نعم خرجت الجنايات الخطأية وشبه العمدية بل العمدية مع الصلح والرضا بالدية عن هذا الأصل، لأدلة خاصة كما تقدمت.

(٤) وضابطه أن يقصد القتل حقيقة، أو كان الفعل مما يقتل وقصد الفعل، كما تقدم في كتاب القصاص.

(٥) وضابطه عدم قصد القتل مع قصد أصل الفعل، كما إذا ضرب الولي الصبي تأديبا فمات فقصد الفعل ولم يقصد القتل، ومنه علاج الأطباء المرضى فيتفق الموت فالخطأ في القصد دون الفعل.

وأما الروايات الواردة في المقام فهي تدل على ما ذكرنا بلا إشكال

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب قصاص الطرف: ٣.

(٢) راجع الوسائل: باب ١١ من أبواب القصاص في النفس.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٩٤.

أو خطأ محض^(٦)، وتجري الأقسام الثلاثة في غير القتل من الجناية على الأطراف أيضاً^(٧).

(مسألة ٢): يلحق بالخطأ المحض من ألغى الشارع قصده كفعل الصبي أو المجنون^(٨).

(مسألة ٣): كما تثبت الدية في موارد الخطأ وشبه العمد كذلك تثبت فيما لا يمكن القصاص أو لا يجوز شرعاً^(٩).

والتباس، كما مرت في كتاب القصاص.

(٦) وضابطه الخطأ في القصد والفعل معاً، كما إذا رمى حيواناً فأخطأ فأصاب إنساناً، وقد لا يقصد الفعل أصلاً كما إذا انقلب في النوم على غيره فمات الغير أو انزلق في المشي فوق على إنسان فمات، وقد يعبر بالخطأ الذي لا شبهة فيه.

(٧) لجريان ما تقدم فيها من غير فرق إجماعاً ونصوصاً تقدمت في كتاب القصاص.

(٨) إجماعاً - بل ضرورة من الفقه - ونصوصاً منها ما عن علي^(ع): «عمد الصبي خطأ يحمل على العاقلة»^(١) وعن أبي جعفر في صحيح محمد بن مسلم قال: «كان أمير المؤمنين^(ع) يجعل جناية المعتوه على عاقلته خطأ كان أو عمداً»^(٢) وعن الصادق^(ع) في معتبرة أبي زياد: «إن محمد بن أبي بكر كتب إلى أمير المؤمنين^(ع) يسأله عن رجل مجنون قتل رجلاً عمداً، فجعل الدية على قومه، وجعل خطأ وعمده سواء»^(٣) إلى غير ذلك من الروايات، والله العالم بحقائق أحكامه.

(٩) أما في موارد عدم إمكان القصاص - كما مر في الجناية على

(١) الوسائل: باب ١١ من أبواب العاقلة: ٣.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١١ من أبواب العاقلة ١ و ٥.

(مسألة ٤): لو قتل أحد شخصا باعتقاد كونه مهدور الدم أو باعتقاد القصاص فبان الخلاف، أو ظن أنه صيد فبان إنسانا ثبتت الدية (١٠).

(مسألة ٥): لو وقعت جناية وشك أنها كانت عن عمد حتى يجب القصاص أو عن غير عمد حتى تجب الدية ولم تكن قرينة تعين أحدهما وجب القصاص (١١)، إلا إذا ادعى الجاني أنها كانت عن غير عمد وجبت الدية مع الحلف (١٢).

(مسألة ٦): لو أذن شخص في إيقاع الجناية عليه، فهل يسقط القصاص أو الدية حينئذ أو لا؟ وجهان (١٣).

الأطراف - فلزوال موضوع القصاص، فتتعين الدية لا محالة، لثلا تذهب الجناية هدرًا.

وأما في موارد عدم جواز القصاص شرعا - كما إذا كان القاتل أبا للمقتول، أو كان المقتول مجنونًا - فللإجماع والنصوص التي تقدمت في كتاب القصاص، فلا داعي للتكرار مرة أخرى.

(١٠) لأنه من شبه العمد الذي فيه الدية كما مر.

(١١) لما تقدم من الأصل، ولجريان أصالة عدم الغفلة والخطأ أيضاً.

(١٢) أما عدم القصاص فلما مرّ من أصالة عدم اشتغال ذمة الجاني إلا بما اعترف وأقر في مورد النزاع - ما لم تكن قرينة معتبرة على الخلاف - ولا مورد للأصول الحكمية - لفظية كانت أو عملية - بعد وجود أصل موضوعي في البين وتقدمه عليها، كما ذكرنا في علم الأصول، وتقدم في كتاب القصاص أيضاً، ولتحقق الشبهة الدائرة للحدّ.

وأما وجوب الدية فثلا يذهب دم المسلم هدرًا، بعد فرض اعترافه بالقتل وإنكاره للعمد، وأما الحلف فلقطع الخصومة والنزاع كما مرّ مكرراً.

(١٣) من أن أصل القصاص والدية من الحدود الإلهية، فليس لأحد

(مسألة ٧): لو اختلف مذهب الجاني والمجني عليه فكانت الجناية في مذهب الجاني تسقط بالدية، وفي مذهب المجني عليه لا تسقط إلا بالقصاص، يقدم مذهب المجني عليه ^(١٤)، والأحوط لزوما التراضي بالدية ^(١٥).

(مسألة ٨): لو منعه مما يكون به قوام حياته - من الأدوية وغيرها - في مدة لا يقدر فيها على البقاء حيا كان من العمد ^(١٦).

(مسألة ٩): لو سجن أحد لمصلحة شرعية يراها الحاكم الشرعي فمات فيه فهو على أقسام:

الأول: أن يكون الموت غير مستند إلى السجن بنظر أهل الخبرة ولم يكن السجن لأجل الموت ولم يقصد موته وكان من الموت حتف انفه فلا

السلطنة عليها نفيا وإثباتا فلا يسقط.

ومن أن الإسقاط نحو صدقة وعفو، وهما محبوبان كما دلت عليه الآية الشريفة «فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» ^(١) وقوله تعالى «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ» ^(٢) فيسقط حينئذ إن كان له الحق. ولكنه مشكل لعدم دليل على ثبوت مثل هذا الحق.

(١٤) لما تقدم من أن الأصل في الجنايات القصاص، إلا ما خرج بالدليل.

(١٥) لتحقيق الشبهة الدارئة للحد في مثل المقام.

(١٦) لأنه من التعمد إلى السبب القاتل نوعا، والتعمد إلى السبب في مثل

ذلك تعمد إلى المسبب، كما في جميع الأسباب التوليدية، وتقدم نظير ذلك في كتاب القصاص (مسألة ٥ و ٧).

(١) سورة المائدة الآية: ٤٥.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٧٨.

شيء على أحد (١٧).

الثاني: أن يكون الموت مستندا إلى السجن بنظر الخبراء ولم يكن السجن لأجل الموت ولم يقصد الموت يكون ذلك من الخطأ (١٨)، وتثبت الدية على الجاني (١٩)، إن لم يتسبب الحاكم الشرعي لسجنه وإلا فعلى بيت المال (٢٠).

الخامس: أن يقصد الحابس قتله فهو من العمد (٢١)، ويكون القود على الجاني (٢٢).

الرابع: ما إذا شككنا في أنه من أي الأقسام المتقدمة فلا شيء على أحد (٢٣).

(١٧) للأصل بعد عدم تحقق الموضوع للخطأ والعمد وشبهه.

(١٨) لعدم قصد القتل، ولا كون المحل سببا للموت نوعا.

(١٩) لعمومات أدلة الخطأ وإطلاقاتها، ولثلا يذهب دم المسلم هذرا.

(٢٠) لقول علي عليه السلام في المعتبر: «ما أخطأت القضاة في دم، أو قطع، فهو

على بيت مال المسلمين» (١) مضافا إلى الإجماع كما مر (٢).

(٢١) لفرض تعمده وقصده إلى القتل.

(٢٢) للعمومات والإطلاقات المتقدمة.

(٢٣) للأصل بعد كون أحد أطراف العلم الإجمالي لا أثر له أصلا، وهو

القسم الأول، ولا مورد لجريان قوله عليه السلام: «لا يبطل دم امرئ مسلم» (٣) لفرض عدم إحراز الموضوع، وإن الموت حتف الأنف من أحد الأطراف. نعم الاحتياط في التراضي والتصالح بما شاء.

(١) الوسائل: باب ١٠ من أبواب آداب القاضي.

(٢) راجع ج: ٢٨ صفحة: ٥٨ وج: ٢٧ صفحة: ٢١٨.

(٣) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب القصاص في النفس.

(مسألة ١٠): لو مات بالتعذيب للإقرار يكون من العمد وفيه القصاص (٢٤)، نعم لو كان ذلك لأجل مصلحة يراها الحاكم الشرعي كما في التعزيرات ففيه الدية (٢٥).

(مسألة ١١): لو مات أحد بوصول خبر إليه سواء كان من أخبار الفرح أو الحزن - تجري فيه وجوه:

الأول: غفلة المخبر عن ذلك وعدم التفاته إلى شيء، فلا شيء عليه (٢٦).

الثاني: أن يكون ملتفتا إلى أن الخبر يوجب التلف فحينئذ إما أن يخبر عمدا ويقصد القتل ويتحقق ذلك فيكون من العمد (٢٧)، وقد يكون من شبه العمد (٢٨).

(٢٤) لعدم إذن الشارع في التعذيب للإقرار - كما تقدم في مسألة ٣ من الفصل الثالث فيما يثبت به السرقة - فيثبت القصاص إن مات الشخص بالتعذيب، لأنه من القتل العمدي.

(٢٥) لما تقدم من أن خطأ الحاكم الشرعي في بيت المال.

(٢٦) للأصل، وعدم كون السبب قاتلا نوعا، وعدم قصد المخبر للقتل، بل أن القتل لا يسند إلى المخبر عرفا، بل استناده عرفا إلى مرض من الضعف في القلب أو في الأعصاب أو غيرهما.

نعم لو استند القتل إلى المخبر عرفا، دخل في قتل الخطأ وتلزمه الدية.

(٢٧) لفرض قصده إلى القتل، والتفاته إلى أن الخبر يوجب القتل، والتعمد بإخباره، فالمقتضي للقود موجود والمانع عنه مفقود.

(٢٨) مثل إسماعه من غير قصد القتل، أو كتب الخبر في ورقة ولم يقصد إخباره له فقرأه صدفة.

أو الخطأ فيترتب على كل منهما حكمه من الدية (٢٩).

الخامس: أن نشك في أنه من أي الأقسام المتقدمة فلا شيء عليه (٣٠).

(مسألة ١٢): لو حصل موت شخص بسبب الإهمال وعدم الاحتياط الصادرين عن أرباب العمل كما قد يتحقق في الأسلاك الكهربائية أو في المكائن يكون من الخطأ (٣١)، وتثبت الدية (٣٢)، إن لم يقصد قتل أحد بذلك (٣٣).

(مسألة ١٣): لو حصل الموت من مخالفة الأوامر أو من عدم التحرز في الأمكنة الخطرة مع الإعلام والإشعار بالخطر أو التحرز فلا دية (٣٤). نعم لو قصر في الإشعار أو في الإعلام يكون من الخطأ، بل قد يكون من العمد (٣٥).

(مسألة ١٤): لا فرق في أقسام الجناية الخطئية بين أن يكون المجني عليه واحداً أو متعدداً (٣٦).

(٢٩) إما في ماله أو على العاقلة على ما تقدم.

(٣٠) للأصل بعد كون أحد أطراف العلم الإجمالي مما لا أثر له أصلاً، كما

تقدم في مسألة ٩.

(٣١) لعدم قصد القتل، وعدم كون السبب من آلة قاتلة عرفاً.

(٣٢) لثبوتها في كل قتل، خطأ كان أو شبهه كما مرّ مكرراً.

(٣٣) كما هو المفروض في قتل الخطأ المترتب عليه الدية، ولو قصد القتل

يكون من العمد الذي فيه القود، كما تقدم في كتاب القصاص.

(٣٤) للإقدام، فيكون دمه هدراً.

(٣٥) إن لم يقصد القتل، وإلا يكون من العمد كما هو واضح.

(٣٦) للإطلاق والعموم الشامل لكل ذلك.

وتتعدد الدية حسب تعدد المجني عليه (٣٧) كما لا فرق فيها بين المباشر والسبب (٣٨)، وكذا لا فرق في الجنايات التي تثبت فيها دية الخطأ بين المؤلّمة وغيرها وبين ما كانت سريعة البرء أو بطيئة البرء (٣٩).

(مسألة ١٥): لا تهاثر في قصاص القتل عمداً (٤٠)، ويتحقق التهاثر في الدية مع التراضي (٤١).

(مسألة ١٦): الأحوط عدم جواز القصاص للمجني عليه بعد التصالح على الدية سواء أخذها أم لا (٤٢).

(مسألة ١٧): لو أخبر المتخصصون الثقات بالطب بأن الشخص على

(٣٧) لأن اختلاف السبب يوجب اختلاف المسبب لا محالة.

(٣٨) لعين ما تقدم في القصاص بلا فرق.

(٣٩) لإطلاقات الأدلة وعموماتها، الشاملة لجميع ذلك.

وعلى هذا لو شرب شخص دواء أو تذهن بشيء لم تؤثر فيه الجناية أصلاً أو لم يتألم - أو تأثر ولكن حصل البرء والشفاء فوراً وبلا فصل كما يقال في المصارعات كذلك - تثبت الدية إن تحققت الجناية، لما تقدم من الإطلاقات والعمومات.

(٤٠) للأصل، والعموم، والإطلاق، بعد عدم كون ذلك من القصاص المعروف في الشرع، فلو قتل أحد والد زيد وقتل زيد والد القاتل تهاثراً، لم يتحقق القصاص الشرعي، بل لا بد من الاقتصاص من كل منهما.

(٤١) لصديق أخذ الدية وعدم ذهاب دم المسلم هدرًا، فلو كان للجاني على المجني عليه دين بمقدار خمسمائة دينار شرعي مثلاً وجنى عليه، وكانت جنايته تبلغ ذلك المقدار، سقطت الدية، ولكن الأحوط الأخذ ثم الأداء.

(٤٢) لسقوط حق القصاص بالتصالح على الدية، كما تقدم في نظير هذه

شرف الهلاك ولم يبق من حياته إلا ثوان مثلا - و حصل الاطمئنان من قولهم - لا يجوز الجناية عليه بقطع أعضائه الداخلية - كالكدب وغيره - أو الخارجية كاليد والرجل (٤٣)، ولو فعل ذلك أحد أثم ويقتص منه إن كان عن عمد وإلا فالدية (٤٤).

(مسألة ١٨): لا يجوز في موارد ثبوت الدية في الجنايات القصاص وإن بذل الجاني ذلك ولا العكس إلا مع المصالحة والمراعاة فيه (٤٥).

المسألة في كتاب القصاص^(١) ولكن يحتمل أن يكون السقوط ما داميا لا دائما، لجواز الصلح ولشدة اهتمام الشارع بالقصاص، فيعود الحق بعد رجوعه، ولا مجال للاستصحاب حينئذ.

(٤٣) للأصل، والإطلاق، والعموم، بعد فرض كونه حيا. وكذا لا يجوز تشريعه بعد موته، إلا إذا لم يكن احترام له عند الشارع كالحربي، وترتب عليه غرض عقلائي ولم يكن مفسدة في البين.

كما لا يجوز للحاكم الشرعي الإذن في الجناية عليه ولو كان في شرف الهلاك، إلا إذا كان في نظره أمر أهم شرعا ولم تكن مفسدة حالا أو مستقبلا.

(٤٤) للعموم، والإطلاق. في كل منهما، ولثلا يذهب جناية المسلم هدرًا.

(٤٥) للأصل، والإطلاقات، والعمومات، كما تقدم. والله العالم بحقائق

أحكامه.

الفصل الثاني في مقادير الديّات

(مسألة ١): دية قتل العمد حيث تتعين كما تقدم مائة من الإبل أو مائتا بقرة أو ألف شاة أو مائتا حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم^(١)،

(١) إجماعاً، ونصوصاً. منها معتبرة عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سمعت ابن أبي ليلى يقول: كانت الدية في الجاهلية مائة من الإبل فأقرها رسول الله ﷺ ثم إنه فرض على أهل البقر مائتي بقرة، وفرض على أهل الشاة ألف شاة ثنية، وعلى أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل اليمن الحلل مائتي حلة، قال عبد الرحمن بن الحجاج: فسألت أبا عبد الله عليه السلام عما روى ابن أبي ليلى، فقال: كان علي عليه السلام يقول: الدية ألف دينار وقيمة الدينار عشرة دراهم، وعشرة آلاف لأهل الأمصار وعلى أهل البوادي مئة من الإبل، ولأهل السواد مائتا بقرة، أو ألف شاة»^(١) وفي صحيح ابن أبي عمير في الدية قال: «ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم، ويؤخذ من أصحاب الحلل الحلل، ومن أصحاب الإبل الإبل، ومن أصحاب الغنم الغنم، ومن أصحاب البقر البقر»^(٢) وفي موثق أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الدية؟ فقال: دية المسلم عشرة آلاف من الفضة، وألف مثقال من الذهب، وألف من الشاة على أسنانها أثلاثاً، ومن الإبل مائة على أسنانها، ومن البقر مائتان»^(٣) وغيرها من

ويعتبر في الإبل أن تكون مسنة ^(٢)، ولا فرق فيه بين الذكر والأنثى ^(٣)، والأحوط استحباباً اعتبار الذكورة ^(٤)، وكذا يعتبر في البقرة المسنة ^(٥)، وكذا الذكورية على الأحوط ^(٦)، ولا يعتبر في الشاة السن والذكورة بل تكفي مسماها ^(٧). والحلة هي الإزار والرداء اليمنية ^(٨).

الروايات التي يأتي التعرض لها.

(٢) وهي التي أكملت السنة الخامسة ودخلت في السادسة، وتسمى ثنية أيضاً، والثني: من الظلف والحافر ما كان في السنة الثالثة، ومن الخف كالإبل ما دخل في السنة السادسة كما عن جمع من أهل اللغة، وفي معتبرة أبي بصير قال: «سألته عن دية العمد الذي يقتل الرجل عمداً؟ فقال: مائة من فحولة الإبل المسان» ^(١) ومثلها صحيحة معاوية بن وهب ^(٢).

(٣) للإطلاق، وأن الإبل الوارد في الروايات المتقدمة من اسم الجنس الشامل للذكر والأنثى، كما في سائر أسماء الأجناس.

وما في بعض الأخبار من ذكر الفحولة - كما في معتبرة أبي بصير قال: «سألته عن دية العمد الذي يقتل الرجل عمداً؟ فقال: مائة من فحولة الإبل المسان» ^(٣) محمول على الأفضلية.

(٤) لما عرفت آنفاً.

(٥) لظهور تسالمهم عليها.

(٦) لأن البقر من اسم الجنس أيضاً الشامل للذكر والأنثى، والتاء في (بقرة) للوحدة لا للتأنيث، كما في التمر والتمر.

(٧) للأصل، مضافاً إلى الإجماع.

(٨) أما كونها ثوبين أحدهما إزار والآخر رداء، فلا إجماع الفقهاء

(١) و (٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس: ٣ و ٢.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس: ٣.

والدينار والدرهم المسكوكان منهما^(٩)، ولا يكفي ألف مثقال ذهب أو عشرة آلاف مثقال فضة غير مسكوكين^(١٠).

(مسألة ٢): الجاني مخير في الدفع بين الأصول الستة^(١١).

واللغويين عليه، وأما كونها يعينية لما نسب إلى جمع من اللغويين، ولعل المنساق منها أيضاً. وبما أن الموضوع منتف في هذه العصور فلا مجال للبحث عنه أزيد من ذلك، والحلة غير الكفن اليميني كما هو واضح.

(٩) لأنه المنساق منهما عرفاً واستعمالاً في جميع الموارد - كما تقدم في كتاب الزكاة - إلا إذا كان هناك دليل على الخلاف، وهو مفقود.
نعم بناء على صحة التقويم يجوز دفع غير المسكوك، بل وغير الذهب والفضة، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

ثم إن الدرهم ليس مثقالاً من الفضة، وإنما الدرهم يكون نصف المثقال الصيرفي و ربع عشر ١٢/٦٥، وبالغرام يكون ٢/٤١٥ فيصير عشرة آلاف درهم خمسة آلاف ومائتين وخمسين مثقالاً صيرفياً من الفضة، وكل مثقال صيرفي في زماننا هذا ٤/٦٠٠ غرام كما عن بعض أهل الخبرة.

(١٠) للأصل إلا إذا كان بعنوان القيمة كما يأتي.

ثم إنه ورد في بعض الروايات أن الدية اثنا عشر ألف درهم، مثل صحيحة عبيد بن زرارة عن الصادق عليه السلام قال: «الدية ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم»^(١) ومثله صحيحة عبد الله بن سنان^(٢) إما محمول على التقية، أو اثنا عشر ألف درهم يكون قيمتها عشرة آلاف درهم كما مر، لاختلاف ضرب الدراهم في تلك الأزمنة.

(١١) إجماعاً، بل هو المنساق من روايات الباب، بل ذلك ظاهر صحيح

وليس للولي الامتناع عن قبول ما بذله ^(١٢)، ولا تكون الأصول الستة على سبيل التنويع بأن يجب على أهل الإبل الإبل وعلى أهل الغنم الغنم وهكذا ^(١٣)، بل للجاني أداء أي فرد شاء منها وإن كان الأحوط التنويع ^(١٤).

جميل بن دراج في الدية قال: «ألف دينار، أو عشرة آلاف درهم، ويؤخذ من أصحاب الحل الحل ومن أصحاب الإبل الإبل. ومن أصحاب الغنم الغنم، ومن أصحاب البقر البقر» ^(١) وفي معتبرة يونس عن الصادق عليه السلام في حديث قال: «الدية عشرة آلاف درهم أو ألف دينار أو مائة من الإبل» ^(٢) وقريب منهما غير هما، مضافا إلى الإجماع، وما يستفاد منه الترتيب كما في معتبرة أبي بصير الآتية ^(٣) محمول جمعا وإجماعا.

(١٢) إذ لا ولاية له في ذلك، وإنما الولاية في ما جعله الشارع، والمفروض أنه حكم تخيري، فإذا بذل الجاني الإبل مثلا تعين القبول، وكذا لو بذل من إبل البلد أو من غيره - وكذا في الغنم مع وجدان الشرائط - فليس للولي الامتناع عن القبول.

(١٣) للأصل، وظهور التسالم عليه، وما ذكر في بعض الروايات من التنويع - كما تقدم في صحيح جميل بن دراج - إنما هو من باب الحكمة الغالبة في تلك الأزمنة، وقد أثبتنا في علم الأصول أن الحكمة غير مطردة، وإنما هي مقتضية في الجملة لأصل التشريع لا في الحكم المشروع أبدا.

(١٤) جمودا على ما ذكر في بعض الروايات، وخروجا عن مخالفة جمع من الفقهاء، حيث ذهبوا إلى التنويع، ولكن المتأمل في روايات الباب بل في كل رواية وردت من هذا القبيل يطمئن بأن الحكم ليس تنويعيا، وإنما هو إرفاق

(١) و (٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات النفس: ٤ و ٧.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس: ٣.

كما أنها أصول في نفسها وليس بعضها بدلا عن بعض ولا مشروطا بعدم البعض (١٥)، فلا يعتبر التساوي في القيمة ولا التراضي بل الجاني مخير في بذل أي منها شاء (١٦).

(مسألة ٣): تجزّي القيمة عن كل واحد مما مرّ من الأصول الستة (١٧)،

على أهله في تلك الأزمنة، كما أن التخيير إرفاق وتسهيل لهم على ما مرّ. ويمكن أن يقال: إن التخيير بين الأصول الستة حكم من الأحكام الأولية التي يتغير بواسطة عروض العناوين الخارجية، فإذا صار أحد الأطراف في حدّ الأقل جدا بالنظر إلى الأطراف الآخر بحسب المالية، أو تغيير الأزمنة والأعصار، يمكن أن يقال بخروج الأقل - الذي اختاره القاتل - عن طرف التخيير، فيكون التخيير بين بقية الأطراف حينئذ، لأن لحاظ الخصوصية الواردة في الروايات، وملاحظة زمان الشارع هو أن التفاوت بين هذه الأطراف كان يسيرا لا ما إذا كانت فاحشة، بحيث يصير اختيار الأقل بالنسبة إلى الأكثر بمنزلة الثمن أو العشر أو أقل منهما، والشك في شمول أدلة التخيير لمثل هذه الصورة يكفيننا في عدم صحة التمسك بإطلاقاتها، فإن ذلك قد يوجب الجرأة على القتل، ويشهد لما ذكرنا ما ورد من الأصل في الدية مائة إبل^(١) ولوحظت ماليتها بالنسبة إلى ما ورد من الأطراف، فلا بد من مراعاة هذه الجهة، ولكن الأحوط التصالح والتراضي. والله العالم بحقائق أحكامه.

(١٥) للأصل، والإطلاق، والاتفاق، ولذلك لا يعتبر التساوي في القيمة.

(١٦) لما عرفت سابقا، ولا وجه للتكرار بعبارة أخرى.

(١٧) لأن المنساق من مجموع الأدلة تدارك الجناية بمال الجاني، ويصدق

خصوصاً مع التعذر العرفي^(١٨)، وهل يجزي الملفق من الأصول الستة؟ الظاهر هو الإجزاء إن كان بعنوان الصلح والقيمة^(١٩).

ذلك على القيمة، كما في جملة كثيرة من الكفارات، فإن المال في تلك الأزمنة كان منحصراً في الأصول المتقدمة، وكانوا يعتمدون عليها في اعتبار سائر الأشياء، فليس لها خصوصية خاصة بل المناط كله تدارك الجناية بمال الجاني المحدود شرعاً بتلك الأصول. ولكن الجمود على الأعيان الستة حتى المقدور خروجاً عن خلاف بعض لا بأس به.

(١٨) فتتبعين حينئذ القيمة لما عرفت.

ثم إنه وردت في جملة من الروايات أن كل بعير عشرون شاة، مثل معتبرة أبي بصير قال: «سألته عن دية العمد الذي يقتل الرجل عمداً؟ فقال: مائة من فحولة الإبل المسان، فإن لم يكن إبل فمكان كل جمل عشرون من فحولة الغنم»^(١) ومعتبرة زيد الشحام^(٢) فلا بد من حملها على قيمة ذلك الوقت في بعض الأمكنة، كما يستفاد ذلك من صحيحة ابن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن الدية مائة من الإبل، وقيمة كل بعير من الورق مائة وعشرون درهماً أو عشرة دنانير، ومن الغنم قيمة كل ناب من الإبل عشرون شاة»^(٣) فلا وجه لاستفادة الكلية منها إلى الأبد، وأمثال هذه الروايات تؤيد ما تقدم من جواز إعطاء القيمة. إذا لا منافاة بين الروايات.

(١٩) لفرض تراضيهما على ذلك، ولا نزاع بعد التراضي، بل لا يبعد الإجزاء بعنوان الورود أيضاً، لشمول الإطلاقات الأحوالية له، مع بناء الشرع على التسهيل والتخفيف.

ولا فرق في التلقيق بين نفس الأصول وبين القيمة والأصول، بأن يؤدي

(١) و (٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس: ٣ و ٥.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات النفس: ٣.

(مسألة ٤): المدار في القيمة على ما هو المتداول في بلد القتل ووقت الأداء (٢٠).

(مسألة ٥): يعتبر في الأنعام مطلقاً (٢١)، السلامة من العيب والصحة من المرض (٢٢)، وأن لا تكون مهزولة على خلاف المتعارف (٢٣)، وفي الثلاثة الأخيرة السلامة من العيب فلا يجزي الدرهم والدينار المغشوشان (٢٤)، إلا إذا كان بعنوان القيمة (٢٥).

(مسألة ٦): تستوفى دية العمد في سنة واحدة (٢٦).

نصف المقدر أصلاً، والنصف الآخر قيمة، كل ذلك يجوز لما عرفت.

(٢٠) لأن ذلك هو المنساق من الأدلة، مع أن وقت الأداء هو وقت التفريق، فالذمة مشغولة إلى حين الأداء كما مر في المكاسب، فلا وجه للإعادة مرة أخرى.

(٢١) أي: في قتل العمد، وفي شبه العمد، وفي قتل الخطأ المحض.

(٢٢) لأن ذلك هو المنساق من ظواهر الأدلة، فلا يكفي المعيوب ولا المريض، كما تقدم في كتاب الزكاة والهدي من الحج.

(٢٣) لتبادر المتعارف من ظواهر الأدلة. وأما السمن فلا دليل على اعتباره، لا من حيث ظواهر الأدلة ولا من حيث الأدلة الخارجية، نعم الأحوط مراعاته.

(٢٤) لما مر في سابقة من غير فرق.

(٢٥) لأن القيمة مبنية على التراضي بأي نحو شاء، وفي صحيح جميل: «مائة من الإبل إلا أن يصطلحوا على مال أو ما شاؤوا غير ذلك» (١).

(٢٦) نصاً، وإجماعاً، قال الصادق عليه السلام في معتبرة أبي ولاد: «كان علي عليه السلام يقول: تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين، وتستأدى دية العمد في سنة» (٢).

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب دييات النفس: ٧.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب دييات النفس.

ومبدأ السنة مع إطلاق ثبوتها من حين التراضي لا من حين الجناية (٢٧)، وللجاني أدائها في خلال السنة أو آخرها (٢٨)، ولا يجوز له التأخير عنها إلا مع التراضي (٢٩)، وليس للولي عدم القبول في خلالها (٣٠).

(مسألة ٧): لو اختلفا في مبدأ السنة فالقول مع من يدعي التأخير (٣١) ولو اختلفا في انتهائها فالقول مع من يدعي الأكثر (٣٢).

(مسألة ٨): لا يجب على الولي قبول القيمة السوقية لو بذلها الجاني مع وجود الأصول (٣٣)، وكذا لا يجب على الجاني أدائها لو طالب القيمة الولي مع وجود الأصول (٣٤).

(٢٧) لأنه المنساق من الأدلة.

(٢٨) لما تقدم من قول علي عليه السلام: «تستأدى دية العمد في سنة».

(٢٩) أما عدم الجواز فللتحديد الشرعي كما مرّ، وأما الجواز فللفرض التصالح بما تراضيا عليه من التأجيل أو التقسيط.

(٣٠) لفرض عدم الولاية على ذلك.

(٣١) كما لو ادّعى الولي أن مبدأ السنة كان أول شهر رمضان، والجاني ادّعى أنه كان أول شهر شوال، يقدم قول الجاني للأصل.

(٣٢) كما لو اتفقا على أن أول مبدأ السنة أول شهر رمضان، ولكن الولي يدّعي أن ذلك كان باعتبار الشهور العربية، والجاني يدّعي أن ذلك كان باعتبار الشهور الأفرنجية مثلاً، وحصل التراضي على ذلك، فالقول مع من يدعي الأكثر للأصل كما مر، إن لم تكن قرينة معتبرة على الخلاف.

(٣٣) لفرض ولايته واختياره، فله أن يختار الأصل دون القيمة.

(٣٤) للأصل، وتقدم أنه لا ولاية للولي على التعين.

(مسألة ٩): لو تعذر جميع الأصناف وطالب الولي القيمة يجب أداء قيمة واحد منها (٣٥)، والجاني مخير في أداء قيمة أي منها شاء (٣٦)، وليس للولي مطالبة قيمة أحدها المعين (٣٧).

(مسألة ١٠): دية العمد من مال الجاني (٣٨)، لا على العاقلة ولا على بيت المال (٣٩)، سواء تصالحا عليها أم تراضيا بها أو وجبت ابتداء كما في قتل الوالد ولده والعاقل المجنون (٤٠).

(مسألة ١١): لو لم يكن للجاني مال استسعى أو أمهل إلى الميسرة كسائر الديون (٤١)،

(٣٥) لتعين الدية في ذلك حينئذ.

(٣٦) لفرض تخييره بالنسبة إلى الأصل، فيتخير بالنسبة إلى القيمة أيضاً.

(٣٧) لعدم ولايته على ذلك كما تقدم.

(٣٨) للأصل، والإجماع، والنصوص، منها ما عن الصادق عليه السلام في صحيح

ابن سنان: «في رجل دفع رجلاً عن رجل فقتله، قال: الدية على الذي دفع، وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً»^(١) وقريب منه غيره، وكذا دية شبه العمد كما يأتي.

(٣٩) لأن الضمان عليهما يكون خلاف الأصل، فيقتصر على ما دلّ الدليل

عليه، وهو الخطأ المحض كما يأتي.

(٤٠) لظهور الإطلاق، والاتفاق في جميع الموارد المذكورة.

(٤١) لقاعدة الاشتغال، ويجب السعي مقدّمة لتفريغ الذمة، وإن لم يمكن له

السعي أمهل حتى يتمكن من تفريغها بأي نحو شاء.

وإلا فمن بيت المال (٤٢)، ولو هرب القاتل ولم يتمكن منه أخذت الدية من ماله فإن لم يكن له مال فالدية على الأقرب فالأقرب (٤٣).

(مسألة ١٢): لو لم يؤد الجاني الدية أجبره الحاكم الشرعي على الأداء (٤٤)، وإلا أخذها الحاكم من ماله وأعطاهما للولي (٤٥)، وإن لم يكن حاكم شرعي والعياذ بالله أو وكيله فتقات المؤمنين يتصدون ذلك (٤٦).

(مسألة ١٣): لا فرق في الدية من الأصناف المتقدمة بين القتل العمدي وشبه العمد والخطأ المحض (٤٧)، إلا أنه يختص العمد بالتغليظ

(٤٢) لفرض أنه موضوع للمصالح، والمقام منها لو لم يكن من أهمها، ولكن يحتمل السقوط في فرض عدم تمكنه من أداء دينه مطلقا، وكون أداء مطلق الدين من بيت المال أول الكلام. نعم يمكن أن يدخل في جملة الغارمين في الزكاة فيؤدي الدية منها.

(٤٣) لصحيحة أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا متعمدا ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه؟ قال: ان كان له مال أخذت الدية من ماله، وإلا فمن الأقرب فالأقرب، وإن لم يكن له قرابة أداه الإمام فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم» (١).

(٤٤) لأن ذلك من الأمور الحسبة القائمة بالحاكم الشرعي.

(٤٥) لولايته على ذلك بعد عدم الأثر للإجبار، كما هو المفروض.

(٤٦) لما تقدم من انتقال ولاية الحسبة إليهم حينئذ.

(٤٧) لأن الأصول الستة المتقدمة قررها الشارع لطبيعة القتل، بلا فرق بين

كونه عمدا أو خطأ أو شبه العمد.

في السن في الإبل ومدة الاستيفاء كما تقدم (٤٨). وكذا تكون دية شبه العمد على الجاني نفسه (٤٩).

(مسألة ١٤): لو اختار الجاني في شبه العمد إعطاء الدية من الإبل تكون الإبل دون إبل العمد في السن وهي ثلاث وثلاثون جذعة وثلاث وثلاثون حقة وأربع و ثلاثون ثنية كلها طروقة الفحل (٥٠).

(٤٨) وقد مر في مسألة ١ و٦ فراجع.

(٤٩) إجماعاً، ونصوصاً منها صحيحة زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم؟ فقال: عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم»^(١) وقريب منها غيرها.

(٥٠) نسب ذلك إلى المشهور، وتدل عليه روايات منها موثق محمد بن سنان عن العلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام: «و الدية المغلظة في الخطأ الذي يشبه العمد، الذي يضرب بالحجر والعصا الضربة والائنتين فلا يريد قتله، فهي أثلاث: ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ثنية، كلها خلفه من طروقة الفحل»^(٢)

و منها: رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «دية المغلظة التي تشبه العمد وليست بعمد أفضل من دية الخطأ بأسنان الإبل: ثلاثة و ثلاثون حقة، و ثلاثة و ثلاثون جذعة وأربع و ثلاثون ثنية، كلها طروقة الفحل»^(٣).

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ديات النفس: ٤.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات النفس: ١٣.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس: ٤.

و منها: صحيح محمد بن مسلم و زرارة عن أحد هما عليه السلام في الدية قال: هي مائة من الإبل وليس فيها دنائير ولا دراهم ولا غير ذلك، قال ابن أبي عمير: فقلت لجميل: هل للإبل أسنان معروفة؟ فقال: نعم ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ثنية^(١) فهو ظاهر في شبه العمد بقرينة ما تقدمت من الأخبار وإن خصها علي بن حديد في حديثه بالخطأ، ولكنه لم ينسب ذلك إلى معصوم.

وهناك روايات أخرى مختلفة، ففي بعضها أربعون خلقة وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون، كما في معتبرة عبد الله بن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام: في الخطأ شبه العمد أن يقتل بالسوط أو بالعصا أو بالحجر، أن دية ذلك تغلظ وهي مائة من الإبل منها أربعون خلفه من بين ثنية إلى بازل عامها، وثلاثون حقة، وثلاثون بنت لبون»^(٢)

وفي بعضها الأخرى بدل (كلها طروقة) كما في القسم الأول (كلها خلفه)، ففي رواية عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كان علي عليه السلام يقول: في شبه العمد ثلاث وثلاثون جذعة، وثلاث وثلاثون ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه»^(٣)

وفي رابعة منها جمع بين الخلفة والطروقة، ففي معتبرة المعلى عن الصادق عليه السلام: «و في شبهه العمد المغلظة ثلاثة وثلاثون حقة، وأربع وثلاثون جذعة، وثلاثة وثلاثون ثنية، خلفه طروقة الفحل»^(٤)

ويمكن حمل تلك الروايات مع قطع النظر عن سندها على تحقق المراضاة بينهما بذلك، نقصت عن مالية ما نسب إلى المشهور أم زادت.

ثم إن المراد من بنت مخاض ما كانت داخله في السنة الثانية، والمراد من

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس: ٧ و ١ و ١٠.

(٤) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس الحديث: ٩.

(مسألة ١٥): دية شبه العمد على الجاني نفسه (٥١)، وتستوفى في سنتين (٥٢).

(مسألة ١٦): لو اختلف الولي والجاني في أوصاف الإبل فلا بد من الرجوع إلى الثقات من أهل الخبرة (٥٣).

بنت لبون ما كانت داخلة في السنة الثالثة، والمراد من الحقّة ما كانت داخلة في السنة الرابعة، والمراد من الجذعة: هي الداخلة في السنة الخامسة، والمراد من الثنيّة وهي الداخلة في السنة السادسة، والمراد من الطروقة أي البالغة ضراب الفحل، أو ما طرقها الفحل فحملت، والمراد من الخلقة أي الحامل.

(٥١) للإجماع، وللآية المباركة «مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَ دِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ» (١) وللنصوص منها صحيح زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم؟ فقال: عليه الدية» (٢) والمراد من الخطأ شبه الخطأ لا الخطأ المحض، لأنه على العاقلة كما يأتي. وهناك نصوص أخرى يأتي التعرض لها في أحكام الضمان إن شاء الله تعالى.

(٥٢) للإجماع، ولأنه كالوسط بين الخطأ المحض والعمد المحض. وأما ما عن علي عليه السلام: «تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين» (٣) يمكن أن يحمل على الإشراف في الدخول إلى ثلاث سنين، أو يكون ترغيباً إلى إمهال المجني عليه الجاني إلى هذا الحد. ولا وجه للرجوع إلى الأصل في المقام مع وجود الإجماع في البين، ولا أقل من الاحتياط الوجوبي للفقهاء المتتبعين، والله العاصم من الزلل.

(٥٣) لأنهم أعرف بذلك.

(١) سورة النساء الآية: ٩٢.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ديّات النفس: ٤.

(٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديّات النفس: ١.

ولو تبين الخطأ وجب الاستدراك (٥٤).

(مسألة ١٧): دية قتل الخطأ أحد الأصناف الستة المتقدمة (٥٥)، ولو اختير دفع الإبل تكون ثلاثين حقة وثلاثين بنت لبون وعشرين بنت مخاض وعشرين ابن لبون (٥٦)، وهي على العاقلة (٥٧).

(٥٤) لأصالة الاشتغال بعد كشف عدم فراغ الذمة.

(٥٥) لما تقدم في مسألة ١٣ فلا وجه للتكرار مرة أخرى.

(٥٦) كما هو المشهور بين الفقهاء (قدس الله أسرارهم) ويدل على ذلك صحيح ابن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قال أمير المؤمنين عليه السلام: والخطأ يكون فيه ثلاثون حقة، وثلاثون ابنة لبون، وعشرون بنت مخاض، وعشرون ابن لبون ذكر»^(١).

و اما معتبرة محمد بن سنان عن الصادق عليه السلام: «في الخطأ إن كانت الإبل فخمس و عشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة»^(٢) ومثله ما عن علي عليه السلام^(٣) فيمكن حملهما على المراد أو على التقيّة، ويحتمل التخيير.

(٥٧) نسا، وإجماعاً من المسلمين، ففي معتبرة الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسألت عيناه على خديه، فوثب المضروب على ضاربه فقتله؟ قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: هذان متعديان جميعاً فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً، لأنه قتله حين قتله وهو أعمى، والأعمى جنايته خطأ يلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين»^(٤) إلى غير ذلك من الروايات.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات النفس: ١.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات النفس: ١٣.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب النفس: ١٠٠.

(٤) الوسائل: باب ١٠ من أبواب العاقلة الحديث: ١.

بتفصيل يأتي إن شاء الله تعالى. ولا يضمن الجاني منها شيئاً (٥٨)، ولا ترجع العاقلة على القاتل (٥٩).

(مسألة ١٨): دية قتل الخطأ تستوفي في ثلاث سنين كل سنة ثلثها (٦٠)، بلا فرق بين دية الطرف ودية النفس (٦١).

(مسألة ١٩): لو لم تتمكن الأداء منها أو امتنعت وجبت الدية على القاتل نفسه (٦٢).

(٥٨) أي أولاً وبالذات للنص كما مرّ، والإجماع.

وأما بلحاظ طرو العناوين فسيأتي حكمه.

(٥٩) لتعلّق التكليف بالنسبة إليها فقط، ولا معنى للرجوع عليه بعد اختصاص الضمان لها.

(٦٠) نصاً - كما مرّ - وإجماعاً.

(٦١) للإطلاق الشامل لكل منهما، مضافاً إلى الإجماع.

وما قيل من أن دية الطرف إن كان قدر الثلث أخذ في سنة واحدة إذا كان خطأ وإن كان أكثر حلّ الثلث بانسلاخ الحول، وحلّ الزائد عند انسلاخ الثاني إن كان ثلثاً آخر فما دون، وإن كان أكثر حلّ الثلث عند انسلاخ الثاني والزائد عند انسلاخ الثالث.

فمخالف لظاهر الإطلاق من غير دليل معتبر عليه.

(٦٢) لأنّ ذمة القاتل مشغولة بالدية، وإنما تجب على العاقلة تكليفاً، فإذا فقدت العاقلة أو امتنعت وجب على القاتل الأداء.

وما حكى عن جمع من رجوع العاقلة على الجاني مطلقاً حتى في صورة وجود العاقلة بعد إعطاء الدية من مالهم.

لا دليل لهم عليه يصح الاعتماد عليه.

(مسألة ٢٠): لا فرق في دية الخطأ المحض والعمد وشبهه في غير الإبل من الأصناف المتقدمة (٦٣)، وإنما الفرق في سن الإبل في أقسام القتل وفي الاستيفاء كما عرفت (٦٤)، كما لا فرق في الدية بين أن تكون تامة (٦٥)، أو ناقصة (٦٦)، أو دية الأطراف (٦٧).

(مسألة ٢١): تغلّظ الدية إن وقع القتل في الأشهر الحرم (٦٨)، عمداً كان أو خطأ (٦٩)، وهي دية كاملة وثلاثها من أي الأصناف كانت (٧٠)، وكذا لو وقع القتل في الحرم الإلهي (٧١).

(٦٣) لظهور الإطلاق، والاتفاق، وعدم وجود دليل على الخلاف.

(٦٤) وقد مرّ التفصيل في مسألة ٥ و ١٤ و ١٥ و ١٧ و ١٨.

(٦٥) مثل دية الحر المسلم.

(٦٦) كدية المرأة أو الذمي.

(٦٧) للأصل، والإطلاق، والاتفاق.

(٦٨) نصاً، وإجماعاً، ففي معتبرة كليب الأسدي قال: «سألت أبا عبد

الله عليه السلام عن الرجل يقتل في الشهر الحرم ما ديته؟ قال: دية وثلاث» (١) ومثله ما

عن زرارة (٢)

(٦٩) لظهور الإطلاق كما مرّ والاتفاق.

وأشهر الحرم هي: رجب وذو القعدة وذو الحجة ومحرم.

(٧٠) للإطلاق المتقدم، والاتفاق.

(٧١) لظهور الإجماع، وقطع الفقيه المتتبع بتحقيق المناط، ويدلّ على ذلك

روايتان: الأولى معتبرة زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل قتل في الحرم؟

ولا يلحق به المدينة المنورة (٧٢)، ولا سائر المشاهد المشرفة (٧٣)، كما لا تغليظ في قتل الأقارب (٧٤)، ولا في دية الأطراف (٧٥).

(مسألة ٢٢): لا فرق في التغليظ في الدية كما مرّ بين العالم بالحكم أو الجاهل به كما لا فرق في الجهل بالموضوع أيضاً فإنه كالحكم (٧٦).

قال: عليه دية وثلاث^(١) والثانية معتبرة ابن أبي عمير عن أبان عن زرارة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل قتل في الحرم؟ قال: عليه دية وثلاث، ويصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم»^(٢)

ودعوى: أن المراد من الحرم (الحرم) بالضمين، فيكون خصوص الأشهر الحرم.

غير صحيحة: لأن الحرم أعم من الزمان والمكان، قال تعالى «ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ حَيْثُ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ»^(٣) وإن ذلك من مجرد الدعوى بلا دليل.

(٧٢) للأصل، وعدم دليل على الخلاف في المقام. نعم للحاكم الشرعي التشديد بحسب ما يراه لو اقتضاه المصلحة، لقداسة الحرم النبوي الشريف، كما تقدم في الحدود^(٤)

(٧٣) لما مرّ في سابقة.

(٧٤) للأصل، والإطلاق، والاتفاق، إلا إذا وقع القتل في أشهر الحرم، أو في

الحرم الإلهي، كما تقدم.

(٧٥) للأصل، والإطلاق من غير دليل على الخلاف.

(٧٦) لظهور الأدلة في أن ذلك حكم واقعي لا يتغير بالعلم والجهل، ولا

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ديات النفس: ٣.

(٢) الوسائل: باب ٨ من أبواب بقية الصوم الواجب: ٣.

(٣) الحج: ٣٠٠.

(٤) راجع ج: ٢٧ صفحة: ٢٨٤.

و تغلظ الدية على العاقلة أيضاً^(٧٧)، وكذا لا فرق في المقتول بين العاقل والمجنون والصغير والكبير والوالد في قتل الولد وإن لم يكن في البين قصاص^(٧٨).

(مسألة ٢٣): هل يعتبر في مقدار التغليظ أن يكون من نفس الدية أو لا؟ لا يبعد الثاني^(٧٩).

(مسألة ٢٤): لو تسبب وهو في الحل بقتل من هو في الحرم تغلظ في الدية^(٨٠)، ولو انعكس فلا تغليظ^(٨١).

يشمله حديث الرفع^(١) بعد كون الحكم وضعياً كما تقدم.

(٧٧) للإطلاق الشامل لها أيضاً.

(٧٨) كل ذلك لما مرّ من الإطلاق والعموم، وكذا تغلظ الدية لو كان المقتول

امراً، ولكن بحسب تحديدها الشرعي كما يأتي في مسألة ٢٦.

(٧٩) لأن المدار على التغليظ المالية كما تقدم في نفس الدية، وهو يتحقق

بأصل المال، فحينئذ لا فرق بين أن يعطى الدية من الفضة والغلظة من الذهب، أو بالعكس، ولكن الأحوط مراعاة المثلية جموداً على ظاهر النص المتقدم، خصوصاً مع عدم رضا الولي.

(٨٠) لفرض تحقق القتل في الحرم بسببه، كما إذا رماه بحجر وهو في

الحلّ ومات به وهو في الحرم، أو أشربه سما في أواخر شهر شوال فمات به في ذي القعدة.

(٨١) لعدم استناد موته في الحرم إلى الفعل الخارجي، ووقوع القتل في

الحلّ، كما لو رماه بحجر فأصابه وهو في الحلّ ومشى باختياره إلى الحرم ومات فيه، لا تغليظ. نعم لو سلب عن الاختيار بهذا الرمي فدخل في الحرم نحو حركة

سواء كان المسبب في الحل أو في الحرم (٨٢).

(مسألة ٢٥): لو التجأ القاتل إلى الحرم بعد ما وقع القتل في الحل لا يقتص منه في الحرم (٨٣)، ولكن يؤخذ منه الدية فيه بعد المراضاة (٨٤).

(مسألة ٢٦): دية المرأة الحرة المسلمة نصف دية الرجل الحر المسلم (٨٥).

المذبوح ومات فيه، فالظاهر التغليظ، فيدخل في القسم الأول.

(٨٢) لما عرفت من أن المدار وقوع القتل في الحرم لا سببه.

(٨٣) لإطلاق قوله تعالى ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾^(١) وقد ذكرنا حول موضوع أمن الحرم في التفسير ومن شاء فليرجع إليه^(٢) وتقدم في مسألة ٢١ من الفصل الثالث في أقسام حدّ الزنا ما يتعلق بالمقام أيضاً.

(٨٤) للأصل، والإطلاق من غير دليل على الخلاف.

(٨٥) نصوصاً، وإجماعاً، ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «في

الرجل يقتل المرأة متعمداً، فأراد أهل المرأة أن يقتلوه، قال: ذاك لهم إذا أدّوا إلى أهلها نصف الدية، وإن قبلوا الدية فلهم نصف دية الرجل»^(٣) وفي معتبرة عبد الله بن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: في رجل قتل امرأته متعمداً، قال: إن شاء أهلها أن يقتلوه قتلوه، ويؤدّوا إلى أهلها نصف الدية، وإن شاؤوا أخذوا نصف الدية خمسة آلاف درهم»^(٤) وفي صحيح ابن مسكان عن الصادق عليه السلام قال: «إذا قتلت المرأة رجلاً قتلت به، وإذا قتل الرجل المرأة فإن أرادوا القود أدّوا فضل دية الرجل على دية المرأة وأقادوه بها، وإن لم يفعلوا قبلوا الدية، دية المرأة كاملة، ودية المرأة نصف دية الرجل»^(٥)

(١) سورة آل عمران الآية: ٩٧.

(٢) راجع الجزء الخامس من مواهب الرحمن صفحة: ١٧١ طبعة النجف الأشرف.

(٣) و (٤) و (٥) الوسائل: باب ٣٣ من أبواب القصاص: ١ و ٢.

من جميع التقادير المتقدمة فمن الدنانير خمسمائة، ومن الإبل خمسون، ومن الشاة خمسمائة وهكذا (٨٦)، ولا يلحق بها الخنثى المشكل (٨٧)، وديتها ثلاثة أرباع دية الرجل (٨٨).

(مسألة ٢٧): تقدم سابقا أن المرأة والرجل يتساويان في الجراح قصاصا ودية حتى تبلغ ثلث دية الحر فينتصف بعد ذلك ديتها (٨٩).
(مسألة ٢٨): تتساوى في الدية جميع فرق المسلمين (٩٠)، إلا المحكوم عليه منهم بالكفر كالخوارج والغلاة وغيرهم (٩١).
(مسألة ٢٩): دية ولد الزنا إن كان محكوما بالإسلام دية المسلم (٩٢).

(٨٦) لإطلاق قوله ﷺ: «دية المرأة نصف دية الرجل» فيشمل جميع ما مرّ من الأصناف الستة.

(٨٧) للأصل، وظهور الاختلاف بينهما بعد تحقق المشكلية.

(٨٨) لما أرسل ذلك إرسال المسلمات.

(٨٩) نساء، وإجماعا، كما مرّ في مسألة ٢ من (فصل شرائط القصاص)، فلا حاجة للتكرار مرة أخرى.

(٩٠) للإطلاق، ولذكر المسلم في بعض الروايات، قال الصادق ﷺ: «دية المسلم عشرة آلاف من الفضة وألف مثقال من الذهب وألف من الشاة» (١).

(٩١) للإجماع، ولما مرّ سابقا من عدم الاحترام لهم، فلا قصاص ولا دية لهم.

(٩٢) لما مرّ من الإطلاقات الشاملة له بعد تحقق الموضوع شرعا.

و ما يظهر من الروايات من أن ديته دية الذمي، مثل خبر عبد الرحمن بن عبد الحميد عن بعض مواليه قال: «قال لي أبو الحسن ﷺ: دية ولد الزنا دية

(مسألة ٣٠): دية الذمي الحر الذكر ثمانمائة درهم سواء كان يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا (٩٣)،

اليهودي ثمانمائة درهم»^(١) ومثله ما عن إبراهيم بن عبد الحميد عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «دية ولد الزنا دية الذمي ثمانمائة درهم»^(٢) قاصر سندا، ومعرض عنه عند الأصحاب.

و اما من قال: لا دية له، استند إلى أدلة ظهور مناقشتها يغني عن بيانها وردّها، وكذا صحيح عبد الله بن سنان الدال على أن ديته مقدار إنفاق من أنفق عليه، ففيه عن الصادق عليه السلام في دية ولد الزنا: «يعطي الذي أنفق عليه ما أنفق عليه»^(٣) فإنه غريب شاذ يردّ علمه إلى أهله.

(٩٣) نصوصا، وإجماعا، ففي معتبرة ابن مسكان عن الصادق عليه السلام قال: «دية اليهودي والنصراني والمجوسي ثمانمائة درهم»^(٤) وقريب منها صحيحة ليث المرادي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دية النصراني واليهودي والمجوسي؟ فقال: ديتهم جميعا سواء ثمانمائة درهم»^(٥) وفي موثق سماعة ابن مهران قال: «بعث النبي صلى الله عليه وآله خالد بن الوليد إلى البحرين، فأصاب بها دماء قوم من اليهود والنصارى والمجوس، فكتب إلى النبي صلى الله عليه وآله: إني أصبت دماء قوم من اليهود والنصارى فوديتهم ثمانمائة درهم ثمانمائة، وأصبت دماء قوم من المجوس، ولم تكن عهدت إلى فيهم عهدا، فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وآله: إن ديتهم مثل دية اليهود والنصارى، وقال: إنهم أهل الكتاب»^(٦).

وأما ما دلّ على أن دية الذمي كدية المسلم، كما في صحيح إبان بن تغلب

(١) الوسائل: باب ١٥ من أبواب ديات النفس: ح: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٥ من أبواب ديات النفس الحديث: ٣ و ٤.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات النفس الحديث: ٢ و ٥.

(٦) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات النفس: ٧.

ودية نسائهم على النصف من دياتهم^(٩٤)، ودية جراحاتهما كدية جراحة المسلمين وكذا دية أعضائهما^(٩٥).

عن الصادق عليه السلام: «دية اليهودي والنصراني والمجوسي دية المسلم»^(١) وفي معتبرة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من أعطاه رسول الله ﷺ ذمة فديته كاملة، قال زرارة: فهو لاء؟ قال أبو عبد الله عليه السلام: وهؤلاء من أعطاهم ذمة»^(٢) محمول على ما اشترط في ضمن عقد الذمة، على أن تكون دية الكافر الذمي كدية المسلم، أو محمول على التقية^(٣) أو غيرهما من المحامل.

وأما رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم، ودية المجوسي ثمانمائة درهم، وقال أيضاً: للمجوس كتابا يقال له: جاماس»^(٤) وما رواه الصدوق قال: «إن دية اليهودي والنصراني والمجوسي أربعة آلاف درهم، لأنهم أهل الكتاب»^(٥) أو ههنا إعراض المشهور عنهما، مضافا إلى قصور سندهما.

(٩٤) لإطلاق ما تقدم في صحيح ابن مسكان: «دية المرأة نصف دية الرجل»^(٦) مضافا إلى الإجماع، وقاعدة الاشتراك.

(٩٥) لإطلاق ما تقدم من الأخبار، وتقضيه قاعدة: «اشتراك الكفار مع المسلمين في الفروع»، فتساوي جراحات المرأة منهم مع الرجل حتى تبلغ الثلث، فتتصف حينئذ كما مر في مسألة ٢ من (فصل شرائط القصاص). فراجع.

(١) و (٢) الوسائل: باب ١٤ من أبواب ديات النفس: ٢ و ٣.

(٣) كما عن النخعي والثوري وأبي حنيفة، راجع المغني لابن قدامة ج: ٩ صفحة: ٥٢٧.

(٤) الوسائل: باب ١٤ من أبواب ديات النفس: ح ٤.

(٥) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات النفس: ح ١٢.

(٦) الوسائل: باب ٣٣ من أبواب القصاص في النفس: ح ٢.

وتغلظ دياتهم باجتماع الحرمات ^(٩٦)، وأما سائر الكفار فلا دية ولا قصاص لهم ^(٩٧).

(مسألة ٣١): لا دية للذمي لو خرج عن الذمة ^(٩٨)، كما لا دية له لو ارتد عن دينه إلى دين غير أهل الذمة ^(٩٩)، ولو خرج الذمي من دينه إلى دين ذمي آخر تثبت الدية ^(١٠٠).

(مسألة ٣٢): يجوز التقاص في الدية بعد ثبوتها إن امتنع الجاني من الأداء فيقتص الولي أو المجني عليه من ماله ^(١٠١).
(مسألة ٣٣): من قتله الحدّ أو التعزير فلا دية له ^(١٠٢).

(٩٦) لما مرّ من إطلاق: «الرجل يقتل في الشهر الحرام ما ديتَه؟ قال: دية وثلاث» ^(١) مضافاً إلى قاعدة الاشتراك كما مرّ.

(٩٧) للأصل، والإجماع، بعد عدم تحقق عقد الذمة بينهم وبين المسلمين، فلا حرمة لهم حينئذ، لا دية ولا قصاصاً.

(٩٨) لسقوط احترامه بخروجه منها، فيبقى الأصل بلا معارض.

(٩٩) لسقوط الحرمة حينئذ كما مرّ.

(١٠٠) لو شمل عقد الذمة ذلك أيضاً وإلا فلا دية له، لما مرّ من عدم

احترامه بارتداده عن دينه.

(١٠١) لعمومات أدلة التقاص الشاملة للمقام. نعم الأحوط أن يكون

التقاص بنظر الحاكم الشرعي.

(١٠٢) لأن الحاكم الشرعي أمين ولا معنى لتضمين الأمين كما تقتضيه

قاعدة الإحسان أيضاً، وقد مرّ في مسألة ٧ من الفصل الرابع من فصول أحكام الزنا ^(٢) ما يتعلق بالمقام.

(١) تقدم في صفحة ٨٦.

(٢) راجع ج: ٢٧ صفحة ٢٩١.

- (مسألة ٣٤): لا تسقط الدية بإسقاط المجني عليه قبل الجناية (١٠٣)، وهل له الإسقاط في الجناية على الأطراف أم لا؟ فيه وجهان (١٠٤).
- (مسألة ٣٥): لو اشترك اثنان أو أزيد في قتل شخص خطأ أو عمدا ورضي ولي المجني عليه بالدية تقسّط الدية (١٠٥).
- (مسألة ٣٦): لو ادعى قاتل المسلم أن المقتول كان مهدور الدم فلا دية له (١٠٦).

إن قيل: إن الضمان يكون من بيت المال.

يقال: لا بد أولا من إثبات الضمان، ثمّ القول بأن محله بيت المال. نعم للحاكم الشرعي تدارك القتل مهما أمكن إن رأى في ذلك مصلحة، ولم تكن مصلحة أقوى منها في البين، ولا فرق فيما تقدم بين حق الله وحق الناس كما مر هناك. فراجع.

(١٠٣) لأن الحق ليس له وإنما هو للولي، ولا يثبت الحق إلا بعد تحقق الجناية.

(١٠٤) من احتمال ثبوت الحق له في الجملة، ولكل ذي حق إسقاط حقه فيسقط، إلا أن يدلّ دليل على الخلاف. ومن احتمال أن هذا كله من الأحكام لا من الحقوق، وإن كانت في مورد الحقوق فلا وجه للإسقاط كما مرّ. فراجع.

(١٠٥) لفرض الاشتراك، فلا بد من التقسيط إلا أن يكون تفاوت في البين فتقسط حينئذ حسب التفاوت. وتقدم التفصيل في الاشتراك في الجناية على النفس في كتاب القصاص. فراجع. (١)

(١٠٦) كما إذا ادعى أن المقتول سب النبي ﷺ مثلاً.

وادعى الولي أنه كان محقون الدم ولم تكن لأحد هما بيينة يقدم قول الولي (١٠٧).

(مسألة ٣٧): لا يعتبر في أداء الدية بعد ثبوتها أن يكون بنظر الحاكم الشرعي (١٠٨)، بل للجاني أداؤها للمجني عليه بعد إحراز رضاه بخلاف القصاص (١٠٩).

(مسألة ٣٨): أداء الدية فوري (١١٠)، وأنها تخرج من أصل التركة إن مات الجاني (١١١)، وهي بحكم تركة المقتول (١١٢).

(١٠٧) لأصالة احترام دم المسلم إلا ما خرج بالدليل، ولا دليل في المقام على الخروج.

(١٠٨) للأصل بعد عدم دليل على الخلاف، إلا إذا كانت في البين خصومة متوقفة على نظره ومتابعته، فلا مناص حينئذ من اتباع رأيه ونظره.

(١٠٩) لأنه متوقف على تشخيص الموضوع، ولا يتحقق إلا بنظره غالباً، ولتوقف القصاص على الحكم كما مر.

(١١٠) لأنها من الحقوق المالية، وأنها يجب فوراً أداؤها إن لم يكن رضا من الطرفين على التأخير.

(١١١) لأنها دين، والدين يخرج من أصل التركة نصاً^(١) وإجماعاً، كما مرّ في كتاب الدين.

(١١٢) لما مر في مسألة ٢٤ من (فصل كيفية استيفاء القصاص)^(٢) فراجع ولا وجه للإعادة مرة أخرى.

(١) راجع الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الوصايا.

(٢) تقدم في ج: ٢٨ صفحة ٢٩٥.

(مسألة ٣٩): لو اختلف الجاني والمجني عليه في مقدار الدية أو في أوصافها - اجتهدا أو تقليدا يؤخذ بما يعترف به الجاني (١١٣)، وكذا لو اختلفا في السراية فادعى ولي المجني عليه السراية وأنكرها الجاني يقدم قول الجاني (١١٤).

(مسألة ٤٠): إذا قطع الجاني أعضاء بدن المجني عليه وسرى القطع إلى موته فإن كان قطع تلك الأعضاء بسبب واحد فعليه دية النفس (١١٥).

(١١٣) لأصالة عدم اشتغال ذمته، إلا بما يعترف الجاني به، ما لم يشبث المجني عليه دعواه بحجة شرعية معتبرة.

(١١٤) لأصالة عدم السراية إلا إذا ثبتت بقول الثقات من أهل الخبرة.

(١١٥) للإطلاقات، والعمومات، وظهور الإجماع، مضافا إلى معتبرة أبي عبيدة الحذاء قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلا بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ فذهب عقله؟ قال: إن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاة. ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له، فإنه ينتظر به سنة، فإن مات فيما بينه وبين السنة أقيد به ضاربه، وإن لم يمت فيما بينه وبين السنة ولم يرجع إليه عقله اغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله. قلت: فما ترى عليه في الشجة شيئا؟ قال: لا، لأنه إنما ضرب ضربة واحدة فجنت الضربة جنايتين فألزمته أغلظ الجنائيتين، وهي الدية، ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنايتين لألزمته جناية ما جنتا كائنا ما كان، إلا أن يكون فيهما الموت بواحدة وتطرح الأخرى، فيقاد به ضاربه، فإن ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنين ثلاث جنایات ألزمته جناية ما جنت الثلاث ضربات كائنات ما كانت ما لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه،

وإن قطع كل عضو مستقلاً ولم يسر إلى موته بل سرى قطع العضو الأخير إلى موته فعليه مضافاً إلى دية النفس دية كل عضو سوى الأخير (١١٦).

قال: فإن ضربه عشر ضربات فجنين جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جنتها العشر ضربات»^(١)

(١١٦) لتحقق السبب في كل منها، وأصالة عدم التداخل، ولكن لا دية للعضو الأخير لفرض السراية، فعليه دية النفس كما مر.

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ديات المنافع: ١.

الفصل الثالث في موجبات الضمان

وهي إما بالمباشرة أو بالتسبيب:
أما الأولى: فهي أعم من أن يصدر الفعل منه بآلة كرميه أو قتله بسلاح أو بلا آلة كخنقه بيده أو كان فعله من الأسباب التوليدية للقتل كالقائه في البحر أو في النار بحيث يتولد منها القتل^(١).
(مسألة ١): القتل أما عمدي أو غيره والأول يوجب القصاص والثاني يوجب الدية^(٢).

قد تقدم كثير من مسائل الإتلاف بالمباشرة في كتاب الغصب.
(١) كل ذلك لصحة نسبة القتل إليه عرفاً، كما تقدم في موجبات القصاص، فلا داعي للتكرار مرة أخرى. فراجع (مسألة ١ و ٢) من موجبات القصاص.
(٢) أما الأول: فلما تقدم من أن موضوع القصاص هو القتل العمدي وبلا مجوز شرعي.

وأما الثاني: وهو كما إذا رمى هدفاً فأصاب شخصاً ومات، أو عالج مريضاً فمات، وغيرهما من الأمثلة كما يأتي، فتثبت الدية حينئذ لما مرّ من ثبوتها في القتل الخطئي وشبه العمدي.

(مسألة ٢): لو ضرب الصبي فاتفق التلف به فالضارب ضامن^(٣)، وكذا في الزوج و الزوجة^(٤)، ولو ضرب صبي صبياً آخر فاتفق التلف فالضمان على وليه^(٥)، إن لم يكن الضارب مأموراً عن غيره وإلا فالضمان على الآمر^(٦).

(مسألة ٣): ما يتلفه الطبيب بالعلاج على أقسام:

الأول: أن يعالج الشخص الكامل شرعاً بلا إذن منه فيتلف فهو له ضامن^(٧)، وكذا لو عالج المجنون أو الصبي من دون إذن من أوليائهما^(٨).

الثاني: العلاج مع الإذن من المريض الكامل شرعاً ولكن مع التقصير من الطبيب في العلاج فهو أيضاً ضامن^(٩).

(٣) وليا كان الضارب أو وصياً أو معلماً أو غيرهم. كل ذلك لقاعدة التسبب، مضافاً إلى ظهور الإجماع.

(٤) سواء كان الضارب الزوج أم الزوجة لما مرّ في سابقة.

(٥) لأن «عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة»، وكذا في المجنون.

(٦) لقوة السبب على المباشر حينئذ. نعم يعزر الحاكم الشرعي المباشر بما يراه حفظاً للنظام.

(٧) لأصالة الضمان، والتسبب، والنص، والإجماع، ففي معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: من تطبب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليه وإلا فهو له ضامن»^(١).

(٨) لما مرّ في سابقة من غير فرق، سواء كان الولي الحاكم الشرعي أم غيره.

(٩) لأصالة الضمان التي تقدمت في الإجارة، وأن الإذن إنما كان في

(١) الوسائل: باب ٢٤ من أبواب الضمان الحديث: ١.

وكذا لو قصّر في علاج الصبي أو المجنون وإن كان مع الاذن من وليهما (١٠).

الخامس: العلاج مع الإذن من المريض الكامل شرعا أو من ولي غير الكامل شرعا وعدم التقصير منه في العلاج ولكن اتفق التلف يضمن حينئذ ما أُلّف (١١).

الرابع: أخذ براءة الضمان من المريض الكامل شرعا أو من الولي الشرعي لغير الكامل شرعا واتفق التلف بالعلاج لم يضمن إن لم يقصّر في الاجتهاد والاحتياط (١٢)، وإلا فهو ضامن (١٣).

العلاج فقط دون الفساد، ولا مطلقا ولو مع التقصير من الطبيب، بل في جواز الإذن في التعميم حتى مع التقصير إشكال بل منع، لعدم سلطته على ذلك. (١٠) لأن الإذن من الأولياء إنما كان في صرف الوجود من العلاج، دون صورة التقصير، بل لا ولاية لهم في هذه الصورة.

(١١) لقاعدة الضمان الاحتياطي التي أسسها علي عليه السلام كما تقدمت في كتاب الإجارة، فلا وجه لإعادتها هنا^(١) مضافا إلى ما تقدم من أن الإذن في العلاج فقط دون الفساد والتلف.

(١٢) نصا، وإجماعا، ففي معتبرة السكوني المتقدمة عن الصادق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام من تطلب أو تبيطر فليأخذ البراءة من وليّه وإلاّ فهو له ضامن».

(١٣) لما تقدّم في القسم الثاني.

الخامس: ما إذا تلف المريض وشك الطبيب في أنه قصّر في العلاج أم لا يضمن حينئذ (١٤).

السادس: ما إذا نسي الطبيب أن يأخذ البراءة من المريض أو جهل بالحكم وحصل التلف بالعلاج فهو له ضامن (١٥).

السابع: ما إذا شك الطبيب في أخذ البراءة من المريض أو من وليه عن الضمان أو في أخذ الإذن للعلاج من كل منهما يضمن حينئذ إن حصل التلف (١٦).

الثامن: ما إذا لم يقصّر في العلاج وأذن له المريض وأبرأه من الضمان فاتفق التلف في الأثناء لأجل قسر خارجي فلا ضمان حينئذ (١٧).
(مسألة ٤): الإقدام للعلاج أعم من الإذن والبراءة عن الضمان (١٨).

(١٤) لأصالة الضمان، وأصالة احترام ما يتعلق بالمحترم إلا ما خرج بالدليل، والمفروض عدمه في هذه الصورة، ولقاعدة الضمان الاحتياطي التي أسسها علي عليه السلام كما مرّ في كتاب الإجارة، ولا تجري أصالة الصحة في العلاج، لتقديم قاعدة الضمان الاحتياطي عليها، مع أن التلف وإتلاف ما هو محترم موجب للضمان مطلقا، سواء كان في المال أم في البدن. وتقدم في كتاب الإجارة أنها لا تختص بالماليات، بل تجري في مثل المقام وفي كل ما هو محترم مطلقا.

(١٥) لأصالة الضمان فيما يتعلق بالمحترم.

(١٦) لأصالة الضمان كما مرّ إلا ما خرج بالدليل، وليس في المقام دليل على الخروج.

(١٧) لأصالة البراءة بعد استناد التلف إلى أمر خارجي.

(١٨) لأن الأول يختلف عن الأخيرين عقلا وشرعا وعرفا، فهو أعم منهما.

(مسألة ٥): لو وصف الطبيب علاجاً للمريض واستعمله المريض باختياره ثم حصل التلف، فإن كان استعمال المريض لاعتماده على الطبيب بحيث عدّ ذلك من تسببيه عرفاً فالطبيب ضامن (١٩)، وإلا فلا ضمان (٢٠).

(مسألة ٦): لو باشر الطبيب بالعلاج وكان متيقناً في العمل وأذن له المريض في ذلك وأبرأه من الضمان ولكن المريض لم يراع إرشادات الطبيب وقصر فيها فحصل التلف لم يكن الطبيب ضامناً (٢١).

(١٩) لقاعدة التسبب حينئذ، وما تقدم من أصالة الضمان فيما يتعلق بالمحترم، إلا ما خرج بالدليل ولم يكن دليل كذلك.

(٢٠) لأصالة البراءة، وعدم التسبب كما هو المفروض، وعليه يحمل رواية أحمد بن إسحاق قال: «كان لي ابن وكان تصيبه الحصاة فقبل لي: ليس له علاج إلا أن تبطه فبططته، فمات، فقالت الشيعة: شركت في دم ابنك، فكتبت إلى أبي الحسن صاحب العسكري عليه السلام فوقع يا أحمد ليس عليك فيما فعلت شيء، وإنما التمسست الدواء وكان أجله فيما فعلت» (١) وكذا رواية إسماعيل بن الحسن قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني رجل من العرب ولي بالطب بصر وطبي طب عربي ولست آخذ عليه صفداً، قال: لا بأس، قلت: إنا نبط الجرح وتكوى بالنار، قال: لا بأس، قلت: ونسقي هذا السموم الأسمحيقون والغاريقون، قال: لا بأس، قلت: إنه ربما مات، قال: وإن مات، قلت: نسقي عليه النبيذ، قال: ليس في الحرام شفاء» (٢)

(٢١) لاستناد التلف إلى نفس المريض، لا إلى الطبيب كما تقدم نظيره في

(١) روضة الكافي ج: ٨ صفحة: ١٩٣.

(٢) الوسائل: باب ١٣٤ من أبواب الأطعمة المباحة.

وكذا إن لم يبرأه وحصل التلف كذلك (٢٢).

(مسألة ٧): إذا شرع الطبيب في العلاج بعد أخذ الإذن من المريض وبلا أخذ البراءة منه وفي أثنائه التفت إلى الخطر هل يجوز له البراءة حينئذ؟ فيه إشكال (٢٣).

(مسألة ٨): ما تقدم في الطبيب من الأقسام يجري في البيطار المتطبب للحيوان المملوك للغير (٢٤).

(مسألة ٩): يعتبر في إبراء المريض أن يكون المريض جامعاً للشرائط الشرعية (٢٥)، ولم ينته إلى القتل (٢٦)، وإذن الولي في الصغير وإن انتهى إلى القتل (٢٧).

القسم الثامن من الأقسام السابقة.

(٢٢) لعدم استناد التلف إلى الطبيب، وإنما يستند إلى نفس المريض.

(٢٣) لأن الضمان قد تحقق، ولا يرتفع إلا بالإسقاط، فلا يصح الإبراء حينئذ. ومن إمكان إرجاع الإبراء إلى الإسقاط فيصح، ولكن الأحوط التصالح.

(٢٤) لعين ما مر من الأدلة، بل قد ورد ذكر البيطار في معتبرة السكوني كما مر، ويجري ما تقدم في تصليح المكان وتصليح الدور والمساكن، لكون الحكم مطابقاً للقاعدة، فيجري في كل ما يصير مصداقاً لها.

(٢٥) لأصالة عدم صحة الإبراء إلا بذلك، مضافاً إلى الأدلة العامة الواردة في مطلق الإنشاءات، كما تقدم في كتاب البيع.

(٢٦) لعدم ولايته على قتل نفسه حينئذ. نعم يمكن أن يقال: لو كان المرض شديداً على نحو يكون التلف متحققاً بقول أهل الخبرة، فحينئذ يصح الإبراء للعلاج حتى لو انتهى إلى التلف أو القتل، ولكنه مع ذلك مشكل، لعدم وجود مثل هذه السلطة على نفسه.

(٢٧) لأن له حق الولاية على أخذ الدية والعفو عنها مع المصلحة. ولكن

(مسألة ١٠): لا فرق في الإبراء بين أن يكون قبل الشروع في العلاج أو في أثنائه أو بعده بحيث يرجع إلى الإسقاط (٢٨).

لا بد من مراعاته للأهم والمهم.

(٢٨) لشمول الدليل لجميع ذلك، فتجري أصالة براءة ذمة الطبيب حينئذ.

تنبيه

ليس للإنسان السلطة على نفسه وأعضائه بحيث يقطع عضوا من أعضاء بدنه، أو يأذن لغيره في ذلك، لقاعدة الضرر.

وما يظهر من الأدلة في مورد احتمال الضرر وخوفه على النفس أو على العضو ينتقل التكليف إلى تكاليف أخرى، كانتقال الصوم إلى الفدية مثلا، أو الطهارة المائية إلى الترابية، بل وسقوط الحج وغير ذلك مما تقدم في العبادات والمعاملات.

وقد نسب إلى المشهور من أنه لو تحمل الضرر وأتى بالمكلف به الضري لا يصح.

هذا إذا لم تكن مصلحة أهم في البين، كالعلاج لرفع المرض أو البتر لأجل عدم سريان المرض إلى الجسم مثلا، وإلا فيجوز لمراعاة المصلحة الأهم حينئذ.

ومن هنا يصح الإذن في العلاج، لأنه دفع للمفسدة، أو حسم لها، كما يصح الإبراء على ما تقدم.

وما يظهر من صاحب الجواهر من المسلمية بأن المكلف مسلط على نفسه مجرد دعوى بلا إقامة دليل عليها، بل الدليل ما ذكرناه. والله العالم بحقائق الأحكام.

(مسألة ١١): لو ادّعى الطبيب أخذ البراءة من المريض وأنه لا يكون ضامنا لما أتلّف وأنكرها المريض يقدم قول المريض (٢٩)، وكذا لو ادّعى الطبيب البراءة مطلقا وادّعى المريض أنها كانت على وجه خاص (٣٠).

(مسألة ١٢): الختان ضامن إذا تجاوز الحد (٣١) وكذا إذا لم يتجاوزَه ولكن علم بأن الختان يضر الطفل ومع ذلك ختنه وتلف (٣٢)، إلا أن يأخذ البراءة من وليه (٣٣).

(مسألة ١٣): لو استند الإلتلاف إلى النائم بانقلابه أو بسائر حركاته فهو على أقسام:

(٢٩) للأصل، إلا إذا أثبت الطبيب دعواه بحجة معتبرة.

(٣٠) للأصل، ما لم يثبت الطبيب دعواه بحجة معتبرة.

(٣١) للتعدي الموجب للضمان، ولمعتبرة السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «إن عليا عليه السلام ضمن ختاناً قطع حشفة غلام»^(١) مضافاً إلى الإجماع، بلا فرق في ذلك بين ما إذا كان ماهراً أو غير ماهر قصّر أو لم يقصّر في القطع أو في العلاج.

(٣٢) لأصالة الضمان على ما تقدم، ولاستناد الضرر إليه عرفاً، لفرض علمه بذلك. نعم، إذا لم يعلم بذلك ولم يحصل منه التعدي والتفريط في العلاج وحصل الضرر من مجرد الختان، لا يكون ضامناً لفرض الإذن من الشارع فيه، ولا يختص ما ذكرنا بالختان، بل يجري في مثل الحجامة والاحتقان بالابر والفصد وقلع الأسنان والعمليات الجراحية في الجملة.

(٣٣) لما تقدم من أنه لا ضمان مع أخذ البراءة، إلا مع التعدي والتفريط.

الأول: أن يكون من عادة النائم القلب والانقلاب في النوم وهو يعلم بذلك فهو له ضامن (٣٤).

الثاني: أن لا يكون من عادته ذلك فالضمان على العاقلة (٣٥).

الخامس: ما إذا شك في أنه من أيهما فهو ضامن (٣٦).

(مسألة ١٤): لو انقلبت الظئر نائمة فقتلت نفسا فإن كانت الظويرة لمعيشتها فالضمان على العاقلة وإلا على نفسها (٣٧).

(٣٤) لتحقق السبب منه حينئذ، وأن ضمانه في ماله لمباشرته.

(٣٥) لعدم حصول التسبب منه بعمده واختياره، وأن التلف خطأ محض، وأصالة الضمان في النفس المحترمة وعدم ذهابها هدرًا، فلا بد وأن يتحمله العاقلة، وإذا لم تكن له عاقلة فمن بيت مال المسلمين، لما تقدم في سابقته من عدم ذهاب جناية النفس المحترمة هدرًا، إلا أن يتراضيا بما شاءا. ومما ذكرنا يمكن الجمع بين القائل بأن الدية على العاقلة والقائل بأنها من ماله.

و دعوى: عدم ثبوت الدية فهي مخالفة لذوق الفقهاء، من عدم تجويز الفقهاء ذهاب دم المسلم هدرًا، تمسكا بإطلاق قول أبي جعفر عليه السلام في معتبرة معاوية العجلي: «و لا يبطل دم امرئ مسلم»^(١)

(٣٦) لأصالة الضمان إلا ما خرج بالدليل، ولم يثبت دليل كذلك، ولكن الأحوط التصالح والتراضي.

(٣٧) لمعتبرة محمد بن مسلم قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: أيما ظئر قوم قتلت صبيا لهم وهي نائمة فقتلته، فإن عليها الدية من مالها خاصة إن كانت إنما ظئرت طلب العز والفخر، وإن كانت إنما ظئرت من الفقر فإن الدية على

(١) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب القصاص في النفس: ١.

ولا تلحق بها الأم (٣٨)، ولو ادعت الظئر أن الظويرة لدفع الفقر والمعيشة لا لشأن الفخر يقبل قولها (٣٩)، وكذا لو ادعت أن التلف لم يكن مستند إليها (٤٠).

(مسألة ١٥): لو أعنف الرجل زوجته جماعاً أو ضامات يضمن الدية في ماله (٤١).

عاقلتها»^(١) ويمكن أن يقال: إن الظويرة لإمرار المعيشة فالغالب تكون عن فقر واحتياج، فيكون الضمان على العاقلة بعد فرض كون التلف عن خطأ محض، بخلاف ما إذا كانت الظويرة للعز والفخر.

(٣٨) للأصل، وعدم التعدي عن مورد النص، فتدخل في المسألة السابقة.
(٣٩) لقول الصادق عليه السلام في معتبرة الحلبي: «إنما الظئر مأمونة»^(٢) وأنها أعرف بنفسها من غيرها. نعم عليها اليمين لقطع النزاع، كما مر في الحدود.
(٤٠) للأصل، ولما مر في سابقة.

(٤١) لأنه من القتل شبه العمد، فلا قود فيه، وإنما تثبت الدية كما مرّ، مضافاً إلى معتبرة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: «أنه سئل عن رجل أعنف على امرأته فزعم أنها ماتت من عنفه؟ قال عليه السلام: الدية كاملة، ولا يقتل الرجل» ولا فرق في الجماع بين القبل والدبر لما عرفت، وفي معتبرة زيد عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل نكح امرأة في دبرها فألح عليها حتى ماتت من ذلك، قال: عليه الدية»^(٣) كما لا فرق بين النكاح أن يكون منقطعاً أو دائماً، حتى لو كان الوطء بشبهة، بل لو حصل العنف بين أجنبيين من غير جماع ولم يقصد القتل ومات أحدهما كذلك، لما عرفت من أن الدية حسب القاعدة فتثبت في الجميع.

(١) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب موجبات الضمان الحديث ١.

(٢) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب موجبات الضمان ٢.

(٣) الوسائل: باب ٣١ من أبواب موجبات الضمان ٢.

وإن كان الزوج مجنونا أو غير بالغ فالدية على العاقلة (٤٢)، وكذا لو أعنفت الزوجة بالزوج (٤٣).

(مسألة ١٦): لو ادّعى الزوج عدم العنف وأن الزوجة ماتت بطبعها وادعى ولي الدم العنف يقدم قوله (٤٤).

(مسألة ١٧): من حمل متاعا فأصاب به إنسانا ضمن جنايته من ماله كما يضمن لو تلف المتاع كذلك (٤٥).

(٤٢) لما تقدم مكررا من أن جناية غير الكامل ديتها على العاقلة، وسيأتي تفصيل ذلك.

(٤٣) لما مرّ من أن الدية تحسب الأصل، لأنه من القتل شبه العمد ولم يقصد القتل.

وأما رواية يونس عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن رجل أعنف على امرأته أو امرأة أعنف على زوجها، فقتل أحدهما الآخر؟ قال: لا شيء عليهما إذا كانا مأمونين، فإن اتّهما ألزما اليمين بالله أنهما لم يريدوا القتل» (١) فمحمولة على نفي القود، أو مطروحة لإعراض المشهور عنها.

(٤٤) للأصل، إلا أن يثبت ولي الدم خلافه بحجة شرعية.

والمراد من العنف: الشدة والقساوة ضد الرفق، فلو حصل الموت به كان من شبه العمد، لأنه قصد الفعل دون القتل، وأن الفعل مما لا يقتل به كما مر.

(٤٥) أما ضمان الجناية فللأصل والإجماع، وما يأتي من النص.

وأما كونه من ماله فلاصالة كون الجنايات من مال الجاني مطلقا، إلا إذا دلّ دليل على الخلاف، ولا دليل كذلك في المقام، مضافا إلى قاعدة الضمان

(١) الوسائل: باب ٣١ من أبواب موجبات الضمان ٤.

(مسألة ١٨): لو صاح ببائع غير غافل فمات أو سقط ومات ولم يقصد به القتل ولم يكن ذلك مما يقتل غالباً فلا دية ولا قصاص (٤٦).

الاحتياطي التي أسسها علي عليه السلام في أمثال ذلك، كما تقدم في كتاب الإجارة^(١) ولمعتبرة داود بن سرحان على ما في الكافي عن الصادق عليه السلام: «في رجل حمل متاعاً على رأسه فأصاب إنساناً فمات أو انكسر منه، فقال: هو ضامن»^(٢) ودعوى: أن الجناية في المقام على العاقلة غير صحيحة، بعد ما تقدم من الأصل والإجماع والنص.

وأما كون ضمان المتاع من ماله أيضاً، فلما تقدم من قاعدة: «الضمان الاحتياطي» التي أسسها علي عليه السلام، وإطلاق ما مر من قوله عليه السلام: «هو ضامن»، فالمقام نظير بعض الكفارات المبعولة في الخطأ، وترك التحفظ في الإحرام. وأما موثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «في الرجل يستأجر الحمال فيكسر الذي يحمل عليه أو يهريقه، قال: إن كان مأموناً فليس عليه شيء، وإن كان غير مأمون ضامن»^(٣) فيمكن حملها على ما إذا استأنمه المالك، فيكون موافقاً لقاعدة: «عدم تضمين الأمين»، مضافاً إلى إعراض المشهور عن إطلاقها في مثل المقام. ثم إنه ورد في رواية داود بن سرحان في الفقيه: «فقال: هو مأمون»، وفي الكافي كما تقدم: «هو ضامن»، وفيه: أن نسخة الكافي مقدمة على غيرها عند التعارض كما هو المشهور بين المحدثين والفقهاء، وعلى فرض اعتبار نقل الصدوق فلتحمل كما حمل موثق أبي بصير. والله العالم بحقائق الأحكام.

(٤٦) للأصل بعد عدم حصول تسبیب منه، مضافاً إلى ظهور الإجماع،

(١) راجع ج: ١٩ صفحة: ١٠٤-١١٠.

(٢) الوسائل: باب ١٠ من أبواب موجبات الضمان: ١.

(٣) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب أحكام الإجارة: ١١.

وإلا فإن قصد القتل يتعين القصاص^(٤٧)، وإن لم يقصد القتل وكان الفعل مما يقتل به غالبا تتعين الدية^(٤٨)، وكذا لو شهر السلاح في وجه إنسان فمات^(٤٩)، فلو صاح بغافل أو مريض أو طفل أو جبان فمات فالحكم كما تقدم^(٥٠).

وكذا لو شك أنه مات بالصياح أو بغيره، لما مرّ من الأصل، بعد فرض أن الفعل لا يقتل به عرفا.

(٤٧) لوجود المقتضي وفقد المانع، فتشمله الأدلة لا محالة.

(٤٨) لأنه من شبه الخطأ الذي فيه الدية كما مرّ، مضافا إلى صحيح الحلبي عن الصادق^(عليه السلام) قال: «أيما رجل فزع رجلا من الجدار أو نفر به عن دابته فخرّ فمات فهو ضامن لديته، وإن انكسر فهو ضامن لدية ما ينكسر منه»^(١) وما عن الشيخ من أن الدية على العاقلة.

ففيه: مضافا إلى مخالفته للأصل، أن مورد ثبوت الدية على العاقلة غير هذا المورد، كما يأتي في محله.

(٤٩) لجريان جميع ما تقدم في الصيحة فيه بلا فرق بين الأقسام.

(٥٠) فتارة: يكون من العمد، فيتعين القصاص لتحقيق المقتضي له، كما إذا علم أن الصيحة مما يقتل بها الطرف غالبا، وقصد به القتل. و أخرى: من شبه العمد، وتتعين الدية كما إذا قصد الفعل دون القتل، ولم يكن الفعل مما يقتل به عرفا.

و ثالثة: لا شيء عليه، كما إذا لم يقصد القتل، ولم يستند الموت إلى فعله كما مر.

(مسألة ١٩): لو أخافه أحد ففر منه فأوقع نفسه حين الفرار في بئر أو من شاهق وهلك فإن كان الإيقاع بعمده واختياره فلا ضمان في البين (٥١)، وإن كان وقوعه في البئر أو من الشاهق لدهشة عرض عليه فوقع فيها فالضمان على المخيف (٥٢)، ولو شك أنه من أيهما فلا شيء عليه (٥٣)، وكذا لو التجأ إلى طريق فافتقره الأسد (٥٤).

(مسألة ٢٠): لو أخاف شخص أحداً وحصل من الإخافة مرض يضمن المخيف (٥٥)، بلا فرق فيها بين أن يكون للتأديب أو لغيره (٥٦)، نعم لو أخاف شخص حيواناً وحصل منها مرض على إنسان لم يقصده لا شيء على المخيف (٥٧).

(٥١) لفرض أنه اختار ذلك بعمده فرارا عن المخيف.

(٥٢) لأنه السبب حينئذ لقتله، فتتعين الدية إن لم يقصد القتل، وإلا فالقصاص كما مر.

(٥٣) للأصل، بعد عدم الدليل على الضمان في مثله.

(٥٤) لجريان جميع ما مر فيه بلا فرق. نعم لو اضطره إلى طريق يعلم المخيف أنه فيه الأسد ويفترسه، وقصد ذلك، يكون من العمد وفيه القصاص، وإلا فمن شبه العمد ويكون فيه الدية، كما مر.

(٥٥) لقاعدة التسبب كما تقدم.

(٥٦) لأن الإذن في التأديب الشرعي أعم من الضمان.

(٥٧) للأصل، بعد عدم تحقق التسبب منه، وعدم كون الفعل مما يتخوف به غالبا، وإلا فضا من، وكذا لو أخاف زيدا ولكن حصلت الجناية على عمرو الذي لم يقصده أصلا.

(مسألة ٢١): لو أخاف شخص أعمى وقوع في بئر ومات أو حصلت له جناية ضمن المخيف (٥٨).

(مسألة ٢٢): لو خوّف حاملا فأجهضت ضمن دية الجنين من ماله إن تلف (٥٩)، بلا قصد الإجهاض وإلا فعليه القصاص (٦٠).

(٥٨) لقاعدة التسبب، ولأن الأعمى غالبا لا يمكن له التحرز عن المخاوف والمهالك، وكذا في كل ذي آفة لا يقدر على تحفظ نفسه.

(٥٩) لما مر من قاعدة التسبب، مضافا إلى النص، والإجماع، ففي معتبرة علي بن أسباط عن الصادق عليه السلام قال: «كانت امرأة تؤتى فبلغ ذلك عمر فبعث إليها فروعها وأمر أن يجاء بها إليه، ففرغت المرأة فأخذها الطلق فذهبت إلى بعض الدور فولدت غلاما فاستهل الغلام ثم مات، فدخل عليه من روعة المرأة ومن موت الغلام ما شاء الله، فقال له بعض جلسائه: يا أمير المؤمنين ما عليك من هذا شيء؟ وقال بعضهم: وما هذا؟ قال: سلوا أبا الحسن عليه السلام، فقال لهم أبو الحسن عليه السلام: لئن كنتم اجتهدتم ما أصبتم، ولئن كنتم برأيكم قلتم لقد أخطأتم، ثم قال عليه السلام: عليك دية الصبي» (١) وأما ما في مرسله المفيد من أن الدية على العاقلة (٢) محمولة على الخطأ المحض، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

ولو خوفها الحاكم الشرعي بحق فأجهضت لم يضمن، وتؤدي الدية من بيت المال، كما تقدم مكررا.

(٦٠) لوجود المقتضي حينئذ - كما إذا ولجته الروح وكان تام الخلقة - وفقد المانع، فتشملة الأدلة لا محالة. وأما قوله عليه السلام: «لا قود لمن لا يقاد منه» (٣) فقد تقدم الإشكال فيه (٤).

(١) و (٢) الوسائل: باب ٣٠ من أبواب موجبات الضمان: ١ و ٢.

(٣) الوسائل: باب ٢٨ من أبواب القصاص في النفس: ١.

(٤) راجع صفحة ٢٨.

(مسألة ٢٣): إذا صدم أحد شخصا فمات المصدوم فالدية من مال الصادم إن لم يكن الفعل مما يقتل غالبا ولم يقصد القتل (٦١)، وإلا فالقصاص (٦٢)، ولو مات الصادم فدمه هدر إن لم يتحقق تفريط من المصدوم (٦٣)، وإلا فالدية على المصدوم (٦٤)، وكذا لو جلس في طريق فعثر به إنسان وحصلت جناية على الجالس (٦٥).

(مسألة ٢٤): إذا حصل الاصطدام من شخص آخر يكون هو ضامنا لو حصلت الجناية عليهما (٦٦).

(٦١) لأنه السبب لقتله، فتتبعن الدية حينئذ كما مرّ، مضافا إلى الإجماع.

(٦٢) لوجود المقتضي - من قصد القتل أو كون الفعل مما يقتل غالبا - وفقد المانع، فتشمله الأدلة لا محالة.

(٦٣) للإجماع، ولعدم استناد الموت إلى أحد، وإنما استند إلى فعل نفسه، كما إذا كان المصدوم في ملك نفسه أو في طريق واسع غير مزاحم لأحد أو يمشي في شارع يجوز فيه السير بطرف واحد فقط، فصدمه شخص مخالف لقوانين السير أو للقوانين المجعولة لحفظ النفوس فمات بعد ما حصلت الجناية على المصدوم.

(٦٤) لأنه السبب بجعل نفسه في معرضية التلف، خصوصا إذا كان له مندوحة، وليس على الصادم شيء، كما لو وقف في طريق ضيق فصدمه أحد بلا قصد أو خالف القوانين الوضعية فصدمه أحد كذلك.

وهل يكون مثله لو حصل المخالفة من الخوف أو الدهشة أو لا؟ الظاهر يكون المقام من صغريات ما تقدم في مسألة ١٩.

(٦٥) ظهر وجهه مما تقدم.

(٦٦) لأنه السبب في التلف والجناية.

فتارة: تكون عمدية، ففيها القصاص، كما إذا قصد ذلك، أو يكون الفعل

(مسألة ٢٥): إذا اصطدم حرّان كاملان فماتا، فإن قصدا القتل فهو عمد (٦٧)، وكذا لو لم يقصدها ولكن الفعل مما يقتل به غالبا وإلا فهو من شبيه العمد (٦٨)، ويكون لورثة كل منهما نصف الدية ويسقط النصف الآخر (٦٩)، ويستوي فيهما الراكبان والراجلان والمختلفان (٧٠)، وعلى كل منهما نصف قيمة مركوب الآخر لو تلف أو تعيب بالتصادم (٧١).

مما يحصل به الاصطدام غالبا.

وأخرى: تكون غير عمدية ففيها الدية، لما مر من أنها الأصل في الجناية ما لم يعلم الخطأ المحض، فحينئذ تكون الدية على العاقلة كما يأتي. (٦٧) فترتب أحكامه فيهما، أو في العائد منهما، فلو كان الاصطدام عن عمد منهما، كان لولي كل منهما القصاص، فلا محالة يقع التهاثر إن لم يكن فضل في البين.

(٦٨) لوجود المقتضي له وفقد المانع عنه، بأن تعمد الاصطدام، ولم يقصد القتل، ولم يكن الفعل مما يقتل به غالبا.

(٦٩) لأن كل واحد منهما تلف بفعل نفسه وبفعل غيره، فيهدر النصف مقابل فعله، ويضمن طرفه النصف الآخر، مضافا إلى الإجماع، فحينئذ فإن تساويا في الدية فلا شيء على أحدهما للتهاثر، وإن كانا مختلفين كالرجل والمرأة يأخذ صاحب الفضل الزيادة من الطرف الآخر.

(٧٠) لشمول الدليل السابق للجميع، كما لا فرق بين المقبلين والمدبرين والمختلفين أو الاعمين، أو غير ذلك من الحالات والصفات.

(٧١) لأن التلف حصل من فعلهما معا كما مر، فإن لم يختلفا في القيمة فلا شيء على أحد هما للتهاثر، وإلا رجع صاحب الزيادة إلى الطرف وأخذ الزيادة منه.

ولا فرق في جنس المركوب اتحدا أو اختلافا، تفاوتا في القوة والضعف

(مسألة ٢٦): لو اتفق الاصطدام ولم يتعمدا بأن كان الطريق مزلقا أو كان مظلما أو كانا غافلين أو عمياوين فنصف دية كل منهما على عاقلة الآخر (٧٢)، وكذا لو كانا غير كاملين شرعا أو كان أحدهما كاملا دون الآخر أو كان الركوب منهما أو من وليهما فيما إذا كان جائزا له شرعا (٧٣)، ولو أركبهما أجنبي أو الولي في غير مورد الجواز (٧٤)، فدية كل منهما تماما على الذي أركبهما (٧٥)، وكذا قيمة دابتهما لو تلفتا (٧٦).

أو لم يتفاوتتا، اتفقا في سرعة المشي أو اختلفا، كل ذلك لما مرّ بعد صدق التصادم.

نعم، لو كان أحدهما ضعيفا أو بطيء الحركة على نحو لا يصدق التصادم، وإنما يقال عند أهل الخبرة إنه صدمه الآخر، فلا ضمان على المصدم، لما مر في المسألة السابقة من أن الضمان على الصادم، لقاعدة التسبب، وأنه المعتدي، ويجري ما ذكرناه في آلات النقل الحديثة من السيارات والسفن والدراجات البخارية والشاحنات، فإن ثبت عند أهل الخبرة والفتن الاعتداء من جانب واحد، يكون الضمان عليه لما مر، وإن ثبت على كل منهما، فالحكم كما مر من التنصيف، وإن ثبت أن الجناية والاصطدام لأمر خارج عن الاختيار مثل كثرة الضباب أو المطر أو الريح ولم يحصل من أحدهما أو منهما إهمال أو تفريط، فلا ضمان لأن الجناية أو التلف لم يستند إلى واحد منهما.

(٧٢) أما كون الدية على العاقلة، فلأن ذلك من الخطأ المحض وهي على العاقلة كما سيأتي، وأما التنصيف، فللإجماع، ولما مرّ في سابقة.

(٧٣) فتكون الدية على العاقلة من كل منهما لما مرّ، مضافا إلى الإجماع.

(٧٤) كما إذا كانت مفسدة في الركوب.

(٧٥) لتحقيق السبب منه حينئذ للتلف، فيكون الضمان على المسبب.

(٧٦) لاستناد التلف إلى المسبب حينئذ.

(مسألة ٢٧): لو اصطدم حران فمات أحدهما وكان القتل شبيه العمد (٧٧)، يضمن الحي نصف دية التالف (٧٨)، وإذا كانا عبيدين سقطت جنايتهما (٧٩).

(مسألة ٢٨): لو تصادمت امرأتان حاملان فاسقطتا وماتتا سقط نصف دية كل واحدة منهما (٨٠)، وثبت النصف الآخر (٨١)، وإن مات الجنين ثبت في مال كل منهما نصف دية الجنين (٨٢).

(٧٧) بأن قصد الاصطدام، ولم يقصد القتل، أو لم يكن الفعل مما يقتل به غالباً، كما مرّ.

(٧٨) لأن التلف حصل من فعلهما، فيهدر النصف مقابل فعله، ويضمن النصف الآخر، مضافاً إلى الإجماع.

وأما موثق صالح بن عقبة عن أبي موسى عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في فرسين اصطدما فمات أحدهما فضمن الباقي دية الميت» (١) أسقطه عن الاعتبار عدم عامل به، ويمكن حمله على ما ذكرنا من ضمان النصف لا تمام الدية.

(٧٩) لأن جناية العبد تتعلق برقبته، وفات بتلفه ما على الطرف الآخر، والولي لا يضمن شيئاً، فيكون نصيب كل منهما يذهب هدراً لاستناده إلى فعل نفسه، والنصف الآخر ينتفي باتفاء الموضوع.

(٨٠) لما مر في المسألة السابقة من أن الجناية حصلت من فعلهما.

(٨١) لأن التلف حصل بفعل كل منهما، فيهدر النصف في مقابل فعلها، وتضمن النصف الآخر كما مر.

(٨٢) لأن الموت حصل بفعلهما فلا تذهب الجناية هدراً، فتضمن كل

(١) الوسائل: باب ٢٥ من أبواب موجبات الضمان: ١.

إن كان الموت شبيه العمد، وأما لو كان خطأ محض فعلى العاقلة (٨٣)، هذا إذا علم ذكورية الجنين وانو أنوثيته وإلا فربح دية الذكر وربح دية الأنثى (٨٤).

(مسألة ٢٩): إذا مر من بين الرماة فأصابه سهم فإن كان الرامي قاصدا له فهو عمد (٨٥)، وإن لم يكن كذلك فالدية على عاقلة الرامي (٨٦)، إن لم يكن من شبه العمد وإلا فمن ماله (٨٧)، وأما لو حذر الرامي - قولا أو كتابا أو فعلا - و علم المار وكان متمكنا من حفظ نفسه فلم يفعل لم يضمن أحد دمه (٨٨).

واحدة منهما نصف دية الجنين للآخر، كما تضمن كل واحدة من أم الجنينين النصف الآخر من الدية، ففي الواقع تثبت دية كاملة لجنين كل واحدة منهما. وظهر مما ذكرنا حكم ما لو كانت أحدهما حاملا دون الأخرى، ومات الجنين بالاصطدام.

(٨٣) لما سيأتي من أن الدية في الخطأ المحض على العاقلة.

(٨٤) للجمع بين الاحتمالين، والأحوط التصالح، وتجب كفارات متعددة في تركة كل واحدة منهما، كفارة لنفسها إن ماتت، وكفارة لصاحبها، وكفارة ثالثة لجنينها، ورابعة لجنين صاحبها، لفرض الاصطدام من كل منهما. وسيأتي الكلام عن وجوب الكفارة في القاتل نفسه.

(٨٥) فيترتب عليه حكمه من القود أو الدية، وكذا إن لم يقصده، ولكن الفعل مما يقتل به غالبا، كما هو كذلك في المقام.

(٨٦) لأنه من الخطأ المحض، مضافا إلى الإجماع.

(٨٧) لما تقدم مكررا من أن الدية في شبه العمد من مال الجاني.

(٨٨) لتحقيق الهدرية حينئذ، مضافا إلى رواية محمد بن الفضيل الكسائي عن الصادق عليه السلام قال: «صبيان في زمان علي عليه السلام يلعبون بأخطار لهم فرمى أحدهم بخطرته فصدق رباعية صاحبه، فرفع ذلك إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فأقام

ولو اصطحب المار صيبا غير مميز من طريق السهم فأصابه فالضمان على من مرّ به (٨٩).

(مسألة ٣٠): لو دخل دار غيره بغير إذنه وأصابه جناية فهو على أقسام:

الأول: أن يكون عالما به ومع ذلك دخل فحصلت جناية فلا شيء على أحد (٩٠).

الرامي البينة بأنه قال: حذار، فدرأ عنه القصاص، ثم قال: قد أعذر من حذر^(١) ولا بد من حملها على إقامة وليهما البينة، كما أنه لا بد من حمل القصاص الوارد فيها على مطلق الضمان.

وكذا لم يضمن إن لم يحذره، ولكنه دخل ملك الرامي بغير إذنه عالما عامدا، فإنه أهدر دمه بنفسه واختياره.

(٨٩) لأنه المباشر حينئذ لتلف الصبي، نعم لو قصده الرامي وعلم بذلك المصطحب كان من الاشتراك في القتل، وقد مر حكمه في كتاب القصاص. وأما لو كان جاهلا بذلك فأصاب الصبي السهم تكون الدية على عاقلة المصطحب، لأنه من الخطأ المحض، وهو السبب للتلف وإن كان عن جهل.

(٩٠) لفرض أنه بعمده واختياره أقدم على الجناية فيكون دمه هدر، وفي رواية الجرجاني عن الصادق عليه السلام: «اعلم من دخل دار غيره فقد أهدر دمه»^(٢) كما مر في المسألة السابقة نظيره.

و دعوى: أن دخوله بلا إذن يستلزم الإثم، ولا ينافي ذلك الضمان على الجاني.

(١) الوسائل: باب ٢٦ من أبواب القصاص في النفس: ١.

(٢) الوسائل: باب ٢٧ من أبواب القصاص في النفس: ٢.

الثاني: أن لا يعلم بذلك فدخل وأصابته الجناية مع علم من الجاني فهو عمد منه (٩١).

الخامس: أن يكون الدخول جهلاً وأصابته الجناية الخطأ فالدية على العاقلة (٩٢).

الرابع: أن يكون الدخول عمداً ولكن كانت الجناية من شبهه العمد فلا شيء على أحد (٩٣).

الخامس: دخل الدار مضطراً وحصلت الجناية فهي إما عمدية أو شبه العمد أو خطأ محض على ما مر (٩٤).

(مسألة ٣١): لو وقع من علو على غيره فقتله.

فتارة: يقصد القتل - أو كان الوقوع مما يقتل به غالباً - فهو عمد و عليه القود (٩٥).

غير صحيحة: بعد تحقق السببية منه للقتل أو الجناية، لفرض العلم والعمد في الدخول.

(٩١) لتحقيق المقتضي للعمد وفقد المانع عنه، فيترتب عليه حكمه. نعم لو حذر صاحب الدار من الدخول وقصر الطرف في العلم به ودخل وحصلت الجناية، يخرج حينئذ عن العمد، بل يمكن أن يقال إنه لا ضمان عليه أيضاً، لما مر في مسألة الرمي.

(٩٢) لأنه من الخطأ المحض، فيترتب عليه حكمه.

(٩٣) لفرض علمه بذلك، فقد حصل السبب باختياره، وكأنه أهدر دمه.

(٩٤) فيترتب على كل منهما حكمه، بعد فرض عدم تحقق سبب من الذي

دخل لفرض اضطرابه.

(٩٥) لتحقيق المقتضي وفقد المانع عنه.

وأخرى: يكون الوقوع مقصودا لغير القتل فتثبت الدية (٩٦).

و ثالثة: يكون الوقوع مقصودا ولكنه مضطرا فالدية على العاقلة (٩٧).

ورابعة: لا قصد في الوقوع أصلا كمن زلق ووقع على الغير وحصلت الجناية فلا ضمان أصلا (٩٨).

(مسألة ٣٢): لو دفعه دافع فوقع على الغير وحصلت جناية فالضمان على الدافع (٩٩).

(٩٦) لأنه شبيه العمد، فتثبت الدية في ماله.

(٩٧) لفرض عدم اختياره، وعدم تمكنه من غير ذلك، فتكون الدية على العاقلة قهرا.

(٩٨) لفرض عدم تحقق القصد لا إلى القتل ولا إلى فعل اختياري آخر يحصل منه ذلك، مضافا إلى النص والإجماع.

ففي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «في الرجل يسقط على الرجل فيقتله، فقال: لا شيء عليه»^(١) وفي معتبرة عبيد بن زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على رجل فقتله؟ فقال: ليس عليه شيء»^(٢) وفي معتبرته الثانية قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل وقع على رجل من فوق البيت فمات أحدهما؟ قال: ليس على الأعلى شيء ولا على الأسفل شيء»^(٣) وغيرها من الروايات.

(٩٩) لتقديم السبب على المباشر، وأن الفعل منسوب إليه عرفا، فالضمان يكون عليه، مضافا إلى الإجماع، بلا فرق في ثبوت الجناية على المدفوع فقط أو على الغير كذلك أو على كليهما.

(مسألة ٣٣): لو ركبت جارية جارية أخرى فنخستها ثالثة فقمصت الجارية المركوبة فصرعت الراكبة فحصلت جناية فالدية على الناخسة ولا شيء على المنخوسة (١٠٠).

و أما معتبرة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «في رجل دفع رجلا على رجل فقتله، قال: الدية على الذي دفع على الرجل فقتله لأولياء المقتول، قال: ويرجع المدفوع بالدية على الذي دفعه، قال: وإن أصاب المدفوع شيء فهو على الدافع أيضاً» (١) فإن أمكن حملها على ما ذكرنا، وإلا فلا بد من رد علمها إلى أهلها.

(١٠٠) لتحقق السببية من الناخسة فيكون الضمان عليها.

فيدخل. تارة: في القتل العمدي.

وأخرى: في شبه العمد.

وأما رواية أبي جميلة: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في جارية ركبت أخرى فنخستها ثالثة فقمصت المركوبة فصرعت الراكبة فماتت، فقضى بديتها نصفين بين الناخسة والمنخوسة» (٢) فأسقطتها عن الاعتبار ضعف سندها، وعدم الجابر لها.

وأما ما عن المفيد في الإرشاد: «أن علياً عليه السلام رفع إليه باليمن خبر جارية حملت جارية على عاتقها عبثاً ولعباً فجاءت جارية أخرى فقرصت الحاملة فقفزت لقرصها فوقعت الراكبة فاندقت عنقها فهلكت، فقضى علي عليه السلام على القارصة بثلث الدية، وعلى القامصة بثلثها، وأسقط الثلث الباقي لركوب الواقعة عبثاً القامصة، فبلغ النبي ﷺ فأمضاه» (٣) يمكن حمله على الجهات الخارجية التي يراها الحاكم الشرعي، إذ قد يختلف الحكم باختلاف تلك الجهات، وإلا

(١) الوسائل: باب ٢١ من أبواب قصاص النفس: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب موجبات الضمان: ١ و ٢.

(مسألة ٣٤): من قتل في زحام يوم الجمعة فديته من بيت مال المسلمين (١٠١).

فحكم أصل المسألة ما تقدم.

(١٠١) نصا، وإجماعا، ففي صحيح عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل زحمه الناس يوم الجمعة في زحام الناس فمات، أن ديته من بيت مال المسلمين»^(١) وفي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «أزدهم الناس يوم الجمعة في إمرة علي عليه السلام بالكوفة فقتلوا رجلا فودي ديته إلى أهله من بيت مال المسلمين»^(٢).

ويلحق بالجمعة كل زحام يكون مشعرا من مشاعر الدين، كزحام الإفاضة من عرفات والمزدلفة وزحام صلاة عيد الفطر وغيرها.

و هل يلحق كل زحام ولو لم يكن من مشاعر الدين؟ فيه تفصيل، فإن كان الزحام في محل عام ومن منافع عامة الناس، كالزحام لإطفاء الحريق أو كالزحام في العبور من جسر عام أو رصيف كذلك، فالظاهر الإلحاق للإذن فيه شرعا، والقطع بوحدة المناط، مضافا إلى رواية مسمع عن الصادق عليه السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: من مات في زحام الناس يوم الجمعة، ويوم عرفة، أو على جسر لا يعلمون من قتله، فديته من بيت المال»^(٣) وإن لم يكن كذلك كالزحام في الأغراض الدنيوية، سواء كان الزحام من المسلمين أم من غيرهم، ففي الإلحاق إشكال بل منع، فتكون الدية على مسببه. والله العالم.

ثم إنه يعتبر أن يكون مستند القتل الزحام، فلو كان مسببا من غيره لم تشمل الروايات وإن قتل فيه، كما يعتبر عدم لوث في البين، كما تقدم في

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب دعوى القتل: ١.

(٢) الوسائل: باب ٦ من أبواب دعوى القتل: ٢.

(٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب دعوى القتل الحديث: ٥.

(مسألة ٣٥): مَنْ دَعَا غَيْرَهُ فَأَخْرَجَهُ مِنْ مَنْزِلِهِ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهِ فَإِنْ فَقَدَ وَلَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ فَهُوَ ضَامِنٌ لِدَيْتِهِ (١٠٢).

(مسألة ٢٥ من فصل ما يثبت به القتل) فراجع هناك (١).

(١٠٢) نصاً، وإجماعاً، ففي معتبرة عمرو بن أبي المقدام: «أَنَّ رجلاً قال لأبي جعفر المنصور وهو يطوف: يا أمير المؤمنين، إن هذين الرجلين طرَقَا أخِي ليلاً فَأَخْرَجَاهُ مِنْ مَنْزِلِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ، وَوَاللَّهِ مَا أُدْرِي مَا صَنَعَا بِهِ؟ فَقَالَ لَهُمَا: مَا صَنَعْتُمَا بِهِ؟ فَقَالَا: يَا أَمِيرُ كَلَّمْنَاهُ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَقَالَ لَهُمَا: وَافِيَانِي غَدَا صَلَاةَ الْعَصْرِ فِي هَذَا الْمَكَانِ، فَوَافِيَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام وَهُوَ قَابِضٌ عَلَى يَدَيْهِ: يَا جَعْفَرُ اقْضُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: يَا أَمِيرُ اقْضُ بَيْنَهُمْ أَنْتَ، فَقَالَ: بِحَقِّي عَلَيْكَ إِلَّا قَضَيْتَ، فَخَرَجَ جَعْفَرُ فَطَرَحَ لَهُ مَصْلَى مِنْ قَصَبٍ فَجَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ جَاءَ الْخَصْمَاءُ فَجَلَسُوا قَدَامَهُ - إِلَى أَنْ قَالَ - فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: يَا غَلَامُ اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ مَنْ طَرَقَ رَجُلًا بِاللَّيْلِ فَأَخْرَجَهُ مِنْ مَنْزِلِهِ فَهُوَ ضَامِنٌ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُ قَدْ رَدَّهِ إِلَى مَنْزِلِهِ، يَا غَلَامُ نَحْ هَذَا (الوَاحِدُ مِنْهُمَا) وَاضْرِبْ عُنُقَهُ لِلْآخِرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَنَا قَتَلْتُهُ وَلَكِنِّي أَمْسَكْتُهُ ثُمَّ جَاءَ هَذَا فُوجَّاهُ فَقَتَلْتُهُ، فَقَالَ: أَنَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، يَا غَلَامُ نَحْ هَذَا فَاضْرِبْ عُنُقَهُ لِلْآخِرِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ، وَاللَّهِ مَا عَذَبْتُهُ وَلَكِنِّي قَتَلْتُهُ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَمَرَ أَخَاهُ فَضْرَبَ عُنُقَهُ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْآخِرِ فَضْرَبَ جَنْبِيهِ وَحَبَسَهُ فِي السِّجْنِ، وَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ يَحْبَسُ عَمْرَهُ وَيَضْرِبُ فِي كُلِّ سَنَةٍ خَمْسِينَ جَلْدَةً» (٢) وفي رواية عبد الله بن ميمون قال: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ أَخَاهُ بَلِيلَ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ» (٣) فَكَمَا أَنَّ قَاعِدَةَ الْيَدِ تَقْتَضِي الضَّمَانَ فِي الْأَمْوَالِ، فَفِي الْإِسْتِيلَاءِ عَلَى الْحَرِّ تَقْتَضِي الضَّمَانَ أَيْضاً، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ الْعَرَفُ وَالْإِعْتِبَارُ أَيْضاً،

(١) تقدم في ج: ٢٨ صفحة ٢٥٨.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ١٨ من أبواب قصاص النفس: ١ و ٢.

و لم تثبت قاعدة عدم ضمان الحر بنحو الإطلاق حتى تشمل المقام. نعم تصح في الجملة.

ولا يختص الحكم بالليل فيشمل الاختطافات الحاصلة في هذه الأزمنة التي تكون غالبا في النهار، وما ورد من ذكر الليل في الحديث والكلمات إنما هو من باب الغالب في تلك الأزمنة، كما لا فرق بين الصغير والكبير والرجل والمرأة والرحم وغيره، اخرج من بيته أو من بيت الغير أو من محله، كان بالتماس منه أو بالتخويف والغصبية أو بالاستيجار أو غير ذلك، إلا إذا لم يدخل تحت عنوان الإخراج عرفا.

وكذا لا فرق بين أن يكون المخرج أمينا أم لا، كل ذلك لما مر. وقد ظهر مما تقدم أنه لا فرق بين القتل أو الجناية دونه، فلو أخرجه من منزله ثم عثر عليه وهو مقطوع اليد مثلا، يكون الضمان على المخرج حتى يقيم البينة بأنه رده سالما. أو تثبت الجناية على غيره بحجة شرعية، لإطلاق ما تقدم من قول نبينا الأعظم ﷺ.

ثم إنه يستفاد من معتبرة عمرو بن أبي المقدام أمور:
الأول: يجوز للحاكم الشرعي أعمال الوسائل الصحيحة، أو الحيل الشرعية، لتمييز المحق عن المبطل، وكانت هذه عادة القضاة المهرة في الأزمنة القديمة، كما يستفاد ذلك من جملة كثيرة من قضايا أمير المؤمنين عليه السلام.

الثاني: يستفاد منها أن الاستيلاء على النفس المحترمة - كوضع اليد على المال المحترم - من موجبات الضمان، فقاعدة اليد المعروفة في الفقه غير مختصة بالأموال المحترمة، بل تجري في النفوس المحترمة بالاستيلاء عليها، لقوله ﷺ: «كل من طرق رجلا بالليل فأخرجه من منزله فهو له ضامن، إلا أن يقيم البينة أنه قد رده إلى منزله»، وقريب منه ما عن الصادق عليه السلام، فيستفاد منهما أن الاستيلاء على النفس سواء كان بالليل أم بالنهار من موجبات الضمان كما مر، ولذا حكموا بالضمان في موارد أخرى، فيمكن أن يستفاد منهما قاعدة: «ضمان

الحر إلا ما خرج بالدليل».

وما عن الشهيد (قدس الله سره) في حواشيه: أن الحر لا يضمن بإثبات اليد عليه، ولا أثر لليد في غير المال، ثم استثنى مما ذكره موارد منها المقام، ومنها الظئر إن لم تكن مأمونة كما سيأتي، ومنها تلف الصبي المغصوب.

يمكن الخدشة فيه: بأن في النفس المحترمة - أو العمل أو المال كذلك - لو تحقق الاستيلاء على كل واحد منها يوجب الضمان مطلقاً، إلا ما خرج بالدليل، واختلاف المستولي عليه لا يوجب نفي أصل الضمان، ففي مرتبة يضمن الدية، وفي مرتبة أخرى يضمن الأرش، وفي ثالثة يضمن الحكومة الشرعية، وقد يوجب القصاص.

فيستفاد من جميع ذلك أن أصل الضمان بمعنى الأعم مسلّم بلا إشكال.

نعم لو لم يكن نقص وتلف في البين كما إذا وضع يده على حر ثم رفع اليد عنه بلا نقيصة وحزاة فيه، فلا يعقل فيه الضمان، ولعل أنظارهم الشريفة إلى هذه الصورة، لا ما إذا أوجب التلف أو النقيصة.

وأما ما نسب إلى العلامة وغيره (رحمة الله عليهم) من أن عمل الحر لا يضمن بالفوات، بل بالاستيفاء والتفويت، فهو أول الكلام أيضاً، ولعل مرادهم نفي الضمان المالي في الجملة، مع أن كلمات العلامة قدس سرّه مختلفة في كتبه.

و دعوى: أن ذلك قبل الاستيفاء لا يعد مالا عرفاً في الخارج، إذ المال في العرف ما كان له نحو خارجية ووجود خارجي، فلا ريب في عدمهما بالنسبة إلى منافع الحر قبل الاستيفاء.

مردودة: لأن المال إنما سمي مالا لميل النفس إليه، وكل ما فيه غرض عقلائي ولم يكن منهاها عنه شرعاً فهو مال يجوز لصاحبه طلب عوضه، إلا إذا عدّ من السفاهة العرفية، فمنافع الحر تكون من المال، كما تقدم في كتاب الإجارة بعض الكلام فراجع هناك، ولا مبرر للإعادة مرة أخرى. والله العالم بحقيقة الحال.

ولو كان الداعون جماعة ضمّن الولي كل واحد باستقلاله (١٠٣)، وإن وجد مقتولا وادّعى على غيره وأقام بينة فقد برئ (١٠٤)، وإن لم تقم البينة فعليه الدية ولا قود (١٠٥)، وإن وجد ميتا فإن أحرز بالقرائن إن موته مستند إلى الإخراج فهو ضامن من ماله (١٠٦)، وإن علم من القرائن أن موته كان حثف انفه بلا سببية للإخراج فيه فلا ضمان في البين (١٠٧).

نعم يختلف ذلك باختلاف الموارد والأشخاص.

الخامس: يستفاد منها أن الضمان من مال المخرج لا على العاقلة، ولا قود إلا إذا ثبت أن المخرج هو القاتل بالحجة الشرعية، كما ثبت كذلك عند الإمام عليه السلام فأقاده.

(١٠٣) لتحقق المقتضي للضمان وفقد المانع بالنسبة إلى الجميع، فللولي الرجوع إلى كل واحد مستقلا، ويسقط عن الباقي لو أدى أحدهم الدية، ويضمن كل واحد من الشركاء حصته إلى من أدى الدية لو كان جميعهم مشتركين في الجناية، ولا معنى لثبوت تعدد الديات بالنسبة إلى شخص واحد، فلا محال تكون الدية بنحو الواجب الكفائي. نعم يمكن تصور تعدد الحكومة في ما لو تعددت الجنايات من أشخاص مختلفة.

(١٠٤) لقيام البينة الشرعية على أنه قتله غيره، مضافا إلى الإجماع.

(١٠٥) أما الدية فلتحقق سببية الخروج بدعوته، فيثبت الضمان في الجملة، وأما عدم القود فللأصل بعد عدم تحقق الموجب له للقتل عمدا. وللاحتياط في هدرية الدماء ما لم يثبت الحق.

(١٠٦) للإطلاق، وتحقق السببية بعد الاطمئنان بأن الإخراج سبب للموت، ولا شيء على العاقلة للأصل.

(١٠٧) للأصل، بعد عدم تحقق السببية في البين.

وإن شك في ذلك فللضمان وجه (١٠٨).

(مسألة ٣٦): لو غصب شخص صييا فتلّف الصبي عنده فالغاصب ضامن (١٠٩).

(مسألة ٣٧): لو سلّم شخص آخرًا إلى ظالم فقتله فإن كان يعلم بذلك يكون من الاشتراك في القتل العمدي (١١٠)، وإلا فحكمه موكل إلى الحاكم الشرعي (١١١).

(مسألة ٣٨): لو دخل شخص في دار الغير لعمل غير مشروع - كالزنا أو اللواط أو غيرهما - فقتله صاحب الدار لم يضمن (١١٢).

(١٠٨) بناء على أن الإخراج من حيث هو سبب للضمان حتى يردّه، لإطلاق ما تقدم من قول نبينا الأعظم ﷺ: «من طرق رجلا بالليل فأخرجه عن منزله فهو له ضامن إلا أن يقيم البينة أنه قد ردّه إلى منزله»^(١) فيكون مثل وضع اليد على مال الغير في أنه موجب للضمان بمجردّه، كما اخترناه. والله العالم.

(١٠٩) لفرض استيلاء الغاصب عليه بغير حق، ولا فرق في التلف بين أن يكون بسبب من الغاصب أو بغير ذلك. نعم لو كان الصبي في نفسه مشرّفا على الهلاك ثمّ غصبه ومات في يده، فيشكل الضمان حينئذ.

(١١٠) لأنّه السبب فيأبّد في السجن، كما مر في كتاب القصاص، والظالم هو المباشر فيقاد منه.

(١١١) فقد يقتضي نظره الحبس المؤبد، وقد يقتضي نظره التعزير، كما قد يقتضي في بعض الموارد القتل، فذلك موكل إلى ملاحظة الحاكم الجامع للشرائط لخصوصيات القضية.

(١١٢) لأنّه بفعله ذلك أهدر دمه، مضافا إلى النصوص، والإجماع، ففي

ولو حصلت جناية من دخوله ضمنها الداخل (١١٣)، ولو أدخلت المرأة أجنبيا في دار زوجها وقتل الزوج الأجنبي فإن أدخلته باختياره ورضاه وعلم بالحال يكون دمه هدرا (١١٤)، وإن أدخلته المرأة جاهلا بالحال أو مكرهة له فالضمان عليها (١١٥).

رواية ابن طلحة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها فلما جمع الثياب تابعته نفسه فكابرها على نفسها فواقعها، فتحرك ابنها فقام فقتله بفأس كان معه، فلما فرغ حمل الثياب وذهب ليخرج حملت عليه بالفأس فقتلته، فجاء اهله يطلبون بدمه من الغد؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: اقض على هذا كما وصفت لك، فقال: يضمن مواليه الذين طلبوا بدمه دية الغلام، ويضمن السارق فيما ترك أربعة آلاف درهم بمكابرتها على فرجها إنه زان وهو في ماله عزيمة، وليس عليها في قتلها إياه شيء، لأنه سارق، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كابر امرأة ليفجر بها فقتلته فلا دية له ولا قود»^(١) ولا بد من حملها على بعض المحامل، لمخالفتها لبعض القواعد والأصول، مثل أن القتل العمدي لا تضمنه العاقلة، وحكم السارق القطع لا القتل إلى غير ذلك، وفي رواية أخرى عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «في رجل دخل دار آخر للتلصص أو الفجور فقتله صاحب الدار، أ يقتل به أم لا؟ فقال: اعلم أن من دخل دار غيره فقد أهدر دمه ولا يجب عليه شيء»^(٢) وغيرهما من الروايات.

(١١٣) لتحقيق المقتضي للضمان وفقد المانع.

(١١٤) لما تقدم في مسألة ٣٠ من أنه أهدر دم نفسه باختياره.

(١١٥) لأنها السبب في الجناية، وعلى ذلك يحمل ما عن الصادق عليه السلام:

(١) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب القصاص في النفس: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٢٧ من أبواب القصاص في النفس: ٢.

(مسألة ٣٩): لو دفعت الظئر الولد إلى امرأة أخرى من دون إذن وليه وحصلت جناية على الولد ضمنها الظئر (١١٦)، ولو ادعت الإذن وأنكره ولي الصبي قدم قول الولي (١١٧).
(مسألة ٤٠): لو أعادت الظئر الولد فأنكره أهله صدقت (١١٨).

«قلت له رجل تزوج امرأة، فلما كان ليلة البناء عمدت المرأة إلى رجل صديق لها فأدخلته الحجلة، فلما دخل الرجل يباضع أهله، ثار الصديق فاقتتلا في البيت، فقتل الزوج الصديق، وقامت المرأة فضربت الزوج ضربة فقتلته بالصديق، فقال ﷺ: تضمن دية الصديق وتقتل بالزوج» (١) أي تقاد المرأة كما تؤخذ منها الدية للرجل الأجنبي المقتول، لأنها السبب في قتله، ولا شيء على المباشر لأنه أدخل دار غيره بغير إذنه. نعم لو دخل الرجل باختياره وأن المرأة هيأت له الطريق والمكان كان دمه هدرا.

(١١٦) لتحقق التفريط حينئذ منها، وخرجها عن الأمانة، فيكون الضمان من مالها وتدلل على ما ذكرنا معتبرة سليمان بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل استأجر ظئرا فدفعت إليها ولده، فانطلقت الظئر فدفعت ولده إلى ظئر أخرى، فغابت به حيناً، ثم إن الرجل طلب ولده من الظئر التي أعطاه ابنه فأقرت أنها استأجرت وأقرب بقبضها ولده، وأنها كانت دفعته إلى ظئر أخرى، فقال ﷺ: عليها الدية أو تأتي به» (٢) وقريب منها غيرها، ولا فرق في الجناية بين القتل أو غيره من الجنایات على الطرف لما تقدم.

(١١٧) للأصل، ما لم تقم البينة على دعواها.

(١١٨) نصاً، وإجماعاً، ففي صحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله ﷺ عن رجل استأجر ظئرا فدفعت إليها ولده فغابت بالولد سنين ثم جاء بالولد

(١) الوسائل: باب ٢٣ من أبواب القصاص في النفس: ٣.

(٢) الوسائل: باب ٨٠ من أبواب أحكام الأولاد الحديث: ٢.

إن لم يثبت كذبها وإلا فلا يقبل قولها وتلزمها الدية إن لم تحضره بعينه (١١٩)، ولو لم يعلم كذبها كان القول قولها مع اليمين (١٢٠)، ولو ادّعت تلف الولد صدقت مع اليمين (١٢١)، وحينئذ فلا قصاص ولا دية (١٢٢).

وزعمت أمه أنها لا تعرفه وزعم أهلها أنهم لا يعرفونه؟ فقال عليه السلام: ليس لهم ذلك فليقبلوه إنما الظئر مأمونة» (١)

(١١٩) لتحقق الضمان بالاستيلاء على الولد ما لم ترده بعينه، وإلا فالدية من مالها، مضافا إلى الإجماع.

(١٢٠) لأنها أمانة و«ليس على الأمين إلا اليمين».

(١٢١) أما التصديق فلغرض أنها أمانة ما لم تثبت خلافها بالحجة الشرعية، وأما اليمين فلفضل الخصومة كما مر مكررا.

ودعوى: أن عليها الدية لأن الأمانة ترفع القود، ولا تنافي ما تقدم من أصالة الضمان على النفس إلا ما خرج بالدليل.

غير صحيحة، لأن الأمانة بإطلاقها تنفي كل ضمان، قصاصا كان أو غيره، إلا إذا دلّ دليل على الخلاف، ولا دليل كذلك.

(١٢٢) لعدم تحقق موجبها بعد فرض أنها مأمونة، نعم لو ثبت موجب كل واحد منهما بالحجة الشرعية يترتب عليه أثره.

(١) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب موجبات الضمان: ٢.

الأسباب

وهي الثاني من موجبات الضمان والسبب في المقام هو السبب المتداول بأن لولاه لما حصلت الجناية (١٢٣).

(مسألة ١): لو وضع حجرا في ملكه - أو ملك مباح - لم يضمن دية العاثر (١٢٤)، وكذا لو حفر بئرا أو أوتد وتدا أو القى معاثر ونحو ذلك (١٢٥).

(١٢٣) لظهور الأدلة في ذلك إلا إذا ورد تحديد من الشرع وهو مفقود، فكل ما تحقق لدى العرف صدق السببية يترتب عليه الحكم، ولو لم تكن من العلة التامة المنحصرة العقلية، كما إذا حفر بئرا فوق وقع فيه غيره، وكذا لو نصب السكين أو القى حجرا، أو طرح المعاثر في الطرق وهكذا.

(١٢٤) لسلطنته على التصرف في ملكه بما شاء وأراد، ولم يقصد بذلك الجناية على الغير، ولم يتحقق منه عنوان العمد وشبه العمد ولا الخطأ، مضافا إلى ما يأتي من النص والإجماع. نعم قد يتصور عنوان العمد للجناية والخطأ وشبه العمد، فيلحق بكل واحد حكمه كما مر.

(١٢٥) لما تقدم، وعن نبينا الأعظم ﷺ: «البئر جبار وجرح العجماء جبار والمعدن جبار»^(١) والمراد من الجبار الهدر، والعجماء الدابة.

(١) الوسائل: باب ٣٢ من أبواب موجبات الضمان: ٢.

ولو فعل ذلك في طريق المسلمين أو في ملك غيره بلا إذن منه فعليه الضمان في ماله (١٢٦). وإذا حفر في ملك غيره فرضي به المالك فلا ضمان على الحافر (١٢٧)، ولو فعل ذلك لمصلحة العابرين شرعا فلا ضمان (١٢٨).

(١٢٦) نصا، وإجماعا، ولتحقق التسبب بذلك من غير الإذن الشرعي، فيتحقق الضمان لا محالة. ففي صحيح أبي الصباح الكناني قال الصادق عليه السلام: «من أضر بشيء من طريق المسلمين فهو له ضامن»^(١) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «سألت عن الشيء يوضع على الطريق فتمر الدابة فتتفر بصاحبها فتعقره؟ فقال: كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه»^٢ وفي صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت له: رجل حفر بئرا في غير ملكه فمر عليها رجل فوقع فيها، فقال: عليه الضمان، لأن كل من حفر في غير ملكه كان عليه الضمان»^(٢) وفي معتبرة سماعة قال: «سألت عن الرجل يحفر البئر في داره أو في أرضه؟ فقال: أما ما حفر في ملكه فليس عليه ضمان، وأما ما حفر في الطريق، أو في غير ما يملك فهو ضامن لما يسقط فيه»^(٣) هذا إن لم يكن العابر عالما بالحفر أو غيره، وأما إذا كان عالما بذلك ولم يكن تغيير من الحافر أو غيره في البين فلا ضمان على أحد، لأنه أقدم على هدرية دمه باختياره.

(١٢٧) للأصل، بعد وقوع التصرف بوجه شرعي من دون تسبب إلى جناية الغير، وعدم قصده لذلك.

(١٢٨) للإذن الشرعي في ذلك بعد أن لم يكن مضرا لطريق المسلمين، كما إذا جعل أعمدة الضياء لإنبارة الطريق فصدم بها شخص، أو جعل مضلة للوقاية

(١) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٨ من أبواب موجبات الضمان: ٢ و ١ و ٣.

(٢) الوسائل: باب ٩ من أبواب موجبات الضمان: ١.

(مسألة ٢): لو حفر حفيرة في ملكه - أو في مكان مباح - ثم دعا من لم يطّلع عليها فوقع فيها ضمنه (١٢٩)، ولو دخل في ملكه بلا إذنه أو بإذنه السابق قبل حفرها ولم يطّلع الآذن فلا ضمان (١٣٠).

(مسألة ٣): إذا تصرف في ملك غيره - بحفر أو بناء أو غيرهما - عدوانا فدخل فيه ثالث عدوانا (١٣١)، وحصلت الجناية ضمن المتصرف (١٣٢).

(مسألة ٤): لو أوقف دابته أو سيارته في طريق المسلمين ولم يكن في إيقافها مصلحة (١٣٣)، كان من الإضرار بطريق المسلمين (١٣٤).

من الحر والبرد أو المطر أو غيرهما مما فيه مصلحة نوعية شرعية وحصل الضرر اتفاقا.

(١٢٩) لتحقيق التسبب بالدعوة، بلا فرق بين أن يكون المجني عليه أعمى، أو كان الطريق مظلمًا، أو لم يكن كذلك. مع عدم التوجه إليه، ففي جميع ذلك يشبث الضمان لما عرفت.

(١٣٠) لعدم تسبب منه، لأن الإذن السابق لم يكن سببا لأي جناية، لفرض حدوث الحفيرة بعد الإذن، وعدم اطلاع الآذن بالدخول، وعدم تحقق تفريط منه.

(١٣١) بدون إذن المالك، ولا عبرة بإذن المتصرف، لكون تصرفه عدوانا. (١٣٢) لتحقيق السبب منه حينئذ.

(١٣٣) مثل ركوب المسافر أو نزوله منها، لصدق المصلحة في الإيقاف.

(١٣٤) ويختلف ذلك باختلاف الشوارع والطرق وغيرهما سعة وضيقا،

فإذا صدق الإضرار عرفا فلولي الأمر منعه، ويضمن التلف، وفي صورة الشك يرجع فيه إلى الثقات من أهل الخبرة، فيختلف الحكم باختلاف أنظارهم في تشخيص الموضوعات.

(مسألة ٥): لو جاء السيل بحجر وحصل منه ضرر فلا ضمان على أحد (١٣٥)، وإن تمكن من إزالته (١٣٦)، ولو رفع الحجر ووضعه في محل آخر وحصل منه ضرر على الغير ضمن (١٣٧)، ولو كان ذلك لمصلحة المسلمين فلا ضمان (١٣٨).

(مسألة ٦): تقدم في كتاب الغصب أن من أخرج ميزابا على الطريق بنحو يضر به المارة فهو ضامن (١٣٩)، إن لم يكن متعارفا وإلا فلا ضمان (١٤٠).

(١٣٥) لعدم تسبب من فاعل مختار، وكذا الكلام لو حصل الضرر من الرياح الشديدة أو الأمطار الغزيرة.

(١٣٦) لعدم وجوب دفع الضرر عن الغير بعد توجهه إليه.

(١٣٧) لتحقق التسبب منه حينئذ.

(١٣٨) لأنه من المحسنين حينئذ و«مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ»^(١)

(١٣٩) لتحقق التسبب منه إلى ذلك، فالضمان ثابت إن حصل منه تلف أو

تفويت، وتحمل على ذلك معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: من أخرج ميزابا أو كنيفا أو أوتد وتدا أو أوثق دابة أو حفر شيئا في طريق المسلمين فأصاب شيئا فعطب فهو له ضامن»^(٢).

(١٤٠) لجريان العرف غير المنهي عنه شرعا على ذلك، فلا تسبب حينئذ

في البين، وكذا الكلام في إخراج الأجنحة والشبايك إلى الشارع، نعم لو لم يأذن الشارع - كما إذا كان الشباك أو الجناح أو الأساس يضر بطريق المسلمين بشهادة الثقات من أهل الخبرة - فالضمان ثابت، ولو حصلت جناية بسببه يكون ضامنا.

(١) سورة التوبة الآية: ٩١.

(٢) الوسائل: باب ١١ من أبواب موجبات الضمان: ١.

(مسألة ٧): لو اصطدمت مركبتان سواء كانتا كالسيارة أم السفينة أم الطائرة ونحوها - فمع تعدد القيم بذلك فهو عمد (١٤١)، وإلا فهو من شبه العمد أو الخطأ ومن الأسباب الموجبة للضمان (١٤٢)، ولكل منهما على صاحبه نصف قيمة ما أتلّفه صاحبه (١٤٣)، ولو كان القيمان غير مالكين للمركبتين - كالغاصب والأجير ونحوهما - ضمن كل منهما نصفى المركبتين وما فيهما (١٤٤)، من أموالهما (١٤٥).

(١٤١) يجري عليه أحكامه من القود أو الدية والضمان كما مر.
 (١٤٢) أما الخطأ مثل ما إذا زعما أن أمام كل منهما جبل أو موج، ثمّ بان أنه كانت سيارة أو سفينة، وأما شبه العمد مثل ما إذا لم يقصد القتل، ولم يكن غلبة التصادم موجبة له، وأما الأسباب الموجبة للضمان أو الدية، كما إذا حصل التلف بفعل كل منهما بحيث لو لا كل منهما لم يحصل التلف كما تقدم.
 (١٤٣) لما تقدم سابقا من أن الجناية أو التلف مستند إلى فعلهما معا، فيضمن كل منهما نصف الآخر، فحينئذ فإن تساوت القيمتان فلا شيء عليهما، وإلا أخذ صاحب الزيادة الزائد من الآخر، كما على كل منهما نصف دية صاحبه لو تلفا، وكذا على كل منهما نصف دية من تلف فيهما إن لم يكن عمد في البين، كل ذلك لما مر.
 (١٤٤) لتحقق التسببب منهما، بل اليد الغاصبة هي المناط في الضمان بنفسها.

(١٤٥) لفرض أن الجناية شبه عمد، فتكون الدية في النفس أو الضمان في غيرها على الجاني نفسه من أمواله كما مر، ولا فرق في ذلك بين مالكين وغيرهما بعد فرض كونهما كاملين، وأما لو كانا غير كاملين شرعا، فالضمان على العاقلة إن أركبهما الولي لمصلحة، وإن لم يركبهما الولي، أو لم يكن فيه مصلحة، فإن كان تسببب في البين فالضمان عليه، وإلا فعلى العاقلة أيضاً.

ولو كان الاصطدام بغير فعلهما ولم يكن بالغصب ولا بتفريط منهما فلا ضمان (١٤٦)، ولو فرط أحد هما دون الآخر ضمن المفرط (١٤٧).

(مسألة ٨): لو كانت السيارة - أو السفينة أو غيرها - تحتاج إلى إصلاح ولم يصلحها أو أصلحها في مكان غير مناسب للإصلاح - وحصل من ذلك تلف أو جناية ضمن (١٤٨).

(مسألة ٩): لا يضمن صاحب الحائط ما يتلف بوقوعه إن بناه في ملكه أو ملك مباح وأثبت بنيانه من دون ميل ولا استهدام (١٤٩)، وكذا لو بناه مائلا إلى ملكه (١٥٠).

(١٤٦) للأصل، بعد عدم تسبیب من كل منهما، كما لو كان الاصطدام بغلبة الرياح أو هيجان البحر.

(١٤٧) لتحقق التسبیب منه دون الآخر، كما لا يضمن صاحب المركبة الواقعة إذا وقعت عليها مركبة أخرى، مع عدم تفريط في محل الوقوف وكيفيته.

نعم، لو كانا غاصبين ضمن كلاهما، لأن الضمان بمجرد الغصب.

(١٤٨) للتفريط، وأن الجناية شبه عمد، مضافا إلى الإجماع.

نعم، لو قصد التلف من ذلك، أو كان متعمدا في عدم إصلاحها، أو أصلحها في مكان غير مناسب له مما يوجب ذلك عرفا، يدخل في العمد حينئذ كما مر.

(١٤٩) للأصل، بعد عدم صحة استناد الجناية إلى صاحب الحائط عرفا، فيكون كسائر الحوادث غير الاختيارية التي توجب الجناية ولا ضمان فيها على أحد، سواء وقع الحائط في الطريق أم في ملك الغير.

(١٥٠) لعدم صحة استناد الضرر حينئذ إلى بنائه، ولو كان ضررا لكان في الميل إلى ملكه، إن لم يحكم أهل الخبرة بخلاف ذلك.

ولو بناه مائلاً إلى ملك غيره أو إلى الشارع ضمن (١٥١)، وكذا لو بناه في ملك الغير بلا إذن من المالك (١٥٢)، وإن بناه في ملكه مستويًا فمال إلى الشارع أو إلى غير ملكه ولم يتمكن من إزالته أو تصليحه لم يضمن (١٥٣)، وإن تمكن منهما فهو ضامن (١٥٤)، ولو أمله غيره فالضمان عليه إن لم يتمكن المالك من الإزالة (١٥٥)، ولو كان الحائط لصبي فالضمان على الولي مع التفريط (١٥٦).

(١٥١) لتحقق التسبب منه حينئذ، مضافاً إلى الإجماع، ولقاعدة نفي الضرر بناء - على أنها تثبت الضمان على ما هو الصحيح - كما اخترناه.

(١٥٢) لتحقق التسبب منه بالتعدي والعدوان.

(١٥٣) لعدم تحقق التسبب منه بعد فرض عدم قدرته على الإصلاح، وهل يجب عليه إعلام الحاكم الشرعي بذلك؟ الظاهر هو الوجوب بعد تحقق المعرضية لإضرار الغير - أو الوقوع في المهلكة - وعدم تمكنه من رفعه بالإصلاح، والحاكم الشرعي يرى فيه ما تقتضي المصلحة، فإن لم يفعل ذلك ولم يخبره فهو ضامن، لتحقق التسبب منه حينئذ.

(١٥٤) لتحقق التسبب منه حينئذ.

(١٥٥) أما كون الضمان على الغير، فلأنه الموجب للجناية حينئذ، وأما لو تمكن المالك من الإزالة ولم يزل، فالضمان عليه لصحة استناد الإلتاف إليه حينئذ بقاء وإن لم يكن مستند إليه حدوثاً.

والحاصل: أن المناط حكم ثقات أهل الخبرة بتحقيق السببية من الباني للجدار مائلاً في ملك الغير، أو من المالك وكل من حكم بتحقيق التسبب منه يترتب الضمان عليه، وفي مورد الشك يرجع إلى أصالة عدم الضمان، إن لم تحكم القرائن المعتمدة بشيء.

(١٥٦) لفرض ولايته على رفع الخطر ولم يفعل ذلك كما لو كان الحائط

فلو مال الحائظ إلى ملك الغير فأبرأه الغير فلا ضمان (١٥٧).

(مسألة ١٠): لو أوجج نارا في ملكه أو في مكان مباح بقدر حاجته لم يضمن لو اتفق التعدي فأتلفت مالا أو نفسا (١٥٨)، ويضمن لو أوجج بمقدار زائد عن حاجته مع علمه بالتعدي إلى ملك الغير (١٥٩)، ولو اقتضت العادة التعدي فيضمن سواء علم بها أم لم يعلم (١٦٠)، ولو أوجج زائدا على مقدار حاجته وتعدى ضمن بفعله (١٦١)، ولو أوجج النار في ملك غيره بغير رضاه أو في الطريق العام لا لمصلحة المارة ضمن ما يتلف بها (١٦٢)، وإن لم يقصد ذلك (١٦٣).

لغائب ومال إلى ملك الغير أو إلى الطريق، فالمرجع الحاكم الشرعي، لأنه ولي الغائب.

(١٥٧) لإسقاطه بالإبراء.

(١٥٨) للأصل، بعد ظهور الإجماع، وعدم تحقق التسبب منه بحسب الانظار العرفية.

(١٥٩) لتحقق التسبب منه حينئذ.

(١٦٠) لفرض أنها جرت على التعدي، وهو أوجبها في مورد حصول العادة، فيكون ذلك نظير الأسباب التوليدية التي فيها الضمان.

(١٦١) لتحقق التسبب منه حينئذ.

نعم لو علم بعدم التعدي، ولم تقتض العادة ذلك أيضاً، فاتفق حصول أمر غير مترقب، فلا ضمان عليه حينئذ لعدم تحقق التسبب منه.

(١٦٢) لتحقق العدوان حدوثا وبقاء فيضمن ما تلف من الأموال، وتجب الدية، لأنه من القتل شبه العمد، إلا أن يقصد القتل، أو يكون الفعل كذلك غالبا وإن لم يقصده، فتترتب عليه أحكام العمد.

(١٦٣) لعدم مدخلية القصد في الضمان، وأن ذلك من سنخ الأفعال

(مسألة ١١): لو أوج ناراً لرفع حاجته وألقى آخر مالا أو شخصاً في النار لم يضمن مؤججها (١٦٤)، بل الضمان على الملقى (١٦٥)، ولو وقعت الجناية بفعله التوليدي يكون ضامناً للأموال (١٦٦)، وكذا الأنفس إن لم يكن عمد في البين أو لم يكن الفرار منها وإلا ففيه القصاص (١٦٧).

(مسألة ١٢): لو فتح الماء في ملكه - أو في مكان مباح - و تضرر الغير به فإن كان بمقدار حاجته فلا ضمان (١٦٨)، وإلا فهو ضامن (١٦٩)، ولو فتح الماء في ملك غيره وحصل ضرر منه فهو ضامن (١٧٠).

التوليدية، قصد المسبب أو لم يقصد.

(١٦٤) للأصل، بعد عدم تحقق التسبب منه.

(١٦٥) لاستناد التلف حينئذ إلى السبب القريب دون البعيد، فيقدم المباشر

- على السبب - وهو الملقى في المقام.

(١٦٦) لصحة انتساب الإلتلاف إليه، كما في كل سبب توليدي، مثل إذا

سرت النار إلى محل فيه الأموال.

(١٦٧) لتحقيق موضوع القصاص في كل منهما، وأما لو لم يكن كذلك يكون

من شبه العمد، وتكون الدية من ماله، كما تقدم، ومع الخطأ المحض فعلى العاقلة،

فتجري الأقسام الثلاثة في المقام، ويحمل على العمد - أو على ما إذا لم يكن

الشخص قادراً على الفرار - ما عن علي عليه السلام في معتبرة السكوني: «أنه قضى في

رجل أقبل بنار فأشعلها في دار قوم فاحترقت واحترق متاعهم، قال: يغرم قيمة

الدار وما فيها، ثم يقتل»^(١)

(١٦٨) للأصل، وقاعدة السلطنة.

(١٦٩) لقاعدة الإضرار، والإلتلاف.

(١٧٠) لاستناد الضرر والإلتلاف إليه، مضافاً إلى الإجماع.

(مسألة ١٣): إذا ألقى فضولات بيته المزلقة كقشر البطيخ أو الموز أو غيرهما - في الطريق أو أجرى الماء على خلاف المتعارف لا لمصلحة المارة فزلق إنسان ضمن^(١٧١)، إلا إذا وضع العابر الكامل متعمدا رجله عليها فلا ضمان^(١٧٢)، ولو تلف به حيوان أو غير كامل شرعا ضمن^(١٧٣).

(مسألة ١٤): لو وضع إناء على حائطه فسقط وتلف به نفس أو مال لم يضمن^(١٧٤)، إلا أن يضعه مائلا إلى الطريق على نحو تقتضي السقوط عادة فإنه يضمن حينئذ^(١٧٥).

(مسألة ١٥): يجب حفظ كل ما يكون تركه مضرا للغير وكان الحفظ تحت اختياره كالدابة الصائلة^(١٧٦).

(١٧١) لقاعدة التسبب، مضافا إلى الإجماع.

وقد يكون فيه القود كما إذا كان قاصدا لتلف الغير، أو يكون الفعل مما يوجب التلف غالبا، وفي غيرها يكون الضمان من ماله، إلا في الخطأ المحض كما مر.

(١٧٢) لعدم تحقق التسبب منه، وأن التلف مستند إلى فعل نفسه، وهو السبب القريب.

(١٧٣) لتحقيق التسبب منه عرفا.

(١٧٤) للأصل، بعد عدم تحقق التسبب منه، وأن الوقوع مستند إلى القضاء والقدر.

(١٧٥) لتحقيق التسبب منه، كما مر مكررا.

(١٧٦) لأن ترك التحفظ من الأسباب الموجبة للإضرار، ويكون الضرر والجنائية أو التلف، مستندة إلى ترك التحفظ، فيجب التحفظ لا محالة.

والبعير المغتلم والفرس العضوض والكلب العقور فلو أهمل حفظها ضمن جنائتها (١٧٧)، ولو جهل حالها أو علم ولم يقدر على حفظها ولم يفرط فلا ضمان (١٧٨)،

(١٧٧) لتحقق التسبب منه بترك التحفظ، مضافا إلى الروايات الواردة في المقام، ففي صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن بختي مغتلم قتل رجلا فقام أخو المقتول فقهر البختي وقتله، ما حاله؟ قال: على صاحب البختي دية المقتول، ولصاحب البختي ثمنه الذي عقر ببختيه»^(١) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «سئل عن بختي اغتلم فخرج من الدار فقتل رجلا فجاء أخو الرجل ف ضرب الفحل بالسيف فقال: صاحب البختي ضامن للدية ويقتصّ ثمن ببختيه»^(٢).

(١٧٨) للأصل، بعد عدم تحقق التفريط، مضافا إلى النص، والإجماع، فعن الصادق عليه السلام في معتبرة السكوني قال: «قال رسول الله ﷺ: «البئر جبار والعجماء جبار، والمعدن جبار»^(٣) وعن علي عليه السلام في معتبرة السكوني أيضاً: «لا يضمن ما أفسدت البهائم نهاراً، ويقول: على صاحب الزرع حفظ زرع، وكان يضمن ما أفسدت البهائم ليلاً»^(٤) والتفصيل ليس إلا لأجل الحفظ والتفريط، وفي رواية الحلبي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «بعث رسول الله ﷺ علياً إلى اليمن فأفلت فرس لرجل من أهل اليمن ومَرَّ يعدو، فمَرَّ برجل فنفعه برجله فقتله، فجاء أولياء المقتول إلى الرجل فأخذوه فرفعوه إلى علي عليه السلام فأقام صاحب الفرس البينة عند علي عليه السلام أن فرسه أفلت من داره ونفع الرجل، فأبطل علي عليه السلام دم صاحبهم، فجاء أولياء المقتول من اليمن إلى رسول الله ﷺ فقالوا:

(١) و (٢) الوسائل: باب ١٤ من أبواب موجبات الضمان: ٤ و ١.

(٣) الوسائل: باب ٣٢ من أبواب موجبات الضمان: ٥.

(٤) الوسائل: باب ٤٠ من أبواب موجبات الضمان: ١.

ولو صالت على شخص فدفعها بمقدار يقتضي الدفاع بذلك فماتت أو وردت عليها جناية لم يضمن^(١٧٩)، وكذا لو دفعها عن نفس محترمة أو مال كذلك لم يضمن^(١٨٠)، ولو أفرط في الدفاع فجنى عليها أو جنى عليها لغير الدفاع ضمن^(١٨١)، ويجرى الحكم في الطيور الضاربة والهرة في جميع ما تقدم^(١٨٢).

(مسألة ١٦): لو هجمت دابة على أخرى فجنت الداخلة فإن كان بتفريط المالك في الاحتفاظ ضمن^(١٨٣)، وإن جنت المدخول عليها كان هدرا^(١٨٤).

يا رسول الله إن عليا ظلمنا وأبطل دم صاحبنا، فقال رسول الله ﷺ: إن عليا ليس بظلام ولم يخلق للظلم، إن الولاية لعلي من بعدي، والحكم حكمه، والقول قوله، لا يرد حكمه وقوله وولايته إلا كافر^(١).

(١٧٩) للأصل، والإجماع، وما تقدم من النص.

(١٨٠) لما مر في سابقة.

(١٨١) لتحقيق التفريط والتعدي، وأنه غير مأذون شرعا، كما لو أمكن الدفاع بالصياح فضربها وحصل فيه ضرر عليها ضمن، أو أمكن الدفاع بالضرب ولكن قتلها، وهكذا.

(١٨٢) لكون الحكم مطابقا للقاعدة، فيضمن لو تعدى عن مقدار الدفاع.

(١٨٣) لصحة انتساب الجناية إليه حينئذ، فإن ترك احتفاظها تسبب في

الجناية على الغير، وهو نحو تفريط منه.

(١٨٤) لفرض أنها مدافع عن نفسها، وتقدم في باب الدفاع أنه لا ضمان في

مثل ذلك، وتدلّ على ما ذكرنا رواية سعد بن طريف الإسكافي عن أبي

(١) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب موجبات الضمان: ١.

(مسألة ١٧): لو دخل دار قوم فققره كلبهم ضمنوا إن دخل بإذنهم وإلا فلا ضمان (١٨٥)، ولو اختلف صاحب الدار والداخل في الإذن وعدمه فالقول قول منكره (١٨٦).

جعفر عليه السلام قال: «أتى رجل رسول الله ﷺ فقال: إن ثور فلان قتل حماري، فقال له النبي ﷺ: انت أبا بكر فسله، فأتاه فسأله، فقال: ليس على البهائم قود، فرجع إلى النبي فأخبره بمقالة أبي بكر، فقال له النبي: انت عمر فسله، فأتى عمر فسأله فقال مثل مقالة أبي بكر فرجع إلى النبي فأخبره، فقال له النبي ﷺ: انت عليا فسله، فأتاه فقال علي عليه السلام: إن كان الثور الداخل على حمارك في منامه حتى قتله فصاحبه ضامن، وإن كان الحمار هو الداخل على الثور في منامه فليس على صاحبه ضمان، قال: فرجع إلى النبي ﷺ فأخبره، فقال النبي ﷺ: الحمد لله الذي جعل من أهل بيتي من يحكم بحكم الأنبياء»^(١).

(١٨٥) نصا، وإجماعا - بعد كونه معتد للدخول من غير إذن - ففي معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل دخل دار قوم بغير إذنهم فققره كلبهم، قال: لا ضمان عليهم، وإن دخل بإذنهم ضمنوا»^(٢) ولا فرق بين كون الكلب حاضرا في الدار أو دخل بعد ذلك، علم صاحب الدار بكونه يعقر الداخل أو لا لما مر من إطلاق المعتبرة.

نعم لو كان الكلب مقيدا مثلا، والداخل جعل الطريق عليه مع وجود طريق آخر وعلمه به، فلا ضمان على صاحب الدار، لأنه بنفسه واختياره أوقع نفسه في المضرّة والمهلكة.

(١٨٦) للأصل، إن لم تكن قرينة معتبرة على الخلاف.

والمراد من الإذن الأعم من الخاص - لشخص مخصوص - و العام،

(١) الوسائل: باب ١٩ من أبواب موجبات الضمان ٢.

(٢) الوسائل: باب ١٧ من أبواب موجبات الضمان ٢.

وإذا عقر الكلب إنسانا خارج الدار فمع حفظه وعدم التفريط فيه فلا ضمان وإلا فيضمن صاحبه (١٨٧).

كالمضاييف المفتوحة أبوابها للناس.

وأما مرسلّة علي بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن رجل دخل دار رجل فوثب عليه كلب في الدار فعقره؟ فقال: إن كان دعي فعلى أهل الدار أرش الخدش، وإن كان لم يدع فدخل فلا شيء عليهم»^(١) فالمراد من الدعاء الأعم من الشخصي والنوعي، مع قطع النظر عن السند.

وحيث إن الحكم مطابق للقاعدة لصدق التسبب حينئذ مع الإذن شخصا أو نوعا، فعلى صاحب الدار إزالة جميع ما يضر الداخل، ولا يختص بالكلب فيشمل الثور والأسلاك الكهربائية مثلا وغيرهما، كما هو مقتضى السيرة.

(١٨٧) لصحة انتساب الجناية إليه حينئذ، لأنه ترك احتفاظه فتسبب للجناية على الغير. نعم لو جرت العادة على الإرسال وعدم الحفظ لأجل الحراسة، فلا يضمن صاحبه الجناية لعدم تسبب منه.

وأما التفصيل بين العقر في النهار فالضمان على صاحبه، والعقر في الليل فلا ضمان تمسكا ببناء العرف على حفظ كلابهم في النهار وإرسالهم في الليل للحراسة، فيتحقق التسبب والتفريط في الأول دون الثاني، وللنص كما عن علي عليه السلام في معتبرة زيد بن علي: «أنه كان يضمن صاحب الكلب إذا عقر نهارا، ولا يضمنه إذا عقر بالليل»^(٢).

لا كلية فيه إذ المناط التسبب، فلو فرض في محل كان الأمر بالعكس، أي يرسلون كلابهم في النهار لأجل الحراسة أو دواعي أخرى كالصيد مثلا ويحفظونها في الليل، يتحقق الضمان لو عقر في الليل. فالمدار على التسبب،

(١) الوسائل: باب ١٧ من أبواب موجبات الضمان: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٧ من أبواب موجبات الضمان: ٣.

(مسألة ١٨): لو أتلقت الهرة المملوكة أو الطير المملوك أو غيرهما مال أحد فإن جرت العادة على حفظها عن الإضرار بالغير يضمن (١٨٨)، وإلا فلا ضمان (١٨٩)، بل لو كان مؤذيا للغير يجوز قتله ولا ضمان (١٩٠).

(مسألة ١٩): لو أفسدت البهائم الزرع فلا ضمان على صاحبها إن كان الإفساد في النهار (١٩١)، وإن كان في الليل فعلى صاحبها الضمان (١٩٢).

وأما النص فيحمل على الغالب، ولا يستفاد منه التعبد.

(١٨٨) لتحقيق التسبب حينئذ مع عدم الحفظ.

(١٨٩) للأصل بعد جريان العادة على عدم الحفظ.

(١٩٠) للإجماع، ولفرض أنه دافع عن حفظ نفسه.

(١٩١) لعدم تحقق التسبب منه، وعلى صاحب الزرع حفظ زرع، مضافا

إلى ما أتى من النص.

(١٩٢) نصوصا، وإجماعا، ففي موثق هارون بن حمزة قال: «سألت أبا

عبد الله عليه السلام عن البقر والغنم والإبل تكون في الرعي (المرعى) فتفسد شيئا، هل عليها ضمان؟ فقال: «إن أفسدت نهارا فليس عليها ضمان، من أجل أن أصحابه يحفظونه، وإن أفسدت ليلا فإنه عليها ضمان»^(١) وفي معتبرة أبي بصير قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل ﴿وَ دَاوُدَ وَ سُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ فقال: لا يكون النفس إلا بالليل إن على صاحب الحرث أن يحفظ الحرث بالنهار، وليس على صاحب الماشية حفظها بالنهار إنما رعيها بالنهار وأرزاقها، فما أفسدت فليس عليها، وعلى أصحاب الماشية حفظ الماشية بالليل عن حرث الناس، فما أفسدت بالليل فقد ضمنوا وهو النفس، وأن داود عليه السلام حكم للذي أصاب زرع رقاب الغنم و حكم

(مسألة ٢٠): لو كان يعلم أحدا السياقة أو السباحة فتلف بها ضمن المعلم (١٩٣)، وإن الدية من ماله (١٩٤).

(مسألة ٢١): لو اجتمع أشخاص في هدم حائط ووقع على واحد منهم ومات سقط من الدية بقدر حصة الميت (١٩٥).

سليمان عليه السلام الرسل والثلة: وهو اللبن، والصوف في ذلك العام^(١) وغيرهما من الروايات، ويستفاد منها أن المدار على التسبب - لئلا كان أو نهارا - ويختلف ذلك باختلاف البقاع والأمكنة بل المزروعات، نعم الغالب أن أصحاب الزرع يحفظون مزارعهم في النهار دون الليل.

(١٩٣) لتحقق التسبب منه حينئذ، سواء كان المتعلم صبيا والمعلم وليه أم لم يكن كذلك.

(١٩٤) لأنه من القتل من شبيه العمد. نعم، لو كان قاصدا القتل، أو كان الفعل مما يحصل به القتل غالبا، كان من العمد ويترتب عليه حكمه، وكذا يضمن لو حصل منه تفريط. ولو تلف المعلم لم يكن شيء على المتعلم إن لم يحصل منه تسبب في البين.

(١٩٥) لإقدامه على ذلك فيسقط من الدية بقدر حصته، وأما رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في حائط اشترك في هدمه ثلاثة نفر فوق على واحد منهم، فمات فضمن الباقيين ديته، لأن كل واحد منهما ضامن لصاحبه»^(٢) فلا تنافي ما ذكرنا، لأن تضمين الباقيين ديته أي بمقدار حصتهم لا تمام الدية، بعد فرض هدرية حصته بالإقدام، مضافا إلى المناقشة في سندها.

(١) الوسائل: باب ٤٠ من أبواب موجبات الضمان: ٤.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب موجبات الضمان.

ويقسّط الباقي على الآخرين (١٩٦).

(مسألة ٢٢): لو أدب الزوج زوجته بما هو مشروع فاتفقت الجناية ضمنها (١٩٧)، وكذا الصبي لو أدبه الولي بما هو مشروع واتفقت جناية (١٩٨).

(مسألة ٢٣): راکب الدابة يضمن ما تجني يديها وإن لم يكن بتفريط منه (١٩٩).

(١٩٦) لحصول التسبب بفعلهم، فإن كان الفعل خطأ محض فعلى العاقلة، وإلا ففي أموالهم، ولو كان الاشتراك بين شخصين سقط نصف الدية بموت أحد هما، ولو كان بين الثلاثة سقط ثلثها وهكذا.

(١٩٧) لعمومات الأدلة، وظهور الإجماع، والمشروعية لا تنافي ثبوت الضمان، ولو اتفق أنها ماتت فلا قصاص، لعدم استناد موتها إلى فعله بعد فرض المشروعية. نعم، لو علم الزوج بذلك حينئذ، كما لو علم أن الضرب المشروع يزعمه يوجب موتها لأجل جهات خارجية، يتحقق القصاص.

ومما ذكرنا ظهر حكم العكس بأن الزوجة ضربت الزوج وحصلت جناية عليه فعليها الضمان على كل حال إن لم يكن من الخطأ المحض، وإلا فعلى العاقلة.

(١٩٨) ظهر وجه ذلك مما مر.

(١٩٩) لإطلاق النص، والإجماع، مضافا إلى تحقق التسبب الذي هو أعم من التفريط، ففي معتبرة سليمان بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مرّ في طريق فتصيب دابته برجلها؟ فقال: ليس على صاحب الدابة شيء مما أصابت برجلها، ولكن عليه ما أصابت يديها، لأن رجلها خلفه إذا ركب، وإن قاد

ولو كانت الجناية برجلها فإن علم من القرائن أنها مستندة إلى تفريط الراكب فالضمان عليه (٢٠٠)، وإلا فلا ضمان (٢٠١)، وأما ما تجنيه برأسها أو بمقادير بدنها يضمن الراكب أيضاً (٢٠٢).

دابة فإنه يملك رجلها بإذن الله يضعها حيث يشاء»^(١) وقريب منها معتبرة الحلبي^(٢) وعن الصادق عليه السلام في معتبرة السكوني: «ما أصاب الرجل فعلى السائق، وما أصاب اليد فعلى القائد والراكب»^(٣).

ويستفاد من هذه الروايات أن الحكم موافق للقاعدة، لأن الراكب مسلط على ما بين يدي الدابة ورأسها. ولذا أن الضمان عليه وإن لم يحصل منه تفريط. (٢٠٠) لاستناد الجناية إليه حينئذ.

(٢٠١) للأصل، والإجماع، ونصوص خاصة منها قول نبينا الأعظم صلى الله عليه وآله:

«البئر جبار والعجماء جبار والمعدن جبار»^(٤) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يمر على طريق من طرق المسلمين فتصيب دابته إنسانا برجلها، فقال: ليس عليه ما أصابت برجلها»^(٥)

وأما ما ورد في بعض الروايات الدالة على الضمان، مثل معتبرة غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام» «ضمن صاحب الدابة ما وطئت يديها ورجليها»^(٦) ومعتبرة إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام كان يضمن الراكب ما وطأت الدابة يديها أو رجلها، إلا أن يعث بها أحد فيكون الضمان على الذي عث بها»^(٧) إلى غير ذلك من الروايات الدالة على الضمان، فلا بد من حملها - على فرض اعتبار السند - على صورة التفريط.

(٢٠٢) لصدق التفريط حينئذ، وأن ذكر اليدين في الروايات المتقدمة من

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ١٣ من أبواب موجبات الضمان: الحديث: ٩ و ٣ و ٥.

(٤) الوسائل: باب ٣٢ من أبواب موجبات الضمان: ٢.

(٥) و (٦) و (٧) الوسائل: باب ١٣ من أبواب موجبات الضمان: الحديث: ٣ و ٧ و ١٠.

ولو ركب على خلاف المعتاد - سواء كان وجهه إلى خلف الدابة أم كان على جهة اليمين أو اليسار - فالضمان يدور مدار صدق التسبب وعدمه (٢٠٣)، ولو أوقفها ضمن ما تجنيه مطلقا - بيديها أو رجلها أو غيرهما - (٢٠٤)، ولو ضربها المالك ضمن ما جنتها (٢٠٥)، ولو ضربها غيره ضمن ما تجنيه مطلقا (٢٠٦).

باب المثال لجميع مقادير بدنها، خصوصا إذا كانت ذات لجام وكان بيد الراكب. ولا يجري ما تقدم في المراكب المستحدثة في هذه الأعصار كالسيارة والقطارات وغيرهما.

(٢٠٣) لتحقق المقتضي للضمان في صورة التسبب، ومع عدم صدقه أو الشك فيه فلا وجه للضمان، وكذا الكلام فيما لو أفسدت شيئا برشاش بولها أو روثها.

(٢٠٤) لقاعدة التسبب، مضافا إلى النص، والإجماع، ففي معتبرة العلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام: «أنه سئل عن رجل يسير على طريق من طرق المسلمين على دابته فتصيب برجلها، قال: ليس عليه ما أصابت برجلها، وعليه ما أصابت بيدها، وإذا وقف فعليه ما أصابت بيدها ورجلها، وإن كان يسوقها فعليه ما أصابت بيدها ورجلها أيضاً»^(١) ولا فرق في الطريق بين الضيق والواسع وغيرهما.

(٢٠٥) لتحقق التسبب منه حينئذ، وما يأتي من الروايات في غير المالك.

(٢٠٦) نصا، وإجماعا، ففي صحيحة الحلبي عن الصادق عليه السلام في حديث: «أنه سئل عن الرجل ينفر بالرجل فيعقره ويعقر دابته رجل آخر، فقال: هو

والسائق يضمن ما تتلفه الدابة بأي جزء من بدنها (٢٠٧)، ولو كان لها سائق وقائد وراكب يشتركون الجميع في الضمان (٢٠٨)، ولو تعددت الدابة وساق الجميع شخص واحد أو قادها شخص واحد أو ركب واحد على إحداها وساق - أو قاد - البقية فمع تحقق التفريط ضمن المفراط الجناية (٢٠٩).

ضامن لما كان من شيء»^(١) وفي صحيحه الآخر عنه عليه السلام أيضاً قال: «أيما رجل فزع رجلاً من الجدار أو نفر به عن دابته فخر فمات، فهو ضامن لذيته، وإن انكسر فهو ضامن لذيته ما ينكسر منه»^(٢) نعم لو هجمت عليه ودافع عن نفسه لم يكن على الدافع شيء، ولا على مالكة، لما مر في باب الدفاع، والشك في شمول ما تقدم من الأدلة عليه، وفي معتبرة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «سألت عن رجل غشيه رجل على دابة فأراد أن يطأه فزجر الدابة فنفرت بصاحبها فطرحته وكانت جراحة أو غيرها؟ فقال: ليس عليه ضمان إنما زجر عن نفسه، وهي الجبار»^(٣).

(٢٠٧) لاستيلائه عليها بتمامها، ويتحقق التسبب لا محالة، مضافاً إلى الإجماع بين المسلمين، وما تقدم من موثق العلاء بن الفضيل.

وأما التفصيل في معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام: «ما أصاب الرجل فعلى السائق، وما أصاب اليد فعلى القائد والراكب»^(٤) يمكن أن يحمل على الغالب، وإلا فلا بد من رد علمه إلى أهله.

(٢٠٨) لتحقيق التسبب من كل واحد منهم في الجملة، إلا إذا كانت قرينة معتبرة على الاختصاص، وكذا لو كان اثنان منهما.

(٢٠٩) لتحقيق التفريط الموجب للضمان، فيكون الحكم مطابقاً للقاعدة.

(١) و (٢) الوسائل: باب ١٥ من أبواب موجبات الضمان: ١ و ٢.

(٣) الوسائل: باب ٣٧ من أبواب موجبات الضمان: ١.

(٤) الوسائل: باب ١٣ من أبواب موجبات الضمان: ٥.

ومع عدمه فلا ضمان^(٢١٠)، ولو ركبها رديفان تساويا في الضمان إن صح نسبة التسبب إليهما معا^(٢١١)، وإلا فالضمان على المسبب فقط دون الآخر^(٢١٢)، ولا فرق في ذلك بين مالك الدابة وغيره^(٢١٣).

(مسألة ٢٤): لو ركب الصبي أو المجنون بنفسهما الدابة فتلفا فلا ضمان على أحد^(٢١٤)، ولو أركبهما الولي فالضمان عليه^(٢١٥)، إن كان تسبب منه وإن لم يكن تسبب في البين وإنما راعى المصلحة فأركبهما لمصلحتهما فلا ضمان^(٢١٦)، وأما لو أركبهما غير الولي فإن لم يكن بإذن منه فالضمان عليه^(٢١٧)، ولو كان بإذنه فمع عدم التسبب والتفريط فلا ضمان^(٢١٨).

(٢١٠) للأصل، بعد خروج الفرض عن مورد النص. والاحتياط في التصالح.

(٢١١) لصدق التسبب بالنسبة إليهما حينئذ معا.

(٢١٢) لفرض عدم صحة التسبب بالنسبة إلى الآخر، بأن يكون الآخر ضعيفا أو مريضا مثل الحمل الذي وضع على الدابة.

(٢١٣) لأن المدار على صدق التسبب وعدمه، فمع صدقه يضمن - مالكا كان أو غيره - ومع عدمه فلا يضمن كذلك.

(٢١٤) لعدم تسبب في البين، فلا موجب للضمان.

(٢١٥) لتحقيق المقتضي للضمان - وهو التسبب - وفقد المانع عنه.

(٢١٦) للأصل، بعد عدم صدق التسبب منه حينئذ، بل المفروض أنه راعى المصلحة فتكون الجناية غير مربوطة به.

(٢١٧) لصدق التسبب حينئذ.

(٢١٨) لعدم تحقق موجب الضمان حينئذ. وتقدم حكم ما لو أركب صبيين

إلا إذا كان تسبیب فی البین (٢١٩).

(مسألة ٢٥): لو دخلت دابة شخص إلى زرع الغير سواء كان مختصا به أم مشتركا بينه وبين مالك الدابة - واستلزم إخراجها تلف زرع الغير لا يجوز له إخراجها إلا بإذنه (٢٢٠)، وإن أضرت الدابة بزرع نفسه (٢٢١).

فتصادما، فلا حاجة للتكرار.

(٢١٩) من تنغير أو نحوه، فيضمن المسبب حينئذ لقاعدة التسبیب، وكذا لو كان مالك الدابة عالما بأن الدابة شاردة وتلقي ما عليها، ولكن لم يخبر الراكب بذلك، فيكون الضمان على المالك حينئذ.

(٢٢٠) لأن تصرفه حينئذ بدون إذنه تصرف في مال الغير من دون إحراز رضاه، فلو أخرجها كذلك اثم، ولو حصل ضرر بالخروج ضمن.

(٢٢١) لأن الدابة والزرع ملكه، وأن الناس مسلطون على أموالهم، نعم لا بد أن يطلع الغير بذلك لفرض اشتراك الزرع.

ولو توقف حفظ مال الغير على الإضرار بمال نفسه، ففي وجوب حفظ مال الغير حينئذ إشكال، بل منع إن لم تكن أهمية في البين.

فصل في تزامم موجبات الضمان

و هو فيما إذا تحقق هناك موجبان للضمان بنحو الاقتضاء فيقع البحث في أن أيهما مقدم على الآخر؟ فهنا أقسام:

الأول: ما إذا كان التزامم من السبب والمباشر للإتلاف فيكون الأصل في هذا القسم تقديم المباشر على السبب مطلقاً^(١)، إلا إذا كانت هناك قرينة معتبرة على الخلاف^(٢).

(مسألة ١): لو كان أحدهما مباشراً للجناية والآخر سبباً لها ضمن المباشر إن كان عالماً بها^(٣)،

(١) سواء كانا مساويان في القوة أم كان المباشر أقوى.

(٢) لأن المباشر حينئذ كالعلة التامة للإتلاف، فيبقى السبب على مجرد اقتضائه، مضافاً إلى الإجماع.

نعم لو كان المباشر بمنزلة الآلة للسبب، كالصبي والمجنون وغيرهما، فحينئذ يقدم السبب، لأنه العلة التامة، وأن المباشر ضعيف جداً.

(٣) لما مر من تقديم المباشر على السبب، وأنه كالعلة التامة لتحقيق الجناية، كما إذا اجتمع الحافر والدافع فحفر يثراً في غير ملكه ودفع آخر ثالثاً إليها فسقط فيها ومات، فالضمان على الدافع، وكذا في اجتماع مؤجج النار مع الملقى فيها، إلى غير ذلك من الأمثلة.

و لو كان المباشر جاهلا بها فالضمان على السبب (٤).

(مسألة ٢): لو أمسك شخص شخصا آخر وقتله غيره فالضمان على القاتل وكذا لو هيأ أسباب الموت شخص - كالسلاح والأدوية القتالة - واستعمله آخر في قتله (٥).

الثاني: ما إذا اجتمع السببان فالضمان على ما هو السابق تأثيرا وإن كان حدوثه متأخرا أو مصاحبا (٦)، إن تساويا في العدوان (٧).

(مسألة ٣): لو وضع حجرا في الشارع ثم جاء آخر وحفر بئرا بجنبه فسقط فيها شخص بعثرته بالحجر فالضمان على واضع الحجر (٨).

(٤) لسقوط العلية التامة مع الجهل، فيقوى السبب، كما لو حفر بئرا في الطريق وسترها بالحشيش وغيره فدفع آخر ثالثا مع جهله بالواقعة فسقط في البئر، فالضمان على الحافر، لاستناد القتل إليه عرفا، وأن المباشر كالألة بعد فرض جهله.

(٥) لما مرّ من تقديم المباشر على السبب.

نعم للحاكم الشرعي إن يعزّر المسبب من السجن المؤبد كما مر، أو غيره بما يرى فيه من المصلحة حفظا للنظام ودفعاً للفساد، وكذا الحكم فيما لو أجج شخص نارا والقي آخر شخصا ثالثا فيها، إلى غير ذلك من الأمثلة.

(٦) لاستناد التلف حينئذ إلى السابق تأثيرا لا وجودا، وهو يوجب انحصار التلف فيه.

(٧) لتساوي السببين في الاقتضاء من هذه الجهة، وإن لم يكن كذلك فالضمان على المعتدي فقط، كما يأتي.

(٨) لأنه السبب للجناية عرفا، وتقدم أن الضمان على السابق تأثيرا.

بل وكذا لو حفر أحد بئراً ثم وضع شخص حجراً على جنبها فسقط العاثر بالحجر في البئر وحصلت جناية فالضمان على الواضع أيضاً^(٩)، ولو نصب سكيناً في البئر فسقط في البئر شخص على السكين فالضمان على الحافر^(١٠)، وكذا لو وضع حجراً ووضع آخر حجراً خلفه فعثر بحجر ووقع على آخر وحصلت الجناية فالضمان على الواضع الذي عثر بحجره^(١١).

(مسألة ٤): لو انقلب الحجر على جانب البئر - بوضع غير آدمي كالحيوان والسيّل وغيرها - وعثر به شخص ووقع في البئر فالضمان على الحافر^(١٢).

(٩) لأن الوقوع في البئر وتحقيق الجناية به، يستند عرفاً إلى العثور بالحجر، وهو سابق في التأثير، فيكون الواضع للحجر كدافع الشخص في البئر عرفاً، فإذا لم يكن عثور لم تتحقق الجناية، فالتأثير له لا للحافر. ويظهر من ذلك أنه لا وجه لاستصحاب التأثير بالنسبة إلى الحجر، كما عن صاحب الجواهر (قدس الله نفسه الزكية)، لأنه بعد الصدق العرفي في كون الحجر كالدافع في البئر يكون بمنزلة الأمانة المتقدمة على الاستصحاب، كما لا وجه للاشتراك في الضمان بعد صدق الاستناد عرفاً إلى واضع الحجر، كما هو واضح.

(١٠) لأنه السبب، فيكون الحفر حينئذ كالإلقاء في البئر على السكين.

(١١) لما مرّ من أنه السبب المؤثر للجناية.

(١٢) لاختصاص السببية بالنسبة إليه حينئذ، وعدم استناد وضع الحجر إلى

فاعل مختار حتى يتحقق الضمان.

(مسألة ٥): لو حفر بئرا قليل العمق فعمّقها غيره فالضمان على الأول (١٣)، نعم لو اشتركا في الحفر فالضمان عليهما (١٤).

(مسألة ٦): لو كان أحدهما عاديا دون الآخر فالضمان على المتعدي خاصة (١٥).

الخامس: ما إذا كانا مباشرين في الجناية (١٦)، كما لو اشترك اثنان أو أكثر في الجناية على شخص فالضمان على الجميع (١٧)، وأنه بالسوية وإن اختلف قواهم (١٨).

(مسألة ٧): لو سقط اثنان في البئر فمات كل منهما باصطدام الآخر فالضمان على الحافر (١٩).

(مسألة ٨): لو أتلف متاع غيره لغرض أهم في البين من خوف على نفس محترمة أو عرض ضمن إن لم يأذن له (٢٠)،

(١٣) لاستناد السبق إليه حينئذ، فهو السبب لتحقيق الجناية.

(١٤) لتحقيق السببية منهما، وعدم صحة الترجيح بلا مرجح.

(١٥) لأن جهة عدوانه يوجب سبقه على غيره، كما لو حفر حفره في ملكه وجاء آخر ووضع حجرا بجنبها عدوانا فعثر ثالث بالحجر وسقط في الحفرة، فالضمان على الواضع، وهكذا.

(١٦) تقدم حكمه في المسائل السابقة من الاشتراك في الضمان بالتنصيف أو غيره، فلا وجه للتكرار مرة أخرى.

(١٧) لصدق التسبب بالنسبة إليهم، فيكون الضمان على الجميع، كما مر في قصاص النفس.

(١٨) للاشتراك في التسبب، ولا أثر لاختلاف القوى.

(١٩) لأنه السابق في التسبب.

(٢٠) لقاعدة الإتيان، إلا إذا كان في البين قرينة معلومة على سقوط إذنه

و لو قال: الق متاعك في البحر لتسلم السفينة فلا ضمان في اليين (٢١)، ولو قال ذلك وعليّ ضمانه فهو ضامن (٢٢)، ولو قال: الق متاعك في البحر وعليّ ضمانه وعليّ ركبان السفينة صح الضمان (٢٣).

(مسألة ٩): لو قال: أحرق متاعك أو ثوبك أو اجرح نفسك وعليّ ضمانه أو أرشه فإن كان فيه غرض صحيح عقلائي فلا شيء في اليين (٢٤)، وإن لم يكن كذلك ففيه الضمان (٢٥).

لأجل مراعاة الأهم، وحينئذ لا أثر لإذنه وإن بقي الضمان على حاله.

(٢١) للأصل، وصدور الإلقاء عن فاعل مختار باختياره وقول القائل من باب مجرد إحداث الداعي لا التسبب منه، وهو لا يوجب شيئا أصلا، مضافا إلى ظهور الإجماع.

(٢٢) للإجماع، وظهور كلامه في الالتزام بالضمان، وهذا الظهور معتبر عند العرف، وكذا الكلام في المراكب الحديثة.

(٢٣) سواء كان ذلك على نحو البدل أم الاشتراك في الضمان، وذلك كله لوجود المقتضي وفقد المانع بعد رضا الجميع، ولا بأس باشتراك ذمم متعددة واجتماعها على مال واحد سواء كان بالاشتراك أم على نحو البدل، كما أثبتنا ذلك في تعاقب الأيادي، مضافا إلى ظهور الإجماع في المقام.

وإن لم يرضوا بالضمان فيمكن أن يقال بضمانه للتمام، لدلالة مفهوم قوله على التزامه بضمان الكل إن لم يرض البقية، ولكنه مشكل، فلا بد من اتباع القرائن الحالية أو المقالية، والأولى التصالح.

(٢٤) لفرض أنه فعل صحيح عقلائي صدر من فاعل مختار بعنده واختياره، فلا ضمان.

(٢٥) إن تحقق التسبب عرفا أو الغرور، وإلا فلا وجه للضمان كما مر.

(مسألة ١٠): لو ترك حفظ مال الغير أو ترك إنقاذ الغريق أو إطفاء الحريق مع القدرة عليها فلا ريب أنه أثم ولكن لا ضمان في البين (٢٦)، بخلاف ما لو حبس الطعام عن شخص حتى مات فإنه يضمن (٢٧).

(مسألة ١١): لو استؤجر شخص لإطفاء الحريق أو لمداداة المرضى أو لصيانة المكاين مثلاً أو غير ذلك وترك عمله بعد تمكينه من العمل وحصل منه ضرر ضمن (٢٨).

(مسألة ١٢): لو وقع أحد في محل خطر فتعلق لحفظ نفسه بثان وتعلق الثاني بثالث وتعلق الثالث برابع فماتوا جميعاً ضمن كل واحد منهم دية الآخر (٢٩).

(٢٦) لأن التروك كلها ليس فيها ضمان إذا كان علة التلف غيرها. نعم لو كان الترك علة منحصرة للتلف مع كمال القدرة، كما إذا ترك الطبيب المنحصر القادر مداواة المريض عن عمد واختيار فتلف المريض، بحيث نسب الإيتلاف إليه عرفاً، فللضمان وجه.

(٢٧) لأنه صدر منه فعل باختياره، وترتب عليه الجنائية.

(٢٨) لأن مخالفته للشرط فعل تسببي حصل منه بعمده واختياره، فيضمن ما ترتب عليه من الجنائية.

(٢٩) إن استند موت كل لا حق باستمساك السابق له، بحيث يكون السابق سبباً لموت لاحقته فتخرج دية الثاني من تركة الأول، ودية الثالث من تركة الثاني، وهكذا.

وإن لم يكن كذلك بل كل سابق له نحو اقتضاء في البين، وكان الموت مستنداً إليهما معاً، فتسقط الدية على الجميع بالنصف أو الثلث أو الربع أو غيرها حسب الأفراد، كما مر سابقاً، وعليه يحمل صحيح محمد بن قيس عن

(مسألة ١٣): لو جذب إنسان غيره إلى بئر فوقع المجذوب فمات الجاذب بوقوعه عليه فالجاذب دمه هدر (٣٠)، ولو مات المجذوب ضمن الجاذب ديته (٣١)،

أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في أربعة اطلعوا في زبية الأسد فخر أحدهم فاستمسك بالثاني، واستمسك الثاني بالثالث، واستمسك الثالث بالرابع حتى أسقط بعضهم بعضا على الأسد فقتلهم الأسد، فقضى بالأول فريسة الأسد، وغرّم أهله ثلث الدية لأهل الثاني، وغرّم الثاني لأهل الثالث ثلثي الدية، وغرّم الثالث لأهل الرابع الدية كاملة» (١) فالصحيحة مطابقة للقاعدة وعلى هذا لا موضوعية للزبية، بل يجرى الحكم في غيرها، كالغرق والحرق وغيرهما من مظان الخطر.

وأما رواية مسمع بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام: «إن قوما احتفروا زبية للأسد باليمن فوقع فيها الأسد فازدحم الناس عليها ينظرون إلى الأسد فوقع رجل فتعلق بآخر، فتعلق الآخر بآخر، والآخر بآخر، فجرحهم الأسد فممنهم من مات من جراحة الأسد، ومنهم من أخرج فمات، فتشاجروا في ذلك حتى أخذوا السيوف، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: هلموا أقض بينكم، فقضى أن للأول ربع الدية، والثاني ثلث الدية، والثالث نصف الدية والرابع الدية كاملة، وجعل ذلك على قبائل الذين ازدحموا، فرضي بعض القوم وسخط بعض، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وأخبر بقضاء أمير المؤمنين عليه السلام، فأجازه» (٢) فهي خارجة عن ما نحن فيه، لإمكان حملها على جهات أخرى، وتأثير الازدحام في الوقوع والافتراس وغيرهما مما يوجب الموت. والله العالم.

(٣٠) لاستناد موته إلى فعل نفسه واختياره.

(٣١) لقاعدة التسبب إن لم يكن قاصدا للقتل، أو لم يكن الفعل مما يقتل

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب موجبات الضمان: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب موجبات الضمان الحديث: ١.

ولو ماتا قدم الجاذب هدر، ودية المجذوب من مال الجاذب (٣٢).

(مسألة ١٤): لو عضَّ رجل يد رجل عمدا واختيارا فانتزعها من فيه فسقطت ثنايا العاض فلا شيء عليه (٣٣).

(مسألة ١٥): لو تعثرَّ بحجر فالضمان على واضعه (٣٤)، ولو تعثر به رجل فدحرجه ثمَّ تعثرَّ به آخر فالضمان على المدحرج (٣٥)، إلا إذا لم يشعر به فالضمان على العاقلة (٣٦).

(مسألة ١٦): لو سبَّ ما يوجب الضمان ثمَّ مات أو جن فالضمان باق يخرج من أمواله (٣٧).

به غالبا، وإلا فعليه القود، كما مر مكررا.

(٣٢) لما تقدم، مضافا إلى ظهور الإجماع، ولا فرق في ذلك إن البئر كانت محفورة في ملك نفسه أو ملك الغير أو في الطريق، كل ذلك لقاعدة التسبب، كما عرفت.

(٣٣) لقاعدة التسبب، وجواز المدافعة عن النفس، وما عن نبينا الأعظم ﷺ: «في رجل عض يد رجل فانتزعها من فيه فسقطت ثنايا العاض فطلها»^(١) أي أهدرها، ولا فرق في ذلك بين الزوج والزوجة وغيرهما.

(٣٤) لتحقق التسبب، وقد يدخل في العمد أو في شبه العمد أو يكون من الخطأ، كما هو معلوم، ويكون الضمان في الأخير على العاقلة.

(٣٥) لانتساب التسبب بالنسبة إليه حينئذ.

(٣٦) لأنه يكون من الخطأ المحض، وهو على العاقلة كما يأتي.

(٣٧) لبقاء السببية عرفا، فيشملة إطلاق أدلة التسبب، ولكن الأحوط

(مسألة ١٧): لو سبب ما يوجب زيادة في البدن بحيث يوجب الشين أو قبح المنظر أو نحو ذلك ضمن (٣٨).

التصالح مع الورثة في الأول، ومع الولي في الثاني، لاحتمال انقطاع جهة التسبب بعروض مثل هذه العوارض.

(٣٨) لأنه سبب ما يوجب الضرر بالنسبة إليه، كما إذا أشربه دواء فزاد إصبعاً في يده أو لحماً زائداً في وجهه يشينه، وحيث إنه لم يرد تحديد شرعي في البين فلا بد فيه من الحكومة.

نعم لو كان الدواء لأجل شفاء مرض، وكان يستلزم استعماله الزيادة في الجسم، أو يستلزم ضرر آخر، فلا ضمان على الطبيب مع اطلاع المريض بذلك، وإن لم يطلعه فالطبيب ضامن لما يحدث من الضرر والشين، إلا إذا أخذ البراءة منه، كما مر.

الفصل الرابع في ديات الاعضاء

الجنايات على الأطراف أما فيها تقدير شرعي أو لا، والثاني لا بد فيه من الحكومة^(١)، يفرض الحر عبدا قابلا للتقويم ويقوم صحيحه ومعيبه ويؤخذ التفاوت بالنسبة^(٢)،

(١) وقد يعبر عنها بالأرش، ويمكن الفرق بينهما اعتبارا: بأن الحكومة تخصّ في مورد حكم الحاكم، بفرض الحر المجني عليه عبدا غير مشين بهذه الجراحة، وقيمه بعد الشين، وتقدير جنايته بقدر جناية العبد من حيث المالية، والتفاوت بين الصحيح والمعيب، فيؤخذ بذلك التفاوت من الجاني ويعطى للمجني عليه الحر.

وأما الأرّش فيمكن أن يلحظ مع قطع النظر عن فرضه عبدا، بأن يلحظ الحاكم الشرعي الخبير المطلع على الجنايات وصنفها وخصوصياتها قدر الجناية، ثمّ الحكم حسب نظره، فيصير الأرّش كما يكال التعزير إلى نظره، ولكن هذا يحتاج إلى خبرة ومهارة تامة.

ويمكن القول بأن الحكومة يصح شمولها للصالح ولو قهرا دون الأرّش. وكيف كان لا مشاح في الاصطلاح، لعدم ثمره علمية بل ولا عملية في البين، بعد كون الحاكم الشرعي الخبير مسلّط على كل منهما بحسب ولايته.

(٢) لدوران الأمر حينئذ بين تعطيل الجناية أو الأخذ بالمقدر الشرعي، أو

ولا بد من ملاحظة خصوصيات الصحيح والمعيب (٣).
وأما التقدير الشرعي ففي موارد (٤):

هذا الوجه، والأول باطل، والثاني مفقود بالفرض، فيتعين ذلك لا محالة، مضافاً إلى الإجماع، فيمكن أن تستفاد قاعدة كلية وهي: «لا جناية في الشريعة المقدسة ليست لها استيفاء ولا قصاص ولا دية»، لبطان الجناية بلا مقدر شرعي عقلاً ونقلاً، أما العقل فلأنه ظلم، وهو قبيح بالنسبة إلى الشارع الأقدس. وأما النقل فما دلّ من الروايات الكثيرة، مثل صحيحة أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «إن عندنا الجامعة، قلت: وما الجامعة؟ قال: الجامعة صحيفة فيها كل حلال وحرام، وكل ما يحتاج إليه الناس حتى الأرض في الخدش، وضرب بيده إليّ فقال: أ تأذن يا أبا محمد؟ قلت: جعلت فداك إنما أنا لك فاصنع ما شئت، فغمزني بيده وقال: حتى أُرش هذا» (١) وغيرها من الروايات.

(٣) لا اختلاف القيم بذلك حتى لو كان حصول العيب إلى أمد. ثم يزول، كما في شعر الرأس والحاجب الذي ينبت بعد حين.

(٤) ربما تبلغ أكثر من عشرين، ولكن يمكن إدخال بعضها في البعض فتصير أقل من ذلك، ولا ثمرة في التقليل والتكثير علماً، بعد وضوح الموضوع وحكمه.

ويمكن هنا بيان قاعدة كلية ربما تستفاد من كلماتهم الشريفة، وهي: «إن كل ما في البدن واحد كاللسان والأنف ففيه الدية كاملة، وكل ما كان في البدن اثنان ففي كل واحد منهما نصف الدية»، تدلّ عليها روايات، يأتي التعرض لها إن شاء الله تعالى.

الأول: الشعر

(مسألة ١): لو أزال شعر رأس الرجل - صغيرا كان أو كبيرا خفيفا كان أو كثيفا طويلا كان أو صغيرا - الدية كاملة إن لم ينبت (٥)،

(٥) نصوصا، وإجماعا، ففي معتبرة سليمان بن خالد قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل صب ماء حارا على رأس رجل فامتعت شعره فلا ينبت، قال: عليه الدية كاملة»^(١) وفي رواية سلمة بن تمام قال: «أهرق رجل قدرا فيها مرق على رأس رجل فذهب شعره فاخصموا في ذلك إلى علي عليه السلام فأجله سنة فجاء سنة فلم ينبت شعره، فقضى عليه بالدية»^(٢).

ولا فرق في ذهاب الشعر بأي وجه كان، كالحلق والحرق أو صب المائع عليه أو إشراب دواء أو غيرها، لإطلاق ما تقدم بعد كون مورد الروايات من باب المثال. ثم إن التأجيل إلى سنة في عدم الإنبات، كما في رواية سلمة فيما إذا احتمل الإنبات، وإلا فلا موضوعية للسنة بعد حكم الثقات من أهل الخبرة بعدم الإنبات، كما يأتي.

وما عن الشهيد (قدس الله نفسه الزكية) من أن الدية الكاملة في إزالة شعر الرأس واللحية معا، تمسكا بما تقدم من معتبرة سليمان بن خالد «فيمن امتعت شعر رأسه ولحيته فلا تنبت أبدا، قال: الدية كاملة»^(٣).

(١) الوسائل: باب ٣٧ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٣٧ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ٣.

(٣) التهذيب ج: ١٠ باب ديات الأعضاء والجوارح: ٢٥.

وفي اللحية إذا حلقت أو نتفت ولم تنبت فالدية كاملة^(٦)، وإن نبتا ففي شعر الرأس الحكومة^(٧)، وفي اللحية ثلث الدية^(٨)، وفي شعر المرأة إن لم ينبت فالدية كاملة^(٩)، وإلا ففيه مهر نسائها^(١٠).

مخدوش.. أولا: بأن الواو قد يأتي للترديد بمعنى (أو).

وثانيا: لم يضبط في الكافي الذي هو أضبط من غيره كلمة «و لحيته»، هذا إذا كان ذهاب الشعر على نحو الجنابة، وأما لو أقدم الشخص على ذلك فلا شيء على أحد، لإقدامه باختياره على الهدرية.

(٦) نصا، وإجماعا، ففي معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللحية إذا حلقت فلم تنبت الدية كاملة، فإذا نبت فثلث الدية»^(١) ولما تقدم من معتبرة سليمان بن خالد، بناء على إرادة (أو) من (واو) كما ذكرنا.

(٧) لأنها الأصل في كل ما لا مقدر له كما تقدم.

(٨) نصا - كما مر في معتبرة السكوني - وإجماعا، ولكن الأحوط التصالح بما تراضيا عليه من الحكومة، لذهاب جمع إليها.

(٩) لمعتبرة عبد الله بن سنان - مضافا إلى الإجماع - قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما على الرجل ووثب على امرأة فحلق رأسها؟ قال يضرب ضربا وجيعا، ويحبس في سجن المسلمين حتى يستبرأ شعرها، فإن نبت أخذ منه مهر نسائها، وإن لم ينبت أخذ منه الدية كاملة، قلت: فكيف صار مهر نسائها إن نبت شعرها؟ فقال: يا ابن سنان إن شعر المرأة وعذرتها شريكان في الجمال، فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملا»^(٢).

(١٠) نصا، كما تقدم في معتبرة ابن سنان، وإجماعا.

(١) الوسائل: باب ٣٧ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٢) الوسائل: باب ٣٠ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(مسألة ٢): لو نبت بعضه دون بعض يسقط مقدار الدية فيلاحظ نسبة غير النابت فيؤخذ نصف الدية إن كان نصفاً وثلثها إن كان ثلثاً أو أقل أو أكثر منها وهكذا (١١)، ولا يلاحظ كثافة الشعر وخفته في الشعر النابت جديداً (١٢)، وفي النابت لا تسقط الحكومة (١٣).

(مسألة ٣): لو اختلفت صفات الشعر النابت مع الشعر الساقط بالجناية ففيه الحكومة (١٤)، وتشخيص التفاوت وتعيين قدره بنظر الثقات من أهل الخبرة (١٥).

(مسألة ٤): لو حكم ثقات أهل الخبرة بعدم الإنبات فأخذ الدية الكاملة ثم نبت بعد مدة ردّ التفاوت إلى الجاني (١٦).

ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة، مزوجة كانت أو غير مزوجة، لما مرّ من الإطلاق.

(١١) لقول نبينا الأعظم ﷺ: «إن نبت بعضه دون بعض فبحساب ذلك» (١) وللإجماع على اعتبار النسبة في أبعاض كل ماله مقدر شرعاً في تمامه.

(١٢) للأصل، بعد عدم التعارف في ملاحظة ذلك.

(١٣) للأصل، بعد صدق الجناية في إذهاب الشعر.

(١٤) لأن الأصل هو الأرض أو الحكومة في كل ما لا تقدير له كما مر.

(١٥) لاعتبار قولهم في مثل هذه الموضوعات الخارجية، بعد عدم وجود تحديد فيها من الشرع، وكذا في تشخيص عدم إنبات الشعر أصلاً، أو في مدة معينة.

(١٦) لانكشاف خلاف ما استحق. هذا إذا لم يحكم أهل الخبرة بأن

(مسألة ٥): لو زاد مهر مثل المرأة - إذا أنبت شعرها - على مهر السنة يؤخذ مهر المثل^(١٧)، إلا إذا زاد على الدية الكاملة فليس لها إلا الدية^(١٨)، ويضمن لو تلف - ما تداول في هذه الأعصار - من الشعر الصناعي^(١٩).

(مسألة ٦): في شعر الحاجب إذا ذهب كله ولم ينبت مائتان وخمسون دينارا^(٢٠)، وفي بعض منه على حساب ذلك^(٢١)، وإن نبت ففيه الحكومة^(٢٢).

الإنبات موهبة جديدة إلهية وليس من مجرى الطبيعة، وإلا فلا وجه للرجوع، ولكن الأحوط التصالح.

(١٧) لأن مهر المثل هو المناطق في تعيين تدارك مثل هذه الجناية الواردة على المرأة.

(١٨) لأن الدية تحديد شرعي لا يتجاوز عنها، بل يردّ ما تجاوز عنها إليها، وأما احتمال الرجوع إلى الأرض فلا وجه له بعد تعيين الشارع وتحديده.

(١٩) لقاعدة: «من أ تلف مال الغير فهو له ضامن» فيدفع عوضه مثلاً أو قيمة.

(٢٠) نصاً، وإجماعاً، ففي كتاب ظريف المعتبر عن علي عليه السلام «وإن أصيب الحاجب فذهب شعره كله فديته نصف دية العين مائتا دينار وخمسون دينارا، فما أصيب منه فعلى حساب ذلك»^(١) والمراد من الدينار المثلث الشرعي المسكوك، كما مر في مسألة ١ من الفصل الثاني في مقادير الديات، فيكون في شعر الحاجبين معاً خمسمائة دينار.

(٢١) للإجماع، ولما تقدم في معتبر ظريف.

(٢٢) لأنها الأصل فيما لا تقدير فيه شرعاً كما مر.

ولو نبت بعض ولم ينبت بعض ففي غير النابت بالحساب وفي النابت الأرض (٢٣).

(مسألة ٧): في الأهداب الأربع فقط الحكومة (٢٤)، سواء نبتت أو لم تنبت أو نبت بعض دون بعض (٢٥)، وأما ذهابها مع الأجفان فهي تابعة لها (٢٦).

(مسألة ٨): يثبت الأرض في غير ما تقدم من الشعر إن قلع منفردا (٢٧)، ولا شيء فيه لو انضم إلى العضو إذا قطع أو إلى الجلد إذا كشط (٢٨).

(مسألة ٩): لو كان إزالة الشعر موجبة للكمال دون النقص بشهادة العرف وأهل الخبرة ففي ثبوت الدية أو الأرض إشكال (٢٩).

(٢٣) أما الحساب فلما مر آنفا، وأما الأرض فلما تقدم في شعر الرأس.

(٢٤) لعدم ورود تحديد فيه بالخصوص من الشارع، وكل ما كان كذلك فالأصل فيه الأرض أو الحكومة كما تقدم. والمراد من الأهداب الشعور النابتة على أجفان العين.

(٢٥) لما تقدم في سابقة، نعم يختلف الأرض باختلاف الأقسام كما هو واضح.

(٢٦) لعدم ملاحظة الأهداب حينئذ مستقلة، فهي تابعة كتبعية شعر اليد لليد، أو تبعية شعر الرأس في الشجاج وهكذا.

(٢٧) لما تقدم من أن الأصل الأرض فيما لا تقدير فيه من الشرع، كشعر اليدين أو الرجلين.

(٢٨) للتبعية في جميع ذلك، فلا شيء في شعر الساعد أو الساق أو الحاجب إذا قطع عضوها سوى دية الساعد أو الساق أو محل الحاجب.

(٢٩) من عدم حصول النقص بشهادة أهل الخبرة، بل حصل الكمال كما

(مسألة ١٠): يثبت الأرش في إزالة شعر العبد والخنثى المشكل (٣٠)، ولو فرض أن إزالة الشعر في العبد أو الأمة تزيد في القيمة أو لا ينقص منها لا شيء عليه إلا التعزير (٣١).

هو المفروض، فلا شيء عليه. ومن أن الدية أو الأرش والحكومة تحديدات شرعية لإزالة الشعر مطلقا، فلا بد من الدية أو الأرش في ما نقص عن الخلقة الأصلية والأحوط التصالح في المقام.

(٣٠) لعدم إحراز التحديد الشرعي في كل منهما، فيرجع إلى الأرش - و هو التفاوت بين الصحيح والمعيب - لا محالة كما تقدم.

(٣١) أما عدم شيء على الجاني لعدم نقص في المالية حينئذ كما هو المفروض، وأما التعزير لأنه تصرف في ما يتعلق بالغير بدون إذن صاحبه، فهو نحو ظلم لا بد فيه من التعزير.

الثانى: العينان

(مسألة ١١): في العينين الدية كاملة وفي كل واحدة منهما نصفها (٣٢)، ولا فرق بين العين الصحيحة وغيرها كالأعمش والأحول والأعشى والأخفش والأرمد (٣٣).

(مسألة ١٢): لو كان في عينه بياض فإن كانت الرؤية والإبصار باقيا فالدية تامة (٣٤)، وإلا سقطت من الدية بمقدار النقص لو أمكن التشخيص (٣٥).

(٣٢) نصوصا، وإجماعا، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام «في الرجل يكسر ظهره، قال: فيه الدية كاملة، وفي العينين الدية، وفي إحداهما نصف الدية» (١) وفي معتبرة سماعة قال: «سألت عن اليد، قال: نصف الدية، وفي الاذن نصف الدية.. والعين الواحدة نصف الدية» (٢) وفي صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «و في العينين الدية وفي أحدهما نصف الدية» (٣) وفي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية مثل اليدين والعينين، قلت: رجل فقئت عينه؟ قال: نصف الدية» (٤) إلى غير ذلك من الروايات.

(٣٣) لإطلاق ما مر من الروايات.

(٣٤) لسلامة العضو حينئذ، فيشملة ما مر من الإطلاق.

(٣٥) ولو بالرجوع إلى الثقات من أهل الخبرة إذا عينوا أن الذاهب نصف

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٤.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: الحديث: ١٠ و ٦ و ١.

و إلا ففيه الحكومة (٣٦).

(مسألة ١٣): في العين الصحيحة من الأعور الدية كاملة إن كان العور خلقة أو بآفة سماوية (٣٧)، وإن لم يكن كذلك كما إذا كان بجناية أو كان قصاصا - فعليه نصف الدية (٣٨)،

الرؤية أو ربعها أو أكثر أو أقل، فيقسط الحاكم الدية بالحساب كما مرّ. (٣٦) لأنها الأصل فيما لا تقدير له شرعا، ولو من جهة عدم التشخيص والتعيين.

(٣٧) نصوصا، وإجماعا، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال «في عين الأعور الدية كاملة» (١) ومثله معتبرة أبي بصير (٢) وفي صحيح محمد بن قيس قال: «قال أبو جعفر عليه السلام قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أعور أصيبت عينه الصحيحة ففقت، أن تفقا إحدى عيني صاحبه، ويعقل له نصف الدية، وإن شاء أخذ دية كاملة ويعفى عن عين صاحبه» (٣) وقريب منه رواية عبد الله ابن الحكم (٤) ويقتضيه الاعتبار أيضاً، لأن العين الواحدة له حينئذ بمنزلة عينين بالنسبة إلى الرؤية، فهي فيه مثل الأنف.

(٣٨) نصوصا، وإجماعا، كقول الصادق عليه السلام في صحيح زرارة «في العينين الدية وفي إحداهما نصف الدية» (٥) ومثله غيره من الإطلاقات كما تقدم، خرج منها الأعور خلقة أو بآفة سماوية دون غيرهما، مع أن أخذه العوض لعينه الفاتنة سابقا أو استحقاقه له أو الذهاب قصاصا لجنائته لا ينزل عينه الموجودة منزل العينين، بل يكون من إحدى العينين فقط، فتشمله الإطلاقات المتقدمة، ولا فرق في ذلك بين أنه أخذ ديتها أم لا، وسواء كان قادرا على الأخذ أم لا، أو كان العور

(١) و (٢) الوسائل: باب ٢٧ من أبواب ديات الأعضاء.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ٢٧ من أبواب ديات الأعضاء: ٢ و ٤.

(٥) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٦.

وفي خسف العين العوراء أو قلعتها ثلث الدية (٣٩)، سواء كانت العوراء خلقة أو بالجنابة (٤٠).

لأجل القصاص أو لا، كل ذلك لما تقدم من الإطلاق.

(٣٩) نصا، وإجماعا، ففي صحيح بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام: «في لسان الأخرس وعين الاعمى وذكر الخصي وأنثيه، ثلث الدية» (١).

وأما رواية عبد الله بن أبي جعفر عن الصادق عليه السلام: «في العين العوراء تكون قائمة فتخسف، فقال: قضى فيها علي بن أبي طالب عليه السلام نصف الدية في العين الصحيحة» (٢) أي ربع الدية، ومنها رواية عبد الله بن سليمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل فقاً عين رجل ذاهبة وهي قائمة، قال: عليه ربع دية العين» (٣).

يمكن حملهما على ذهاب بعض مراتب البصر بمقدار التفاوت بين الربع والثلث الذي هو نصف السدس، لأن للإبصار والرؤية مراتب كثيرة جدا، مضافا إلى قصور السند فيهما، وإعراض المشهور عنهما.

ومما ذكرنا يظهر الحال في صحيح أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان رجل أخرس؟ فقال: إن كان ولدته أمه وهو أخرس فعليه ثلث الدية، وإن كان لسانه ذهب به وجع أو آفة بعد ما كان يتكلم، فإن على الذي قطع لسانه، ثلث دية لسانه. قال: وكذلك القضاء في العينين والجوارح، قال: وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام» (٤) فالمراد من العينين كل واحد منهما بقرينة صحيح بريد، فلا ينافي ما ذكرنا.

(٤٠) لإطلاق ما تقدم في صحيح بريد بن معاوية.

(١) الوسائل: باب ٣١ من أبواب ديّات الأعضاء: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٢٩ من أبواب ديّات الأعضاء: ١ و ٢.

(٤) الوسائل: باب ٣١ من أبواب ديّات الأعضاء: ٢.

(مسألة ١٤): لو فقأ أعور عين صحيح قلعت عينه الصحيحة وإن عمي^(١)، وإن قلع عينيه كان مخيراً بين أن يأخذ دية كاملة منه أو يقلع إحدى عيني الجاني مع أخذ نصف الدية منه^(٢).
(مسألة ١٥): في تمام الأجفان الدية الكاملة^(٣)، وفي تقدير كل جفن الأعلى منها ثلث دية العين والأسفل منها النصف^(٤).

(٤١) لما تقدم في مسألة ٣٣ من (فصل القصاص في ما دون النفس).
(٤٢) لما مرّ من العمومات، والإطلاقات من غير تقييد في البين.
(٤٣) نصوصاً، وإجماعاً، ففي صحيح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال: «كل ما كان في الإنسان اثنان ففيهما الدية وفي أحد هما نصف الدية»^(١) وفي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل ما في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية مثل اليدين والعينين، قال: قلت: رجل فقئت عينه؟ قال: نصف الدية»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات بتقريب كل جفنين بمنزلة العين الواحدة، بقرينة الإجماع.

(٤٤) نصاً، واعتباراً، لأن الشفر الأسفل أكثر نفعا للعين من غيره، كما عن بعض المتخصصين، والجفن الأسفل بمنزلة الشفة السفلى التي يأتي فيها التفصيل، وفي معتبر ظريف قال: «أفتى أمير المؤمنين عليه السلام فكتب الناس فتياه، وكتب به أمير المؤمنين إلى أمرائه ورؤوس أجناده فمما كان فيه: إن أصيب شفر العين الأعلى فشتر فديته ثلث دية العين مائة دينار وستة وستون ديناراً وثلثا دينار، وإن أصيب شفر العين الأسفل فشتر فديته نصف دية العين مائتا ديناراً وخمسون ديناراً»^(٣).

وأما القول بأن في كل واحد منها ربع الدية، فلا دليل له إلا التقييط،

(١) و (٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ١٢ و ١.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الأعضاء: ٣.

(مسألة ١٦): إذا فقأ عين شخص وادعى الجاني أنها كانت لا تبصر وادعى المجني عليه أنها كانت صحيحة يقدم قول المجني عليه مع يمينه (٤٥).
 (مسألة ١٧): الأهداب تتداخل مع الأجفان (٤٦)، بخلاف الأجفان فإنها لا تتداخل مع الأهداب كما لا تتداخل مع العينين (٤٧).

فيكون كل جفنين بمنزلة عين واحدة، فيقع لكل واحد منها الربع لا محالة، وهذا مخالف للنص المتقدم.

وكذا القول بأن في الأعلى ثلثاها، وفي الأسفل الثلث، فلا دليل له سوى دعوى الإجماع، وإثباتها على مدعيه، نعم الأحوط التصالح.
 (٤٥) أما تقديم قول المجني عليه فلأصالة الصحة، إلا أن يثبت الجاني دعواه بحجة شرعية، وأما اليمين فلما مر مكررا من أنها لقطع النزاع والخصومة.
 وما عن المحقق وغيره من تقديم قول الجاني لأصالة البراءة عما يدعيه المجني عليه، فهو مخدوش لما أثبتناه في الأصول من تقديم الأصول الموضوعية على الحكمية.

(٤٦) لما تقدم في (مسألة ٧).

(٤٧) للأصل في كل منهما.

الثالث: الأنف

(مسألة ١٨): إذا استؤصل الأنف كله ففيه الدية كاملة (٤٨)، وكذا في قطع مارنه (٤٩)، ولو قطع المارن وبعض قصبة الأنف دفعة فالدية كاملة (٥٠)، ولو قطع المارن ثم بعض القصبة فالدية كاملة في المارن والحكومة في القصبة (٥١)، وإذا قطع المارن ثم قطع تمام القصبة ففي المارن الدية وفي القصبة الحكومة (٥٢).

(٤٨) لقول الصادق عليه السلام في صحيح عبد الله بن سنان: «في الأنف إذا استؤصل جدعه الدية» (١) وفي موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام «في الأنف إذا قطع الدية كاملة» (٢) إلى غير ذلك من الروايات، وتقتضيه القاعدة التي أسسها الصادق عليه السلام وهي: «كل ما في الإنسان منه واحد ففيه الدية، وما فيه اثنان ففي أحد هما نصف الدية»، فلا فرق بين الأخشم والمخزوم، لأن أنف الأخشم لا عيب فيه وإنما العيب في غيره، وكذا المخزوم كما يأتي.

(٤٩) وهو ما لان منه ونزل عن قصبته، لقول الصادق عليه السلام في معتبرة الحلبي: «في الأنف إذا قطع المارن الدية» (٣) وفي صحيح زارة عنه عليه السلام أيضاً: «في الأنف إذا قطع المارن الدية» (٤) وغيرهما من الروايات. ولو قطع بعض المارن فتكون الدية بحسابه أي حسب حصة المساحة بالنصف أو الثلث.

(٥٠) للأصل، ولما مر من النصوص، ولا تعدد في الجناية حتى يحتمل التداخل، كما عن بعض الفقهاء (قدس الله نفسه الزكية).

(٥١) لأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعاً.

(٥٢) أما الأول فلما تقدم، وأما الثانية فلأنها الأصل في كل ما لا تقدير له

(مسألة ١٩): لو كسر الأنف أو أحرق ففسد ففيه الدية كاملة (٥٣)، وإذا جبر على نحو عادت الصحة فمائة دينار (٥٤).

(مسألة ٢٠): لو نفذت فيه نافذة فخرقت المنخرين والوترة جميعا على وجه لا تنسد فثلث الدية (٥٥)، وكذا في خرق أحد المنخرين (٥٦).

شرعا، والأحوط للجاني التصالح مع المجني عليه، لاحتمال ثبوت الدية في القصة.

(٥٣) لما تقدم من القاعدة: «كل ما في البدن واحد ففيه الدية وما فيه اثنان ففي أحد هما نصف الدية»، فهي بعمومها شاملة للكسر والإفساد والاستيصال.

(٥٤) للإجماع، ولما يستفاد من معتبر ظريف الآتي، إن كل ما كان في كسره الدية إذا جبر وعاد على غير عيب ولا عثم، ففيه مائة دينار أي مائة مثقال شرعي من الذهب، ولا خصوصية في الكسر أو الحرق، بل يشمل غيرهما إن تحقق فساد الأنف، ثم عادت السلامة.

(٥٥) نصا، وإجماعا، فعن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «وإن نفذت فيه نافذة لا تنسد بسهم أو رمح فديته ثلاثمائة دينار وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار»^(١).

(٥٦) لمعتبر غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام: «أنه قضى في كل جانب من الأنف ثلث دية الأنف»^(٢) وعن أبي جعفر عليه السلام في رواية عبد الرحمن: «في خشاش الأنف كل واحد ثلث الدية»^(٣) والخشاش (بكسر الخاء) عود يجعل في أنف الجمل ليكون أسرع في زمامه وانقياده، والمراد من الرواية محل الخشاش تسمية للمحل باسم الحال، وكيف كان فإنها ظاهرة في المطلوب.

وما عن الشيخ وغيره من أن فيه نصف الدية لأنه إذهاب نصف الجمال، مخالف لما تقدم من النص، وكذا القول بربع الدية.

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٤٣ من أبواب ديات الأعضاء: ٢-١.

أو في ثقبه (٥٧)، وأما لو جبر وصلح ففيه الحكومة (٥٨).

(مسألة ٢١): لو استلزمت الجناية شلل الأنف ففيه ثلثا دية الأنف صحيحا (٥٩)، ولو استؤصل الأشل ففيه ثلث الدية (٦٠)، سواء كان الأشل خلقة أم بالجناية (٦١).

(مسألة ٢٢): في الروثة من الأنف إذا استؤصلت نصف الدية (٦٢).

(٥٧) لقول الصادق عليه السلام في رواية مسمع: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في خرم الأنف ثلث دية الأنف»^(١) والخرم: الثقب والثلث.

(٥٨) لعدم خلو الجناية عن العوض كما تقدم، والأحوط للحاكم الشرعي ملاحظة العشر لرواية ظريف عن علي عليه السلام: «وإن كانت نافذة فبرأت والتأمت فديتها خمس دية روثه الأنف»^(٢) والتصالح على الخمس لدعوى الإجماع عليه.

(٥٩) لقاعدة: «أن الجناية إذا أوجبت الشلل في العضو تكون ديتها ثلثي دية ذلك العضو المشلول صحيحا» المستندة إلى النص، والإجماع، على ما يأتي في الجناية على أصابع اليد.

(٦٠) للقاعدة التي أسسها أبو جعفر الباقر عليه السلام: «كل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح»^(٣) بلا فرق بين الأنف وغيره، مضافا إلى الإجماع في المقام.

(٦١) لإطلاق ما تقدم.

(٦٢) نصا، وإجماعا، ففي كتاب ظريف عن علي عليه السلام «فإن قطع روثه

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٣) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

و إذا قطع أحد المنخرين مع الروثة فثلث الدية ونصفها (٦٣)، وفي قطع بعض الروثة الدية بنسبة المقطوع وكذا في المنخر (٦٤).

(مسألة ٢٣): لو قطع مع المارن لحما متصلا بالشفيتين فعليه الدية مع الحكومة (٦٥).

(مسألة ٢٤): لو عوج الأنف بالضرب أو تغير لونه فالحكومة (٦٦)، وكذا لو شق ما بين المنخرين (٦٧).

الأنف - وهي طرفه - فديته خمسمائة دينار» (١).

وفي روثه الأنف احتمالات:

الأول: أنها طرف الأنف.

الثاني: أنها الحاجز بين المنخرين.

الخامس: أنها مجمع المارن.

ويمكن أخذ الجامع القريب في جميع ذلك وهو طرفه من مقدمة الأنف

الشامل لمجمع المارن والمنخرين.

(٦٣) لأن في أحد المنخرين الثلث كما تقدم، وفي الروثة النصف لما مر.

(٦٤) أي: بنسبة المقطوع إلى الجميع، فنصف الثلث في أحد المنخرين لو

كان المقطوع نصفاً أو ربعه لو كان كذلك. وهكذا في الروثة فديتها بحساب المقطوع.

(٦٥) اما الدية فلما مر في مسألة ١٨، وأما الحكومة فلأنها الأصل في كل

ما لا تقدير له شرعاً.

(٦٦) لعدم مقدر شرعي فيهما، فالمرجع إليها صلح، زال العيب بعد ذلك أو

لا. نعم إن لم يصلح فالحكومة أكثر، كما هو واضح.

(٦٧) لأنها الأصل كما تقدم، سواء بقي منفرجاً أو التأم، ولكن الحكومة في

وإذا قطع أنفه فذهب شمه فعليه ديتان (٦٨).

(مسألة ٢٥): إذا قطع الأنف بكامله وبقي متعلقا بجلدة فان لم يصلح ولا بد من الإبانة فعليه الدية كاملة (٦٩)، وإن رده هو أو المجني عليه فالتحم أو المجني عليه فالحكومة (٧٠).

الأول أكثر كما لا يخفى.

(٦٨) دية قطع الأنف، ودية المنفعة: وهي ذهاب الأنف.

(٦٩) لأنه قطع الأنف عرفاً، وأن التعلق بالجلدة لا أثر له.

(٧٠) لبقاء الأنف وعدم الإبانة، فالمرجع إليها إن لم يكن الالتحام نعمة

جديدة مستقلة أنعم الله تعالى عليه، فحينئذ عليه الدية.

الرابع: الاذن

(مسألة ٢٦): في الأذنين إن استؤصلتا دفعة فالدية كاملة (٧١)، وفي أحد
هما نصف الدية (٧٢)، وفي بعضها بحساب ديتها (٧٣).
(مسألة ٢٧): في خصوص شحمة الاذن ثلث دية الاذن (٧٤).

(٧١) نصوصا، وإجماعا كما تقدم في القاعدة التي أسسها جعفر بن محمد،
وفي موثق العلاء بن الفضيل: «و في أذنيه الدية كاملة»^(١) وفي صحيح الحلبي: «و
في الأذنين الدية»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات.
(٧٢) لما عن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «في الأذنين إذا قطعت أحدهما
فديتها خمسمائة دينار»^(٣) وفي معتبرة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «و في
الاذن إذا قطعت نصف الدية»^(٤) وغيرهما من الروايات، مضافا إلى القاعدة
المتقدمة، والإجماع.

(٧٣) لما عن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «و ما قطع منها فبحساب ذلك»^(٥)
فان كان نصفًا من أحدهما فربع الدية، أو ثلثا فسدس الدية، وهكذا.

(٧٤) نصا، وإجماعا، ففي معتبرة غياث عن جعفر عن أبيه عن علي عليه السلام:
«أنه قضى في شحمة الاذن بثلث دية الاذن»^(٦) وقريب منها رواية مسمع

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٨.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٤.

(٣) الوسائل: باب ٧ من أبواب ديات الأعضاء.

(٤) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٥.

(٥) الوسائل: باب ٧ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٦) الوسائل: باب ٤٣ من أبواب ديات الأعضاء :

وكذا في خرم الاذن (٧٥)، وأما في خرم الشحمة الحكومة (٧٦).

(مسألة ٢٨): لو استلذمت الجناية شلل الاذن فعليه ثلثا ديته
صحيحة (٧٧)، ولو قطعها بعد الشلل فثلث ديته (٧٨).

(مسألة ٢٩): لو تغير لون الاذن بالضرب أو الجرّ ففيه الحكومة، وكذا إن
لواها وتألّم به (٧٩).

(مسألة ٣٠): الأصم فيما تقدم كالصحيح (٨٠)، ولو قطع الاذن
فسرى إلى الصمم ففيه دية الاذن ودية المنفعة من غير تداخل وكذا لو نقص
السمع (٨١).

عنه عليه السلام أيضاً^(١) وفي قطع بعض الشحمة بحسابها، كما تقدم في قطع بعض أصل
الاذن.

(٧٥) للإجماع، والأحوط التصالح مع الجاني في الثلث.

(٧٦) لعدم التقدير فيه عرفاً، ولكن الأحوط للحاكم الشرعي المصالحة مع
الجاني بثلث دية الشحمة، لدعوى الإجماع كما عن بعض.

(٧٧) لما تقدم من القاعدة في مسألة ٢١، مضافاً إلى الإجماع في المقام.

(٧٨) لما مر في الأنف من القاعدة، بعد عدم الخصوصية فيه، فراجع (مسألة

٢١) ولا حاجة للتكرار.

(٧٩) للأصل فيهما، بعد عدم التقدير لهما شرعاً.

(٨٠) لأن الصمم آفة السماع وليس نقصاً في الاذن، مضافاً إلى الإجماع.

(٨١) للأصل في كل منهما، وسيأتي في الفصل الآتي أن دية ذهاب السمع

كله ألف دينار، أي الدية الكاملة.

(مسألة ٣١): لو قطع الاذن فأوضح العظم وجب دية الاذن ودية الموضحة (٨٢)، ولو قطعها وبقيت متعلقة بجلدة فكما تقدم في الأنف (٨٣).

(٨٢) لأصالة عدم التداخل في كل منهما بعد تعدد السبب. نعم لو كانت الجناية توجب دية كاملة، كما إذا شج رأسه فذهب عقله، تلزمه الدية الكاملة على ما يأتي في ذهاب المنافع، فحينئذ لا وجه لوجوب دية الشجة بعد تعلق الدية الكاملة، لأن ما نقصت يدخل تحته كما يأتي.

(٨٣) بلا فرق بين الأنف والاذن، لأن الحكم حسب القاعدة، ولا نص بالخصوص في المقام.

الخامس: الشفتان

(مسألة ٣٢): في الشفتين إذا استوصلتا دفعت الدية كاملة (٨٤). ولو قطعتا متعاقبتين، ففي العليا منهما النصف (٨٥)، وفي السفلى منهما ثلثا الدية (٨٦).

(٨٤) نضا، وإجماعا بين المسلمين، وتقتضيه القاعدة المتقدمة.

وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «و في الشفتين الدية» (١) وفي كتاب الديات المعروض على أبي الحسن الرضا عليه السلام كما في صحيحة يونس: «و الشفتين إذا استوصلا ألف دينار» (٢) ومثلها غيرهما.

(٨٥) لما تقدم من القاعدة، ولما ورد في كتاب ظريف بالخصوص، فعن علي عليه السلام: «و إذا قطعت الشفة العليا واستوصلت فديتها خمسمائة دينار، فما قطع منها فبحساب ذلك» (٣).

(٨٦) لما ورد عن علي عليه السلام في كتاب ظريف، المعلل فيه بأن السفلى أكثر نفعا، ولذا فضلها علي عليه السلام في الدية على العليا، فيقدم على غيره من العمومات المتقدمة، لكونه بمنزلة الحاكم والشارح لها قال عليه السلام: «و دية الشفة السفلى إذا استوصلت ثلثا الدية ستمائة وستة وستون دينارا وثلثا دينار، فما قطع منها فبحساب ذلك - إلى أن قال ظريف - فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: بلغنا أن أمير المؤمنين عليه السلام فضلها، لأنها تمسك الماء والطعام مع الأسنان، فلذلك

(١) و (٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٤ و ٢.

(٣) الوسائل: باب ٥ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

و لو قطع بعض منهما فبحساب المقتوع (٨٧).

(مسألة ٣٣): لو ضربهما فاسترختا دفعة ففيه ثلثا دية الشفتين (٨٨)،

فضلها في حكومته»^(١).

وأما رواية أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام قال: «في الشفعة السفلى ستة الاف درهم، وفي العليا أربعة الاف درهم، لأن السفلى تمسك الماء»^(٢) فهي محمولة على المراضاة بينهما، إن لم يمكن الجمع بينهما وبين ما ورد عن علي عليه السلام في كتاب ظريف، لاختلاف قيمة الدراهم، مع قطع النظر عن قصور سندها.

وأما ما اختاره جمع من الفقهاء (قدس الله أسرارهم) من أن في العليا الثلث وفي السفلى الثلاثين، بدعوى الإجماع، فعهدة إثباتها على مدعيها بالنسبة إلى العليا فقط، وأما السفلى فهي منصوصة كما مر.

ومما ذكرنا يظهر الحال في معتبرة سماعة عنه عليه السلام: «الشفتان العليا والسفلى سواء في الدية»^(٣) فهي محمولة على أصل وجوب الدية لا مقدارها، وعلى فرض استفادة المقدار منها يقدم ما ورد عن علي عليه السلام في كتاب ظريف، لما أثبتنا في محله من أن المعلل مقدم على غيره. وكيف كان فالأحوط التصالح بينهما. والله العالم بحقائق الأحكام.

(٨٧) لما تقدم عن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «فما قطع منها فبحساب ذلك»، ففي النصف تكون الدية نصفاً وفي الربع تكون ربعاً وهكذا، ولا بد من ملاحظة مقدار المقتوع طولا وعرضا، ولا فرق بين الشفة العليا والسفلى، فكل منهما بحسابها.

(٨٨) لما تقدم في (مسألة ٢١) فلا وجه للتكرار. والاسترخاء نوع من

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٢) الوسائل: باب ٥ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ١٠.

ولو استؤصلت المسترخية ففيها ثلث الدية (٨٩)، ولو جنى عليها حتى تقلصت ففيها الحكومة (٩٠).

(مسألة ٣٤): حدّ الشفة في العليا عرضا ما تجافت عن اللثة متصلة بالمنخرين والحاجز وطولها مع طول الفم والسفلى ما تجافت عن اللثة عرضا وطولها طول الفم (٩١).

(مسألة ٣٥): لو تغير لونها بالضرب أو الجر ففيه الحكومة (٩٢)، وكذا لو تورمت ولم تنشق (٩٣).

(مسألة ٣٦): إذا شق الشفتين حتى بدت الأسنان فعليه ثلث الدية إن لم تبرء ولم تلتئم (٩٤).

الشلل، لم تنفصل الشفة عن الأسنان بضحك ونحوه.

(٨٩) لما مر من القاعدة في مسألة ٢١، ويلاحظ الثلث في كل منهما حسب ما هو المقدر شرعا.

(٩٠) لأنها الأصل في ما لا مقدر له شرعا، وكذا لو تقلصتا بعض التقليص أو أحدهما كذلك. والمراد من التقلص، عدم الانطباق على الأسنان، ولا فرق فيها بين زوال التقلص في المستقبل بقول أهل الخبرة وعدمه.

(٩١) بشهادة العرف والمتخصصين في علم التشريح والجراحات، وليس حاشية الشدقين (جانب ألف) منهما.

(٩٢) لأنها الأصل في كل جنائية لا تقدير لها شرعا، كما تقدم مكررا.

(٩٣) لما تقدم في سابقة.

(٩٤) إجماعا، بل عن جمع دعوى قطع الأصحاب.

وأما ما ورد في كتاب ظريف من أنه لا توافق الثلث كما يأتي، فمحمول على كثرة الشين وبعض مراتبه حتى لا ينافي مورد قطع الأصحاب، فيجمع بينهما بذلك.

فإن برأت فخمس الدية (٩٥)، وفي إحداهما ثلث الدية إن لم تبرأ وإن برأت فخمس ديتها (٩٦).

(٩٥) نصا، وإجماعا، ففي كتاب ظريف عن علي عليه السلام: «فإن انشقت (الشفة العليا) حتى تبدو منها الأسنان ثم دويت وبرأت والتأمت فديتها مائة دينار، فذلك خمس دية الشفة (العليا) إذا قطعت واستوصلت - إلى أن قال - فإن شترت فشينت شيئا قبيحا فديتها مائة دينار وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار ودية الشفة السفلى - إلى أن قال - فإن انشقت حتى تبدو الأسنان منها ثم برأت والتأمت فديتها مائة وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار، وإن أصيبت فشينت شيئا قبيحا فديتها ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينار، وذلك نصف ديتها»^(١) فهذه الرواية لا توافق الثلث، فلا بد من حملها على ما تقدم حتى لا تنافي دعوى قطع الأصحاب. والله العالم.

(٩٦) ظهر وجه كل منهما كما تقدم.

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

السادس: اللسان

(مسألة ٣٧): في استيصال اللسان الصحيح عضوا ونطقا الدية كاملة (٩٧) وفي لسان الأخرس مع الاستيصال ثلث الدية (٩٨).

(٩٧) نصوصا، وإجماعا، فعن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «و اللسان إذا استوصل ألف دينار»^(١) وفي معتبرة سماعة عن الصادق عليه السلام «في اللسان إذا قطع الدية كاملة»^(٢) وغيرهما من الروايات وتقتضيه القاعدة المتقدمة.

(٩٨) نصا، وإجماعا، ففي صحيح بريد عن أبي جعفر عليه السلام قال: «في لسان الأخرس وعين الاعمى وذكر الخصى وأنثيته ثلث الدية»^(٣) ومقتضى إطلاقه، عدم الفرق بين أن يكون الخرّس من علة وآفة أو كان خلقه.

وأما موثق أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سأله بعض آل زرارة عن رجل قطع لسان رجل أخرس؟ فقال: إن كان ولدته امه وهو أخرس فعليه ثلث الدية، وإن كان لسانه ذهب به وجع أو آفة بعد ما كان يتكلم فإن على الذي قطع لسانه ثلث دية لسانه، قال: وكذلك القضاء في العينين والجوارح، قال: وهكذا وجدناه في كتاب علي عليه السلام»^(٤) فهو وإن كان شارحا لما تقدم من صحيح بريد، ولكن أسقطه عن الاعتبار هجر الأصحاب عنه في المقام وفي العينين وسائر الجوارح كما مر.

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ١٠.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٧.

(٣) الوسائل: باب ٣١ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٤) الوسائل: باب ٣١ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(مسألة ٣٨): لو قطع بعض لسان الأخرس فبحساب المساحة (٩٩)،
وأما في اللسان الصحيح فيعتبر قطعه بحروف المعجم لا بالمساحة (١٠٠)،

(٩٩) إجماعاً، ولما تقدم في سائر الأعضاء والجوارح، فإذا قطع نصف لسان الأخرس تكون الدية نصف الثلث، ولو قطع ربعه فالدية ربع الثلث، وهكذا. (١٠٠) نصاً، وإجماعاً، بل واعتباراً، لأن المدار في مقادير الجنايات على المنفعة الغالبة، بل الأكثر احتياجاً في اللسان التكلم به، وهو لا يتحقق إلا بأداء جميع حروف المعجم، فيطرح من الدية ما يفصح منها، وفي معتبرة سماعة عن الصادق عليه السلام قال: «قلت له رجل ضرب لغلام ضربة فقطع بعض لسانه فأفصح ببعض ولم يفصح ببعض، فقال: يقرأ المعجم فما أفصح به طرح من الدية، وما لم يفصح به أئزم الدية، قال: قلت: كيف هو؟ قال: على حساب الجمل: ألف ديته واحد، والباء ديتها اثنان، والجيم ثلاثة، والدال أربعة، والهاء خمسة، والواو ستة، والزاء سبعة، والحاء ثمانية، والطاء تسعة، والياء عشرة، والكاف عشرون، واللام ثلاثون، والميم أربعون، والنون خمسون، والسين ستون، والعين سبعون، والفاء ثمانون، والصاد تسعون، والقاف مائة، والراء مائتان، والشين ثلاثمائة، والتاء أربعمائة، وكل حرف يزيد بعد هذا من ألف ب ت ث زدت له مائة درهم»^(١) وما في ذيل الرواية من التفصيل فلا بد من رد علمه إلى أهله إن كان من كلام الإمام عليه السلام، لأنه لا تبلغ الدية إن حسبت على الدراهم، وإن حسبت بالدينار فتصير أضعاف الدية.

وفي صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل ضرب رجلاً على رأسه فثقل لسانه، فقال: يعرض عليه حروف المعجم فما أفصح منها فلا شيء فيه، وما لم يفصح به كان عليه الدية»^(٢) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال: «إذا ضرب الرجل على رأسه فثقل لسانه عرضت عليه حروف

و لو كان القطع لم يؤثر في التكلم بالحروف ففيه الحكومة (١٠١).
 (مسألة ٣٩): حروف المعجم في اللغة العربية ثمانية وعشرون حرفاً (١٠٢)،

المعجم، تقرأ ثم قسّمت الدية على حروف المعجم، فما لم يفصح به الكلام كانت الدية بالقياس من ذلك»^(١) إلى غير ذلك من الروايات الدالة على أن المناط الفصح بالحروف، وأن الدية تقسم على جميعها بالسوية.

ولا فرق في ذلك بين قطع شيء من لسانه ولم يفصح بعض الحروف به، أو عدم قطع شيء ولكن الجناية أثرت بحيث لم يفصح بعض الحروف، لما تقدم من معتبرة سماعة وصحيح الحلبي وغيره.

كما لا وجه لتعدد الدية كما احتمله بعض الفقهاء (قدس الله أسرارهم)، لما تقدم من الروايات المعتبرة من أن المدار على الفصح بالحروف.
 (١٠١) لأنها الأصل حينئذ في كل ما لا تقدير فيه شرعاً.

(١٠٢) نصاً، وإجمالاً، ففي معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل ضرب فذهب بعض كلامه وبقي البعض، فجعل ديته على حروف المعجم، ثم قال: تكلم بالمعجم فما نقص من كلامه فبحساب ذلك، والمعجم ثمانية وعشرون حرفاً، فجعل ثمانية وعشرين جزءاً، فما نقص من كلامه فبحساب ذلك»^(٢).

وما في بعض الروايات من أنها تسعة وعشرون كما في معتبرة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام: «وهي تسعة وعشرون حرفاً»^(٣) فيمكن أن يقال على فرض صحة النسخة - لأن في بعض النسخ عن الصدوق ضبطها «ثمانية

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات المنافع الحديث: ٣.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات المنافع: ٦.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات المنافع: ٢.

فتبسط الدية عليها بالسوية (١٠٣)، وأما غير العربية فإن كانت الحروف موافقة للعربية فبحسابها (١٠٤)، وأما لو كانت حروفه أقل أو أكثر من حروف اللغة العربية فالتقسيط عليها (١٠٥)، ولا فرق في الحروف بين الخفيفة منها والثقيلة والسنية منها وغيرها (١٠٦).

(مسألة ٤٠): لو ذهب نصف اللسان الصحيح بالجناية ولكن ذهب ربع الحروف بها فالدية الربع كما لو ذهب ربع اللسان وذهب نصف الحروف فالدية النصف (١٠٧).

وعشرون حرفاً» أيضاً - أن حروف المعجم ثمانية وعشرون دية وتسعة وعشرون حرفاً بزيادة، وفي الزائد الحكومة مع التصالح والله العالم.

(١٠٣) نصاً، وإجماعاً كما مرّ، فيأخذ المجني عليه نصيب ما يعدم منها.

(١٠٤) لشمول ما مرّ من الدليل أيضاً.

(١٠٥) لأن الحروف العربية هي الأصل وبمنزلة المادة، وبقية اللغات

منتزعة منها.

(١٠٦) كل ذلك للإجماع ولما مرّ من الإطلاق، والخفيفة من الحروف

كالكاف، واللام، والميم، والنون، والهاء، والياء. وأما الثقيلة كالصاد، والضاد، والقاف، والعين، والغين. والسنية هي الحروف التي تنطق باللسان كالتاء، والثاء، والدال، والذال، والجيم، والراء، والزاء، والسين، والشين.

(١٠٧) لما تقدم من أن المدار على ذهاب الحروف لا المساحة في صحيح

اللسان.

وما عن بعض الفقهاء (قدس الله أسرارهم) أنه يعتبر أكثر الأمرين من

الذاهب من عضو اللسان ومن الحروف - فإن كان الأكثر ذهاب الحروف فالدية تعتبر به، وإن كان الأكثر المساحة في اللسان فالدية تعتبر بالمساحة. فلو فرضنا أنه قطع نصف اللسان مثلاً ولكن لم ينطق بثلاثي حروف المعجم فالدية ثلاثان،

وكذا لو ذهب نصف الحروف بجناية ولم ينقص من عضو اللسان شيء ثم ذهب نصفها الآخر بجناية ثانية كذلك فصار أخرس، ثم ذهب ربع اللسان بجناية ثالثة تتعدد الدية حسب تعدد الجناية (١٠٨).

(مسألة ٤١): إذا لم تذهب الحروف بالجناية لكن استلزمت العيب في النطق بها فصار ثقیل اللسان أو سریع النطق بما يعد عيبا عرفا أو تغير حرف بآخر صحيحا على نحو يعد عيبا ففيه الحكومة (١٠٩).

(مسألة ٤٢): لو ذهب بعض الحروف بجناية ثم حصلت جناية أخرى تحسب الدية الثانية مما بقي من الحروف بعد الجناية الأولى (١١٠)، وكذا لو أعدم شخص كلامه بالضرب على رأسه - أو بجناية أخرى - من دون قطع فعلية الدية (١١١).

لأنه أكثر من النصف، وإذا قطع ثلث اللسان وذهب ربع الحروف فالدية الثلث، لأنه أكثر وهكذا - للاحتياط وللجمع بين الدليلين.

ولكن تقدم أن المدار على ذهاب الحروف، فهو الحاكم على غيره، نعم مجرد الاحتياط لا بأس به.

(١٠٨) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، وهو الدية التي مقررة شرعا، مضافا إلى ما تقدم من الإطلاق.

(١٠٩) لأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعا، ولا فرق في ذلك بين ما إذا حصل نقص في اللسان أو لم يحصل نقص فيه.

(١١٠) لإطلاق دليل التقسيط على الحروف، فإنه يشمل الجناية الواحدة أو المتعددة، فلو ذهب بالجناية الأولى نصف كلامه مثلا فعليه نصف الدية، ثم ذهب بالجناية الثانية نصف ما بقي فعليه نصف النصف، أي الربع، وهكذا.

(١١١) لما تقدم من أن في ذهاب حروف المعجم كلها الدية كاملة، وكذا لو نقص منها فالحساب منها.

وقطع آخر لسانه الذي أخرس بفعل السابق فعليه ثلث الدية (١١٢)، من غير فرق بين المجني عليه على أداء الحروف الشفوية والحلقية أم لا (١١٣).

(مسألة ٤٣): لو قطع لسان طفل قبل نطقه فعليه الدية كاملة (١١٤)، و أما لو بلغ حدّ النطق عادة ولم ينطق فقطعه ففيه ثلث الدية (١١٥)، ولو اتفق تخلف ذلك بعد أخذها فنطق يؤخذ ما نقص من الجاني (١١٦).

(مسألة ٤٤): لا فرق فيما تقدم من الأحكام أن يكون سببها الجناية أو التهويل أو الضرب أو إشراب الأدوية (١١٧)، حصلت عن عمد أو شبه عمد أو خطأ (١١٨).

(١١٢) لما مرّ من أن دية قطع لسان الأخرس الثلث، سواء بقيت للسان منافع أخرى - التي كانت قبل القطع كالذوق والإعانة به لطحن الغذاء أم غيرهما - أم لم تبق، لأن الدية تترتب على ذهاب الحروف، وهذه المنافع لا يترتب عليها شيء إلا الحكومة.

(١١٣) لإطلاق ما تقدم، بعد اختلاف الموضعين، فإن الشفة والحلق غير اللسان.

(١١٤) لكفاية الاستعداد لذلك، مضافا إلى أصالة الصحة ما لم يثبت الخلاف بقول الثقات من أهل الخبرة، فيشملة الإطلاق.

(١١٥) لانكشاف أنه أخرس عادة، مضافا إلى الإجماع.

(١١٦) لظهور الخلاف، وعدم ثبوت الملكية المطلقة لما أخذ، فيؤخذ ما نقص من الحروف ويرد الباقي إلى الجاني.

(١١٧) كل ذلك لإطلاق ما تقدم من الأخبار.

(١١٨) فيختلف الحكم حسب اختلاف صفة الجناية كما مر.

(مسألة ٤٥): لو استلزمت الجناية ذهاب بعض ما يعرفه المجني عليه من اللغات أو المصطلحات دون أصل الكلام فيها الحكومة (١١٩).

(مسألة ٤٦): لو كانت في اللسان آفة وذهبت بجناية الجاني فإن كانت لها تقدير شرعي أو حكومة يؤخذ من الجاني (١٢٠)، ولو لم يكن كذلك فلا شيء عليه (١٢١).

(مسألة ٤٧): لو جنى عليه بغير قطع فذهب كلامه ثم عاد تستعاد الدية (١٢٢)، وفي فترة ذهاب الكلام الحكومة (١٢٣).

(مسألة ٤٨): لو كان اللسان ذا طرفين - كالمشقوق - فقطع أحدهما دون الآخر كان الحكم كما تقدم (١٢٤).

(١١٩) لأن ذلك نقص بالنسبة إلى المجني عليه، وليس له تقدير شرعي، فالمرجع حينئذ إليها، وسيأتي في دية المنافع بعض الكلام.

(١٢٠) لوجود المقتضى وفقد المانع، ولا تجري قاعدة الإحسان «ما على الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ»^(١) لفرض قصد الجناية، والمنساق منها قصد الإحسان، لا ما إذا ترتبت جهة حسن على الظلم والجناية.

(١٢١) للأصل بعد الشك في ثبوت شيء في مثل ذلك، كما إذا خوَّفه ففتق لسانه أو اشرب الأخرس دواء ليقنتله، ولكن لم يتحقق الموت وذهب الخرس عنه وهكذا. نعم للحاكم الشرعي تعزيره لتجرّبه.

(١٢٢) لكشف الخلاف إلا إذا كان عود الكلام هبة مستقلة إلهية بشهادة الثقات من أهل الخبرة، فحينئذ لا معنى للاستعادة كما تقدم.

(١٢٣) إن رآها الحاكم الشرعي، وإلا فلا شيء عنه.

(١٢٤) بالنطق بالحروف، فإن نطق بها فالحكومة، لأنها الأصل في أمثال

(مسألة ٤٩): لو ادعى المجني عليه صحة لسانه وقدرته على أداء جميع الحروف وادعى الجاني خلاف ذلك يقدم قول المجني عليه مع اليمين (١٢٥).

(مسألة ٥٠): لو جنى عليه فلم يبق للسان فائدة الذوق أو لم يتمكن به العون بعمل الطحن أو الإدارة أو غير ذلك ففيها الحكومة إن تمكن من النطق بحروف المعجم (١٢٦).

المقام كما مر، وإلا فالدية أو بنسبة ما ذهب منها على ما تقدم.

(١٢٥) أما تقديم قوله فلاصالة الصحة ما لم يثبت الجاني مدعاه بحجة شرعية، واما اليمين فلقطع الخصومة بها، وكذا لو ادعى الجاني أن المجني عليه كان أخرس، وادعى المجني عليه خلافه.

(١٢٦) لأنها الأصل في كل ما لا مقدره له شرعا من النقص كما في المقام.

السابع: الأسنان

(مسألة ١٥): في الأسنان الدية كاملة (١٢٧)،

(١٢٧) نصا، وإجماعا، ففي معتبرة العلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام «و في أسنان الرجل الدية تامة»^(١) وفي قضايا علي عليه السلام: «أنه قضى في الأسنان التي تقسم عليها الدية أنها ثمانية وعشرون سنا، ستة عشر في مواخير الفم، واثنان عشر في مقاديمه، فدية كل سن من المقاديم إذا كسر حتى يذهب خمسون دينارا يكون ذلك ستمائة دينار، ودية كل سن من المواخير إذا كسر حتى يذهب على النصف من دية المقاديم خمسة وعشرون دينارا، فيكون ذلك أربعمائة دينار فذلك ألف دينار، فما نقص فلا دية له، وما زاد فلا دية له»^(٢) وفي رواية الحكم بن عتيبة قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام إن بعض الناس في فيه اثنان وثلاثون سنا، وبعضهم له ثمانية وعشرون سنا، فعلى كم تقسم دية الأسنان؟ فقال: الخلقة إنما هي ثمانية وعشرون سنا اثنتا عشرة في مقاديم الفم وست عشرة في مواخيرها، فعلى هذا قسمت دية الأسنان، فدية كل سن من المقاديم إذا كسرت حتى تذهب خمسمائة درهم فديتها كلها ستة آلاف درهم، وفي كل سن من المواخير إذا كسرت حتى تذهب فإن ديتها مائتان وخمسون درهما وهي ست عشرة سنا فديتها كلها أربعة آلاف درهم، فجميع دية المقاديم والمواخير من الأسنان عشرة آلاف درهم، وإنما وضعت الدية على هذا، فما زاد على ثمانية

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٨:

(٢) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

وهي ثمان وعشرون سنا اثنتا عشرة في مقادير الفم (١٢٨)، ففي كل واحدة منها خمسون دينارا (١٢٩)، وست عشرة في مئاخر الفم (١٣٠)، وفي كل واحدة خمسة وعشرون دينارا (١٣١)، فالمجموع ألف دينار (١٣٢).

وعشرين سنا فلا دية له، وما نقص فلا دية له. هكذا وجدناه في كتاب علي^(١) إلى غير ذلك من الروايات.

(١٢٨) وهي: الثنتان، والرابعيتان من أعلى الأسنان ومثلها من الأسفل، فيصير المجموع اثنتا عشرة.

(١٢٩) فيكون الجميع ستمائة دينار، بضرب الخمسين في اثني عشر.

(١٣٠) وهي أربعة - في كل جانب من الجوانب الأربعة من الفم - ضاحك وثلاثة أضراس (الطواحن) فيصير المجموع ستة عشر.

(١٣١) فيكون المجموع أربعمائة دينار، لضرب خمس وعشرين في ستة عشر.

(١٣٢) للإجماع، ولما مرّ من قضايا علي^{عليه السلام}، ورواية الحكم بن عتيبة.

ولكن بإزاء ما تقدم من الروايات روايات أخرى تدلّ على تساوي الدية في جميع الأسنان، كما في صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق^{عليه السلام} قال: «الأسنان كلها سواء في كل سن خمسمائة درهم»^(٢) وعن علي^{عليه السلام} في كتاب ظريف: «و في الأسنان في كل سن خمسون دينارا والأسنان كلها سواء»^(٣) وعن سماعة قال: «سألته عن الأسنان فقال هي سواء في الدية»^(٤) فهي إما محمولة على المقادير، أو على التقية.

وما عن الصادق^{عليه السلام} في رواية السكوني قال: «قال أمير المؤمنين^{عليه السلام}:

(١) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٨ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ٢ و ١ و ٥.

ولا يلحظ غيرها (١٣٣).

(مسألة ٥٢): لا دية في الأسنان الزائدة سواء كانت الزيادة من قبيل النواجذ أضراس العقل أو من غيرها (١٣٤)، إن قلعت منفردة وفيها الحكومة إن طبقت مع الثلث (١٣٥)، والأحوط التراضي حتى يبلغ الثلث (١٣٦)، ولو نقصت عن ثمان وعشرين نقص من الدية بإزائها (١٣٧).

الأسنان احدى وثلاثون ثغرة، في كل ثغرة ثلاثة أبعرة وخمس بعير^(١) فلا بد من رد علمها إلى أهلها بعد فرض عدم عامل بها.

(١٣٣) للأصل، ولما تقدم في قضايا علي^{عليه السلام}، وفي رواية الحكم بن عتيبة: «فما زاد على ثمانية وعشرين سنا فلا دية له»، هذا إذا انضمت مع ثمانية وعشرين - أو الأسنان التي قدر لها الدية - وإلا فسيأتي حكمها. (١٣٤) ظهر وجهه مما تقدم.

(١٣٥) أما الحكومة فلأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعاً، وأما اعتبار الثلث من المقدّر في الأسنان في كل محل منها لما تقدم، ولما نسب إلى المشهور، بل الإجماع على أنه المتعين في المقام، ولما مرّ من القاعدة أيضاً، فلو كانت الزائدة في المقادير ثلث الخمسين ١٦/٦٧، وإن كانت في الأضراس فثلث الخمسة والعشرين ٨/٣٣، ولا فرق بين كونها في أي طرف من أطراف الأسنان، علواً أو سفلاً من النواجذ أو غيرها، كل ذلك لما مرّ.

(١٣٦) ظهر وجه الاحتياط مما ذكرنا. نعم لو لم يكن في قلعها نقص، أو كان في قلعها كمال، فلا شيء على الجاني لما مرّ (مسألة ٤٦).

(١٣٧) نصاً، وإجماعاً، فعن علي^{عليه السلام}: «فما نقص فلا دية له»، فلو كان المقادير عنده عشرة فتكون ديته خمسمائة، وهكذا.

(١) الوسائل: باب ٣٨ من أبواب ديات الأعضاء الحديث ٥.

سواء كان النقص عارضا أم خلقة (١٣٨).

(مسألة ٥٣): لا فرق في لون الأسنان بين الأبيض منها والأصفر والأسود إذا كان اللون أصليا (١٣٩)، لا لعارض وعيب وإلا ففيه الثلث إن قلعت السن السوداء بالعارض (١٤٠)، ولو اسودت بالجناية ولم تسقط فديتها ثلثا ديبتها صحيحة (١٤١).

(١٣٨) لإطلاق ما تقدم، ولقاعدة: «انتفاء الحكم بانتفاء الموضوع»، كما تقدم في كتاب الطهارة.
(١٣٩) لإطلاق الأدلة.

(١٤٠) نصا، وإجماعا، ففي رواية العرزمي المنجبرة عن أبي جعفر عليه السلام: أنه جعل في السن السوداء ثلث ديبتها^(١) المنساق منها عروض السواد. هذا إذا كان السواد كاشفا عن خلل في السن.

وأما إذا لم يكن كذلك بحيث كان من الشين ففيه الحكومة، ولكن الأحوط للحاكم الشرعي إن يرضيهما على الربع، لرواية عجلان عن الصادق عليه السلام: «في دية السن الأسود ربع دية السن»^(٢) ومثلها ما عن علي عليه السلام^(٣).

وأما الاصفرار، فإن كان مثل السواد عند أهل الخبرة والمتخصصين بذلك، فحكمه حكم السواد، وإلا ففيه الحكومة.

(١٤١) نصا، وإجماعا، ففي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «السن إذا ضربت انتظر بها سنة، فإن وقعت أغرم الضارب خمسمائة درهم، وإن

(١) الوسائل: باب ٤٣ من أبواب ديات الأعضاء: ٣.

(٢) الوسائل: باب ٤٠ من أبواب ديات الأعضاء: ٣.

(٣) الوسائل: باب ٨ من أبواب ديات الأعضاء.

وفي الم السن بلا سقوط الحكومة (١٤٢).

(مسألة ٥٤): في الأسنان المزروعة أو الصناعية الضمان (١٤٣)، ولو اختلفا فادعى المجني عليه أنها طبيعية وادعى الجاني أنها مزروعة أو صناعية فالمرجع إلى ثقات أهل الخبرة وإلا فالتحالف (١٤٤).

لم تقع واسودت أغرم ثلثي الدية»^(١) ويحمل على ما ذكرنا ما ورد من المطلقات، مثل قول علي عليه السلام: «إذا اسودت الثنية جعل فيها الدية»^(٢). وأما ما في كتاب ظريف عن أمير المؤمنين عليه السلام: «فإذا اسودت السن إلى الحول ولم تسقط، فديتها دية الساقطة خمسون دينارا»^(٣) فهي مطروحة بعد إعراض المشهور عنها.

ثم إنه لا موضوعية في التأخير إلى سنة بعد قول الثقات من أهل الخبرة بالفساد، كما مر في الشعر.

وأما غير السواد من الألوان كالأحمرار والخضرة وغيرهما، فلا بد من الحكومة، لعدم ورود نص معتبر في التحديد، ولكن الأحوط المراضاة، لوجود بعض أخبار^(٤) قاصرة في تحديدات مختلفة.

(١٤٢) لأنها المرجع في كل ما لا تقدير له شرعا.

(١٤٣) لقاعدة الإلتاف.

(١٤٤) لما تقدم في كتاب القضاء، فلا حاجة للتكرار مرة أخرى، وللحاكم الشرعي تقديم قول المجني عليه للأصل، ما لم تكن قرينة على الخلاف، أو يثبت الجاني بحجة شرعية قوله.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٨ من أبواب ديات الأعضاء: ٤ و ٣ و ١.

(٤) مستدرک الوسائل: باب ٨ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ٢.

(مسألة ٥٥): لو كسرت السن بالجناية دون الجذور وبقيت في اللثة ففيها الدية كالسن المقلوعة (١٤٥)، وإذا كسر أحد الظاهر من السن في اللثة وقلع آخر الجذور منها فعلى الأول ديته وعلى الثاني الحكومة (١٤٦)، وكذا لو فعل ذلك شخص واحد في دفعيتين (١٤٧).

(مسألة ٥٦): لو ذهب بعض السن لعله - كالجناية والنخر - ففيها بعض الدية بحساب المساحة (١٤٨)، على الظاهر من السن دون السنخ (١٤٩).

(مسألة ٥٧): لو ادعى المجني عليه أن المقلوعة بالجناية خمس - مثلاً - وادعى الجاني أقل منها يرجع إلى الثقات من المتخصصين (١٥٠).

(١٤٥) لأن المدار في الجنايات على ذهاب المنفعة، وهو يتحقق بالكسر أو القلع للسن، ولا أثر للسنخ أي الجذور، وعن علي عليه السلام: «دية كل سن من المقادير إذا كسر حتى يذهب خمسون ديناراً» (١).

(١٤٦) أما ثبوت الدية فلما تقدم، وأما الحكومة فلأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعاً من الجنايات كما مر.

(١٤٧) لتعدد السبب الموجب لتعدد الحكم.

(١٤٨) لأن المنساق مما تقدم من الأدلة تقسيط الدية على أجزاء السن الظاهري، فلا بد من ملاحظة ما بقي من السن طولاً أو عرضاً، وكذا لو كسر طرفاً من السن فتقسط الدية على الباقي منه دون السنخ والجذور، فلو كان المكسور أو المنخور نصف الظاهر وجب نصف دية السن، وهكذا.

(١٤٩) لأن السنخ والجذر خارج عن مفهوم الأدلة عرفاً، وأنه تابع للسن.

(١٥٠) لأن قولهم معتبر عرفاً وشرعاً، كما تقدم في كتاب القضاء.

فإن فقدوا قدم قول الجاني (١٥١).

(مسألة ٥٨): لو قلع سن الصغير - أو كسرت فإن نبئت فالحكومة وإلا ففيها الدية (١٥٢).

(مسألة ٥٩): لو اضطربت الأسنان لمرض أو كبر سن أو نحوهما فإن كانت عامة المنافع موجودة ففيها الدية (١٥٣)، وإن لم يكن كذلك ففيها الحكومة (١٥٤).

(١٥١) للأصل، إلا إذا أثبت المجني عليه دعواه بحجة معتبرة شرعية، وكذا لو ادعى المجني عليه أن المكسور نصف السن حتى يدفع نصف دية السن وادعى الجاني ربه، وهكذا.

(١٥٢) لرواية جميل المنجيرة عن أحد هما عليه السلام أنه قال: «في سن الصبي يضربها الرجل فتسقط ثم تنبت، قال: ليس عليه قصاص، وعليه الأرش»^(١) مع أن اللبنيات في الصغير في معرض السقوط ثم الإنبات، فلا معنى لوجوب الدية في الزائل العائد. نعم لا بد من انتظار مضي زمان تقتضي العادة بنباتها فيه حينئذ، إن لم يرجع إلى الثقات من المتخصصين في ذلك.

وأما ما عن علي عليه السلام من أنه: «قضى في سن الصبي قبل أن يشغر بعيرا بعيرا في كل سن»^(٢) فمحمول على أن الجناية أوجببت عدم إنبات السن مطلقا، أو يرد علمه إلى أهله.

(١٥٣) لما تقدم من العمومات، والإطلاقات.

(١٥٤) لأنها الأصل في كل جناية بعد فقدان أكثر المنافع في المقام.

(١) الوسائل: باب ٣٣ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل: باب ٨ من أبواب ديات الأعضاء: ٦.

(مسألة ٦٠): لو نبتت السن المقلوعة كما كانت قبل قلعها ثم قلعها آخر فدية كاملة إن نبتت صحيحة كالأولى (١٥٥)، وإلا فالحكومة (١٥٦).

(مسألة ٦١): لو قلع الطبيب السن الصحيحة اشتباها ففيه الضمان إن لم يأخذ البراءة من المريض (١٥٧).

(١٥٥) لما مرّ من الإطلاقات، والعمومات.

(١٥٦) لأنها الأصل في كل جناية ليس لها تقدير شرعي كما مر. وتقدم حكم الزرع في محل السن المقلوعة.

(١٥٧) لقاعدة التسبب كما مرّ.

الثامن: الخدّان

(مسألة ٦٢): في الخدّ خمس الدية إذا كانت الجناية نافذة بحيث بدا جوف الفم (١٥٨)، بلا فرق بين الصغير والكبير (١٥٩)، فإن عولج ولم يبق لها أثر أصلاً فالحكومة وإلا فنصف العشر من الدية (١٦٠).

(مسألة ٦٣): إذا لم ير جوف الفم ولكن الجناية كانت نافذة في الخدين كليهما فعشر الدية (١٦١)، وإن كانت ثاقبة فديتها مائة دينار (١٦٢).

(١٥٨) لما عن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «في الخد إذا كانت فيه نافذة يرى منها جوف الفم فديتها مائتا دينار»^(١) فتكون في الخدين أربع مائة دينار، كما يأتي في الشجاج و الجراح.

(١٥٩) لما تقدم من الإطلاق، كما لا فرق بين الرجل والمرأة كما تقدم.

(١٦٠) أما الحكومة فلأنها الأصل في كل جنائية لم يكن فيها تقدير شرعي كالمقام إن لم يبق أثر منها، وأما الدية فيما لو بقي أثر، فلما عن علي عليه السلام: «فإن دووي فبراً والتأم وبه أثر بين وشتر فاحش فديته خمسون ديناراً»^(٢).

(١٦١) نصاً، وإجماعاً، ففي كتاب ظريف عن أمير المؤمنين عليه السلام.

«فإن كانت نافذة في الخدين كليهما فديتها مائة دينار، وذلك نصف الدية التي يرى منها الفم»^(٣).

(١٦٢) لما عن علي عليه السلام: «فإن كانت ثاقبة ولم تنفذ فديتها مائة دينار»^(٤) هذا وسيأتي في (فصل الشجاج والجراح) ما يتعلق بالمقام.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٤) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

التاسع: العنق

(مسألة ٦٤): في العنق إذا كسر أي مال وثني في ناحية - الدية كاملة (١٦٣)، وإذا التأم وصلاح فالحكومة (١٦٤).

(مسألة ٦٥): لو جنى بما يمنع عن الازدرداد أو ثني عنقه ولم ينكسر فالحكومة (١٦٥)، وكذا لو زال الفساد ورجع إلى الصلاح (١٦٦).

(١٦٣) نصاباً، وإجماعاً، فعن علي عليه السلام في رواية مسمع المنجبرة قال: «قال رسول الله ﷺ في الصعر الدية، والصعر أن يشني عنقه فيصير في ناحية»^(١). وما عن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «في صدغ الرجل إذا أصيب فلم يستطع أن يلتفت إلا إذا انحرف الرجل نصف الدية خمسمائة دينار»^(٢) فلا ينافي ما تقدم، لأن الصدغ غير الرقبة عرفاً ولغة، إلا إذا أريد مطلق الميل. وكيف كان فهو مهجور لعدم وجود عامل به.

(١٦٤) لأنها الأصل في كل جنائية لم يكن لها تقدير شرعاً.

(١٦٥) لعدم ورود تقدير شرعي في البين، والأحوط للحاكم الشرعي مراعاة عدم كونها أقل من الدية، لذهاب جمع إليها.

(١٦٦) لتحقيق الجنائية بين المدتين، وكذا لو لم يبلغ الأذى بل صار الازدرداد

(١) الوسائل: باب ١١ من أبواب ديات المنافع: ١.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الأعضاء: ٥.

(مسألة ٦٦): لو استلزمت الجناية الشلل في العنق ففيه الثلث (١٦٧)، ولو ادعى الجاني الشلل وأنكره المجني عليه يقدم قوله مع اليمين (١٦٨).

أو الالتفات عسرا عليه.

(١٦٧) لما مرّ من القاعدة: «كل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح»:

(١٦٨) للأصل كما تقدم، إلا إذا أثبت الجاني دعواه بحجة شرعية، وأما اليمين فلقطع النزاع كما مر.

العاشر: اللحيان

(مسألة ٦٧): في اللحين (١٦٩)، الدية كاملة لو قلعا منفردين عن الأسنان (١٧٠)، وفي كل واحدة منهما نصفها خمسمائة دينار، وأما لو قلعا مع الأسنان فديتان لهما وللأسنان (١٧١).

(مسألة ٦٨): لو قلع بعض كل منها أو من أحدهما دون الآخر فبالحساب (١٧٢).

(مسألة ٦٩): لو جنى عليهما بما يوجب النقص كتصلبهما على وجه يعسر حركتهما للمضغ ففيها الحكومة (١٧٣).

(مسألة ٧٠): لو ادعى المجني عليه أن الجناية وقعت على كليهما فالدية كاملة وادعى الجاني أنها وقعت على أحدهما وإن الدية نصفها فالمرجع إلى الثقات من أهل الخبرة وإلا قدم قول الجاني (١٧٤).

(١٦٩) وهما العظمان اللذان ينتهيان إلى الذقن ويتصل كل واحد منهما بالأذن. وعليهما نبات الأسنان السفلى وحركتها.

(١٧٠) نضا، وإجماعا، كما تقدم في بيان القاعدة الكلية: «كل ما في الإنسان منه اثنان فالدية تامة وفي كل واحد منهما نصف دية»، هذا إذا قلعا منفردين كقلعهما عن لسان له، لكبر أو آفة أو صغر.

(١٧١) للأصل، والإطلاق، ففي كل منهما بحسابه.

(١٧٢) لأن المنساق من الأدلة التقسيط. فلو قلع نصف أحدهما فربع الدية،

وكذا لو قطع أحدهما ونصف من الآخر فنصف الدية وربعها، وهكذا.

(١٧٣) لأنها الأصل في كل جنائية لم يقدر لها تقدير شرعي.

(١٧٤) لما تقدم في مسألة ٥٧ فلا وجه للتكرار مرة أخرى.

الحادي عشر: اليدان

(مسألة ٧١): في اليدين الدية كاملة وفي كل واحدة نصفها (١٧٥)، ويتساوى اليمنى واليسرى (١٧٦)، ومن له يد واحدة خلقة أو لعارض فلها نصف الدية (١٧٧).

(مسألة ٧٢): حدّ اليد التي فيها الدية المعصم (١٧٨)،

(١٧٥) نصوصا، وإجماعا بين المسلمين، ففي صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام قال: «في اليد نصف الدية وفي اليدين جميعا الدية»^(١) وفي معتبرة سماعة قال: «سألته عن اليد، قال: نصف الدية»^(٢) وقد تقدمت القاعدة الكلية وهي: «كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية، وفي أحد هما نصفها، وكل ما كان واحد ففيه تمام الدية».

(١٧٦) لما مر من الإطلاق، وإن كانت اليمنى أكثر نفعا وأشد قوة، كما عن بعض أهل الخبرة.

(١٧٧) نصا - كما تقدم - وإجماعا.

(١٧٨) لأنه المتيقن من إطلاق اليد، إلا مع القرينة على الزائد عنه، مضافا إلى الإجماع. والمعصم: هو الكوع، أي: المفصل الذي بين الكف والذراع وموضع السوار، فلو قطعت من المفصل ففيها نصف الدية خمسمائة دينار.

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٦.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ٩.

فلا دية للأصابع مع قطع اليد (١٧٩)، إلا إذا قطعت الأصابع الخمس منفردة فديتها حينئذ خمسمائة دينار (١٨٠)، وفي قطع الكف مع فقد الأصابع خلقة أو لعارض كالقصاص وغيره نصف الدية (١٨١).

(مسألة ٧٣): لو قطع أكثر من الحدّ بأن قطع مع اليد الصحيحة شيء من الزند ففي اليد خمسمائة دينار (١٨٢)، وفي الزائد الحكومة (١٨٣)، وكذا لو قطعت من المرفق أو من فوقه أو من المنكب (١٨٤).

(١٧٩) لما مرّ من الإطلاق، والإجماع.

(١٨٠) نصا. كما يأتي، وإجماعا.

(١٨١) للقاعدة المتقدمة: «كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية، وفي

أحد هما نصفها، وما كان فيه واحد ففيه الدية».

(١٨٢) لما تقدم من أن حدّها المفصل، وأن ديتها خمسمائة دينار.

(١٨٣) لأنها الأصل فيما لا مقدّر له شرعا، بعد تحديد اليد في الدية شرعا

بخصوص المفصل. نعم لو قلنا في الذراع الدية، لا يبعد القول بالمساحة في الزائد، بل لا ينافي الحكومة مع اعتبار المساحة، والأحوط التصالح.

(١٨٤) لأن الزيادة جناية لا تذهب هدرًا، فلا بد من التدارك بالحكومة.

إن قيل: إطلاق: «أن اليد خمسمائة دينار» يشمل تمام اليد إلى المنكب.

يقال: بعد تحديدها بالمعصم لا وجه لهذا الإطلاق، فأصالة الاحترام في

المرفق والمنكب جارية، فلا بد من تدارك الجناية، وهو منحصر في الحكومة. هذا إذا كانت الجناية واحدة، وأما لو تعددت سواء كانت من شخصين أم من شخص واحد دفعتين، فلا شك في ثبوت الحكومة.

إن قلت: إن نفع اليد إنما هو في الكف والأصابع والبقية لا فائدة لها، فيكون

الذراع مثلا بمنزلة العدم من هذه الجهة.

يقال: أهم المنافع وإن كانت في الكف والأصابع، ولكن المرفق

(مسألة ٧٤): لو قطع ذراع لا كف لها ففيه نصف الدية، وكذا لو قطع عضد كذلك (١٨٥).

(مسألة ٧٥): إذا قطع اليد الشلاء ففيه ثلث ديته (١٨٦)، ولو استلزمت الجناية شللها ففيها ثلثا دية اليد الصحيحة (١٨٧).

والمكعب لهما منافع أيضاً كما لا يخفى.

و دعوى: أن اليد تطلق إلى المكعب، والتحديد إلى المعصم من باب أكثر النفع وأقل العضو، فلا وجه للحكومة في الزيادة أو القطع من المرفق أو المكعب.

غير صحيحة: لأن التحديد إلى المفصل إنما هو في الدية فقط، وذلك لا يستلزم هدرية الجناية في مطلق اليد، ولا تحديد لمطلق اليد لا لغة ولا عرفاً. فما عن جمع من الفقهاء (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) من أن للذراع والعضد دية، صحيح إن أرادوا منها الحكومة. نعم لو قلنا في الذراع الدية يصح القول بالمساحة حينئذ، ولكن الأحوط التصالح.

(١٨٥) لما تقدم من القاعدة: «كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية وفي أحد هما نصفها، وما كان فيه واحد ففيه الدية»، فتكون الدية خمسمائة دينار.

(١٨٦) لما تقدم من القاعدة: «كل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح»، مضافاً إلى النص في المقام كقول الباقر عليه السلام في رواية عبد الرحمن: «و في اليد الشلاء ثلث ديته»^(١) وفي معتبرة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام: «في رجل قطع يد رجل شلاء، قال: عليه ثلث الدية»^(٢).

(١٨٧) لما مرّ من القاعدة من أن: «في شلل العضو ثلثا ديته»، المسلمة عند الفقهاء (قدس الله أسرارهم).

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ١٣.

(٢) الوسائل: باب ٢٨ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

ولو استلزمت الشلل في اليدين فالدية كاملة (١٨٨).

(مسألة ٧٦): لا فرق في اليدين الصحيح والمعيبة بغير شلل والكبيرة والصغيرة (١٨٩).

(مسألة ٧٧): لو قطع اليد ثم التئمت وعادت كالأولى ففيها الحكومة (١٩٠).

(مسألة ٧٨): لو جنى عليها ونقص من قوة اليد في الإمساك أو من سائر المنافع فالحكومة، وكذا لو عرضت عليها الرعشة أو المرض أو الاعوجاج (١٩١).

(مسألة ٧٩): لو كانت له يدا في منكب ففي الأصلية ديتها وفي الزائدة الحكومة (١٩٢).

(١٨٨) لما في كتاب ظريف المعروض على أبي الحسن الرضا عليه السلام: «و الشلل في اليدين ككتاهما ألف دينار»^(١).

(١٨٩) لإطلاق ما تقدم من الروايات، فلو كان في اليد اعوجاج أو مرض أو غير ذلك، فالدية كما في الضحية.

(١٩٠) لأنها الأصل في كل جناية لا مقدر لها شرعا، وقد تحققت بين المدتين. نعم لو كانت هبة من الله تعالى جديدة بشهادة أهل الخبرة والثقات من المتخصصين، فالدية كاملة كما مر.

(١٩١) لما تقدم من أنها الأصل في أمثال المقام، وكذا لو تقلصت فلم تنطبق ما لم يبلغ الشلل.

(١٩٢) أما الأول: فلما مر.

والتشخيص بينهما بنظر أهل الخبرة (١٩٣)، ولو لم يمكن التمييز بينهما ففي قطعهما معا الدية والحكومة (١٩٤)، وإن قطعت إحداها دون الأخرى ففيها الحكومة (١٩٥).

(مسألة ٨٠): لو قطع نصف اليد أو ربعها فبحساب المساحة (١٩٦).

وأما الثاني: فلأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعا، والأحوط التصالح بالثلث، لذا هاب بعض الفقهاء إلى ذلك.

(١٩٣) لما مرّ في كتاب القضاء من اعتبار قولهم في الموضوعات.

(١٩٤) لما مرّ من أن الدية في الأصلية، والحكومة في الزائدة، هذا إذا قطعها شخص واحد، ومع تعدده فلا بد للحاكم الشرعي من الاحتياط في البين من قطع اليد الأصلية والزائدة وعدم تعيين كل منهما، وحينئذ يختير الحاكم الشرعي أما بتنصف الزائد عليها، أو بإخراجها بالقرعة. نعم لو قطع واحدة منهما شخص ودفع الحكومة، ثمّ قطع الثانية فتجب الدية، للعلم بوجوب الدية عليه حينئذ كما عرفت.

(١٩٥) للأصل بعد عدم إحراز الأصلية بوجه معتبر شرعي.

(١٩٦) لأن المنساق من الدية الواردة في مثل هذه الأعضاء هو التقسيط على الأبعاض، إلا أن يدلّ دليل على الخلاف، أو لم يكن موضوع للتقسيط، ففتعين الحكومة حينئذ، مضافا إلى ظهور الإجماع في ذلك، ولا فرق حينئذ بين اليد والإصبع والاذن والعنق وغيرها من الأعضاء التي ورد فيها تقدير شرعي، سواء كانت خارجية أم باطنية كالنخاع وغيره، فحينئذ يمكن تأسيس قاعدة كلية في دية الأعضاء المقدرة وهي: «تقسيط الدية بحسب متعلق الجناية نصفاً أو ثلثاً أو غيرهما».

الثاني عشر: الأصابع

(مسألة ٨١): في أصابع اليدين الدية كاملة (١٩٧)، وكذا في أصابع الرجلين (١٩٨)، وفي قطع كل واحدة منهما عشر الدية (١٩٩)، من غير فرق بين الإبهام وغيرها (٢٠٠).

(١٩٧) نصوصاً، وإجماعاً، ففي معتبرة العلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام: «في أنف الرجل إذا قطع من المارن فالدية التامة - إلى أن قال - و الإصبع من اليد والرجل فعشر الدية»^(١) وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام أيضاً «في الإصبع عشر الدية إذا قطعت من أصلها»^(٢) ففي جميع أصابع اليدين تصير الدية كاملة، وكذا في الرجلين، وفي صحيح ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أصابع اليدين والرجلين سواء في الدية، في كل إصبع عشر من الإبل»^(٣) إلى غير ذلك من الأخبار.

(١٩٨) نصاً - كما تقدم - وإجماعاً.

(١٩٩) لما مرّ في صحيح ابن سنان ومعتبرة العلاء بن الفضيل وغيرهما، ولا فرق بين اليدين والرجلين، للتصريح به في الروايات.

(٢٠٠) لإطلاق ما تقدم، وفي معتبرة سماعة قال: «سألته عن الأصابع هل لبعضها على بعض فضل في الدية؟ فقال: هنّ سواء في الدية»^(٤).

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ١١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٣ و ٤.

(٤) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٦.

(مسألة ٨٢): دية كل إصبع مقسومة على أناملها حتى الإبهام فإنها مقسومة على أناملتين (٢٠١).

(مسألة ٨٣): في شلل كل إصبع ثلثا ديتها (٢٠٢).

وما دلّ على أن في الإبهام ثلث دية اليد، وفي البقية ثلثها بالسوية، كما في كتاب ظريف عن علي عليه السلام: «ففي الإبهام إذا قطع ثلث دية اليد مائة دينار وستة وستون دينارا وثلثا دينار.. وفي الأصابع في كل إصبع سدس دية اليد ثلاثة وثمانون دينارا وثلث دينار»^(١).

ودعوى الإجماع: كما عن بعض، وإن كان موافقا للاعتبار، لأن نفع الإبهام أكثر من نفع سائر الأصابع، لكن إعراض المشهور وذهابهم إلى الخلاف أوهنها. نعم للحاكم الشرعي الاحتياط بتحصيل المراضاة بين الجاني والمجني عليه بالثلث فيه.

(٢٠١) لما تقدم من القاعدة في (مسألة ٨٠)، مضافا إلى النص، والإجماع، ففي معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقضي في كل مفصل من الإصبع بثلث عقل تلك الإصبع إلا الإبهام، فإنه يقضي في مفصلها بنصف عقل تلك الإبهام، لأن لها مفصلين»^(٢).

وما دلّ على الخلاف مثل ما في كتاب ظريف عن علي عليه السلام: «و دية المفصل الأوسط من الأصابع الأربع إذا قطع فديته خمسة وخمسون دينارا وثلث دينار.. وفي المفصل الأعلى من الأصابع الأربع إذا قطع سبعة وعشرون دينارا ونصف وربع ونصف عشر دينار»^(٣) موهون بالإعراض.

(٢٠٢) نصا، وإجماعا، ففي معتبرة الفضيل بن يسار: عن الصادق عليه السلام: «و إن

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل: باب ٤٢ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٣) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

من غير فرق بين أصابع اليد والرجل (٢٠٣)، وفي قطعها بعد الشلل ثلثها (٢٠٤)، بلا فرق في الشلل خلقة أو لعارض (٢٠٥).

شلت بعض الأصابع وبقي بعض، فإن في كل إصبع شلت ثلثي ديتها^(١) وما دلّ على الخلاف كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الإصبع عشر الدية إذا قطعت من أصلها أو شلت»^(٢) وقريب منه صحيح زرارة^(٣) فلا بد من ردّ علمهما إلى أهلها، أو محمولان على جهة خاصة.

(٢٠٣) لما تقدم، وفي معتبرة ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «أصابع اليدين والرجلين في الدية سواء»^(٤).

(٢٠٤) لقول أبي جعفر عليه السلام: «كل ما كان من شلل فهو على الثلث من دية الصحاح»^(٥) مضافا إلى ظهور الإجماع.

(٢٠٥) لإطلاق ما تقدم، كما لا فرق في حصول الشلل بالضرب أو بإشراب دواء أو غيرهما.

ثمّ إنه يستفاد مما ورد في المقام ونظائره قاعدة كلية تجري في جميع الجوارح والأعضاء وهي: «كل ما يوجب الشلل ففيه ثلثا دية الصحيحة، وفي استيصال العضو المشلول ثلث الدية»، فلا وجه لتخصيص الروايات المتقدمة بموردها وهي الأصابع، بل إنها جارية في غيرهما، لأن تشريع الدية إنما هو لما فات من المنافع عن العضو، سواء كان ذلك بفوات أصل الموضوع كالقطع أم بفوات المنفعة وبقاء أصل الموضوع، كما في موارد تحقق الشلل.

إن قيل: فعلى هذا لا وجه للتثليث بل لا بد من إعطاء تمام الدية في الشلل.

يقال: إن بقاء الأصل ووجوده بعد زوال المنفعة في وذهابها في الشلل مظنة

(١) و (٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٥ و ٣ و ٨ و ٩.

(٥) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ١.

(مسألة ٨٤): في الإصبع الزائدة لو استأصلت من أصلها منفردة ثلث الأصلية (٢٠٦)، وكذا في الأنملة الزائدة ففيها ثلث دية الأنملة الأصلية (٢٠٧)، وأما لو قطعت مع الأصابع ففيها الدية والحكومة (٢٠٨).
(مسألة ٨٥): لو نقصت الأصابع نقص من الدية بإزائها (٢٠٩).

لعودها بالعلاج أو بمرور الزمان أو بغيرهما، ولذا تكون الدية فيه أقل من القطع، مع أن الشين الحاصل من القطع أظع مما حصل من زوال المنفعة. والله تعالى هو العالم بحقائق الأحكام.

(٢٠٦) لقول الصادق عليه السلام في الموثق: «في الإصبع الزائدة إذا قطعت ثلث دية الصحيحة»^(١) المنساق منه قطع الزائدة منفردة، مضافا إلى الإجماع. هذا إذا كانت الجناية قد أثرت في يده وحصل الشين منها، وأما إذا لم يكن كذلك، بل كان استيصالها نحو كمال وتجميل، فإن قصد الجاني الجناية فالحكومة حينئذ، ويمكن أن يحمل عليه رواية الحكم بن عتيبة قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن أصابع اليدين وأصابع الرجلين أرأيت ما زاد فيهما على عشرة أصابع أو نقص من عشرة، فيها دية؟ فقال: لي: يا حكم الخلقة التي قسمت عليها الدية عشرة أصابع في اليدين، فما زاد أو نقص فلا دية له»^(٢) نعم لو كان استدعاء من الطرف للاستيصال، فلا بد لدفع أجره العمل إلى العامل، لقاعدة احترام العمل، ولا دية له.

(٢٠٧) لما مرّ من القاعدة الشاملة للمقام.

(٢٠٨) أما الدية للأصابع فلما تقدم، وأما الحكومة فلقطع الزائدة التي لا تقدير لها شرعا.

(٢٠٩) لقول أبي جعفر عليه السلام في ما تقدم: «فما زاد أو نقص فلا دية له»، وقول

(١) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

كان النقص خلقة أو عارضا (٢١٠)، وكذا في أناملها (٢١١).

(مسألة ٨٦): لو عرض عليها الاعوجاج أو المرض من الجناية فالحكومة (٢١٢)، وكذا لو تغير لونها.

(مسألة ٨٧): لو انفصل الظفر بالجناية فإن لم ينبت أو نبت أسود فاسدا فعشرة دنانير وإن نبت صحيحا أبيض فخمسة دنانير (٢١٣).

أبي عبد الله عليه السلام في الموثق: «و الإصبع من اليد والرجل فعشر الدية»^(١) وفي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «في الإصبع عشرة من الإبل»^(٢).
(٢١٠) لإطلاق ما تقدم.

(٢١١) لعدم الموضوع حينئذ للدية بعد فرض التقسيم على عقد ثلاث. واحتمال شمول إطلاق الإصبع له، فيجب التمام لقوله عليه السلام: «في الإصبع عشرة من الإبل»^(٣).

غير صحيح أولا انصرافها إلى الإصبع التامة الكاملة، وثانيا لا وجه بعد فرض التقسيط على الأبعاد والأنامل كما هو المتسالم بينهم.

(٢١٢) لأنها الأصل في كل جناية لم يكن لها تقدير شرعي كما في المقام.

(٢١٣) لرواية مسمع المنجبرة عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير

المؤمنين عليه السلام في الظفر إذا قطع ولم ينبت أو خرج أسود فاسدا، عشرة دنانير، فإن خرج أبيض فخمسة دنانير»^(٤).

وأما صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «في الظفر خمسة دنانير»^(٥)،

مقيد بما تقدم من خروجه أبيض، فلا ينافي ما تقدم، وكذا ما عن علي عليه السلام في

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ١١.

(٢) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٧ و ٨.

(٣) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٧ و ٨.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ٤١ من أبواب ديات الأعضاء: ١ و ٢.

بلا فرق بين أصابع اليد والرجل (٢١٤).

(مسألة ٨٨): لو قطع الإصبع فأعادها صحيحة الحكومة وكذا في الظفر (٢١٥).

(مسألة ٨٩): في قطع مقدار من الظفر تكون الدية حسب المساحة (٢١٦).

(مسألة ٩٠): لو ادعى المجني عليه أن الجناية وقعت على العضو سالما، وادعى الجاني أنها وقعت على المشلول وأن الدية أقل فالقول قول المجني عليه مع اليمين (٢١٧).

كتاب ظريف: «و في ظفر كل إصبع خمسة دنانير»^(١).

(٢١٤) لما تقدم من الإطلاق، وما ورد في كتاب ظريف عن علي عليه السلام: «و في ظفر الإبهام ثلاثون دينارا»^(٢) فلا بد من ردّ علمه إلى أهله، بعد إعراض المشهور عنه، وعدم عامل به.

(٢١٥) لتحقق الجناية بين الزمانين، ولا تقدير فيها شرعا، فينتهي الأمر إليها لا محالة، لثلاث تذهب هدرا.

(٢١٦) كما لو كان المقطوع نصف الظفر ولم ينبت أو ينبت أسود، كانت الدية خمسة دنانير أي خمسة مثاقيل شرعية من الذهب، وإن نبت صحيحا فربع العشر، وهكذا لما تقدم في (مسألة ٨٠) من انبساط الدية على الأجزاء وكذا في الأنملة كما مرّ.

(٢١٧) أما تقديم قوله فللأصل، ما لم يشب الجاني دعواه بحجة شرعية كما مرّ مكررا، وأما اليمين فلقطع النزاع والخصومة. هذا إن لم يحكم أهل الخبرة من المتخصصين بشيء، وإلا فيتبع قوله.

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٧ من أبواب ديات الأعضاء.

الثالث عشر: الظهر (٢١٨)

(مسألة ٩١): في كسر الظهر إن لم يصلح الدية كاملة (٢١٩)، وكذا لو احدودب - كسر أو لم يكسر - أو صار بحيث لا يقدر على القعود أو المشي (٢٢٠).

(٢١٨) وهو العظم - الممتد من الكاهل إلى العجز - الذي له فقار. (٢١٩) نصا، وإجماعا، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام «في الرجل يكسر ظهره، قال: فيه الدية كاملة»^(١) وفي معتبرة سماعة عن الصادق عليه السلام: «و في الظهر إذا انكسر حتى لا ينزل صاحبه الماء الدية كاملة»^(٢) وعدم نزول الماء من إحدى علامات الكسر ومثلها غيرهما، مضافا إلى ما تقدم من القاعدة من أن الدية بكاملها إن كان في البدن واحد، فإن إطلاقها يشمل الكسر والقطع كما مر.

ولا فرق في الصلاح بين العلاج والجبر، أو بمرور الزمن بعد شهادة الثقات من أهل الخبرة به، فإذا صلح فالدية لا تكون كاملة.

(٢٢٠) لقول أبي الحسن الرضا عليه السلام في الصحيح: «و الظهر إذا أحذب ألف دينار»^(٣) والمراد بالحدبة خروج الظهر عن الاستواء وارتفاعه، وفي كتاب ظريف: «فإن أحذب منها الظهر فحينئذ تمت ديته ألف دينار»^(٤) وفي صحيح

(١) و (٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٤ و ٧.

(٣) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ديات الأعضاء.

(٤) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء.

(مسألة ٩٢): لو صلح بعد الكسر أو التحديب ولم يبق من أثر الجناية شيء فمائة دينار (٢٢١)، ولو عولج وبقي على الاحديب أو بقي من آثار الكسر شيء كما إذا حدث به سلس أو ذهب بذلك جماعه أو ماؤه أو لا يقدر على المشي إلا بعكاز أو بإعانة الغير ففي جميع ذلك الدية كاملة (٢٢٢).

يريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل كسر صلبه فلا يستطيع أن يجلس أن فيه الدية» (١) وغيرهما من الروايات. (٢٢١) نصا، وإجماعا، فعن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «وإن انكسر الصلب فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار» (٢) والعتم: هو الجبر على غير استواء.

وما عن بعض من أن الدية فيه ثلث الدية، لم نجد له دليلا، إلا ما ورد في اللحية أو الساعد، بإلغاء الخصوصية، وهو كما ترى. وأما الحكومة فلا وجه لها بعد ورود التحديد الشرعي، كما في كتاب ظريف المتقدم.

وأما الخمس فهو مجرد استحسان في البين، لا وجه له إلا أن يحمل على ما دون الكسر وهو بعيد أيضاً. ويمكن الجمع بين الكلمات بأن الإبراء والعلاج له مراتب كثيرة شدة وضعفاً كمالاً ونقصاً، فيحمل التحديدات المذكورة على بعض مراتبه. والله العالم.

(٢٢٢) نصوصاً تقدم بعضها ويأتي بعضها الآخر، وفي كتاب ظريف: «وإن

(١) الوسائل: باب ١٤ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ١.

(مسألة ٩٣): في رضّ الظهر الحكومة (٢٢٣)، وكذا في تغير لونه وتألمه.

(مسألة ٩٤): لو ادّعى المجني عليه الكسر وادّعى الجاني الرضّ يرجع إلى الثقات من المتخصصين وإلا يقدم قول الجاني (٢٢٤).

(مسألة ٩٥): لو كسر الظهر بالجناية ثمّ شلت الرجلان فدية لكسر الظهر وثلثا الدية لشلل الرجلين (٢٢٥).

(مسألة ٩٦): لو كسر الحذبة بالجناية دون الظهر ففيه الحكومة (٢٢٦).

انكسر الصلب فجبر على غير عثم ولا عيب فديته مائة دينار. وإن عثم فديته ألف دينار^(١).

(٢٢٣) لأنها الأصل في كل ما لا مقدر له شرعا، كما تقدم مكررا.

(٢٢٤) أما الأول: فلما تقدم في كتاب القضاء من حجية قولهم.

وأما الثاني: فللأصل، ما لم يثبت المجني عليه دعواه بحجة شرعية.

(٢٢٥) لأنهما جنايتان، وفي كل منهما حكمها الخاص، كما تقدم في الظهر

ويأتي في الرجلين، مضافا إلى الإجماع.

(٢٢٦) لما تقدم من أنها الأصل في أمثال المقام.

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ١.

الرابع عشر: النخاع

(مسألة ٩٧): في قطع النخاع دية كاملة (٢٢٧)،

و في بعضه الحساب بنسبة المساحة (٢٢٨).

(مسألة ٩٨): لو حصلت جناية وشك في قطع النخاع بها ففيها

الضمان (٢٢٩)، وأما النخاع فلا بد فيه من الرجوع إلى المتخصصين بذلك (٢٣٠).

(٢٢٧) لما تقدم من القاعدة وهي: «كل ما في الإنسان واحد ففيه الدية

كاملة»، مضافا إلى الإجماع.

و دعوى: انصراف مثل هذه القاعدة إلى الأعضاء الظاهرية، لانسباق القطع

و الفصل من الأدلة، ولا قطع ولا فصل في مثل النخاع والمعدة وغيرهما من الأعضاء الباطنية.

غير صحيحة: لأن مثل هذا العموم الوارد في مقام البيان من كل جهة، لا

وجه لدعوى الانصراف فيه، إلا بقرينة واضحة، وقطع كل شيء بحسبه. ففصل

مثل النخاع - إن فرض معه بقاء حياة الإنسان - قطع وإن لم يظهر في الخارج، بل

وكذا تغييره عن محله - بحيث يقع الإنسان في الشدة والضرر إن لم يموت - يكون

من القطع لدى أهل الخبرة، لأن إزالة المجاري الطبيعية في حياة الإنسان قطع أو

بمنزلة القطع، سواء كانت في الأعضاء الباطنية أم الخارجية.

(٢٢٨) لما مر في (مسألة ٨٠)، هذا إذا بقي الإنسان حيا، وإن مات بالجناية

فالدية كاملة.

(٢٢٩) إما بالدية المقدرة شرعا أو بالحكومة، لثلاث تذهب الجناية هدرًا.

(٢٣٠) لما مر في كتاب القضاء من حجية قولهم، فإن حكموا بالقطع فالدية

في تغييره عن موضعه فإن تغيّر فالحكومة (٢٣١).

(مسألة ٩٩): إذا قطع النخاع وحصل به عيب في عضو آخر فإن كان فيه الدية المقدرة تثبت مضافا إلى دية النخاع تلك الدية وإلا فالحكومة (٢٣٢).

(مسألة ١٠٠): إذا قطع النخاع ولكن عولج ولم يبق من أثر الجناية شيء فالحكومة (٢٣٣).

كاملة، وإلا فالحكومة. هذا إن لم يثبت دية أخرى في البين، مثل كسر العنق ونحوه.

(٢٣١) لأنها الأصل في كل جناية لا مقدر لها شرعا.

(٢٣٢) لأصالة عدم التداخل في الأول، ولأن الحكومة هي الأصل فيما لا تقدير له، كما تقدم مكررا في الثاني.

(٢٣٣) إن لم يحكم أهل الخبرة من المتخصصين بأن الصلاح والعلاج موهبة جديدة إلهية، وإلا فالدية كاملة، لما تقدم من القاعدة.

الخامس عشر: الثديان

(مسألة ١٠١): في قطعهما معا الدية كاملة وفي كل واحدة منهما نصف الدية بلا فرق بين اليمين واليسار (٢٣٤).

(مسألة ١٠٢): لو قطعتا - أو قطعت واحدة منها - مع شيء من جلد الصدر ففي الثدي الدية بما مرّ وفي الجلد الحكومة (٢٣٥)، ولو أجاف الصدر ففيه مع ذلك دية الجائفة (٢٣٦).

(مسألة ١٠٣): لو استلزمت الجناية قطع اللبن عن الثدي أو تعذر خروجه مطلقاً أو في وقت الحاجة أو قلّ اللبن فيها أو خرج اللبن مختلطاً بالدم أو القيح ففي جميع ذلك الحكومة (٢٣٧)، وكذا لو تورمت أو تغير لونها.

(٢٣٤) لما مرّ من القاعدة، وفي معتبرة أبي بصير قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قطع ثدي امرأته، قال: إذن أغرمه لها نصف الدية»^(١)، مضافاً إلى الإجماع.

(٢٣٥) أما الدية فلما تقدم، وأما الحكومة فكذلك أيضاً.

(٢٣٦) لأنها جناية خاصة لها مقدر شرعي، فيلزمه دية الثديين والحكومة ودية الجائفة، وهكذا زيادة ونقيصة.

(٢٣٧) لأن جميعها جناية لا مقدر لها شرعاً، فليس لها إلا الحكومة.

(١) الوسائل: باب ٤٦ من أبواب ديّات الأعضاء.

(مسألة ١٠٤): في قطع بعض الثدي - سوى الحلمة - الدية بحساب المساحة (٢٣٨)، إن لم تثبت حكومة أخرى (٢٣٩).
 (مسألة ١٠٥): في قطع الحلمة من ثدي المرأة الحكومة (٢٤٠)، وأما في قطعها من ثدي الرجل ثمن الدية (٢٤١).

(٢٣٨) لما تقدم في (مسألة ٨٠) فلا حاجة للتكرار.
 (٢٣٩) كما إذا قطع نديها وتورمت البقية، فإحدى الجنائيتين بالمباشرة والأخرى بالتسبيب، فلا بد من الدية في كل منهما، حذرا من تهدير الدم، وهكذا في كل جنائية استلزمت جنائية أخرى منها.
 (٢٤٠) للأصل، بعد عدم ورود تقدير شرعي فيها.
 وأما التقدير بالمساحة فيمكن الإشكال فيه بأن المساحة إنما تفرض في نفس الثدي والحلمة مغايرة لها، بل لا يطلق كل منهما على الأخرى، لا الثدي على الحلمة ولا العكس، وانها شيء زائد، لا انها مقوم للثدي، ويشهد لعدم الشمول ما يأتي من رواية ظريف، حيث جعل لقطعها تقديرا خاصا.
 وأما تمام الدية في الحلمتين ونصفها في إحداها تمسكا بما تقدم من القاعدة، فشمولها للمقام مشكل بل ممنوع، لأنه يستلزم المساواة بين ما هو خارج عن الأصل وهو الحلمة، وما هو الأصل وهو الثدي، ويشهد لما ذكرنا ما ورد في كتاب ظريف، فلا تجري القاعدة المتقدمة في المقام، فتصل النوبة إلى الحكومة.

(٢٤١) لما عن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «و في حلمة ثدي الرجل ثمن الدية مائة وخمسة وعشرون دينارا»^(١).

و دعوى: شموله لحلمة ثدي المرأة، ممنوعة لذكر الرجل، وعدم نفع

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(مسألة ١٠٦): لو استلزم قطع الحلمة فساد تمام الثدي ففيه الدية المقررة (٢٤٢).

لحلمة الثدي الرجل بخلاف حلمة الثدي المرأة، فلا وجه لأن يقال إن ذكر الرجل من باب المثال كما في سائر الأحكام، لأنهما في المقام موضوعات متغايران عرفاً، ويشكل جريان قاعدة الاشتراك في المقام.

(٢٤٢) لأن الجناية أوجبت فساد الثدي، فكأنها وقعت على الكل، وبذلك يمكن أن يجمع بين الكلمات الواردة في المسألة المتقدمة. والله العالم.

السادس عشر: السرّة

(مسألة ١٠٧): في قطع السرّة الحكومة إن لم يوجب الفتق وإلا فيأتي حكمه (٢٤٣)، بلا فرق بين قطع جميعها أو بعضها (٢٤٤).

(مسألة ١٠٨): لو استلزمت الجناية قطع السرّة مع قطع الجلد من البطن ففي كل منه حكمه (٢٤٥).

(مسألة ١٠٩): إذا تألمت السرّة بالجناية أو تغيّر لونها فالحكومة (٢٤٦).

(٢٤٣) لأنها الأصل في كل جناية لا تقدير فيها شرعا، ولا تجري القاعدة المتقدمة في المقام: «كل ما كان في البدن واحد ففيه الدية، وكل ما كان اثنان ففي كل واحد منهما نصف الدية»، لانصرافها عن مثل المقام.

(٢٤٤) لأن الحكومة إن ثبتت في جميع العضو، تثبت في بعضها أيضاً، إلا أن يدلّ دليل على الخلاف، ولا دليل كذلك. نعم يكثر الأرش في قطع جميع السرّة دون البعض.

(٢٤٥) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، وكذا لو استلزم قطع السرّة جناية أخرى، كمرض أو تعفن في الأمعاء وغيرهما.

(٢٤٦) لما تقدم من أنها الأصل في أمثال المقام.

السابع عشر: الذكر

(مسألة ١١٠): في قطع الحشفة فما زاد الدية كاملة (٢٤٧)، إن كان دفعة من غير فرق في ذلك بين الشاب والشيوخ والصبي والخصي خلقة أو لعارض ومن سلت أو رضت خصيته إن لم يوجب الرض أو السل الشلل في الذكر (٢٤٨)؛

(٢٤٧) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «في الذكر إذا قطع من موضع الحشفة، الدية»^(١) وفي صحيح الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: «و في الذكر: إذا قطعت الحشفة وما فوق الدية»^(٢) إلى غير ذلك من النصوص.

وأما صحيح يونس أنه عرض على أبي الحسن الرضا عليه السلام كتاب الديات وفيه: «و الذكر إذا استوصل ألف دينار»^(٣) محمول على قطع الحشفة بقرينة ما مر من النصوص.

(٢٤٨) لما مر من الإطلاق، وفي معتبرة السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: في ذكر الصبي الدية، وفي ذكر العنين الدية الكاملة»^(٤)، وفي صحيح بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام: «في ذكر الغلام الدية كاملة»^(٥). ولا فرق في وجوب تمام الدية، بين قطع الحشفة خاصة أو مع القضيب كله أو

(١) و (٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: الحديث: ٥ و ٤.

(٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ٢.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ٣٥ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ١٠-٢.

وإلا فثلث الدية (٢٤٩).

(مسألة ١١١): لو قطع بعض الحشفة فالدية بنسبة المقطوع (٢٥٠).

ويحسب من مساحة الحشفة (الكمره) لا جميع الذكر (٢٥١)، هذا إذا لم يوجب جناية أخرى وإلا فالمقدّر أيضاً (٢٥٢).

بعضه - ان لم تجب دية أو حكومة أخرى في القضيب - لما مرّ من الإطلاق. والحشفة هي القسم المكشوف من رأس الذكر بعد الختان (الكمره)، أو المستور بالغلفة.

(٢٤٩) لما تقدم من القاعدة في (مسألة ٨٣) من أن في استيصال العضو المشلول ثلث الدية، وكذا لو كان الشلل في الذكر لأجل المرض - لا بسبب الرض والسل - مثلاً.

وأما قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح بريد العجلي: «في.. وذكر الخصي وأثنىيه ثلث الدية»^(١) محمول على ما ذكرنا من تحقق الشلل بالإخصاء.

(٢٥٠) إن كان نصفاً فنصف، وإن كان ثلثاً فثلث، وهكذا، لما تقدم في (مسألة ٨٠)، مضافاً إلى الإجماع.

(٢٥١) لما تقدم من أن المدار على قطع الحشفة لا الذكر. والفرق يظهر في الدية، فإن حسب من الحشفة تكثرت دية البعض حينئذ، بخلاف ما إذا حسب من تمام القضيب (الذكر) فتقل، لأن نسبة تمام الحشفة إلى القضيب نسبة الربع أو أقل أو أكثر.

(٢٥٢) لأنهما جنايتان إحداهما بالمباشرة، والأخرى بالتسبيب، ولكل منهما حكمها، أما الحكومة، أو المقدّر شرعاً، كالشلل مثلاً.

(١) الوسائل: باب ٣١ من أبواب ديات الأعضاء الحديث ١.

(مسألة ١١٢): لو انسد مجرى البول بالجناية أو انخرم من دون قطع ففيه الحكومة (٢٥٣)، ولو حصل ذلك من القطع فالدية والحكومة (٢٥٤).

(مسألة ١١٣): لو قطع الحشفة وقطع آخر - أو هو بقطع ثان - ما بقي من الذكر فعلى الأول الدية كاملة (٢٥٥)، وعلى الثاني الحكومة (٢٥٦)، وأما لو قطع شخص بعض الحشفة والآخر ما بقي منها ففي كل منهما بحساب المساحة (٢٥٧).

(مسألة ١١٤): إذا قطع شخص بعض الحشفة واستأصل آخر الذكر ففي قطع بعضها الحساب بالمساحة (٢٥٨)، وفي استيصال الذكر الحكومة (٢٥٩).

(مسألة ١١٥): في قطع ذكر العنين ثلث الدية (٢٦٠).

(٢٥٣) لأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعا.

(٢٥٤) لما تقدم أنفا، سواء كان الخرم ملازما للجناية، أو كان جنائية زائدة،

لما عرفت في المسألة السابقة.

(٢٥٥) لقطع الحشفة كما مر.

(٢٥٦) لقطع ما بقي من الذكر.

(٢٥٧) لما تقدم في (مسألة ٨٠)، وكذا لو قطع شخص واحد بعض الحشفة

ثم قطع ما بقي من بعضها مرة أخرى.

(٢٥٨) لما تقدم في (مسألة ٨٠).

(٢٥٩) لأنها الأصل بعد فرض عدم التقدير فيه شرعا، إذا الاستفادة من

النصوص المتقدمة الدية الكاملة في قطع الحشفة، وأما قطع القضيب فلم يرد فيه تقدير، فتصل النوبة إلى الحكومة.

(٢٦٠) لما تقدم في (مسألة ٨٣)، كما عن بعض أهل الخبرة من أن العنن في

و في قطع بعضه بحسابه (٢٦١)، من الذكر لا من الحشفة (٢٦٢).
 (مسألة ١١٦): لو قطع نصفه طولا ففيه نصف الدية (٢٦٣)، إن لم يحدث
 شلل في النصف الآخر وإلا فنصف الدية للقطع، وثلثا دية النصف الآخر
 للشلل (٢٦٤).
 (مسألة ١١٧): في قطع ذكر الخنثى المشكل أو المعلومة أنوثتها
 الحكومة (٢٦٥).
 (مسألة ١١٨): لو قطع بعض الحشفة أو جميعها والتأمت فعاتت صحيحة
 كأول ففيه الحكومة (٢٦٦).

الذكر نوع من الشلل، مضافا إلى الإجماع، وما عن علي عليه السلام في معتبرة السكوني:
 «في ذكر العنين الدية»^(١) محمول على أصلها، لا على مقدارها، وإلا فهي موهونة
 بالإعراض.

(٢٦١) لما تقدم في (مسألة ٨٠) بعد تقدير دية ذكر العنين ب ٣٣٣/٣٣ دینارا.

(٢٦٢) لاستواء الجميع - الحشفة وغيرها - في عدم المنفعة في العنين،
 وعدم ورود الدية في خصوص حشفته بعد عدم النفع بها بخلاف الصحيح، فإن
 فيها اللذة في أعمال الشهوة الجنسية، وعليها الدية، فيكون الحساب من مجموع
 الذكر، لأنه عضو واحد في العنين.

(٢٦٣) لما مرّ من أن الدية توزع حسب المساحة، فراجع (مسألة ٨٠).
 (٢٦٤) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، فعليه خمسة أسداس، وأما لو
 ذهب الجماع به فالدية كاملة، لما يأتي في الدية على المنافع إن شاء الله تعالى
 من أن في ذهابها الدية كاملة.

(٢٦٥) لعدم إحراز الرجولية، فتصل النوبة إلى الحكومة لا محالة.

(٢٦٦) للجناية التي حصلت بين المدتين، بعد عدم التقدير لها شرعا.

(١) الوسائل: باب ٣٥ من أبواب ديّات الأعضاء: ٢.

الثامن عشر: الخصيتان

(مسألة ١١٩): في الخصيتين الدية كاملة (٢٦٧)، وفي قطع اليسرى ثلثا الدية وفي اليمنى ثلث الدية لو قطعت أي منهما منفردة (٢٦٨).

(٢٦٧) نصا، وإجماعا، ففي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «و في البيضتين الدية»^(١) وفي كتاب يونس الذي عرض على أبي الحسن الرضا عليه السلام: «و في البيضتين ألف دينار»^(٢) مضافا إلى ما تقدم من القاعدة.

(٢٦٨) لصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام المعلل قال: «ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية، مثل اليدين والعينين، قلت: رجل فقئت عينه؟ قال: نصف الدية، قلت: فرجل قطعت يده؟ قال: فيه نصف الدية، قلت: فرجل ذهبت إحدى بيضتيه؟ قال: إن كانت اليسار ففيها ثلثا الدية، قلت: ولم؟ أليس قلت: ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية؟ إفتال: لأن الولد من البيضة اليسرى»^(٣) ويؤيده ما عن الصادق عليه السلام أيضا في مرفوعة الواسطي: «الولد يكون من البيضة اليسرى، فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية، وفي اليمنى ثلث الدية»^(٤) والصحيح مقدم على غيره من القاعدة المتقدمة، وعلى معتبرة ظريف عن علي عليه السلام: «في خصية الرجل خمسمائة دينار»^(٥) لما أثبتناه في الأصول من تقديم المعلل على غيره، وإن كان الأحوط التصالح والمرضاة.

ولا فرق في تعدد القلع بين قلع شخص واحد أو شخصين، وأما لو قلعتا دفعة واحدة ففيها الدية كاملة، لما تقدم.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٤ و ٢ و ١.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ديات الأعضاء: ٢ و ١.

- (مسألة ١٢٠): لا فرق في الحكم بين الصغير والكبير والشيخ والشاب..
و مقطوع الذكر وغيره والعنّين والأشلى وغيرهما (٢٦٩).
- (مسألة ١٢١): لو قطع بعض البيضة فالدية بحساب المساحة (٢٧٠)، وأما
لو تغيرت من مكانها المعدّ لها خلقة ففيها الحكومة (٢٧١).
- (مسألة ١٢٢): في انتفاخ الخصيتين أربعمئة دينار (٢٧٢)، وإن فحج -
أي إذا مشى مشيا لا ينتفع به - فثمانمئة دينار أربعة أخماس دية النفس (٢٧٣)،
وفي انتفاخ السرة مائة دينار (٢٧٤).
- (مسألة ١٢٣): لو استلزم قطع البيضة جناية أخرى فإن كان فيها دية
مقدرة تثبت الدية مضافا إلى دية القطع وإن لم تكن فيها الدية فالحكومة

(٢٦٩) للعموم، والإطلاق.

(٢٧٠) إن كان من اليسرى فبحسابها، وإن كان من اليمنى فكذلك، لما مرّ
في (مسألة ٨٠).

(٢٧١) لأنها الأصل في كل جناية لم يكن لها تقدير شرعي، كما تقدم.

(٢٧٢) نصا، وإجماعا، ففي كتاب ظريف عن علي عليه السلام: «فإن أصيب رجل
فأدر خصيته أكلتاها فديته أربعمئة دينار، فإن فحج فلم يستطع المشي إلا مشيا
لا ينفعه فديته أربعة أخماس دية النفس ثمانمئة دينار»^(١) وأدر على وزن تعب،
بمعنى انتفاخ الخصيتين.

(٢٧٣) ظهر وجهه من ما مرّ.

(٢٧٤) لما تقدم في كتاب ظريف.

مع دية القطع (٢٧٥)، ولو استلزمت الجناية الألم في البيضة فالحكومة (٢٧٦)، وكذا في قطع العانة الحكومة (٢٧٧).

(٢٧٥) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب.

(٢٧٦) لما مرّ مكررا من أنها الأصل في كل جناية.

(٢٧٧) لعدم التقدير الشرعي فيها، فتصل النوبة إليها.

التاسع عشر: الفرج

(مسألة ١٢٤): في الشفرين وهما اللحمان المحيطان بالفرج إحاطة الشفتين بالفم - الدية كاملة وفي إحداهما نصفها (٢٧٨)، وتستوي الكبيرة والصغيرة والرتقاء والقرناء والبكر والثيب والمفضاة وغيرها (٢٧٩).

(مسألة ١٢٥): لو شلت إحداهما بالجناية فثلثا ديتهما ولو قطع المشلول ففيه الثلث (٢٨٠).

(مسألة ١٢٦): في قطع بعض الشفرة تكون الدية بالحساب (٢٨١)، وفي تورمها الحكومة (٢٨٢).

(٢٧٨) للقاعدة المتقدمة الدالة على أن: «كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية، وفي أحد هما نصف الدية»، ولصحيح عبد الرحمن بن سيابة عن الصادق عليه السلام قال: «إن في كتاب علي عليه السلام: لو أن رجلاً قطع فرج امرأته لأغرمته لها ديتهما»^(١) وفي معتبرة أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل قطع فرج امرأته، قال: إذن أغرمه لها نصف الدية»^(٢)، المحمولة على قطع إحدى الشفرين، مضافاً إلى الإجماع.

(٢٧٩) لما تقدم من العموم، والإطلاق.

(٢٨٠) للقاعدة المتقدمة في (مسألة ٨٣).

(٢٨١) لما مرّ من التوزيع في (مسألة ٨٠).

(٢٨٢) لأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعاً، كما مر.

(مسألة ١٢٧): في قطع الركب وهو في المرأة موضع العانة من الرجل - الحكومة (٢٨٣).

(مسألة ١٢٨): في إفضاء المرأة ديتها كاملة (٢٨٤)، من غير فرق بين الأجنبي والزوج (٢٨٥)، إلا إذا كان ذلك من الزوج بالوطئ بعد البلوغ، وأما قبله فعليه ديتها مع مهرها (٢٨٦).

(مسألة ١٢٩): إذا كانت المرأة مكرهة من غير زوجها في الإفضاء

(٢٨٣) لعدم تقدير شرعي له، فتصل النوبة إليها كما مر، سواء قطعه منفردا أو منضما إلى الفرج.

(٢٨٤) نصوصا، وإجماعا، فعن علي عليه السلام «أنه قضى في امرأة أفضيت بالدية»^(١) وفي صحيح سليمان بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع بجارية فأفضاها، وكانت إذا نزلت بتلك المنزلة لم تلد؟ فقال عليه السلام: الدية كاملة»^(٢) إلى غير ذلك من الروايات.

و الإفضاء: هو جعل مسلكي البول والحيض واحدا، أو جعله مسلكي الحيض والغائط واحد، كما تقدم في كتاب النكاح^(٣).

(٢٨٥) لإطلاق ما تقدم، كما لا فرق فيه بين أن يكون بالذكر أو بالإصبع أو بغيرهما، إلا في الزوج، كما ذكر.

(٢٨٦) تقدم تفصيل ذلك في كتاب النكاح^(٤) وفي الصداق (مسألة ٣٦٥).

(١) الوسائل: باب ٢٦ من أبواب ديات الأعضاء الحديث ١.

(٢) الوسائل: باب ٩ من أبواب ديات الأعضاء.

(٣) و (٤) راجع ج: ٢٤ صفحة: ٧٣ طبعة النجف الأشرف.

(٥) تقدم في ج: ٢٥ صفحة: ١٧٦.

فلها مهر المثل مع الدية (٢٨٧)، بخلاف ما لو كانت مطاوعة فلها الدية دون المهر (٢٨٨)، ولو كانت المكرهة بكرة يجب لها أرش البكارة زائداً على ما تقدم (٢٨٩).

(٢٨٧) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب مع أصالة عدم التداخل، وقد تقدم في أحكام الصداق ما ينفع المقام^(١).

(٢٨٨) أما الدية فللجناية، وأما عدم المهر فلأنها بغية، ولا مهر لبغي. ولا يسقط أرش البكارة في البغية للأصل، إلا أن يدل دليل على الخلاف، أما إقدامها للجناية بالمطاوعة، وفيه: أن ذلك لا يسقط الحكم الوضعي، وإما أن الأرش يثبت في غير الزنا، والزنا موضوع غير قابل للأرش، كما أنه غير قابل للمهر، وفيه: أن ذلك من مجرد الدعوى، إلا أن يستفاد السقوط من إطلاق قوله ﷺ: «مهر البغي سحت»^(٢) والأحوط التصالح.

(٢٨٩) لتعدد السبب الموجب لتعدد المسبب، مضافاً إلى الإجماع. وأما من ذهب إلى عدم الأرش للبكارة، وإنما يثبت المهر ودية الإفضاء إن تحقق، فإن كان نظره إلى أنه داخل في المهر، ففيه أنهما مختلفان موضوعاً وحكماً، لأن المهر للدخول، والدخول أعم من ذهاب العذرة، وإن كان نظره إلى تكثير مهر المثل من حيث لحاظ العذرة، فلا نزاع في البين لأنه يرجع إلى جعل النزاع لفظياً، وأما قول علي عليه السلام في رواية طلحة بن زيد: «إذا اغتصب الرجل أمة فاقتضاها فعليه عشر قيمتها، وإن كانت حرة فعليه الصداق»^(٣) فلا ينافي ما ذكرنا، وكذا قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: «إنَّ شعر المرأة وعذرتها

(١) راجع ج: ٢٥ صفحة: ١٤٥.

(٢) الوسائل: باب ٥ من أبواب ما يكتسب به: ٥.

(٣) الوسائل: باب ٤٥ من أبواب المهور: كتاب النكاح: ٢.

(مسألة ١٣٠): لو حصل بالإفضاء عيب آخر يوجب الأرش أو الدية ضمنه مع دية الإفضاء (٢٩٠).

(مسألة ١٣١): لو كان المفضي غير كامل فالمهر والدية على العاقلة (٢٩١).

(مسألة ١٣٢): لو حصل الإفضاء ثم التئمت وطاب المحل وعاد كالأول فالحكومة (٢٩٢).

شريكان في الجمال، فإذا ذهب بأحدهما وجب لها المهر كاملاً^(١) صريح في تكثير المهر، لذهاب العذرة.

(٢٩٠) لتعدد السبب عرفاً، الموجب لتعدد المسبب.

(٢٩١) لأن كلا منهما غرامة مالية سببها غير كامل، فلا بد من تغريم العاقلة، تحفظاً على محافظة غير الكامل الذي يكون العاقلة مسلطاً عليه، فيشملهما قوله ﷺ: «عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة»^(٢) واحتمال أن تغريم العاقلة في موارد خاصة - وهي منصرفه عن المهر - إثباته على مدعيه.

وكذا تكون الدية عليها في الخطأ المحض، كما تقدم في ديات النفس، وذلك كما إذا كان له زوجة قد وطأها، ويعلم أن وطأها لا يفيضها، فأصاب امرأة كانت على فراشه اعتقد أنها زوجته فأفضاها، فإنه خطأ محض.

(٢٩٢) لحصول الجناية بين المدتين، وهي غير مقدرة شرعاً، فلا بد فيها من الحكومة، أو التصالح.

(١) الوسائل: باب ٣٠ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل: باب ١١ من أبواب العاقلة: ٣.

العشرون: الأليان

(مسألة ١٣٣): في الأليين الدية وفي كل واحدة النصف (٢٩٣)،
من غير فرق بين الرجل والمرأة (٢٩٤)، وفي بعض كل منهما بحساب المساحة
(٢٩٥).

(مسألة ١٣٤): الألية معروفة وهي عبارة عن اللحم المرتفع بين الظهر
والفخذين وعمقها حتى ينتهي إلى العظم ففي قطعهما معا حتى يبلغ إلى
العظم الدية كاملة (٢٩٦)، وفي واحدة منهما كذلك نصف الدية (٢٩٧)،
فإن لم تبلغ العظم فبحساب المساحة (٢٩٨)، وإن كان الأحوط الدية
في القطع بنحو ينتهي إلى مساواة الظهر والفخذ وإن لم يصل إلى
العظم (٢٩٩).

(٢٩٣) لما تقدم من القاعدة: «كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية،
وفي واحد منهما نصف الدية».

(٢٩٤) لإطلاق ما تقدم.

(٢٩٥) لما مرّ في (مسألة ٨٠)، فلا وجه للإعادة.

(٢٩٦) لما مرّ من القاعدة: «كل ما في الإنسان منه اثنان ففيها الدية، وفي

واحد منهما نصف الدية»، مضافا إلى الإجماع.

(٢٩٧) لما تقدم في سابقة.

(٢٩٨) لفرض التقسيط، كما تقدم في (مسألة ٨٠).

(٢٩٩) لاحتمال أن المدار على زوال ما ارتفع من اللحم، وتحقق المساواة

(مسألة ١٣٥): لو قطع الألية فعيب به عضو آخر فإن كان فيه الدية المقدرة يثبت مضافاً إلى دية الألية دية أخرى، وإن لم تكن فيه الدية فالحكومة (٣٠٠).

(مسألة ١٣٦): لو عولج بعد القطع ولم يبق أثر من الجناية فالحكومة (٣٠١).

بين الظهر والفخذ.

(٣٠٠) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، ما لم يثبت التداخل بدليل معتبر، وهو في المقام مفقود.
(٣٠١) لتحقق الجناية بين الزمنين.

الواحد والعشرون: الرجلان

(مسألة ١٣٧): في الرجلين الدية الكاملة وفي كل منهما نصفهما (٣٠٢)، وحدهما مفصل الساق (٣٠٣)، من غير فرق بين اليمنى واليسرى (٣٠٤).

(مسألة ١٣٨): لو قطعت إحداها من المفصل ففيها نصف الدية وإن كانت فيها الأصابع (٣٠٥)، ولو قطعت الأصابع العشر منفردة عن الساق فالدية كاملة (٣٠٦).

(٣٠٢) إجماعا، ونصا، ففي معتبرة سماعة عن الصادق عليه السلام: «في الرجل الواحدة نصف الدية»^(١) مضافا إلى ما تقدم من القاعدة الدالة على: «أن كل ما في الإنسان منه اثنان ففيهما الدية، وفي أحدهما نصف الدية وكل ما في الإنسان واحد ففيه تمام الدية».

(٣٠٣) للإجماع، ولشهادة أهل العرف والمتخصصين بجراحة الأعضاء، كما تقدم في اليد.

(٣٠٤) لإطلاق ما تقدم.

(٣٠٥) فلا دية للأصابع حينئذ، لما مرّ في اليد، فلا حاجة للتكرار مرة أخرى فراجع (مسألة ٧٢).

(٣٠٦) لما تقدم - في التقدير الثاني عشر (الإصبع) - من النص، والإجماع، ومر قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن سنان: «أصابع اليدين والرجلين سواء في

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديّات الأعضاء: ٧.

وفي كل واحدة منها عشرين، ودية كل إصبع مقسومة على ثلاث أنامل بالسوية إلا الإبهام فإنها مقسومة فيها على اثنتين (٣٠٧).

(مسألة ١٣٩): لو قطعت من مفصل الركبة أو من أصل الفخذين ففي الزيادة الحكومة (٣٠٨)، ولو قطع الساقين مستقلتين وكذا الفخذين فالدية كاملة وفي كل واحدة منهما نصف الدية (٣٠٩).

(مسألة ١٤٠): لو استلزمت الجناية التورم في الرجل أو الألم فيها أو تغير لونها ففي جميع ذلك الحكومة (٣١٠).

الدية، في كل إصبع عشر من الإبل»^(١)

(٣٠٧) ظهر وجه جميع ذلك مما مر، فلا داعي للإعادة مرة أخرى.

(٣٠٨) لما مرّ في اليد، فراجع (مسألة ٧٣).

(٣٠٩) لما تقدم في الساعد والعضد من اليد بلا فرق بين ذلك، وكذا الكلام

في الرجل الزائدة، أو الإصبع الزائدة في الرجل.

(٣١٠) لأنها الأصل في كل ما لم يكن فيه تقدير شرعي، كما مرّ مكرراً.

الثاني والعشرون: الأضلاع

(مسألة ١٤١): في الأضلاع المحيطة بالقلب في كل ضلع منها إذا كسر خمسة وعشرون دينارا (٣١١)، وفي صدعه اثنا عشر دينارا ونصف دينار وفي نقل عظامه سبعة دنانير ونصف (٣١٢)، وفي الأضلاع التي تلي العضدين عشرة دنانير إذا كسرت وفي صدعها سبعة دنانير (٣١٣).

(مسألة ١٤٢): لو استلزم كسر الضلع جنائية أخرى تتعدد الدية إن كان لها مقدر (٣١٤).

(٣١١) إجماعا، ونصا، كما عن علي عليه السلام في معتبرة ظريف: «و في الأضلاع فيما خالط القلب من الأضلاع إذا كسر منها ضلع فديته خمسة وعشرون دينارا، وفي صدعه اثنا عشر دينارا ونصف، ودية نقل عظامه سبعة دنانير ونصف»^(١) والظاهر أن المراد بالمخالطة الإحاطة، وإلا فلا يعقل مخالطة الضلع مع القلب حقيقة، بل لا يعقل مخالطتها مع كل لحم. فالمراد منها شدة الإحاطة للمحافظة على القلب.

(٣١٢) ظهر وجههما مما مرّ في معتبرة ظريف.

(٣١٣) لما في المعتبرة المتقدمة: «و في الأضلاع مما يلي العضدين دية كل ضلع عشرة دنانير إذا كسر، ودية صدعه سبعة دنانير»^(٢).

(٣١٤) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، كما مرّ مكررا.

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات الأعضاء الحديث: ١.

(٢) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات الأعضاء.

ما لم تبلغ دية النفس وإلا فدية النفس إن لم تتعدد الجناية (٣١٥)، وإن لم يكن لها مقدر شرعي فالحكومة مضافا إلى دية كسر الضلع (٣١٦).

(٣١٥) لما مر في (مسألة ٤٠) من الفصل الثالث، فلا وجه للإعادة مرة أخرى.

(٣١٦) لأصالة الحكومة، ولأنها المرجع في كل ما لا تقدير له شرعا.

الثالث والعشرون: الترقوة (٣١٧)

(مسألة ١٤٣): في الترقوتين الدية (٣١٨)، وفي كل واحدة منهما إذا كسرت فجبرت من غير عيب أربعون دينارا (٣١٩).
(مسألة ١٤٤): لو كسرت واحدة منهما ولم تبرأ ففيها نصف الدية (٣٢٠)، ولو برئت معيوبة ففيها الحكومة (٣٢١).

(٣١٧) وهي العظمان اللذان بين ثغرة النحر والعاتق.

(٣١٨) لما تقدم من القاعدة: «كل ما في الإنسان اثنان ففيه نصف الدية، وكل ما فيه واحد ففيه تمام الدية»، ولكن الأحوط التصالح، لاحتمال انصرافها عن مثل هذه الموارد.

(٣١٩) لما عن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «في الترقوة إذا انكسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب أربعون دينارا»^(١).

(٣٢٠) ظهر وجهه مما مرّ.

(٣٢١) لأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعا، كما في المقام.

فروع

الأول: من افتض بkra بإصبعه فخرق مثنائها فلم تملك بولها ففيه الدية ومهر نسائها (٣٢٢).

الثاني: من داس بطن إنسان بحيث يخرج منه البول أو الغائط فعليه ثلث الدية أو يداس بطنه حتى يحدث في ثيابه (٣٢٣)،

(٣٢٢) أما الدية فلمعتبرة هشام بن إبراهيم عن أبي الحسن عليه السلام (١) وما يأتي في سلس البول، إذ لا فرق بين المسألتين. وأما رواية ظريف عن علي عليه السلام: «في رجل افتض جارية بإصبعه فخرق مثنائها فلا تملك بولها، فجعل لها ثلث الدية مائة وستة وستين دينارا وثلثي دينار» (٢) فلا تصلح للمعارضة بعد إعراض المشهور عنها في المقام.

وأما المهر فلما مرّ في (مسألة ١٢٩)، ولقوله عليه السلام: «وقضى لها عليه بصدّاق مثل نساء قومها» (٣).

(٣٢٣) لما في معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل داس بطن رجل حتى أحدث في ثيابه، فقضى عليه أن يدس بطنه حتى يحدث في ثيابه كما أحدث، أو يغرم ثلث الدية» (٤) مضافا إلى الإجماع.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ٣٠ من أبواب ديات الأعضاء: الحديث ٣ و ٢ و ٢.

(٤) الوسائل: باب ٢ من أبواب قصاص الطرف: ١.

وأما لو أحدث بالريح ففيه الحكومة (٣٢٤).

الخامس: لو ضرب عجانه (٣٢٥)، فلم يملك بوله ولا غائطه ففيه الدية كاملة (٣٢٦)، وكذا لو ضرب غير عجانه من سائر جسده فلم يملكهما (٣٢٧).

(٣٢٤) لأصالة الحكومة، بعد عدم ورود تقدير خاص فيه، وأن الظاهر من المعتبرة البول والغائط، لا مطلق الحدث.

(٣٢٥) وهو ما بين الخصيتين وحلقة الدبر، أي الفحقة.

(٣٢٦) إجماعاً، ونصوصاً، ففي معتبرة إسحاق بن عمار قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الرجل يضرب على عجانه فلا يستمسك غائطه ولا بوله، أن في ذلك الدية كاملة»^(١) وفي معتبرته الثانية عن الصادق عليه السلام أيضاً قال: «سأله رجل وأنا عنده عن رجل ضرب رجلاً فقطع بوله؟ فقال له: إن كان البول يمر إلى الليل فعليه الدية، لأنه قد منعه المعيشة، وإن كان إلى آخر النهار فعليه الدية، وإن كان إلى نصف النهار فعليه ثلثا الدية، وإن كان إلى ارتفاع النهار فعليه ثلث الدية»^(٢) والمراد من قطع البول قطعه عن الطريقة الطبيعية المستمرة المتعارفة، فينطبق على السلس وغيره.

وذيل الرواية محمول على مراتب تحقق السلس، ومراتب الضرب شدة وخفة. وعلى أي حال لا بد من مراجعة أهل الخبرة في تحقق الموضوع.

(٣٢٧) لما في معتبرة غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس ببوله بالدية كاملة»^(٣) وفي رواية أبي البخري عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن رجلاً ضرب رجلاً على رأسه فسلس بوله فرفع إلى علي عليه السلام فقضى منه بالدية في ماله»^(٤).

(١) و (٢) الوسائل: باب ٩ من أبواب ديات المنافع الحديث: ٣٠٢.

(٣) و (٤) الوسائل: باب ٩ من أبواب ديات المنافع: ٤ و ٥.

الرابع: لو ملك بالضرب أحد الحدثين ولم يملك الآخر ففيه الدية (٣٢٨)، ولو عولج وبرئ فالحكومة (٣٢٩).

الخامس: لو استلزمت الجناية مرضاً نفسياً مثل كثرة البكاء أو الضحك وخروجهما عن الحدّ المتعارف ففيها الحكومة (٣٣٠).

(٣٢٨) لما تقدم في معتبرة غياث بن إبراهيم وغيرها، وفي الغائط بطريق أولى لأنه أفسد من البول.

(٣٢٩) لعدم ورود تحديد شرعي فيه، فتصل النوبة إليها.

(٣٣٠) لأصالة الحكومة - كما تقدم مكرراً - بعد عدم ورود تحديد شرعي

فيه.

الفصل الخامس في الكسر والصدع وغيرهما

تقدم بعض مسائله في الفصل السابق إلا أن هنا مسائل:

(مسألة ١): في كسر كل عظم من عضوه مقدر خمس دية ذلك العضو^(١)، فإن جبر على غير عيب فأربعة أخماس دية كسره^(٢)، وفي موضحته ربع دية كسره^(٣)،

(١) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، ولكن يظهر من كتاب ظريف خلاف ذلك، من أن كسر كل عظم من عضوه مقدر خاص. ولكن إعراض المشهور عن ذلك، مع كونه برأى منهم ومسمع. مع اعتبار أصل الكتاب لديهم ونقلهم عنه في جملة كثيرة من الموارد، يوجب الوهن. نعم لو أمكن الجمع فهو المتعين، وإلا فمراعاة المشهور تقتضي ما تقدم، وطريق الاحتياط في التصالح والتراضي.

(٢) على المشهور أيضاً، بل ادّعي عليه الإجماع.

(٣) على المشهور، بل إجماعاً، ونصوصاً، ففي جملة من موارد كتاب ظريف: «و دية موضحتها ربع دية كسرها»^(١) وفي ما عرضه يونس على أبي الحسن الرضا^(عليه السلام): «و دية موضحة ربع دية كسرها»^(٢).

(١) راجع الوسائل: باب ٩ و ١١ و ١٥ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج والجراح الحديث: ٣.

وفي رضه ثلث دية ذلك العضو إن لم يبرأ^(٤)، فإن برأ على غير عيب فأربعة أخماس دية رضه^(٥)، وفي فكه من العضو بحيث يتعطل ثلثا دية ذلك العضو فإن جبر على غير عيب فأربعة أخماس دية فكه^(٦).

(مسألة ٢): لو ترددت الجناية بين الموضحة والرض وغيرهما مما تقدم فالمرجع أهل الخبرة^(٧)، وإن لم يكن فيؤخذ بالمتيقن منها^(٨).

وما دلّ على الخلاف، مثل ما عن علي عليه السلام في دية الكف: «إذا كسرت فجبرت على غير عثم ولا عيب فديتها أربعون دينارا، ودية صدعها أربعة أخماس دية كسرهما اثنان وثلاثون دينارا، ودية موضحتها خمسة وعشرون دينارا»^(١) وقوله عليه السلام في المفصل الأوسط من الأصابع الأربع في الرجل: «و دية كسره أحد عشر دينارا وثلثا دينار، ودية صدعه ثمانية دنانير وأربعة أخماس دينار، ودية موضحته ديناران»^(٢) وغيرهما من الأخبار ساقطة بالإعراض.

(٤) إجماعا، ونصا، كما ورد عن علي عليه السلام في كتاب ظريف^(٣) بعد إلغاء الخصوصية بقرينة الإجماع.

(٥) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع.

(٦) على المشهور في كل منهما، بل ادّعي الإجماع.

(٧) لما تقدم في كتاب القضاء من أن قولهم حجة في الموضوعات الخارجية، كالمقام وغيره.

(٨) للأصل بعد عدم إحراز الأكثرية بوجه معتبر شرعي، والأحوط التصالح

والمراضاة.

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل: باب ١٧ من أبواب ديات الأعضاء.

(٣) الوسائل: باب ١٠ و١٦ من أبواب ديات الأعضاء.

(مسألة ٣): إذا تعدد الضرب - أو الجناية ففي الأول منه حصل الفك مثلاً وفي الثاني حصل الرض وفي الثالث الكسرة تتعدد الدية ^(٩)، إلا إذا كانت الجنايات بضربة واحدة فتدخل غير الأغظ في الأغظ في مورد واحد ^(١٠).
(مسألة ٤): في نقل كل عظم نصف دية كسرة ^(١١).

(٩) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب لا محالة ٧ وما يأتي من صحيح إبراهيم بن عمر.

(١٠) لأنه مع وجوب دفع الأكثر لا وجه للأقل حينئذ، كما هو واضح، مع عدم تعدد السبب، ويدلّ على ذلك صحيح أبي عبيدة الحذاء ^(١) في الجملة، هذا إذا كان المورد واحداً، كما إذا ضربه بعضاً فحصل الرض والفك والكسر بضربة واحدة وفي محل واحد من البدن.

وأما إذا كان المورد مختلفاً كما إذا ضربه ضربة واحدة، فحصلت جنايات متعددة في موارد مختلفة في جسمه، تتعدد الدية لتعدد المورد، وإن كان الضرب واحداً لكنه منبسط على موارد متعددة، فيكون بمنزلة ضربات مختلفة متعددة، مثل ما إذا ضربه ضربة واحدة وفقد به سمعه وبصره وذائقته وشمه.

والحاصل: أن التداخل إنما يكون في ما إذا كان الضرب واحداً والمورد واحداً أيضاً، فحصل في ذلك المورد الواحد بالضرب الواحد جنايات متعددة، وعلى ذلك يحمل صحيحة أبي عبيدة الحذاء، وفي غير ذلك فالمرجع إلى أصالة عدم التداخل.

(١١) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، وفي كتاب ظريف عن علي عليه السلام في كسر الكف: «و دية نقل عظامها نصف دية كسرها» ^(٢) وما دلّ على

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات الأعضاء ويأتي في صفحة ٢٥٣.

(٢) الوسائل: باب ١١ من أبواب ديات الأعضاء.

إلا في الأضلاع كما مرّ (١٢).

(مسألة ٥): إذا كسر الصلب فذهب به جماعه ففيه ديتان (١٣)، وكذا لو كسر الظهر أو المجان وذهب به الجماع (١٤).

(مسألة ٦): لو كسر بعصوص (١٥)، شخص فلم يملك غائطه ففيه الدية كاملة (١٦)، ولو لم يملك ريعه به فالحكومة (١٧).

(مسألة ٧): في قرحة كل عضو إذا لم تبرأ ثلث دية ذلك العضو (١٨).

الخلافاً مهجور بالإعراض، هذا إن أوجب الضرر، وإلا فالحكومة. والأحوط التصالح في جميع ما تقدم. والمرجع في تشخيص هذه الموارد أهل الخبرة في تشريعات الأعضاء.

(١٢) لما تقدم في (مسألة ١٤١).

(١٣) نسا، وإجماعاً، ففي صحيح إبراهيم بن عمر عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه، وبصره، ولسانه، وعقله، وفرجه، وانقطع جماعه وهو حي، بست ديات» (١).

(١٤) لما مرّ في سابقة من غير فرق.

(١٥) وهو العصص أو عظم دقيق حول الدبر أو عظم الورك.

(١٦) لمعتبرة سليمان بن خالد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كسر بعصوصه فلم يملك استه، ما فيه من الدية؟ قال: الدية كاملة» (٢) وقوله عليه السلام: «لم يملك استه» كناية عن عدم تملك غائطه.

(١٧) للأصل، بعد عدم ورود تحديد شرعي فيه.

(١٨) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، وفي كتاب ظريف عن

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات المنافع: ١.

(٢) الوسائل: باب ٩ من أبواب ديات المنافع: ١.

وإذا برأت فالحكومة (١٩).

(مسألة ٨): لو ادّعى الجاني جناية واحدة وادّعى المجني عليه تعدد الجناية، يقدم قول الجاني إلا إذا أثبت المجني عليه مدّعه بحجة شرعية (٢٠).

عليه السلام: «و دية قرحة لا تبرأ ثلاثة عشر دينار وثلث دينار»^(١) أي ثلث دية الكف بإلغاء المورد بقرينة الإجماع.

(١٩) للأصل، بعد عدم ورود تحديد من الشارع.

(٢٠) للأصل، ما لم يثبت المجني عليه دعواه بحجة شرعية.

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

الفصل السادس في الجناية على المنافع

وهي في موارد:

الأول: العقل

(مسألة ١): إذا استلزمت الجناية ذهاب العقل ففيه الدية الكاملة (١)،

(١) نصوصا، وإجماعا، ففي صحيح أبي عبيدة الحذاء قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل ضرب رجلا بعمود فسطاط على رأسه ضربة واحدة فأجافه حتى وصلت الضربة إلى الدماغ فذهب عقله؟ قال: إن كان المضروب لا يعقل منها أوقات الصلاة، ولا يعقل ما قال ولا ما قيل له، فإنه ينتظر به سنة، فإن مات فيما بينه وبين السنة أقيد به ضاربه، وإن لم يمِت فيما بينه وبين السنة ولم يرجع إليه عقله أغرم ضاربه الدية في ماله لذهاب عقله، قلت: فما ترى عليه في الشجة شيئا؟ قال: لا، لأنه إنما ضرب ضربة واحدة فجنت الضربة جنايتين، فألزمته أغلظ الجنايتين وهي الدية، ولو كان ضربه ضربتين فجنت الضربتان جنايتين لألزمته جناية ما جنتا كائنا ما كان، إلا أن يكون فيهما الموت بواحدة وتطرح الأخرى، فيقاد به ضاربه، فإن ضربه ثلاث ضربات واحدة بعد واحدة فجنين ثلاث جنایات ألزمته جناية ما جنت الثلاث ضربات كائنات ما كانت، ما

وفي نقصانه الحكومة ^(٢)، ولا قصاص في ذهابه ونقصانه ^(٣)، وفي الجنون الأدواري الحكومة ^(٤).

(مسألة ٢): لو جنى عليه جناية - كما لو شج رأسه أو ضرب على وجهه وأعماه أو قطع يده - فذهب عقله بذلك لم تتدخل الدية ^(٥).

لم يكن فيها الموت فيقاد به ضاربه، قال: فإن ضربه عشر ضربات فجنين جناية واحدة ألزمته تلك الجناية التي جنتها العشر ضربات ^(١)، والتحديد إلى السنة ليس له موضوعية خاصة، وإنما هو لإحراز ذهاب العقل، فلو أحرز ذلك بالوسائل الحديثة أو بقول أهل الخبرة، ولو كان أقل من السنة، أغرم الدية ولم ينتظر إلى سنة. نعم لو حددوا ذلك أهل الخبرة ينتظر حينئذ.

وفي معتبرة إبراهيم بن عمر عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه وبصره ولسانه وعقله وفرجه وانقطع جماعه وهو حي، بست ديات» ^(٢) وغيرهما من الروايات، مضافاً إلى الإجماع، وإلى ما تقدم من القاعدة: «كل ما كان في الإنسان واحد ففيه الدية، وكل ما كان اثنين ففي كل واحد منهما نصف الدية».

(٢) للأصل، بعد عدم ورود تحديد من الشرع، وكذا لا طريق للتقسيم حتى يقسط.

(٣) للإجماع، وعدم ضبط محله حتى يتمكن من القصاص.

(٤) لأنها الأصل في كل ما لا تقدير فيه شرعاً، كما مر مكرراً.

(٥) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، وما تقدم من معتبرة إبراهيم ابن

عمر.

وأما صحيح أبي عبيدة الحذاء المتقدم - مضافاً إلى معارضته بالمعتبرة

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ديات المنافع: الحديث ١.

(٢) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات المنافع: ١.

(مسألة ٣): لو ذهب العقل بالجناية ثمَّ عاد تماماً فالحكومة (٦)، وكذا لو عاد ناقصاً (٧).

(مسألة ٤): لا فرق في ذهاب العقل أو نقصانه بين كون السبب فيهما الضرب - على رأسه أو وجهه أو سائر بدنه أو الفزع أو السحر أو غيرها (٨).

(مسألة ٥): لو ادَّعى الجاني ذهاب العقل في المجني عليه قبل وقوع الجناية عليه، وادَّعى ولي المجني عليه ذهابه بالجناية يقدم قول ولي المجني عليه مع اليمين (٩).

المتقدمة - معرض عنه لدى الأصحاب في خصوص المقام، ومع ذلك فالأحوط التصالح.

(٦) لتحقيق الجناية بين الزمانين، وعدم التقدير لها شرعاً، فالمرجع إذا الحكومة لثلاث تذهب الجناية هدرًا. هذا إذا لم يكن العود هبة جديدة، وإلا تتعين الدية كاملة كما تقدم، وعليها تحمل رواية أبي حمزة الشامي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قلت له: جعلت فداك ما تقول في رجل ضرب رأس رجل بعمود فسطاط فأتمه حتى ذهب عقله؟ قال: عليه الدية، قلت: فإنه عاش عشرة أيام أو أقل أو أكثر فرجع إليه عقله، إله أن يأخذ الدية؟ قال: لا، قد مضت الدية بما فيها» (١).

(٧) لما مرَّ في سابقة من غير فرق.

(٨) للأصل، والإطلاق، وأن المناط ذهاب العقل، وما ورد في الروايات الضرب إنما هو من الغالب.

(٩) للأصل، ما لم يثبت الجاني دعواه بحجة معتبرة كما تقدم، وأما

(مسألة ٦): إذا اختلف الجاني وولي المجني عليه في ذهاب العقل أو نقصانه فالمرجع أهل الخبرة من الأطباء^(١٠)، وإلا يختبر^(١١)، وإن لم يتضح فالقول قول الجاني مع اليمين^(١٢).

(مسألة ٧): لو ادعى ولي المجني عليه ذهاب العقل بالجناية فتكون الدية كاملة وادعى الجاني ذهاب سمع إحدى الأذنين مثلاً دون ذهاب العقل فتكون الدية نصفها فالمرجع أهل الخبرة^(١٣).

اليمين، فلما مرّ مكرراً من أنها لفصل النزاع والخصومة.

و دعوى: أن الأصل مثبت ولا اعتبار به.

مردودة: بأن المدلول المطابقي للمستصحب عين بقاء العقل على ما اتصف المجني عليه، وهذا مدلول المطابقي العرفي للمستصحب لا من لوازمه، فلا مجال لتلك الدعوى أصلاً.

(١٠) لأن قولهم حجة، كما مر في كتاب القضاء، ويعتبر فيه العدالة، والتعدد، كما يكون كذلك في مطلق البينة، وللاكتفاء بحصول الاطمينان العقلاني وجه، وإن كان خلاف المشهور.

(١١) لأنه يوجب الاطمئنان بمقدار عقله، وذلك بتواظب حالاته من قبل شخص أمين في خلواته حتى يحصل الاطمئنان.

(١٢) لأصالة عدم اشتغال ذمته بأكثر مما يدعيه، إلا إذا أثبت المجني عليه دعواه بحجة شرعية.

نعم لو كان تقرير الدعوى بنحو ترجع إلى الصحة وعدمها، وأمكن جريان أصالة الصحة، يقدم قول المجني عليه، ومع عدم إمكان جريانها لأجل القرائن، فالقول قول الجاني أيضاً.

(١٣) لأن قولهم حجة، كما مرّ.

وإلا يقدم قول الجاني مع يمينه (١٤).

(مسألة ٨): لو ادّعى ولي المجني عليه ذهاب العقل وذهاب السمع مثلاً معا وادّعى الجاني ذهاب أحدهما فقط يقدم قول الجاني (١٥).

(١٤) للأصل، بعد التردد بين الأقل والأكثر، واليمين لفصل الخصومة كما

مر.

(١٥) للأصل، ما لم يثبت ولي المجني عليه دعواه بحجة شرعية.

الثاني: السمع

(مسألة ٩): في ذهاب السمع من الأذنين جميعا الدية (١٦)، وفي ذهاب سمع كل اذن نصف الدية (١٧)، ولو ذهب إحداهما بآفة أو بخلقة أو غيرهما ولم يكن له سواها ففيها النصف أيضاً إن ذهبت بجناية (١٨).

(مسألة ١٠): لو علم بذهاب السمع وعدم عوده أو شهد أهل الخبرة بذلك استقرت الدية (١٩)،

(١٦) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح يونس الذي عرضه على أبي الحسن الرضا عليه السلام: «في ذهاب السمع كله ألف دينار» (١) وتقدم معتبرة إبراهيم بن عمر، وفي صحيح سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قال: «في رجل ضرب رجلاً في أذنه بعظم، فادّعى أنه لا يسمع، قال: يترصد ويستغفل وينتظر به سنة، فإن سمع أو شهد عليه رجلان أنه يسمع، وإلا حلّفه وأعطاه الدية» (٢) وتقتضيه القاعدة المتقدمة: «كل ما كان في الجسد واحد ففيه الدية، وما كان اثنان ففي أحدهما نصف الدية».

(١٧) لما تقدم من القاعدة، وأن ذلك مقتضى صحيح يونس، مضافاً إلى الإجماع.

هذا، ولا فرق بين كون الذاهبة أحد وأقوى من الباقية أم لا.

(١٨) لما تقدم من إطلاق صحيح يونس وغيره، مضافاً إلى الإجماع.

(١٩) لتحقيق المقتضى حينئذ لها وفقد المانع عنها، وكذا لو صدقه الجاني

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات المنافع.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب ديات المنافع.

وإن لم يعلم بذلك واحتمل العود بشهادة أهل الخبرة بعد مدة ينتظر فإن عاد فالحكومة (٢٠)، وإن لم يعد استقرت الدية (٢١)، ولو مات في مدة الانتظار فالأحوط المراضاة بالدية (٢٢).

(مسألة ١١): لو أنكر الجاني ذهاب سمع المجني عليه رجع إلى أهل الخبرة (٢٣)، وإلا استخبر حاله عند الصوت العظيم والرعد القوي وصيح به بعد استغفاله، فإن ثبت ما ادّعاه المجني عليه اعطي الدية (٢٤)، وإن لم يمكن الاستخبار ولم يظهر الحال أحلف القسامة وحكم للمجني عليه (٢٥).

تستقر الدية، لقاعدة الإقرار.

(٢٠) لأنها الأصل في كل جنائية، وأنها تحققت بين الزمانين. نعم، لو ثبت بشهادة أهل الخبرة أن العود هبة إلهية مستقلة، استقرت الدية ولا حكومة في البين، لوجود السبب المقتضي لها، كما هو واضح.

(٢١) لما تقدم من تحقق السبب، فيترتب عليه المسبب لا محالة.

(٢٢) لاستصحاب بقاء المنشأية إلى آخر المدة، ولا تجري أصالة عدم اشتغال ذمة الجاني أكثر من الحكومة، لتقدم الأصل الموضوعي - وهو الاستصحاب - عليه، ولكن الأحوط المصالحة والمراضاة.

(٢٣) لحجية قولهم، كما مر في كتاب القضاء، وتقدم في مسألة ٦ ما يتعلق بالتعدد والعدالة.

(٢٤) لوجود المقتضي وفقد المانع، بعد إثبات المجني عليه دعواه بالاستخبار.

(٢٥) للوث كما في معتبرة ابن فضال عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام إذا أصيب الرجل في إحدى عينيه، فإنها تقاس ببيضة

والقسامة في المقام هي أن يحلف المجني عليه وخمسة أشخاص إن وجدوا و إلا حلف هو ست مرات (٢٦).

(مسألة ١٢): إذا قطع الأذنين وذهب السمع به فعليه الديتان (٢٧)، ولو جنى عليه بجناية أخرى فذهب سمعه فعليه دية الجناية والسمع (٢٨).

تربط على عينه المصابة، وينظر ما منتهى نظر عينه الصحيحة، ثم تغطي عينه الصحيحة وينظر ما منتهى نظر عينه المصابة فيعطى ديته من حساب ذلك والقسامة مع ذلك من الستة الاجزاء على قدر ما أصيب من عينه فان كان سدس بصره حلف هو وحده وأعطى، وان كان ثلث بصره حلف هو وحلف معه رجل واحد، وان كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان وان كان ثلثي بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة نفر، وان كان أربعة أخماس بصره حلف هو وحلف معه أربعة نفر، وان كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسة نفر، وكذلك القسامة كلها في الجروح، وان لم يكن للمصاب بصره من يحلف معه ضوعفت عليه الأيمان إن كان سدس بصره حلف مرة واحدة، وان كان ثلث بصره حلف مرتين، وان كان أكثر على هذا الحساب، وإنما القسامة على مبلغ منتهى بصره، وان كان السمع فعلى نحو من ذلك غير أنه يضرب له بشيء حتى يعلم منتهى سمعه ثم يقاس ذلك، والقسامة على نحو ما ينقص من سمعه فان كان سمعه كله فخير منه فجور فإنه يترك حتى إذا استقلّ نوما صيح به، فإن سمع قاس بينهم الحاكم برأيه - الحديث - «(١)».

(٢٦) لما مر في المعبرة المتقدمة.

(٢٧) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، مضافا إلى ما تقدم من معتبرة

إبراهيم بن عمر.

(٢٨) لما تقدم في سابقة، مضافا إلى الإجماع.

ولو قطع إحدى الأذنين فذهب السمع من الأذنين فدية ونصف (٢٩).
 (مسألة ١٣): إذا لم يذهب السماع ولكن وقع في الطريق نقص حجب
 عن السماع فالحكومة (٣٠)، وكذا لو وقع تشويش في السمع (٣١).
 (مسألة ١٤): في ذهاب سمع الصبي الدية كما في الرجل ولو تعطل نطقه
 به فالحكومة مضافة إلى الدية (٣٢).
 (مسألة ١٥): لو ادّعى المجني عليه نقص سمع إحداهما قيست إلى
 الصحيحة إن لم يمكن الرجوع إلى أهل الخبرة (٣٣).

(٢٩) لتحقيق المقتضي لكل منهما، فالنصف لإحدى الأذنين، وتمازج الدية
 لذهاب السمع.

(٣٠) لأن ذلك جناية لم يقدر لها حدّ في الشرع، فتصل النوبة إليها.

(٣١) لما مرّ في سابقة من غير فرق.

(٣٢) أما الأول: فلإطلاق كما مر.

وأما الثاني: فلأن الحكومة لجناية تعطيل النطق التي لم تحدد شرعا،
 والدية لذهاب السمع. نعم لو زال النطق فتجب ديتان.

(٣٣) أما الرجوع إلى أهل الخبرة فلا اعتبار قولهم كما مر في كتاب القضاء،

وأما طريق المقايضة - كما يستفاد ذلك من كتاب ظريف^(١) والمعتبرة الآتية - هو
 أن تسد الناقصة وتطلق الصحيحة ويصاح به أو يضرب بجرس حيال وجهه
 ويتباعد حتى يقول لا اسمع، فيعلم ذلك المكان ثم يعاد عليه ذلك مرة ثانية من
 جهة أخرى من خلفه مثلا، فإن تساوى المسافتان صدق وإلا كذب، ثم تطلق
 الناقصة وتشد الصحيحة ويكرر عليه ما سبق ثم يقاس بين المسافتين، فيعطى
 الأرض بحسابه.

وتجب الدية بحسب التفاوت إن نصفاً فنصف الدية وإن ثلثاً فثلثها وهكذا (٣٤)، ولو كان يدعي النقصان من الأذنين معاً فكذا (٣٥).

(٣٤) لما في معتبرة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «في رجل وجيء في أذنه فادّعى أن إحدى أذنيه نقص من سمعها شيء، قال: تسدّ التي ضربت سداً شديداً ويفتح الصحيحة - إلى أن قال - ثمّ يقاس فضل ما بين الصحيحة والمعتلة فيعطى الأرض بحساب ذلك»^(١).

(٣٥) من الرجوع إلى أهل الخبرة أو التجربة بما يوجب الاطمئنان لصحة دعواه.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ديات المنافع: ٢.

الثالث: ضوء العينين

(مسألة ١٦): في ذهاب البصر منهما الدية كاملة (٣٦)، ومن إحداهما نصفها (٣٧)، من غير فرق بين أفرادها المختلفة حدة وضعفا بل والذي في عينه بياض إن لم يمنع من الإبصار (٣٨).
(مسألة ١٧): لو قلع الحدقة فليس عليه إلا دية واحدة (٣٩)، بلا فرق بين الأعمى والبصير (٤٠).

(٣٦) نصوصا، وإجماعا، فعن علي عليه السلام في كتاب ظريف: «و الضوء كله من العينين ألف دينار»^(١) وما مرّ في معتبرة إبراهيم بن عمر، مضافا إلى ما تقدم من القاعدة.

(٣٧) إجماعا، ولما تقدم من القاعدة، بل مقتضى الروايات المتقدمة ذلك أيضاً.

(٣٨) للإطلاق الشامل لجميع ذلك، فلو كان في إحدى العينين نصف البصر أو ربعه أو أقل أو أكثر وذهب بالجنائية، ففيها نصف الدية.

(٣٩) لأن المنفعة - وهي الإبصار - تابعة للعين، فإن الظاهر من قولهم عليه السلام: «في العينين الدية» قلع الحدقة المستلزم إزالة البصر، وهذا بخلاف قطع الأذنين فإن ذهاب السمع ليس لازما لذهاب الأذنين، مضافا إلى الإجماع في المقام.

(٤٠) للإطلاق الذي تقدم، ولما مر.

ولو جنى عليه بغير ذلك كما لو ضرب على رأسه أو على وجهه فذهب إبصاره أيضاً فعليه دية الجناية ودية الإبصار (٢٦١).

(مسألة ١٨): لو ادّعى المجني عليه ذهاب البصر من دون ذهاب أصل العين وأنكر الجاني فالمرجع أهل الخبرة (٢٦٢)، فإن قامت بينة على الذهاب ثبتت الدية (٢٦٣)، وإلا حلف القسامة وقضي له (٢٦٤).

(مسألة ١٩): لو شهد أهل الخبرة بالعود بعد مدة فإن عاد فالحكومة (٢٦٥)، وإن لم يعد في تلك المدة وحصل اليأس منه استقرت الدية (٢٦٦).

(٤١) لتعدد الجناية المقتضي لتعدد الدية، وإن اتحد المسبب.

(٤٢) لأن قولهم حجة، كما تقدم في كتاب القضاء.

(٤٣) لحجية البينة، فتثبت الدية في موارد الخطأ وشبهه، وفي العمد

القصاص إلا بالصلح عليها.

(٤٤) للإجماع، ولما في كتاب ظريف المعروف على أبي الحسن

الرضا عليه السلام: «و القسامة مع ذلك من الستة الأجزاء على قدر ما أصيب من عينه، فإن

كان سدس بصره حلف هو وحده، وأعطى وإن كان ثلث بصره حلف هو وحلف

معه رجل واحد، وإن كان نصف بصره حلف هو وحلف معه رجلان، وإن كان

ثلثي بصره حلف هو وحلف معه ثلاثة نفر، وإن كان أربعة أخماس بصره حلف

هو وحلف معه أربعة نفر، وإن كان بصره كله حلف هو وحلف معه خمسة نفر،

وكذلك القسامة كلها في الجروح» (١).

(٤٥) لتحقق الجناية بين الزمانين، وعدم تحديد لها شرعا.

(٤٦) لتحقق السبب الموجب للدية.

(مسألة ٢٠): لو مات قبل مضي المدة التي أجلت لعود بصر العين، ولم يعد استقرت الدية (٤٧)، وكذا لو قلع شخص آخر العين المجني عليها كذلك (٢٨).

نعم، لو انقضت المدة المؤجلة - أو المدة المتعارفة - و بعد مدة أخرى عاد ضوء العين تثبت الحكومة، لما مر إن لم يكن الإبصار هبة ربانية جديدة، وإلا فتثبت الدية، كما في معتبرة سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن العين يدعي صاحبها أنه لا يبصر شيئاً؟ قال: يؤجل سنة ثم يستحلف بعد السنة أنه لا يبصر ثم يعطى الدية، قال: فإن هو أبصر بعده؟ قال: هو شيء أعطاه الله إياه» (١).

(٤٧) لما تقدم في (مسألة ١٠) من هذا الفصل.

(٤٨) استقرت الدية على الأول للأصل، وعلى الثاني دية العين الفاقدة للبصر، وهي ثلث دية العين الصحيحة كما تقدم في (مسألة ١٣ من الفصل الرابع).

نعم، لو كانت هناك أمانة على عود البصر فعلى الأول الحكومة، لعدم التقدير لها شرعاً بعد فرض وجود الأمانة على عوده، وعلى الثاني دية لوجود المقتضي لها.

ولو اختلفوا فادعى الجاني الأول عود البصر، فلا يكون عليه إلا الحكومة، وأنكر الثاني ذلك لثلا يكون عليه إلا ثلث دية العين الصحيحة، فإن صدق المجني عليه الأول أو أقام بينة على مدعاه حكم له، فيطالب الأول بالحكومة، ويلزم الثاني الدية، لفرض كمال العين بالبينة، وأما ثبوتها بإقرار المجني عليه، فإن أخبر ثقات أهل الخبرة بذلك أيضاً فعليه الدية الكاملة، وإلا ففي ثبوتها

ولو ثبت عوده في أثناء المدة ومات فالحكومة (٤٩).

(مسألة ٢١): لو اختلفا في عود البصر فالمرجع إلى المتخصصين من أهل الخبرة وإلا فالقول قول المجني عليه مع اليمين (٥٠).

(مسألة ٢٢): لو جنى على عين شخص وادّعى الجاني أنه كان لا يبصر بها قبل الجناية فليس عليه إلا الحكومة وأنكر المجني عليه ذلك وقال حصل بالجناية وإن عليه الدية، فالقول قول المجني عليه مع اليمين (٥١)، إن لم يشهد أهل الخبرة والمتخصصين على خلاف ذلك وإلا يتبع قولهم (٥٢)، ولو اتفقا على الجناية وعلى فقدان الرؤية في أحدهما كالعين اليسرى مثلا وقال الجاني: وقعت الجناية عليها فليس إلا الحكومة، وقال المجني عليه وقعت على الصحيحة كالعين اليمنى مثلا وذهبت الرؤية

بمجرد إقرار المجني عليه إشكال، ولا بد من التصالح. وإن كذبه المجني عليه، فالقول قوله مع اليمين، لأصالة عدم العود بعد ذهابه، فيطالب الأول بالدية، والثاني بالحكومة على ما مر.

(٤٩) لعدم تقدير للجناية شرعا، فالمرجع إليها حينئذ.

(٥٠) أما الأول: فلما مر مكررا.

و أما الثاني: فللأصل ما لم تكن حجة شرعية على الخلاف، وأما اليمين فلأنها لقطع النزاع.

(٥١) لأصالة الصحة، وأنه لا يعرف إلا من قبل نفسه، ويحلف القسامة لما تقدم في (مسألة ١٨)، ولكن لو كان المجني عليه مورد المعاشرة مع الناس من أهله وجيرانه وغيرها ولم يدع أحد بصحة عينه سابقا، يشكل جريان أصالة الصحة حينئذ، فيقدم قول الجاني مع اليمين، لما مرّ مكررا.

(٥٢) لما مرّ في كتاب القضاء من تقديم قولهم.

فالمرجع أهل الخبرة والمتخصصين وإلا فيكون من التداعي ويرى الحاكم فيها نظره (٥٣).

(مسألة ٢٣): لو ادّعى نقصان البصر في إحداها بالجناية قيسست إلى الأخرى وأخذت الدية بالنسبة بعد القسامة (٥٤).

(٥٣) تقدم تفصيل ذلك في كتاب القضاء فراجع هناك.

(٥٤) للإجماع، ولما يأتي من الروايات، هذا إن لم يمكن التشخيص بالآلات الحديثة في هذه الأعصار من أهل الخبرة، وإلا فالمرجع إليهم.

وأما ما ورد في كتاب يونس: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا أصيب الرجل في إحدى عينيه فإنها تقاس ببيضة تربط على عينه المصابة وينظر ما منتهى نظر عينه الصحيحة، ثم تغطى عينه الصحيحة وينظر ما منتهى نظر عينه المصابة فيعطى ديته من حساب ذلك - الحديث -»^(١) وفي معتبرة معاوية بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصاب في عينيه فيذهب بعض بصره، أي شيء يعطى؟ قال: تربط إحداها، ثم توضع له بيضة ثم يقال له: انظر، فما دام يدّعي أنه يبصر موضعها حتى إذا انتهى إلى موضع إن جازه قال: لا أبصر، قرّبها حتى يبصر، ثم يعلم ذلك المكان، ثم يقاس ذلك القياس من خلفه وعن يمينه وعن شماله فإن جاء سواء وإلا قيل له: كذبت حتى يصدق، قلت: أليس يؤمن؟ قال: لا، ولا كرامة ويصنع بالعين الأخرى مثل ذلك ثم يقاس ذلك على دية العين»^(٢) فلا ريب أنهما من طرق التشخيص والآلات، والتجربيات الحديثة في هذه الأعصار الدقيقة جدا قد تكون أبين وأدق مما ورد في الروايات، فلا بد من الرجوع إليها. نعم لو لم يمكن الرجوع إلى الآلات الحديثة فلا بد من الرجوع إلى الروايات.

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات المنافع: ١.

(٢) الوسائل: باب ٨ من أبواب ديات المنافع: ١.

والقسامة في المقام وفي السمع أن يحلف هو وخمسة أشخاص إن وجدوا وإلا حلف هو ست مرات (٥٥).

ثم إن الدية حسب تفاوت الرؤية، فقد تكون نصف الرؤية الصحيحة، وقد تكون أقل أو أكثر، وهذا كما مر في السماع.

(٥٥) كما مر في (مسألة ١٨)، والقسامة إنما تجري في مورد عدم إمكان حصول الاطمئنان، فلو حصل الاطمئنان من قول أهل الخبرة بواسطة الآلات الحديثة الدقيقة كما وكيفاً، فلا تصل النوبة إلى القسامة كما هو واضح. نعم لو لم يحصل الاطمئنان أو حصل لكل منهما الاطمئنان على خلاف الآخر، فالمرجع إلى القسامة حينئذ.

ثم إنه لا وجه للاقتصار على القدر المتيقن فيما مر من صحيح يونس بما إذا كانت الدعوى في أصل النقص، بل يشمل فيما إذا كانت الدعوى في مقدار النقص أيضاً، وإن علم أصله، لما تقدم من الإطلاق فيه.

كما أن القسامة تجري في كل مورد، ولو لم يكن فيه استظهار أصلاً، لقوله عليه السلام: «وكذلك القسامة كلها في الجروح»^(١).

ودعوى: أن القسامة إنما تكون في مورد يعتبر فيه اللوث، ولا لوث فيما لو علم أصل الدعوى والجناية.

صحيحة: ولكن اللوث قد يكون في أصل الجناية أيضاً، كما تقدم في قتل النفس، وقد يكون في سائر خصوصياتها مع وقوع النزاع فيها، كما في المقام مع أن اعتبار اللوث في أصل القسامة محل إشكال بل منع، لظهور إطلاق الصحيحة. فما عن صاحب الجواهر من اعتبار اللوث في المقام، وعدم جريان صحيح يونس المتقدم في مورد النزاع في مقدار النقص، مخدوش كما عرفت.

(١) الوسائل: باب ١٢ من أبواب ديات المنافع: ١.

(مسألة ٢٤): لو اتفقا على أصل الجناية واتفقا أيضاً في قلة الرؤية ولكن ادّعى الجاني أنها كانت قبل الجناية وادّعى المجني عليه أنها حصلت بالجناية فالمرجع أهل الخبرة إن أمكن وإلا فالقول قول المجني عليه مع اليمين إلا أن يقيم الجاني البينة على دعواه (٥٤).

(مسألة ٢٥): لو ادّعى النقص في العينين قيساً إلى من هو من أبناء سنّه إن لم يمكن الرجوع إلى ثقات أهل الخبرة والمتخصصين (٥٧).

(مسألة ٢٦): طريق المقايسة - إن لم يمكن الرجوع إلى الثقات من أهل الخبرة والمتخصصين هنا كما في السمع (٥٨).

(٥٦) أما الأول: فلما تقدم مكرراً من اعتبار قولهم.

وأما الثاني: فلاصالة الصحة المقدمة على البراءة، ما لم يقيم الجاني البينة على مدعاه، وأما اليمين فلقطع النزاع والخصومة كما تقدم.

(٥٧) إجماعاً، ونصاً، ففي صحيح عبد الله بن ميمون عن الصادق عن أبيه عليه السلام قال: «أتى أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد ضرب رجلاً حتى انقص من بصره فدعا برجل من أسنانه ثم أراه شيتاً فنظر ما انتقص من بصره، فأعطاه دية ما انتقص من بصره»^(١) وقد تقدم أن الروايات الواردة في التشخيص ليست لها موضوعية خاصة، وإنما هي طريق محض للاستظهار، فلو حصل الاطمئنان من قول أهل الخبرة والمتخصصين في الفن أمكن الاعتماد عليه، بل قد يكون قولهم أبين وأدق كما تقدم، لأن اختلاف الأمزجة والأمكنة والحالات لها دخل كثير في سلامة أعضاء الجسم.

(٥٨) للإجماع، والنص كما تقدم في (مسألة ٢٢).

(١) الوسائل: باب ٨ من أبواب ديات المنافع: ٤.

ولا بد في المقايسة من مراعاة الجهات من حيث كثرة النور وقلته والأراضي أن لا تكون مختلفة علوا وانخفاضا فلا تقاس مع ما يمنع من المعرفة كما لا تقاس في يوم غيم^(٥٩).

(مسألة ٢٧): لو جني على عينه فصار أعشى - لا يبصر بالليل - أو أجهر - لا يبصر نهارا - فالحكومة^(٦٠)، وكذا لو أحمرّ بياض عينيه بالجنابة.

(٥٩) كل ذلك لأن القياس مع عدم مراعاة تلك الجهات لا يوجب معرفة الحال غالبا، ولا الاطمئنان بمقدار الاختلاف والتفاوت، مضافا إلى ما ورد في الغيم من معتبرة إسماعيل عن الصادق عن أبيه عن علي عليه السلام قال: «لا تقاس عين في يوم غيم»^(١).

(٦٠) لأنه نقص ولا مقدر له شرعا، فالمرجع إليها كما مر مكررا، ولا فرق في احمرار بياض العين بين زوالها بعد مدة وعدم زوالها، لتحقق الجنابة بين المدتين أو بقاءه.

الرابع: الشّم

(مسألة ٢٨): في إذهاب الشّم عن المنخرين الدية كاملة (٦١)، وعن المنخر الواحد نصفها (٦٢).
(مسألة ٢٩): في نقص الشّم الحكومة (٦٣).

(٦١) إجماعاً، ونصاً، ففي معتبرة الأصبغ بن نباتة عن علي عليه السلام: «في رجل ضرب رجلاً على هامته فأدعى المضروب أنه لا يبصر شيئاً، ولا يشم رائحة، وأنه قد ذهب لسانه، فقال أمير المؤمنين: إن صدق فله ثلاث ديات، ف قيل: يا أمير المؤمنين فكيف يعلم أنه صادق؟ فقال: أما ما ادّعاه أنه لا يشم رائحة فإنه يدنا منه الحراق فإن كان كما يقول وإلا نحى رأسه ودمعت عينه، فأما ما ادّعاه في عينيه فإنه يقابل بعينه الشمس فإن كان كاذباً لم يتمالك حتى يغمض عينيه، وإن كان صادقاً بقيتا مفتوحتين، وأما ما ادّعاه في لسانه فإنه يضرب على لسانه بإبرة فإن خرج الدم أحمر فقد كذب، وإن خرج الدم أسود فقد صدق»^(١) مضافاً إلى ما تقدم من القاعدة: «كل ما كان في الإنسان اثنان ففيه نصف الدية، وكل ما فيه واحد ففيه تمام الدية».

(٦٢) لما مرّ من القاعدة، وظهورها الوضعي، إذ لفظ (كل) يشمل الأجزاء - داخلها كان أو خارجاً - و المنافع وغيرهما مما في الإنسان.
و دعوى: اختصاصها بخصوص الأعضاء الجسميّة الخارجيّة، منافية لظاهر العموم، وإطلاق الكلمات، وإن كان الأحوط التصالح في المنافع.
(٦٣) للأصل - كما تقدم - بعد عدم التقدير له شرعاً.

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديات المنافع: ١.

وكذا لو ذهب تمامه ثم عاد بعد مدة (٦٤)، سواء كان قبل أداء الدية أم بعده (٦٥).

(مسألة ٣٠): لو ادّعى المجني عليه ذهاب الشم وأنكر الجاني ذهابه فإن أمكن الاستكشاف بالآلات الحديثة والوسائل العصرية يرجع إلى أهل الخبرة منهم (٦٦)، والأحوط اعتبار التعدد والعدالة (٦٧)، وإلا امتحن بالروائح الحادة والمحرقه في حال غفلته (٦٨)، فإن ثبت دعواه تؤخذ الدية (٦٩)، وإلا فيستظهر عليه بالقسامة ويقضى له (٧٠).

(مسألة ٣١): لو ادّعى نقص الشم فإن أمكن إثباته بما تقدم فهو (٧١).

(٦٤) لتحقق الجناية بين المدتين. نعم لو كان العود هبة إلهية مستقلة بشهادة أهل الخبرة والمتخصصين، فالدية المقررة شرعا دون الحكومة.

(٦٥) لانكشاف عدم استحقاق الدية بالعود، وإنما يستحق الحكومة، فلا بد حينئذ من ردها إلى الجاني إن قبضها منه.

(٦٦) لحجية قولهم كما مرّ مكررا.

(٦٧) لإطلاق بعض الأخبار^(١) ولكن تقدم أنه يكفي مطلق الوثوق والاطمئنان في نظائر المقام فراجع (مسألة ٦ من هذا الفصل).

(٦٨) لأن ذلك من طرق التعيين بحسب المتعارف، وقد ورد ذلك في رواية الأصبغ بن نباتة المتقدمة.

(٦٩) لتحقق المقتضي لها وفقد المانع.

(٧٠) لما تقدم في (مسألة ٢٣) بعد إلغاء الخصوصية، وانحصار الطريق فيها حينئذ.

(٧١) فتتعين حينئذ الحكومة لما مرّ.

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٤ وباب ٦١ من أبواب الأطعمة المباحة.

وإلا فيحلف ويقضى بما يراه الحاكم من الحكومة (٧٢)، ويصح إثبات مقدار النقص بالامتحان والمقايسة بشامة أبناء سنه كما في البصر (٧٣).

(مسألة ٣٢): لو ادعى الجاني ذهاب الشم عن المجني عليه قبل الجناية وادعى المجني عليه ذهابه بها يقضى له بعد الحلف (٧٤)، والأحوط التصالح.

(مسألة ٣٣): لو قطع الأنف فذهب الشم فعليه ديتان (٧٥)، وكذا لو جني عليه جناية ذهب بها الشم فعليه مع دية ذهاب الشم دية الجناية أيضاً ولو لم يكن لها دية مقدرة بالحكومة (٧٦).

(مسألة ٣٤): لو اختلفا في عود الشم بعد الاتفاق على ذهابه بالجناية فالمرجع أهل الخبرة وإلا يختبر بما تقدم (٧٧).

(٧٢) لانحصار فصل الخصومة بالحلف حينئذ، إما من المنكر أو ممن يرّد عليه اليمين.

(٧٣) لأن ذلك من الطرق العرفية للاستظهار، كما مر في (مسألة ٢٥).

(٧٤) لاستصحاب بقاء الشم، ولا وجه لدعوى الإثبات فيه، كما تقدم في (مسألة ٥) من الفصل السادس وغيرها، وأما الحلف فلما مر من أنها لقطع الخصومة.

(٧٥) لتعدد الجناية ولو بوحدة السبب المقتضي لتعدد المسبب، وهو الدية.

(٧٦) لما تقدم في سابقة، فعليه الدية والحكومة.

(٧٧) أما الرجوع إلى أهل الخبرة فلحجية قولهم، وأما الاختبار فلما مرّ في

(مسألة ٣٠)، وإن لم يمكن ذلك فالقول قول المجني عليه مع الحلف، للأصل، ولما

الخامس: النطق

(مسألة ٣٥): في ذهاب النطق كله الدية كاملة (٧٨)، وفي ذهاب بعضه الدية بنسبة ما ذهب من حروف المعجم ولم يفصح منه (٧٩)، ولو جنى على شخص فذهب كلامه ثم قطع هو أو غيره لسانه ففي الأولى تمام الدية وفي الثانية ثلثها (٨٠).

(مسألة ٣٦): لو ادّعى المجني عليه ذهاب التكلم والنطق بالجناية وأنكره الجاني وقال إنه كان كذلك قبل الجناية فالقول قول المجني عليه مع اليمين (٨١).

(٧٨) إجماعاً، ونصوصاً، ففي صحيح إبراهيم بن عمر عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلاً بعضاً فذهب سمعه، وبصره، ولسانه، وعقله، وفرجه، وانقطع جماعه وهو حي، بست ديات» (١) والمراد من ذهاب اللسان ذهاب النطق، إلى غير ذلك من الروايات، وتقتضيه القاعدة المتقدمة أيضاً.

(٧٩) لما مرّ في (مسألة ٣٨ من الفصل الرابع في ديات الأعضاء).
(٨٠) تقدم الدليل في (مسألة ٣٨) من الفصل الرابع في الديات، فلا وجه للإعادة مرة أخرى.

(٨١) لأصالة الصحة، كما تقدم في (مسألة ٣٢).

إن لم يمكن الرجوع إلى أهل الخبرة والمتخصصين (٨٢).

(مسألة ٣٧): لو ادّعى المجني عليه ذهاب بعض النطق بالجناية وأنكره الجاني فالمرجع إلى أهل الخبرة والمتخصصين وإلا فيقضى له بعد الحلف (٨٣).
(مسألة ٣٨): لو عاد النطق فالحكومة (٨٤)، سواء ذهب تمامه أم بعضه، ولو ذهب تمامه وعاد بعضه فبالحساب (٨٥).

(٨٢) لتقديم قولهم على الأصل مطلقا، كما مرّ في كتاب القضاء وغيره، وقد ورد الاختبار في رواية الأصبغ بن نباتة المتقدمة وغيرها، وقد عرفت أن ذلك من أحد الطرق، هذا كله إن لم تكن بينة على الخلاف في البين، وإلا فهي المتبعة. ويمكن أن يقال بجريان القسامة في نظائر المقام كما تقدم في (مسألة ١٨ و ٢٣)، لأنها آخر طريق لفصل الخصومات قررها الشارع، سيما مع احتمال اللوث.
(٨٣) لأصالة الصحة إلا أن يقيم المجني عليه بينة على الخلاف.
(٨٤) لأنها الأصل فيما لا تقدير له شرعا، كما مرّ.
(٨٥) كما مرّ في (مسألة ٣٨) من الفصل الرابع، فلا حاجة إلى الإعادة.

السادس: الذّوق

(مسألة ٣٩): في ذهاب الذوق بالجناية الدية ^(٨٦)، وفي نقصانه الحكومة ^(٨٧).

(مسألة ٤٠): في تشخيص ذهاب الذوق يرجع إلى أهل الخبرة والمتخصصين ^(٨٨)، وإلا يقدم قول الجاني مع الحلف ^(٨٩)، ومع تحقق اللوث لا بد من القسامة كما مر.

(مسألة ٤١): لو قطع اللسان فليس عليه إلا الدية للسان والذوق تبع له ^(٩٠).

(٨٦) لما تقدم من القاعدة: «كل ما في الإنسان اثنان ففيه نصف الدية، وكل ما فيه واحد ففيه تمام الدية».

و دعوى: اختصاصها بالأعضاء الجسمية الخارجية تقدم دفعها في (مسألة ٢٨). والأحوط التصالح.

(٨٧) لأنها الأصل في أمثال المقام، وهي بما يراه الحاكم ويحسم به مادة النزاع لولايته على ذلك.

(٨٨) لما تقدم في (مسألة ٣٠).

(٨٩) للأصل، بعد عدم وجود قرينة على الخلاف.

(٩٠) لعدم استقلال الذوق حينئذ بنفسه، بل هو من توابع اللسان كما في الأصابع واليد.

نعم لو جنى على اللسان فذهب الذوق ثم جنى عليه جناية أخرى فيها الدية - أو الحكومة - تتعدد الدية ^(٩١)، ولو جنى عليه جناية أخرى - كالضرب على رأسه أو على رقبته مثلاً - ذهب بها ذوقه ففي الذوق الدية وفي الجناية ديتها المقررة أو الحكومة ^(٩٢).

(مسألة ٤٢): لو جنى على مغرس لحيته فلم يستطع المضغ فالحكومة ^(٩٣)، وكذا لو جنى على لسانه فلم يستطع إدارة الطعام به.
(مسألة ٤٣): لو عاد الذوق فالحكومة وتستعاد الدية ^(٩٤).

(٩١) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب.

(٩٢) لما تقدم في سابقة.

(٩٣) لعدم تقدير لها شرعاً، فالمرجع إليها لا محالة.

(٩٤) لتحقيق الجناية بين المدتين إن لم يكن ذلك هبة إلهية مستقلة، وإلا لا وجه لإعادة الدية، والأحوط التصالح.

السابع: ذهاب الصوت

(مسألة ٤٤): في ذهاب الصوت كله الدية كاملة (٩٥)، وإذا ورد نقص على الصوت فالحكومة (٩٦).

(مسألة ٤٥): لو جني عليه فذهب صوته ونطقه كله وكذا ذوقه تتعدد الدية (٩٧).

(مسألة ٤٦): إذا ذهب صوته بالنسبة إلى بعض الحروف وبقي بالنسبة إلى البعض الآخر فالحكومة (٩٨).

(٩٥) نصا، وإجماعا، ففي صحيح يونس أنه عرض كتاب الديات على أبي الحسن الرضا عليه السلام وكان فيه: «في ذهاب السمع كله ألف دينار، والصوت كله من الغنن والبحح ألف دينار»^(١) والمراد بذهاب الصوت أن لا يقدر صاحبه على الجهر ولا من الغنن والبحح، ولا ينافي قدرته على الإخفات.

(٩٦) لعدم التقدير فيها شرعا، فالمرجع إليها لا محالة، لثلا تذهب الجناية هدرًا، والمراد من النقص في الصوت كما إذا غن أو بح.

(٩٧) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، ويدلّ على ذلك صحيح إبراهيم بن عمر المتقدم.

(٩٨) لعدم التقدير فيها شرعا، وللحاكم الشرعي أن يوزع ذلك حسب الحروف في التكلم، لذهاب جمع إلى ذلك، ولكن الأحوط التصالح.

الثامن: صعر العنق

(مسألة ٤٧): في صعر العنق أي ميله إلى أحد الجانبين - الدية كاملة (٩٩).

التاسع: تعذر الإنزال

(مسألة ٤٨): لو استلزمت الجناية تعذر الإنزال ففيه الدية كاملة (١٠٠)، وكذا في تعذر الإحبال (١٠١)،

(٩٩) لما تقدم في (مسألة ٦٤) من الفصل الرابع من ديات الأعضاء.
(١٠٠) للقاعدة المتقدمة وهي: «كل ما في الإنسان واحد ففيه الدية، وكل ما فيه اثنان ففي أحدهما نصف الدية»، ويؤيد ذلك ما ورد في قضاء على ﷺ: «و انقطع جماعة»^(١) فإنه أعم من عدم الإنزال. وعدم التمكن منه، وكذا ما ورد في كسر الظهر: «في الظهر إذا كسر حتى لا ينزل صاحبه الماء الدية كاملة»^(٢)، وأما الاستدلال بهما فمشكل، لصحة دعوى الاختصاص بالكسر وعدم النهوض.

(١٠١) لما مرّ من القاعدة.

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل: باب ١ من أبواب ديات الأعضاء: ٧.

بلا فرق بين أن يكون ذلك بالجناية أو بالتهويل والتخويف وغيرها (١٠٢).
 (مسألة ٤٩): لو تعذر الإنزال بالجناية مدة ثم حصل الإنزال
 فالحكومة (١٠٣)، وفي تعذر الإحبال بالطب الحديث الدية (١٠٤)، وكذا في
 تعذر الحبل على إشكال فيهما والأحوط الصلح (١٠٥).

(١٠٢) للإطلاق، مضافا إلى الإجماع.

(١٠٣) لعدم التقدير فيها شرعا فالمرجع إليها لا محالة.

(١٠٤) لعموم القاعدة المتقدمة وهي: «كل ما في الإنسان واحد ففيه تمام
 الدية، وما كان فيه اثنان ففي كل واحد منهما نصف الدية» الشامل للمقام أيضاً،
 والأحوط التصالح، لما تقدم من إمكان المناقشة في عمومها.

(١٠٥) لما تقدم في سابقة، ويشهد لها معتبرة سليمان بن خالد عن
 الصادق عليه السلام: «سألته عن رجل وقع بجارية فأفضاها وكانت إذا نزلت بتلك المنزلة
 لم تلد؟ قال: الدية كاملة»^(١) ولكن الأحوط التصالح، لإمكان المناقشة فيما تقدم
 في عموم القاعدة، وفي المعتبرة.

العاشر: انقطاع الجماع

(مسألة ٥٠): لو كانت الجناية سببا لانقطاع الجماع بالمرة وعدم نشر الآلة فالدية كاملة (١٠٦)، ولو عاد فالحكومة (١٠٧)، ولا فرق في ذلك بين أن يكون سبب الجناية هو الضرب أو الخوف والتهويل أو إشراب مائع (١٠٨).

(١٠٦) لما تقدم من العموم في القاعدة، ويدلّ على ذلك إطلاق ما في صحيح إبراهيم بن عمر عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل ضرب رجلا بعضا فذهب سمعه، وبصره، ولسانه، وعقله، وفرجه، وانقطع جماعه وهو حي، بست ديات»^(١) وكذا لو تعدّر عليه الالتذاذ، لما تقدم من القاعدة، ولإطلاق الصحيح، مضافا إلى شهادة الاعتبار.

هذا إذا لم ينطبق على جميع ذلك عنوان الشلل في العضو، وإلا فمقتضى القاعدة الثلث، كما تقدم.

(١٠٧) لأنها المرجع في كل جناية ليس لها تقدير شرعي، والمفروض تحققها بين المدتين.

(١٠٨) للإطلاق، فإن المناط تحقق الأثر والمسبب على أي نحو كان السبب، مضافا إلى الإجماع.

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات المنافع: ١.

(مسألة ٥١): لو ادّعى المجني عليه انقطاع الجماع بالجناية وأنكره الجاني بها فإن لم يمكن الرجوع إلى أهل الخبرة والمتخصصين يحلف المجني عليه ويقضى له (١٠٩).

الحادي عشر: ذهاب قوة الرضاع

(مسألة ٥٢): لو كانت الجناية سببا لذهاب الرضاع وانقطاع اللبن فالحكومة (١١٠)، ولو ادّعى الجاني الذهاب والانقطاع قبل الجناية وادّعت هي تحققها بالجناية فالقول قولها مع الحلف إن لم تكن بينة على الخلاف (١١١).

(١٠٩) لأصالة الصحة، ولأنه لا يعرف غالبا إلا من قبل نفسه، ومع عدم حصول الاطمئنان بذلك فالمرجع أهل الخبرة والمتخصصين بذلك، ويرى الحاكم نظره.

(١١٠) لعدم التقدير لها شرعا، كما تقدم في (مسألة ١٠٣ من الفصل الرابع في ديات الأعضاء ٩)، إلا إذا دلّت القرائن المعتمدة على إيجاد مرض فيها مستلزم ذهابه عنها بالكلية، فحينئذ تكون الدية كاملة، لما تقدم من القاعدة.

(١١١) لما تقدم من الأصل في نظائر المسألة.

الثاني عشر: تعذر الطمث

(مسألة ٥٣): لو كانت الجناية سببا لتعذر الطمث ففيها ثلث الدية (١١٢) ولو عولج وعاد ففيها الحكومة (١١٣).

(مسألة ٥٤): المرجع في تعذر الطمث ورفع أهله الخبرة والمتخصصين (١١٤)، والا ينتظر إلى سنة (١١٥)، ولو ادّعت تعذر الطمث بالجناية وأنكره الجاني يقدّم قولها مع اليمين (١١٦).

(١١٢) لمعتبرة أبي بصير قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام ما ترى في رجل ضرب امرأة شابة على بطنها فعقر رحمها فأفسد طمثها، وذكرت أنه قد ارتفع طمثها عنها لذلك، وقد كان طمثها مستقيما؟ قال: ينتظر بها سنة فإن رجع طمثها إلى ما كان، وإلا استحلقت وغرم ضاربها ثلث ديتها، لفساد رحمها، وانقطاع طمثها»^(١)، وقريب منها غيرها، فتكون هذه الروايات مخصصة للقاعدة المتقدمة.

(١١٣) لما تقدم مكررا، ولا بد وأن يكون العود بعد السنة، لما تقدم في المعتبة.

(١١٤) لحجية قولهم عند المتشركة، لأنه يوجب الاطمئنان النوعي كما مرّ، والتحديد إلى سنة - كما في معتبرة أبي بصير - ليس له موضوعية خاصة، وإنما هو لإحراز رفع الطمث وتعذره.

(١١٥) لما تقدم في معتبرة أبي بصير.

(١١٦) ظهر وجهه مما مرّ في (مسألة ٥١).

الثالث عشر: النزيف

(مسألة ٥٥): لو كانت الجناية سببا للنزيف سواء كان داخليا أم خارجيا - فإن استلزم الموت فالدية كاملة (١١٧)، إن لم تتوفر شرائط القصاص وإن لم يستلزمه فالحكومة (١١٨).

(مسألة ٥٦): لو ضربه فرعف المضروب فإن مات من الرعاف فعليه الدية الكاملة (١١٩)، وإن لم يمّت ولكن حصل له جناية لها تقدير شرعي تثبت تلك الدية (١٢٠)، وإلا فالحكومة (١٢١).

(١١٧) لتحقق المقتضي لها - بعد ما مرّ في أول كتاب الديات - وفقد المانع عنها.

(١١٨) لعدم تقدير شرعي له، فتصل النوبة إليها.

(١١٩) لوجود المقتضي لها وفقد المانع، إلا إذا توفرت شرائط القصاص، فيقاد منه حينئذ.

(١٢٠) لتحقق السبب لها، فيترتب عليه السبب لا محالة.

(١٢١) لعدم التقدير لها شرعا، فتصل النوبة إليها بلا إشكال. نعم لو لم يحصل من الرعاف ضرر، بل كان فيه نفع بحكم أهل الخبرة، فحينئذ لا شيء عليه، وإن كان الأحوط المراضاة.

الرابع عشر: سلس البول وانقطاعه

(مسألة ٥٧): في سلس البول الدية كاملة إن كان دائما (١٢٢)، ولو لم يكن كذلك فالحكومة (١٢٣)، والمرجع في تعيينه أهل الخبرة (١٢٤).
(مسألة ٥٨): في قطع البول الدية كاملة سواء استلزم الموت أم لا (١٢٥)، ولو عولج وفتح فالحكومة (١٢٦).

(١٢٢) نصوصا - كما تقدم بعضها^(١) ففي معتبرة غياث بن إبراهيم عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن عليا عليه السلام قضى في رجل ضرب حتى سلس ببوله بالدية كاملة»^(٢) مضافا إلى الإجماع.
(١٢٣) لما تقدم مكررا. نعم للحاكم الشرعي المصالحة فيها بالثلث، أو الثلاثين، حسب مراتب تحقق السلس، كما مر في معتبرة إسحاق بن عمار^(٣).
(١٢٤) ظهر وجه ذلك مما مر مكررا.
(١٢٥) لما تقدم من القاعدة في (مسألة ٤٩).
(١٢٦) لتحقيق الجناية بين المدتين، وعدم تقدير لها شرعا، فالمرجع إليها لا محالة، كما تقدم.

(١) راجع صفحة: ٢٤٦.

(٢) الوسائل: باب ٩ من أبواب ديات المنافع: ٤.

(٣) راجع صفحة: ٢٤٦.

الخامس عشر: توقّف نبضات القلب

(مسألة ٥٩): إذا سكنت نبضات قلب المجني عليه بالجناية ثمّ عادت ففيها الدية كاملة (١٢٧)، وفي تقليلها عن الحدّ المعدّل له بها الحكومة (١٢٨)، والمرجع في تعيين ذلك كله أهل الخبرة والمتخصصين (١٢٩).

(مسألة ٦٠): لا فرق في ذلك بين الضرب والإخافة والتهويل ولا بين الصغير والكبير (١٣٠).

(١٢٧) لمعتبرة سهل بن زياد عن الصادق عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله ﷺ في القلب إذا أرعد فطار الدية» (١) ومقتضى إطلاقه مجرد صدق السكون وإن عاد وتحرك بعده، مضافا إلى ما تقدم من العموم في القاعدة، فراجع (مسألة ٢٨).

والمساق من الإعادة سكون النبضات، هذا إذا ظهر له أثر بين في حال المجني عليه، وأما إذا لم يؤثر فيه فلا بد من الحكومة بعد تحقق الجناية، لما مرّ مكررا.

(١٢٨) لتحقيق النقص بالجناية بنظر أهل الخبرة، وعدم التقدير لها شرعا، فتصل التوبة إليها لا محالة.

(١٢٩) لما تقدم مكررا.

(١٣٠) كل ذلك لإطلاق ما تقدم.

(مسألة ٤١): في ذهاب المنافع عن الأعضاء الداخلية كالكلبي والمرارة وغيرهما بفسادها بالجناية الدية كاملة (١٣١)، وفي ذهاب بعضها الحكومة (١٣٢)، وفي تعيين ذلك يرجع إلى أهل الخبرة والمتخصصين (١٣٣).

(مسألة ٤٢): في ذهاب المنافع التي لا تقدير لها بالخصوص في الشرع بالجناية كالنوم واللمس وعدم انعقاد النطقة وكالإغماء، والرعدة، والعطش، والجوع، وغيرها الدية كاملة (١٣٤)، وفي تقليلها لو حصل الحكومة (١٣٥).

(مسألة ٤٣): في الأمراض المعدية - كالسل والجذام - الموجبة للموت يجري فيها حكم القتل فيما أن يكون عمداً أو خطأً محضاً أو شبهه

(١٣١) لشمول العمومات والإطلاقات لها، مضافاً إلى شمول القاعدة: «كل ما في الإنسان واحد ففيه الدية كاملة، وكل ما فيه اثنان ففي أحد هما نصف الدية» لها.

(١٣٢) لعدم التقدير الشرعي لها فتصل النوبة إليها قهراً، لثلاث تذهب الجناية هدراً.

(١٣٣) وتقدم في (مسألة ٣٠) ما يتعلق باعتبار التعدد والعدالة، وفي كتاب القضاء ما يتعلق باعتبار قولهم.

(١٣٤) لما تقدم من القاعدة. وأما دعوى انصرافها إلى خصوص المنافع البدنية الخارجية فعهدت إثباتها على مدعيها، بعد ورود العموم الوضعي فيه^(١)، وإن كان الأحوط التصالح.

(١٣٥) ظهر وجهها مما تقدم مكرراً.

وتقدم حكم جميع ذلك (١٣٦)، ولا بد من التفاته إلى أنه مصاب بمرض معد فإن لم يكن متوجها إليه أبدا فلا إثم وإن ثبت الضمان حينئذ (١٣٧)، وفي الصبي والمجنون فالدية على العاقلة (١٣٨).

(١٣٦) ففي العمد قصاص مع تحقق سائر شرائطه كما مر، ولا بد من إحراز أن الموت حصل بالمرض المعدي من المريض الخاص كذلك. ولا فرق في ذلك بين أن يكون في النفس أو في العضو - داخليا كان أو خارجيا - وفي غيره تكون الدية إن تحققت شرائطها، كما تقدم في أول كتاب الديات.

إلا أن يقال: قيام السيرة على عدم ترتب القصاص أو الدية في الأمراض المعدية، ولكن تعميم هذه السيرة حتى في صورة العمد مشكل جدا، خصوصا مع التمكن من العلاج بسهولة - كما في هذه الأعصار التي بلغ الطب ما بلغ - فسامح ولم يعالج، ولكن الأحوط التصالح بالدية.

(١٣٧) أما عدم الإثم فلعدم علمه بالمرض أو بالعدوى. وأما الضمان فلما تقدم في أول كتاب الديات من أصالة الضمان، ووجوب الدية مطلقا، إلا ما خرج بالدليل.

نعم لو كان جاهلا بالموضوع بالمرة، وبالحكم كذلك، فاتفقت الجناية بالعدوى فلا إثم، ولا ضمان، كما هو واضح لما تقدم. (١٣٨) لما مر من أن الدية على العاقلة فيهما.

تنبيه:

الحكومة منوطة بنظر الحاكم الشرعي، وموردها إما أن يكون نقصا في المجني عليه، أو يكون ذهاب الكمال عنه، لا أن يكون نقصا من كل جهة، فإذا كان المناط نظره وتأمله في القضية، يحكم في كل منهما بنظره. والظاهر أن الحكومة في مورد واحد محدودة بأن لا تتعدى عن الدية، لفرض أنها تحديد شرعي دون الحكومة كما هو واضح.

الفصل السابع في الشجاج والجراح

أما الشجاج فهو على أقسام:

الأول: الحارصة ^(١)، وهي التي تقشر الجلد، شبه الخدش من غير إدماء -
وفيها بغير ^(٢)،

الشجاج: جمع شجّة، وهي الجرح المختص بالرأس والوجه. ويسمّى في
غيرهما جرحاً، كما عن جمع من أهل اللغة.

(١) كما نص عليه جمع من أهل اللغة، وقد يعبر عنها ب (الخارصة).

(٢) إجماعاً، ونصوصاً، ففي معتبرة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام: «في
الخرصة شبه الخدش بغير، وفي الدامية بغيران، وفي الباضعة وهي ما دون
السمحاق ثلاث من الإبل، وفي المسحاق وهي دون الموضحة أربع من الإبل،
وفي الموضحة خمس من الإبل» ^(١).

وما ورد في رواية مسمع: «قضى رسول الله ﷺ في الدامية بغيراً» ^(٢)،
محمول على آخر مرتبة من مراتب الحارصة، لأن لها مراتب، أو مهجور
للإعراض، وكذا معتبرة السكوني ^(٣).

ولا فرق في الإبل بين الذكر والأنثى، كما تقدم في (مسألة ١) من الفصل
الثاني في مقادير الديات.

و تتعدد الدية بتعددھا (٣).

(مسألة ١): لا فرق في ذلك بين الصغير والكبير والرجل والمرأة (٤).

(مسألة ٢): لو كان الجاني في الحارصة صبيا أو مجنونا فالدية ليست

على العاقلة (٥)، إلا في الموضحة وما فوقها ففيها أن الدية على العاقلة (٦).

الثاني: الدامية وهي التي تدخل في اللحم يسيرا ويخرج معه الدم قليلا

كان أو كثيرا - وفيها بغيران (٧).

الخامس: المتلاحمة وهي التي تدخل في اللحم كثيرا ولكن لا تبلغ

المرتبة المتأخرة (السحاق) - وفيها ثلاثة أباغ (٨).

(٣) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب.

(٤) للإطلاق، مضافا إلى الإجماع.

(٥) لأنها لا تتحمل إلا في الموضحة وما فوقها، كما يأتي.

(٦) لما تقدم من أن الدية على العاقلة فيهما.

(٧) لما تقدم في معتبرة منصور بن حازم، وفي معتبر السكوني عن

الصادق عليه السلام: «أن رسول الله ﷺ قضى في الدامية بغيرا، وفي الباضعة بغيرين، وفي

المتلاحمة ثلاثة أبغرة، وفي السحاق أربعة أبغرة»^(١) وقد يعبر عن الدامية ب

(الباضعة)، لأن الباضعة لها مراتب فتساوي بعض مراتبها الدامية، وبعضها الأخرى

المتلاحمة.

كما أن الدامية تسمى ب (الدامعة) أيضاً، باعتبار مراتب خروج الدم، فإذا

أكثر خروجه تعبر دامية، وإلا دامعة.

(٨) نصوصا ففي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام أنه قال: «في

الرابع: السمحاق وهي التي تقطع اللحم وتبلغ الجلدة الرقيقة على العظم - وفيها أربعة أباعر^(٩).

الخامس: المؤضة وهي التي تكشف عن العظم وتوضحه - وفيها خمسة أباعر^(١٠).

الباضعة ثلاث من الإبل^(١) والمراد من الباضعة هي المتلاحمة، بقرينة معتبرة السكوني المتقدمة، وتقدمت معتبرة منصور بن حازم، مضافا إلى الإجماع.

(٩) إجماعا، ونصوصا، كما تقدم في معتبرتي السكوني ومنصور بن حازم، وفي موثق أبي بصير عن الصادق عليه السلام: «في السمحاق دون المؤضة أربع من الإبل»^(٢) ومثله صحيح زرارة^(٣) إلى غير ذلك من الروايات، وما دل على الخلاف مثل رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «في السمحاق وهي التي دون المؤضة خمسمائة درهم»^(٤) محمول على القيمة، أو مهجور لإعراض الأصحاب عنه.

(١٠) إجماعا، ونصوصا مستفيضة تقدم بعضها، وفي معتبرة العلاء ابن الفضيل عن الصادق عليه السلام في حديث قال: «المؤضة خمسة من الإبل، والسمحاق أربعة من الإبل»^(٥) وفي رواية أبي مريم قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: إن رسول الله ﷺ قد كتب لابن حزم كتابا فخذ منه فأتني به حتى أنظر إليه، قال: فانطلقت إليه فأخذت منه الكتاب ثم أتيت به فعرضته عليه، فإذا فيه من أبواب الصدقات وأبواب الديات، وإذا فيه: في العين خمسون، وفي الجائفة الثلث، وفي المنقلة خمس عشرة، وفي المؤضة خمس من الإبل»^(٦).

وأما معتبرة ظريف عن علي عليه السلام: «و دية الشجة كانت توضح أربعون

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب الشجاج والجراح: ١.

(٢) و (٣) و (٤) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج: ١٠ و ١١ و ٩.

(٥) و (٦) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج: ١٦ و ١٣.

السادس: الهاشمة وهي التي تهشم العظم وتكسره - وفيها عشرة أبرة^(١١)، ويختص الحكم بالكسر وإن لم يكن جرح^(١٢).

السابع: المنقلة وهي التي تنقل العظم من الموضع الذي خلقه الله تعالى فيه إلى غيره - وفيها خمسة عشر بعيرا^(١٣).

الثامن: المأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس (أي الخريطة التي تجمع فيها الدماغ) - وفيها ثلث الدية^(١٤).

دينارا إذا كانت في الخد^(١) فمحمولة على الجسد - كما أثبتته الشيخ والصدوق (الجسد) فراجع التهذيب والفقهاء - وإلا فمهجورة.

(١١) إجماعا، ونصوصا، ففي معتبرة السكوني: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قضى في الهاشمة بعشر من الإبل»^(٢) ومثلها غيرها.

(١٢) لأنها أعم من الجرح، فإن هشم العظم وكسره قد يستلزم الجرح، وقد لا يستلزمه.

(١٣) نصوصا، وإجماعا، منها ما تقدم من معتبرة أبي مريم المتقدمة، وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «في الموضحة خمس من الإبل، وفي السمحاق أربع من الإبل، والباضعة ثلاث من الإبل، والمأمومة ثلاث وثلاثون من الإبل، والجائفة ثلاث وثلاثون، والمنقلة خمس عشرة من الإبل»^(٣) ومثلها غيرهما. والحكم يختص بالنقل، سواء كان جرحا أم لا. نعم لو حصل الجرح فله ديته المختصة به.

(١٤) لصحيح معاوية بن وهب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشجّة

(١) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج: ٢.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج والجرح: ٤.

التاسع: الدامغة وهي التي تفتق الخريطة التي تجمع فيها الدماغ وتصل إليه - و السلامة معها بعيدة فعلى تقدير السلامة تزيد ديتها على المأمومة بالحكومة (١٥).

العاشر: الجائفة وهي التي تصل إلى الجوف من أي جهة من البدن (١٦) - وفيها الثلث (١٧).

المأمومة؟ فقال: ثلث الدية، والشجرة الجائفة ثلث الدية»^(١) مضافا إلى الإجماع، والثلث هو (٣٣٣/٣) دينارا وثلاث أو ثلاثون من الإبل مضافا إلى الإجماع. (١٥) أما ديتها دية المأمومة، لأنها وصلت إلى الخارطة، كما في المأمومة، وأما الحكومة لأنها زادت عن المأمومة وفتقت الخريطة ودخلت إلى الجوف، فالمرجع إليها بعد عدم تقدير شرعي للزيادة، هذا كله على تقدير السلامة، وإلا فالقصاص إن توفرت سائر شرائطه، وإن لم تتوفر فالدية كاملة.

(١٦) سواء كانت في البطن أم في الصدر أو في الظهر أو في الجنب، ولا تختص بما يدخل جوف الدماغ في الرأس، بل تعم للإطلاق، كما في معتبرة ظريف: «و في الجائفة ثلث دية النفس ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون دينارا وثلث دينار»^(٢) ودعوى اختصاصها بالرأس دون سائر البدن، فعهدة إثباتها على مدّعيا.

ولا فرق في تحقق الجائفة بين الآلات، فتشمل حتى نحو الإبرة فضلا عن الرمح والسكين وغيرهما.

(١٧) إجماعا، ونصوصا، ففي صحيح معاوية بن وهب قال: «سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الشجرة المأمومة؟ فقال: ثلث الدية، والشجرة الجائفة ثلث

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج والجرح: ١٢.

(٢) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

إلا في جائفة الخد ففيها خمس الدية (١٨).

(مسألة ٣): لا تختص الدية فيما تقدم بالإبل، بل الجاني مخير بين الأصول الستة (١٩)، وتجزي القيمة (٢٠) أيضاً.

(مسألة ٤): لا تختلف الدية المقررة شرعاً بصغر الجرح وكبره في الطول والعرض (٢١)، وإنما تختلف بالنزول (٢٢).

الدية»^(١) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «و الجائفة ثلاث وثلاثون»^(٢) وقريب منهما معتبرة زيد الشحام ولكن الأحوط التصالح في غير الرأس، لذهاب بعض إلى الاختصاص بالرأس وإن لم يكن له دليل يعتمد عليه.

(١٨) لما تقدم في (مسألة ٦٢) من الفصل الرابع في ديات الأعضاء، فلا وجه للإعادة.

(١٩) للأصل، ولما مرّ في (مسألة ٣) من الفصل الثاني، بل مقتضى الجمع بين روايات الباب الواردة فيها ثلث الدية^(٣) وما ورد فيها بغير أو بغيران ذلك أيضاً، مضافاً إلى الإجماع.

(٢٠) لما تقدم في (مسألة ٣) من الفصل الثاني، ولا خصوصية في المقام، مضافاً إلى دعوى الإجماع.

(٢١) للأصل، ولأن المدار على صدق الاسم وتحققه خارجاً، فلا فرق فيها بين أن تكون بالأيّرة أو بالرمح أو السكين أو المسمار وغيرها.

(٢٢) لما تقدم من أن لمراتب النزول أسامي خاصة تختلف بها الدية حسب الاسم والعنوان، كالحارصة إذا نزلت إلى المتلاحمة، وهي إلى الموضحة.

نعم تدخل المرتبة الدانية في المرتبة العالية لو كانت الجناية واحدة، كما

(١) و (٢) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج: ١٢ و ٤.

(٣) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج.

(مسألة ٥): لو تعددت الموضحة فلكل منها ديتها سواء كان من شخص واحد أم من شخصين (٢٣)، ولو أوصل ثالث - إحداهما بالأخرى فعليه ديتها (٢٤) - سواء كان ذلك بفعل أحد الجانبين أو غيرهما (٢٥)، ولو كان الإيصال بين الموضحتين بالسراية ففيها صور:

الأولى: ما إذا كانت السراية من الجناية الأولى بحكم أهل الخبرة فتكون الدية على صاحب الأولى (٢٦).

الثانية: ما إذا كانت السراية من الموضحة الثانية كذلك فتكون الدية على صاحبها (٢٧).

إذا كانت بضربة واحدة، لأن المرتبة العالية تستلزم المرتبة الدانية طبعاً، ولا يمكن التفكيك بينهما، فلا تعدد عرفاً إلا إذا كانت بجنايتين، كما إذا كانتا بضربتين فلكل منهما دية، كما تقدم مكرراً من أن تعدد السبب يقتضي تعدد المسبب، ويدلّ عليه صحيح أبي عبيدة الحذاء^(١) مضافاً إلى الإجماع.

(٢٣) لقاعدة: «تعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب»، ولما تقدم من الإطلاق.

(٢٤) لوجود المقتضي لها وفقد المانع، فتشمله الإطلاقات، والعمومات، نعم لو كان ذلك بآفة سماوية، أو بفعل المجني عليه نفسه، يكون هدرًا ولا شيء على أحد.

(٢٥) للإطلاق بعد تحقق السببية من غير فرق بين الأفراد.

(٢٦) لأنها حصلت بفعله، وهو السبب لها.

ودعوى: أن السراية ليست جناية فلا توجب دية زائدة، غير صحيحة، لأن السراية في حدّ نفسها جناية مستقلة، خصوصاً في الطب الجنائي الحديث.

(٢٧) لما مرّ في سابقة.

(١) الوسائل: باب ٧ من أبواب ديات المنافع، وتقدم في صفحة ٢٥٣.

الثالثة: ما إذا كانت السراية منهما معا بنظر أهل الخبرة فتقسم الدية عليهما (٢٨).

الرابعة: ما إذا شك في أنها حصلت منهما أو من أحدهما ولم يعلم ذلك بوجه معتبر شرعي فيرجع إلى نظر الحاكم الشرعي في تعيين ذلك (٢٩).

الخامسة: أن تكون بفعل المجني عليه فتكون هدرا (٣٠).

(مسألة ٦): لو كانت الجناية موضحة فجنى آخر وجعلها هاشمة، وثالث منقلة، ورابع مأمومة فعلى الأول ديتهما وهي خمس من الأباع (٣١)، وعلى الثاني تمام دية الهاشمة وكذا على الثالث تمام دية المنقلة، وعلى الأخير تمام دية المأمومة (٣٢).

(٢٨) لأنهما سببان للسراية بحكم أهل الخبرة، فتكون الدية عليهما إما بالتثليث أو التنصيف أو الأقل أو الأكثر حسب ما يحكم به أهل الخبرة. (٢٩) فهو إما يحكم بالقرعة، أو بالتنصيف، حسب ما يراه من المصالح الشرعية والقرائن المعتبرة، ولكن الأحوط التصالح في الجميع، خصوصا في الأخيرة.

وهناك أقوال أخرى ذكرها صاحب الجواهر في كتابه الشريف، ومن شاء فليرجع إليه.

(٣٠) لما تقدم أنها حصلت بفعله واختياره.

(٣١) كما تقدم في القسم الخامس.

(٣٢) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، ولما مرّ من الإطلاق الوارد في

الروايات السابقة.

و دعوى: التداخل في بعضها كما عن المحقق، مخدوشة بأن الأصل عدم

التداخل خصوصا في الجنایات، مع وجود الإطلاق.

(مسألة ٧): لو اختلفت مقادير الشجة في الجناية الواحدة تكون الدية على الأكثر عمقا (٣٣).

(مسألة ٨): لو أجافه شخص وأدخل آخر رحمه أو سكينه في الجرح ولم يوسّعه شيئاً فعلى الثاني التعزير (٣٤)، وإن وسّعها ففيها الحكومة (٣٥)، وإن وسّعها بحيث يصدق عليه جائفة فعليه ديتها (٣٦)، ولو طعنه من جانب وأخرج من جانب آخر فالأحوط التعدد (٣٧).

(٣٣) لأنه المدار في الجناية التي قرر الشارع الدية عليها، كما مر في (مسألة ٤).

(٣٤) لارتكابه الفعل المنهي عنه شرعاً، وهو نحو أذية للطرف، وللحاكم الشرعي الولاية في التعزير حسب ما يراه، ولا ضمان في البين، لعدم جرحه. (٣٥) لأنها المرجع في كل ما لا تقدير له شرعاً.

(٣٦) لتحقيق المقتضي - وهو صدق الجائفة - وفقد المانع، وأن الدية هي الثلث كما تقدم، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الجاني هو الأول، أو غيره. (٣٧) لتعدد الجناية المقتضي لتعدد الدية.

واحتمال وحدة الجناية بدعوى: أن ظاهر الجائفة ما إذا كانت من الخارج إلى البدن، لا من داخل البدن إلى الخارج، كما في المقام فتكون الجناية حينئذ واحدة.

ضعيفة، لمخالفتها للإطلاق، والعموم، والمتعارف بين الناس. مع أن أهل الخبرة والمتخصصين يرونها جنائتين في عضوين، أحدهما في الصدر والثانية في الظهر مثلاً، فحينئذ إن تمّ إجماع على وحدة الجائفة فنقول بها، وإلا فلا ريب في التعدد، ومقتضى خلافهم في المسألة أنه ليس فيها إجماع محقق على وحدة الجناية.

وأما رواية ظريف عن أمير المؤمنين عليه السلام «و ان نفذت من الجانبين كليهما

ولو فتق الجائفة بعد الخياطة فإن كانت غير ملتئمة ففيها الحكومة وإن كانت ملتئمة فعليه دية الجائفة (٣٨).

(مسألة ٩): دية الشجاج في الرأس والوجه سواء (٣٩)،

رمية أو طعنة فديتها أربعمئة دينار وثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دينار^(١)، فمحمولة على بعض مراتب النفوذ، أو مهجورة لإعراض الأصحاب عنها مع كونها بنظرهم.

ومما ذكرنا ظهر وجه الاحتياط في المقام.

(٣٨) أما الحكومة، فلعدم التقدير شرعا في الفرض، وأما الدية، لتحقق الجنائية وهي الجائفة، فيترتب عليها أثرها وهو الثلث. نعم لو التحم بعض الجائفة ففتقه ففيه الحكومة، لعدم تحقق الجائفة، وعدم التقدير الشرعي فيه حينئذ.

(٣٩) إجماعا، ونصوصا، ففي معتبرة السكوني عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ: إن الموضحة في الوجه والرأس سواء»^(٢) بلا خصوصية في الموضحة إجماعا. وعن الصادق عليه السلام في رواية الحسن بن صالح قال: «سألت عن الموضحة في الرأس كما هي في الوجه؟ فقال: الموضحة والشجاج في الوجه والرأس سواء في الدية، لأن الوجه من الرأس»^(٣).

وأما رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال: «السحاق وهي التي دون الموضحة خمسمائة درهم، وفيها إذا كانت في الوجه ضعف الدية على قدر الشين»^(٤) مطروحة لهجر الأصحاب عنها.

(١) الوسائل: باب ١٣ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٥ من أبواب ديات الشجاج والجراح: ٢ و ١.

(٤) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج والجراح: ٩.

وان الشجاج في البدن بنسبة دية العضو الذي يتفق فيه الجراحة إن كانت للعضو دية مقدرة ^(٤٠)، ففي حارصة اليد نصف بعير أو خمسة دانير، وفي حارصة إحدى أنمليتي الإبهام نصف عشر بعير أو نصف دينار وهكذا ^(٤١)، وإن لم تكن له دية مقدرة فالحكومة ^(٤٢).

(مسألة ١٠): لو جرح عضوين - كاليد والرأس - كان لجرح كل عضو حكمه ^(٤٣)، ولو جرح موضعين من البدن - كالرأس والجهة مثلا - جرحا متصلا ففيه دية واحدة ^(٤٤).

(٤٠) للإجماع، ولأن مقتضى ذلك نسبة المحل إلى جميع البدن، فالحكم مطابق للقاعدة وهي: «أن وحدة الجراحات تستلزم وحدة الحكم للحاق العضو»، ويدل عليها قول الصادق عليه السلام: «ليست الجراحات في الجسد كما هي في الرأس» ^(١) وغيره من الروايات المقرر لها. ولا فرق في ذلك العضو الذي وقع عليه الجرح بين أن يكون مشتملا على العظم أو لم يكن كذلك، لظهور الإطلاقات.

(٤١) لما في كتاب ظريف ^(٢) المتقدم وغيره من الروايات.

(٤٢) لأنها المرجع في كل ما لا تقدير له شرعا، كما مر مكررا.

(٤٣) لتعدد الموضوع المقتضى لتعدد الحكم، سواء كان جرح الرأس بقدر الموضحة وجرح اليد ما دونها أم بالعكس. وسواء كان ذلك بضربة واحدة أم بضربتين، لما مر من الإطلاق.

(٤٤) لأنه جرح واحد كبير، وقد تقدم في (مسألة ٤): أنه لا فرق بين الكبير

والصغير.

(١) الوسائل: باب ٥ من أبواب ديات الشجاج والجراح.

(٢) الوسائل: باب ٦ من أبواب ديات الأعضاء.

(مسألة ١١): المرأة تساوي الرجل في ديات الأعضاء والجراحات حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثمّ تصير ديتها نصف دية الرجل (٤٥)، بلا فرق بين كون الجاني رجلاً أو امرأة (٤٦)، ويقتص من الرجل للمرأة وبالعكس في الأعضاء والجراح من غير رد حتى تبلغ الثلث (٤٧)، ويقتص مع رد المرأة التفاوت عليه لو جنت هي عليه فيما زاد عن الثلث (٤٨)، وبغير رد لو جنى هو عليها وكل ما فيه دية من أعضاء المسلم (٤٩)، تكون في الذمي أيضاً وكذا في الذمية (٥٠).

(٤٥) إجماعاً، ونصوصاً تقدمت في (مسألتين ٢٦ و ٢٧) من الفصل الثاني في مقادير الديات ومسألة ٢ من (فصل شرائط القصاص)، فلا حاجة إلى التكرار مرة أخرى، ففي قطع الإصبع منها مائة دينار، وفي الاثنتين مائتان، وفي الثلاث ثلاثمائة، ولكن في قطع الأربع من أصابعها دفعة مائتان.

(٤٦) لظهور الإطلاق الوارد في الروايات، وجريان السيرة العملية والفئوية عليه.

وما يقال من الاختصاص بما إذا كان الجاني رجلاً لذكر الرجل في جملة من الروايات.

مخدوش: لما ذكرنا في الأصول والفقه مكرراً من قاعدة الاشتراك، وأن الأحكام مشتركة بين الرجل والمرأة، وأن ذكر الرجل لا يوجب الاختصاص، إلا إذا دلّ دليل من الخارج على الاختصاص وهو مفقود.

(٤٧) لإطلاقات أدلة القصاص، وعموماتها.

(٤٨) لما تقدم، ويقتص من الرجل اما بلا رد عليها إن كان الجاني رجلاً

كما هو واضح وتقدم في (مسألة ٢) من شرائط القصاص ما يتعلق بالمقام.

(٤٩) رجلاً كان أو امرأة، والأعضاء كاليدين والرجلين وغيرهما، وكذا في

المنافع.

(٥٠) لما تقدم في مسألة ٣٠ من الفصل الثاني في مقادير الديات فراجع،

(مسألة ١٢): لو نفذت نافذة في شيء من بدن الرجل (٥١)، ففيها مئة دينار (٥٢)،

فلا حاجة للإعادة بالتكرار. وتقدم أن ديتهم ثمانمائة درهم، ودية نساءهم نصفها.

(٥١) مثل يده أو رجله.

(٥٢) لما ورد في كتاب ظريف: «في النافذة إذا نفذت من رمح أو خنجر في شيء من البدن من أطرافه فديتها عشر دية الرجل مائة دينار»^(١) وأما نافذة الخد ففيها مائتا دينار إن بدا وبان جوفه، كما مر في (مسألة ٦٢) من الفصل الثاني في مقادير الديات، وإلا ففي الخدين مائة دينار كما تقدم.

والمراد من النافذة بحسب المتفاهم العرفي هو مثل الفخذ والرجلين واليدين والساعدين، وأما غيرها مثل الأنامل فالظاهر انصراف النافذة عنه، مع أن الشك في ذلك يكفي في عدم جواز التمسك بعموم الدليل، فلا بد حينئذ من الرجوع إلى الحكومة.

وأما رواية مسمع على نسخة التهذيب عن الصادق عليه السلام: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في النافذة تكون في العضو ثلث دية ذلك العضو»^(٢) فهجرانها بين الأصحاب يوهن التمسك بها.

وكذا يختص الحكم بما إذا كانت دية العضو أكثر من مائة دينار، فحينئذ النافذة فيه تكون مائة، لأن ظاهر الدليل تغاير دية النافذة مع العضو المنفوذ فيه، وهو إما بالآقل أو بالأكثر، والأول يلزم زيادة الفرع على الأصل، وهو قبيح فيتعين الثاني، وأما المساواة فلا يجرى فيها حكم النافذة، للزوم تساوي الجزء مع الكل، فتتعين الحكومة.

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب ديات الشجاج والجراح: ٣.

(٢) التهذيب ج: ١٠ صفحة: ٢٩١ ح: ١٥.

وهل المرأة كذلك (٥٣)، أو فيها الحكومة (٥٤)، لا يبعد الثاني وإن كان الأحوط التصالح بمقدار دية الرجل (٥٥).

(مسألة ١٣): كل عضو له ديته مقدرة ففي شلله ثلثا تلك الدية (٥٦)، وفي قطعه بعد الشلل ثلث ديته (٥٧).

(مسألة ١٤): في الفتى ثلث الدية سواء كان داخلها أم خارجها، كان موضعه في السرة أو في غيرها (٥٨)،

(٥٣) لقاعدة الاشتراك الثابتة بالنص - كما تقدم في كتاب الطهارة - والفتاوى، إلا ما خرج بالدليل.

(٥٤) لبناء الديات غالبا على التفاوت بين الرجل والمرأة، فتكون هذه قرينة على سقوط قاعدة الاشتراك في المقام.

(٥٥) ظهر وجه ذلك مما تقدم.

(٥٦) إجماعا، ونصوصا كما مرت في (مسألة ٨٣) من الفصل الثاني في مقادير الديات. وأما ما ورد في كتاب ظريف مما عرضه يونس على مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام: «و الشلل في اليدين كلتا هما ألف دينار، وشلل الرجلين ألف دينار»^(١) فهو مختص بمورده أي شلل اليدين أو الرجلين، لعدم العامل به في غير مورده، كما تقدم.

ولا فرق في أسباب الشلل بين الضرب والتهويل وإشراب الدواء وغيرها، كما لا فرق بين أقسامه بعد تحققه بقول أهل الخبرة.

(٥٧) نصا، وإجماعا، كما مر في (مسألة ٨٣) من الفصل الثاني في مقادير الديات، فلا وجه للتكرار.

(٥٨) لصحيح معاوية بن عمار قال: «تزوج جار لي امرأة فلما أراد مواقعتها

ولا فرق في ذلك بين الضرب والتحميل وغيرهما (٥٩).

(مسألة ١٥): الجنابة بالطم ونحوه على الوجه تكون على أقسام:

الأول: إذا أسود الوجه بها من غير جرح ولا كسر فأرشها ستة دنانير (٦٠).

رفسته برجلها ففتقت بيضته فصار آدر، فكان بعد ذلك ينكح ويولد له، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، وعن رجل أصاب سرة رجل ففتقتها؟ فقال عليه السلام: في كل فتق ثلث الدية^(١) وإطلاقه يشمل جميع ما تقدم.

وما تقدم من أن في الأدرة أربع مائة دينار^(٢) محمول على آخر مراتبه، لأن للأدرة مراتب متفاوتة، كما عن بعض أهل الخبرة.

ثم إن الفتق غير الخرم، فكل منهما موضوع مستقل كما هو واضح، ويستفاد ذلك من قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٣).

(٥٩) لإطلاق ما تقدم. نعم في التحميل لو علم بذلك، وأقدم بنفسه على الحمل فلا دية، لاسقاطها حينئذ باختياره.

(٦٠) إجماعاً، ونصاً، ففي معتبرة إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في اللطمة يسود أثرها في الوجه أن أرشها ستة دنانير، فإن لم تسود واخضرت فإن أرشها ثلاثة دنانير، فإن احمرت ولم تخضر فإن أرشها دينار ونصف»^(٤).

(١) الوسائل: باب ٣٢ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) راجع صفحة ٢٣٢.

(٣) الأنبياء: ٣٠.

(٤) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديات الشجاج والجراح.

الثاني: إذا اخضرّ كذلك فأرشها ثلاثة دنانير (٦١).

الخامس: إذا احمرّ كذلك فأرشها دينار ونصف (٦٢).

الرابع: ما إذا شك فيه أنه من أي الأقسام المتقدمة فأرشها دينار ونصف (٦٣).

(مسألة ١٦): لو أحدثت الجناية التورم وانتفاخ العضو المجني عليه من غير تغير بالحكومة (٦٤)،

وما عن بعض من أن الدية في الفرض ثلاثة دنانير تمسكا بالأصل، مخدوش لما تقدم في المعتبرة، أو محمول على آخر مراتب الاخضرار.

(٦١) للإجماع، ولما تقدم في المعتبرة.

فالدية إما للجناية على الأعضاء، أو على المنافع، أو على الألوان الحاصلة من الضرب، كما في المقام.

(٦٢) لما تقدم في المعتبرة، مضافا إلى الإجماع.

والمراد من الدينار المثلث الواحد الشرعي، أي: ثمان عشرة حمصة من الذهب، وبالفراغ - كما عن بعض أهل الخبرة - كل مثلث شرعي يساوي ٤/٢٤ غراما تقريبا. والله العالم.

(٦٣) للأصل، بعد تردها بين الأقل والأكثر والأحوط التصالح بالتراضي.

هذا كله إذا لم تحدث الجناية الجرح أو الكسر، وإلا فالدية المقررة لتحقيق سببها، كما تقدم.

ولا فرق في الجناية بين أن تكون الضرب بالرجل أو بالكف - مفتوحة أو مضمومة - بالنعال أو بالعصي أو بالقرض، كل ذلك للإجماع، كما أنه لا خصوصية في اللطمة الواردة في المعتبرة، فلو حصلت الألوان المتقدمة جنابة بغيرها يجري الحكم، لأن المناط على الأثر، ولا خصوصية للطم، نعم هو الغالب.

(٦٤) لعدم التقدير لها شرعا، فالمتعين الحكومة كما تقدم مكررا، وكذا لو

فلو أحدثت التغيّر والتورم فالتقدير والحكومة (٦٥).

(مسألة ١٧): الجناية بالطم ونحوه على البدن أرشها نصف ما تقدم من الأقسام على الوجه (٦٦)، ولا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى والصغير والكبير (٦٧)، وفي اللطم على الرأس الحكومة (٦٨).

(مسألة ١٨): لا فرق في الضرب الموجب لتغيّر العضو وحصول الألوان المتقدمة بين أن يكون لغرض عقلائي كالتأديب ونحوه - أو

أثرت الجناية تحت الجلد بحكم أهل الخبرة، ولا فرق في ذلك بين الوجه والرأس وسائر أعضاء البدن.

(٦٥) لتحقق المقتضي لكل منهما.

(٦٦) إجماعاً، ونصاً، ففي معتبرة إسحاق بن عمار المتقدمة: «و في البدن نصف ذلك»^(١) ففي اسوداده ثلاثة دنائير، وفي اخضراره ديناراً ونصف، وفي احمراره ثلاثة أرباع الدينار، وكذا ما لو شك في أنه من أي الأقسام المتقدمة. وأما إذا لم يحدث أي تغيير بالضرب فالحكومة، بلا فرق في المحل كما مر.

(٦٧) للإطلاق، مضافاً إلى الإجماع، وكذا لا فرق بين أعضاء البدن، ما كانت لها دية مقررّة أو لا.

(٦٨) لعدم التقدير لها شرعاً، لخروج الرأس عنهما عرفاً، وعدم تحقق التغيّر باللون فيه غالباً.

وأما الأذنان ففيهما الحكومة أيضاً، لخروجهما عن الوجه والبدن عرفاً. وعدم جواز سترهما في الإحرام للرجال، لأجل الدليل الخاص، لا لأنهما معدودان من الرأس مفهوماً.

(١) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديات الشجاج والجراح.

شرعي كالنهي عن المنكر - إن لم يكن مأذونا في التغيير أيضاً كالحدّ الشرعي - أو لم يكن كذلك، وكذا لا فرق بين استيعاب تمام الوجه والعضو أو مقدار منهما، كما لا فرق بين زوال التغيّر والأثر سريعاً أو بقاءهما إلى مدة أو مطلقاً، وكذا لا فرق بين حصول الأثر فعلاً أو لم يحصل ولكنه سيحصل بعد مدة بقول أهل الخبرة^(٦٩)، نعم في القسم الأخير لا بد من الانتظار حتى يحصل الأثر^(٧٠).

(مسألة ١٩): لو تغيّر لون العين باللطم عليها فهل هو داخل في مطلق الوجه حتى تكون ديتها دية ما تقدم من الأقسام في الوجه أو لا؟ فيه تفصيل^(٧١).

(٦٩) كل ذلك للإطلاق، وأن الإذن الشرعي لا ينافي الحكم الوضعي، نعم لو حصل التغيير بالحبس في مكان حار أو في مكان تشرق الشمس عليه كثيراً فاحمر وجهه أو أسود، يمكن أن يقال: إن المعتبرة منصرفة عن ذلك، فلا يشمل الإطلاق، ولا بد من الحكومة حينئذ، ولكن سيأتي أن المدار على الأثر، وأن الحكم يترتب عليه، ولا بد من المصالحة والمرضاة في المقام.

(٧٠) لحجية قول أهل الخبرة في الجملة، وظهور الأثر متمم للحجة لثلا يظهر خلافه، وأن الحكم لا يترتب الا بعد تحقق موضوعه.

(٧١) فان كان التغيّر - كالأحمرار - في ظاهر العين - كما في غطائها المسمى ب (الجفن) - فهو داخل في الوجه، فيشمله إطلاق ما تقدم، وإن كان التغيّر في داخل العين، أي البياض الذي فيها فالظاهر الحكومة، لأنه من الأجزاء الداخلية عرفاً لا الظاهرية، ولذا لا يجب غسله في الوضوء والغسل.

وما يقال من أن عدم وجوب الغسل فيهما لأجل النص، كما مر في كتاب الطهارة.

(مسألة ٢٠): إذا ولد المولود وتوقفت حياته على ضربه كما نقل عن بعض القوابل - بحيث لو لم يضرب لم يبق حيا فهل يجب الضرب؟ الظاهر هو الوجوب (٧٢)، ولو ضرب وتغير لون جسده فهل تجب الدية (٧٣)، ولو ترك الضرب ومات تجب الدية (٧٤).

(مسألة ٢١): من لا ولي له فالحاكم الشرعي وليه في عصر الغيبة (٧٥).

لا وجه له، لأن النص ورد مطابقا للقاعدة - وهي غسل ظاهر الجسد - والأمر الارتكازي.

وهذا التفصيل لا يجري في الأذنين، لأنهما خارجتان وظاهرتان.

(٧٢) لأجل حفظ النفس المحترمة.

(٧٣) مقتضى ما تقدم وجوب الدية، إلا أن يقال بانصراف الأدلة عن مثل

المقام، لأن الحياة تتوقف على ذلك، والأحوط التصالح مع الأولياء.

(٧٤) لتحقيق التسبب من ترك الضمان.

وما عن صاحب الجواهر من أن الأعدام لا تتصف بالضمان.

قابل للمناقشة بعد تحقق التسبب عرفا، وأن ذلك ليس من الأعدام

المحضة، وتقدم في (مسألة ١٠) من (فصل في تراحم الموجبات) ما يتعلق بالمقام.

(٧٥) بالأدلة الأربعة فمن الكتاب: كإطلاق قوله تعالى ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ

رَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) والمتيقن منه في المقام الحاكم الشرعي بعد الإمام عليه السلام وبعد فقدان مراتب الإرث، ومثله غيره من الآيات.

وأما السنة: فهي كثيرة، منها صحيح أبي ولاد قال: «سألت أبا

فلو قتل خطأ أو شبه العمد أو عمدا فله استيفاؤه (٧٦)، وهل له العفو، فيه تفصيل (٧٧).

(مسألة ٢٢): لو لم يتمكن من الحاكم الشرعي ولا الاستيذان منه فالثقات من المؤمنين لهم الولاية حينئذ (٧٨).

عبد الله ﷺ عن رجل مسلم قتل رجلا مسلما فلم يكن للمقتول أولياء من المسلمين إلا أولياء من أهل الذمة من قرابته؟ فقال ﷺ: على الإمام أن يعرض على قرابته من أهل بيته الإسلام، فمن أسلم منهم فهو وليه يدفع القاتل إليه - إلى أن قال - فإن لم يسلم أحد كان الإمام ولي أمره، فإن شاء أخذ الدية فجعلها في بيت مال المسلمين لأن جناية المقتول كانت على الإمام فكذلك تكون ديته لإمام المسلمين، قلت: فإن عفا عنه الإمام؟ فقال: إنما هو حق جميع المسلمين، وإنما على الإمام أن يقتل أو يأخذ الدية، وليس له أن يعفو^(١) وغيره من النصوص.

وأما الإجماع: فهو من المسلّمات بين المسلمين.
وأما العقل: فيدور الأمر بين ذهاب الجناية هدرًا، أو انتقال الولاية إلى غير الأهل، أو انتقالها إلى الأهل وهو الحاكم الشرعي، والأولان باطلان فيتعين الأخير. وما تقدم أعم من ولاية الفقيه، لأن ما ذكرنا يجري أيضاً ولو عند من لم يقل بولاية الفقيه.

(٧٦) لما تقدم أنه ولي من لا ولي له، فله استيفاء الحق بأنواعه.
(٧٧) إذا كان العفو مصلحة لنوع المسلمين فله ذلك، لمكان ولايته على مصالح المسلمين، وإن لم يكن كذلك فلا حق له في ذلك، وعليه يحمل ذيل الصحيح المتقدم.

(٧٨) لانتقال ولاية الحسبة إليهم حينئذ قهراً.

(١) الوسائل: باب ٦٠ من أبواب القصاص في النفس: ١.

الفصل الثامن في دية الإجهاض

الإجهاض حرام ^(١)، ويترتب عليه الدية بالتفصيل الآتي:

(مسألة ١): لو استقرت النطفة في الرحم ففي إسقاطها عشرون ديناراً وإن كان الحمل علقه فأربعون ديناراً، وفي المضغة ستون ديناراً وإن لم يكتس اللحم وهو عظم - ففيه ثمانون ديناراً وإذا اكتسى اللحم وتمت خلقته ففيه مائة دينار - ولا فرق في جميع ذلك بين الذكر والأنثى - وإن ولجته الروح، فألف دينار إن كان ذكراً وخمس مائة دينار إن كان أنثى لو كان الجنين بحكم الحر المسلم ^(٢).

(١) لأنه إسقاط وإبطال لمادة الحياة الإنساني، وهو قبيح في نظامي التكوين والتشريع - كما تقدم في كتاب النكاح - إلا إذا كانت في البين مصلحة أقوى، وتعيين تلك المصلحة ينحصر بنظر الحاكم الشرعي المطلع على جميع الخصوصيات، ولعل بعضها من تقديم الأهم القطعي على المهم، فحينئذ ترتفع الحرمة، وتبقى الدية على حالها.

(٢) إجماعاً، ونصوصاً، ففي كتاب ظريف عن علي عليه السلام أنه: «جعل دية الجنين مائة دينار وجعل مني الرجل إلى أن يكون جنيناً خمسة أجزاء فإذا كان جنيناً قبل أن تلجه الروح مائة دينار وذلك أن الله عز وجل خلق الإنسان من سلالة وهي النطفة فهذا جزء ثم علقه فهو جزآن، ثم مضغة فهو ثلاثة أجزاء، ثم

عظما فهو أربعة أجزاء، ثم يكسا لحما. فحينئذ تمّ جنينا فكملت له خمسة أجزاء مائة دينار، والمائة دينار خمسة أجزاء، فجعل للنطفة خمس المائة عشرين دينارا، وللعلة خمسي المائة أربعين دينارا، وللمضغة ثلاثة أخماس المائة ستين دينارا، وللعظم أربعة أخماس المائة ثمانين دينارا، فإذا كسي اللحم كانت له مائة كاملة، فإذا نشأ فيه خلق آخر وهو الروح فهو حينئذ نفس بألف دينار كاملة إن كان ذكرا، وإن كان أنثى فخمسمائة دينار - الحديث -^(١) وفي معتبرة سليمان بن صالح عن الصادق عليه السلام: «في النطفة عشرون دينارا، وفي العلة أربعون دينارا، وفي المضغة ستون دينارا، وفي العظم ثمانون دينارا، فإذا كسي اللحم فمائة دينار، ثم هي ديتة حتى يستهل، فإذا استهلّ فالدية كاملة»^(٢)، وغيرهما من الروايات، فيستفاد من جميعها قاعدة كلية في الجنين: «ان الدية فيه العشر أي عشر دية الذكر الحي، وعشر القيمة في المملوك».

وأما معتبرة محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يضرب المرأة فتطرح النطفة؟ فقال: عليه عشرون دينارا، فقلت: يضربها فتطرح العلة، فقال: عليه أربعون دينارا، فقلت: فيضربها فتطرح المضغة، فقال: عليه ستون دينارا، فقلت: فيضربها فتطرحه وقد صار له عظم، فقال: عليه الدية كاملة»^(٣)، فهي محمولة على ولوج الروح بقرينة ما تقدم، وكذا صحيح أبي عبيدة عن الصادق عليه السلام: «في امرأة شربت دواء وهي حامل لتطرح ولدها فألقت ولدها؟ قال: إن كان له عظم قد نبت عليه اللحم وشقّ له السمع والبصر فإن عليها دية تسلمها إلى أبيه»^(٤).

وما عن بعض من التفصيل بين الذكر والأنثى قبل ولوج الروح، بدعوى أن دية المرأة نصف دية الرجل الذكر بعد تمامية الخلقة مائة دينار فتكون دية

(١) و (٢) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات الأعضاء: ١ و ٣.

(٣) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٤.

(٤) الوسائل: باب ٢٠ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(مسألة ٢): التحديد في المراتب المذكورة هو أن الحمل أربعين يوما نطفة وأربعين يوما علقه وأربعين يوما مضغة فإذا تمَّ أربعة أشهر كملت خلقته وإذا تمَّ خمسة أشهر ولجته الروح^(٣)، والأحوط أن بين المراتب المتقدمة بحسابها^(٤).

المرأة خمسين دينارا، كما تقدم.

قابل للمناقشة من أن التفصيل بعد ولوج الروح، وأما قبله فهما مشتركان في الدية، لما مرَّ.

(٣) إجماعا، ونصوصا، ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر الباقر^(ع) في حديث قال: «فتصل النطفة إلى الرحم فتزد فيه أربعين يوما، ثمَّ تصير علقه أربعين يوما، ثمَّ تصير مضغة أربعين يوما»^(١) وقريب منه روايات أخرى.

وأما صحيح احمد بن محمد بن أبي الحسن الرضا^(ع) قال: «سألته أن يدعوا الله عزَّ وجلَّ لامرأة من أهلنا بها حمل، فقال أبو جعفر^(ع): الدعاء ما لم يمض أربعة أشهر، فقلت له: إنما لها أقل من هذا، فدعا لها، ثمَّ قال: إن النطفة تكون في الرحم ثلاثين يوما، وتكون علقه ثلاثين يوما، وتكون مضغة ثلاثين يوما، وتكون مخلقة وغير مخلقة ثلاثين يوما، فإذا تمت الأربعة أشهر بعث الله إليها ملكين خلّاقين»^(٢) فهو محمول على استعداد الخلقية، وأن الثلاثين يوما بدو تحقق النوعية، والأربعون بيان لتمامية النوع والدخول في النوع الثاني.

(٤) لأن ذكر كل مرتبة - كالعلقة والمضغة - بالخصوص في الروايات وفي لسان المشهور من باب ذكر أهم مبادي النشوء فيكون ما بين المراتب بحسابها. ويستفاد ذلك من معتبرة سليمان بن خالد عن الصادق^(ع) قال: «قلت فإن خرج في النطفة قطرة دم، قال في القطرة عشر النطفة ففيها اثنان وعشرون

(١) الوافي ج: ١٢ باب: ٢٠٤ من أبواب النكاح الحديث: ٢٠ صفحة: ١٩٤.

(٢) الوسائل: باب ٦٤ من أبواب الدعاء: ٤.

ديناراً، قلت قطرتان، قال: أربعة وعشرون ديناراً، قلت فثلاث، قال: ستة وعشرون ديناراً، قلت فخمس، قال: ثلاثون ديناراً وما زاد على النصف فعلى هذا الحساب حتى تصير علقه فيكون فيها أربعون ديناراً، قلت: فان خرجت النطفة مخضضة بالدم، قال: قد علقت ان كان دماً صافياً فأربعون ديناراً وان كان دماً اسود فذلك من الجوف فلا شيء عليه إلا التعزير لأنه ما كان من دم صاف فذلك الولد، وما كان من دم اسود فهو من الجوف، فقال أبو شبل فإن العلقه إذا صارت فيها شبيه العروق واللحم قال: اثنان وأربعون ديناراً العشر، قلت: فان عشر الأربعين أربعة قال: لا انما عشر المضغة إنما ذهب عشرها فكلما ازدادت زيد حتى تبلغ الستين، قلت: فإن رأت في المضغة مثل عقدة عظم يابس قال: ان ذلك عظم أو له ما يبتدئ به ففيه أربعة دنائير فان زاد فزاد أربعة دنائير حتى تبلغ مائة، قلت: فإن كسي العظم لحماً قال كذلك الى مائة قلت: فان وكزها فسقط الصبي لا يدري أحيا كان أو ميتا قال: هيهات يا أبا شبل إذا بلغ أربعة أشهر فقد صارت فيه الحياة وقد استوجب الدية^(١) ولا بد من حمل ذيلها على إكمال أربعة أشهر، لأن الحياة تخلق في الجنين بعد نشوء العظم واكساء اللحم، فيكون ببلوغ خمسة أشهر، كما مر. وهذه المعبرة وإن تضمنت الحساب باعتبار الثبوت.

وأما بحسب الإثبات، أي الشهور والأيام فإن الغالب كما هو المعروف أن في الشهر الأول تستقر النطفة في الرحم، وتبدأ بالتحول إلى أن تكمل وتصير علقه في الشهر الثاني، فحينئذ ما دامت النطفة ولم تصر علقه فديتها عشرون ديناراً، وبعد ما صارت علقه فديتها أربعون ديناراً، وما بينهما تقسم حسب نشوء النطفة التي يتحقق كل أربعة أيام تقريباً، كما يستفاد من المعبرة المتقدمة، ففي الأربعة الأولى بعد العشرين (الأربعين) تزيد الدية دينارين، والأربعة الثانية بعد العشرين أربعة دنائير، وفي الأربعة الثالثة ستة، وفي الأربعة ثمانية، وفي

(١) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات الأعضاء: ٦.

(مسألة ٣): لو أَلْقَت المرأة حملها فعليها دية ما أَلْقَتْه ولا نصيب لها من هذه الدية (٥)،

الأربعة الخامسة عشرة وهي نصف الدية في النطفة، وما زاد على الأربعة الخامسة تبقى على العشرة، أي نصف الدية حتى تبلغ العلقة (ثمانين يوما)، فتصير الدية أربعين دينارا والعلقه حالها حال النطفة، كما يستفاد من قوله ﷺ: «كل ما ازدادت تزيد»، وكذا المضغة فتزيد أربعة دنانير حتى تبلغ المائة وتتم الخلقة، وهذا بحسب الغالب، وقد تختلف باختلاف الأمزجة، فالأحوط التصالح بين المراتب المتقدمة.

ولو شكت في تحقق قطرة الدم في النطفة، أو في الأكثر من القطرة الواحدة، فتؤخذ بالحالة السابقة. وبما ذكرنا يمكن الجمع بين الروايات.

ثم إن الظاهر أن مراتب دية المني إنما تكون للمني المحترم، لا ما كان من الزنا، ولكنه مشكل إن كان الزنا من المسلم، خصوصا بعد ولوج الروح، بل الظاهر عدم جواز الإسقاط حينئذ، كما يأتي.

(٥) إجماعا، ونصا، ففي معتبرة أبي عبيدة قال: «سألت أبا جعفر ﷺ عن امرأة شربت دواء وهي حامل، ولم يعلم بذلك زوجها، فألقت ولدها؟ قال: فقال: إن كان له عظم وقد نبت عليه اللحم، عليها دية تسلمها إلى أبيه، وإن كان حين طرحته علقة أو مضغة، فإن عليها أربعين دينارا أو غرة تؤدّيها إلى أبيه، قلت له: فهي لا تترث ولدها من ديتة مع أبيه؟ قال: لا، لأنها قتلتته، فلا ترثه» (١).

ويستفاد من هذه المعتبرة أمور:

الأول: صحة إطلاق القتل على دفع مقتضى الحياة، كما يطلق على قطع الحياة الثابتة.

الثاني: يستفاد من التعليل الوارد فيها أنه لو كان الأب موجبا لإلقاء الحمل

و يرث دية الجنين من يرث المال (٦).

(مسألة ٤): لو سقط الجنين بالجناية ولم يحصل نقص لا في الجنين ولا في الأم فالحكومة حينئذ (٧).

(مسألة ٥): لو كان الجنين ذميا فديته عشر دية أبيه ثمانون درهما عند تمام خلقته (٨).

فلا يرث من الدية، لأنه قتله، ولو كان كل واحد منهما شريكين في الإلقاء مباشرة أو تسبباً فلا يرثان منها أيضاً، فترثها حينئذ المرتبة اللاحقة.

الخامس: يستفاد منها أنه لو كان أحد الأبوين وارثاً للدية فيصح له إسقاطها عن الجاني، وكذا لو كان من الطبقة اللاحقة وكان بالغا، عاقلاً، وأما لو كان الوارث قاصراً فيجب على وليه أخذها له من الجاني، وحفظها له.

ثم إنه لا فرق في الحكم بين طرح المرأة ما في بطنها كما هو الغالب، أو تشرب دواء تعوّق النطفة عن النمو في داخل الرحم وتفسدها وإن لم تطرحها، لوجود المناط في ذلك. نعم في تأخير النمو إن لم يستلزم ضرر لا يبعد الحكومة. والله العالم.

(٦) الأقرب فالأقرب، للإطلاقات، والعمومات المذكورة في كتاب الإرث.

(٧) كما إذا كانت المرأة تضع بعد شهرين مثلاً بحسب عاداتها فوضعت قبلهما لأجل الجناية، ولم يحصل لهما ضرر، فمقتضى الأصل أنه لا شيء على الجاني، إلا بما يراه الحاكم الشرعي، وهو الحكومة في أمثال المقام.

(٨) إجماعاً، ولأن المستفاد من النصوص مساواة دية الذمي لدية المسلم في تعلق مثل هذه الأحكام بها على حسب النسبة، فدية الجنين المسلم قبل ولوج الروح عشرين، وكذلك دية الذمي عشرين دية أبيه، فإن دية ثمانمائة درهم فعشرها ثمانون درهما.

ولو كان الجنين متكونا من الزنا فعشر دية ولد الزنا إن كان محكوما بالإسلام^(٩).

(مسألة ٦): لو قتلت المرأة فمات ما في جوفها فدية المرأة كاملة ودية أخرى لموت ولدها حسب ما تقدم من المراتب^(١٠)، فإن علم أنه ذكر فديته، أو الأنثى فديتها، ولو اشتبه فنصف الديتين^(١١).

وأما معتبرة السكوني عن أبي عبد الله عن أبيه عن علي عليه السلام: «أنه قضى في جنين اليهودية والنصرانية والمجوسية، عشر دية أمه»^(١) ومثلها رواية مسمع^(٢) فهما محمولتان على بعض المحامل، مثل ما رأى الإمام من المصلحة الوقتية، وإلا أوهنهما إعراض المشهور عنهما.

(٩) للإطلاقات، والعمومات، وتقدم أن دية ولد الزنا إن كان محكوما بالإسلام دية المسلم، فراجع (مسألة ٢٩) من الفصل الأول.

نعم لو قلنا إن ديته دية الذمي فتكون الدية حينئذ ثمانين درهما، ولكن تقدمت المناقشة في ذلك.

وأما لو لم يكن محكوما بالإسلام، كما إذا تحقق الزنا بين الطرفين غير المسلمين، فحينئذ تكون الدية تابعة للأبوين، فقد تكون الدية دية الذمي، وقد لا تكون له دية أصلا كما في الحربي.

ثم إن ديته في المراتب المتقدمة على النسبة، كما مرّ مفصلا.

(١٠) لتحقيق المقتضي لكل منهما، مضافا إلى ما تقدم من العمومات، والإطلاقات، من غير مخصص، ومقيد.

(١١) إجماعا، ونصا، ففي صحيح ابن مسكان عن الصادق عليه السلام: «وإن قتلت المرأة وهي حبلى فلم يدر أذكر كان ولدها أم أنثى، فدية الولد نصف دية

(مسألة ٧): لا كفارة على الجاني في إسقاط الجنين إلا بعد العلم بولوج الروح فيه (١٢)، بطريق معتبر شرعا (١٣)، ولا اعتبار بالحركة إلا إذا كانت كاشفة عن الحياة فتجب حينئذ (١٤).

(مسألة ٨): لو تعدد الولد تعددت الدية فلو كان ذكرا وأنثى فدية ذكر وأنثى وهكذا (١٥)، وفي المراتب السابقة كل مورد أحرز التعدد فتكون دية المرتبة متعددة (١٦).

(مسألة ٩): تحرم المباشرة في إسقاط الجنين (١٧)،

الذكر ونصف دية الأنثى، وديتها كاملة»^(١) مضافا إلى انحصار قسمة العدل في ذلك حينئذ.

وأما القرعة، فلا مجرى لها في المقام، بعد ما تقدم من النص، والإجماع. (١٢) أما الأول: فللأصل، والإجماع.

وأما الثاني: فلشمول إطلاقات أدلة وجوب الكفارة في قتل الإنسان له، إلا ما خرج بالدليل، مضافا إلى الإجماع، وتقدم في معتبرة أبي عبيدة إطلاق القتل على ذلك.

(١٣) كالبينة، والصياح، وكذا تثبت الحياة بقول امه مع اليمين، إن لم تكن متهمة.

(١٤) فيدور وجوب الكفارة مدار الدية الكاملة بالقتل وهي تتحقق بالحياة، كما أن العدة في الطلاق تدور مدار الإسقاط، كما تقدم في كتاب الطلاق. (١٥) لتعدد السبب فيقتضي تعدد الدية، وأن التداخل خلاف الأصل، مضافا إلى الإجماع.

(١٦) لما تقدم في سابقة من غير فرق.

(١٧) لأنها علة للحرام فتحرم حينئذ، بل نفس ذلك من العناوين

(١) الوسائل: باب ٢١ من أبواب ديّات النفس.

وكذا يحرم التسبب^(١٨)، والضمان بالدية - على ما تقدم من التفصيل - يدور مدار قوة السبب على المباشر أو العكس^(١٩)، ولو أفزعها مفزع فأسقطت جنينها فالدية على المفزع^(٢٠).

(مسألة ١٠): لو دار الأمر بين موت الأم وإسقاط جنينها الذي لم تلجه الروح بعد يتعين الإسقاط^(٢١)، وهل تجب الدية حينئذ أو لا؟ لا يبعد الثاني^(٢٢).

(مسألة ١١): إذا دار الأمر بين أن يرد على الأم عيب أو مرض من بقاء الجنين في رحمها وبين إسقاط الجنين لدفع العيب والمرض فهل يجوز الإسقاط حينئذ أو لا؟ الظاهر عدم الجواز^(٢٣).

المحرمة كما تقدم.

(١٨) لأن التسبب إلى الحرام حرام كما مر، مضافا إلى ما تقدم من موثق إسحاق بن عمار^(١).

(١٩) لأن المدار على حصول الفعل والجناية بأي منهما انتسب عرفا، فلو راجعت المرأة الطبيب وقالت: الق ما في رحمي بوصف دواء أو شراب، فيحرم على الطبيب مباشرة ذلك، والضمان يدور مدار قوة السبب على المباشر أو بالعكس، كما مر.

(٢٠) لأنه سبب للإسقاط.

(٢١) لأهمية حفظ حياة الأم حينئذ.

(٢٢) لأن الدية تجب لمن كان في معرض البقاء، وهذا الجنين في معرض السقوط والموت على أي حال، فلا وجه لوجوب الدية في مثل هذا الجنين.

(٢٣) لما مر من الإطلاقات، وفي موثق إسحاق بن عمار قال: «قلت لأبي

(مسألة ١٢): تلحظ دية أعضاء الجنين بالنسبة إلى ديته (٢٤)، وفي الجراحات والشجاج على النسبة (٢٥)، هذا فيما إذا لم تلجه الروح و إلا فكغيره من الأحياء (٢٦).

(مسألة ١٣): في نقل الجنين من رحم إلى رحم أخرى مع رضا الزوجين والمنقول إليها إن لم يستلزم النقص لا شيء فيه (٢٧).

الحسن عليه السلام: المرأة تخاف الحبل فتشرب الدواء فتلقي ما في بطنها؟ قال: لا، فقلت: إنما هو نطفة، فقال: إن أول ما يخلق نطفة^(١) وتقدم في (مسألة ١١) من احكام دفع الحمل ورفع من فصل أحكام الولادة في كتاب النكاح أقسام ما يتصور في الإجهاض، فراجع.

(٢٤) نصا، وإجماعا، ففي كتاب ظريف عن علي عليه السلام: «قضى في دية جراح الجنين من حساب المائة على ما يكون من جراح الذكر والأنثى والرجل والمرأة كاملة»^(٢) وهذا لا يتحقق إلا بعد أن يتم خلقه ولم تلجه الروح، ففي يده مثلا خمسون دينارا، وفي يديه مائة، وفي الجراحات والشجاج على النسبة، من غير فرق بين الذكر والأنثى، وأما إذا ولجته الروح فكغيره من الأحياء كما يأتي. (٢٥) لما تقدم من العموم، والإطلاق، مضافا إلى الإجماع في المقام، ففي حارصته مثلا دينار، أي عشر العشر، وأما إذا كان قبل تمام الخلقة فجنى عليه الجاني فالحكومة، لعدم التقدير لها.

(٢٦) للعمومات، والإطلاقات الشاملة له كما تقدم.

(٢٧) للأصل، ما لم يدلّ دليل على الخلاف، وعدم محذور شرعي في البين، كما هو المفروض، وتقدم في الإجهاض من كتاب النكاح ما يرتبط بالمقام.

وإلا ففيه الحكومة إن لم يكن فيه الدية المقررة شرعاً (٢٨).

(مسألة ١٤): لو أفزع مجامعاً مفزع فعزل فعلى المفزع عشرة دنانير لضياح النطفة (٢٩).

(٢٨) لما مرّ مكرراً من أنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعاً. ثمّ انه هل يصح للزوجين إسقاط هذه الدية - أو الحكومة - فيه إشكال، لاحتمال كون المورد من الحكم وعدم تسلطهما على ذلك، وليس من الحق المحض، فلا يجوز الاسقاط قبل الأخذ. نعم لو أخذوا الدية ثمّ ردها إلى الجاني، لا إشكال في جوازه حينئذ، لصيرورتها مالا لكل منهما حسب التقسيم، فيشمله عموم قاعدة السلطنة. (٢٩) إجماعاً، ونصاً، ففي كتاب ظريف المعتبرة عن علي عليه السلام: «وافتى في مني الرجل يفرغ من عرسه فيعزل عنها الماء ولم يرد ذلك، نصف خمس المائة عشرة دنانير»^(١).

ثمّ إن الدية للزوج، لأنها عوض مائه وهو له. وما يقال: من أن للمرأة حقاً لها أيضاً، لأن لها حقاً في الالتذاذات الجنسية في الجملة.

غير صحيح: لأنه لا يوجب أن تكون الدية لها. نعم ينبغي مراعاتها. وقد نسب إلى جمع وجوب الدية على الزوج للزوجة لو عزل عن امرأته الحرة وهي عشرة دنانير، تمسكاً بما تقدم من كتاب ظريف عن علي عليه السلام، بدعوى أن دية النطفة للزوجة - إلا أن تفسدها هي - ولا فرق في ثبوتها بين أن يكون سبب ضياعها وفسادها زوجها أو غير الزوج، وبالإجماع المدعى عن جمع.

(١) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(مسألة ١٥): إذا خفي على القوابل وأهل الخبرة من المستخصين كون ما سقط مبدأ نشوء إنسان فإن حصل بسقوطه نقص ففيه الحكومة^(٣٠)، ولو وردت على امه جنائية فديتها^(٣١)، وإن لم تستلزم نقصاً فلا شيء عليه^(٣٢).

(مسألة ١٦): دية الجنين إن كان عمداً أو شبهه فمن مال الجاني^(٣٣).

وفيهما أن مورد المعتبرة فيما إذا كان السبب غير الزوج من أفراع رجل آخر أو تهويله أو غيرهما لا من صاحب النطفة، ويستفاد ذلك من مجموع الرواية، والمفروض في مقام العزل فهما موضوعان لا يقاس أحدهما بالآخر، مضافاً إلى روايات دالة على الجواز تقدمت في كتاب النكاح^(١) وأما دعوى الإجماع فعهدة إثباتها على مدعيها.

ولا فرق في المفزع بين أن يكون أجنبياً أو الزوجة، لما مرّ من الإطلاق. وأما العزل عن الأمة المملوكة الموطئة، فلا إشكال في جوازه، وعدم الدية، للأصل، مضافاً إلى الإجماع، كما تقدم في كتاب النكاح. (٣٠) لأنها المرجع في كل ما لا تقدير له شرعاً من الجنائية كما في المقام، بعد تحقق الشبهة، وعدم تبين الموضوع المقرر له ديته.

(٣١) لتحقيق مقتضى الدية المقررة، كالشلل في العضو، أو نقص في جسد الأم، كما تقدم.

(٣٢) للأصل، بعد عدم إحراز كون الساقط مبدأ نشوء إنسان، وعدم تحقق ضرر - ولو مثل الأثم - ونقص في البين. نعم يجب القصاص لأجل الضرب إن لم يكن بحق.

(٣٣) لإطلاقات أدلة الضمان، مضافاً إلى الإجماع كما تقدم.

وإن كان خطأ فعلى العاقلة وتستأدى في ثلاث سنين سواء ولجت فيه الروح (٣٤)، أم لم تلج (٣٥)، ويحلق بالخطأ المحض من ألغى الشارع قصده (٣٦).

(مسألة ١٧): لو ضرب حاملاً خطأ فألقت الجنين وادّعى ولي الدم أنه كان حياً فإن اعترف الجاني بذلك ضمن العاقلة دية الجنين غير الحي وضمن المعترف ما زاد (٣٧).

(٣٤) لما يأتي في محله من العمومات، والإطلاقات الدالة على ذلك، مضافاً إلى الإجماع.

(٣٥) لأن الجناية على الجنين بحكم القتل، وقد أطلق على إسقاط الجنين قبل ولوج الروح القتل، كما مر في بعض الروايات،^(١) وأنه مبدأ النشوء، مضافاً إلى الإجماع، فالجناية على الجنين خطأ - قبل ولوج الروح - على العاقلة. نعم لو لا الإجماع، لأمكن المناقشة في ذلك، فحينئذ لا بد من التراضي بين العاقلة وبين ولي الدم، وقد تقدم في (مسألة ١٨) من الفصل الثاني ما يتعلق باستيفائها في ثلاث سنين، فراجع هناك ولا وجه للإعادة والتكرار.

(٣٦) كفعل الصبي، والمجنون، للإجماع، والنصوص كما مر في (مسألة ٣ من الفصل الأول).

(٣٧) على المشهور، لأن ضمان العاقلة بالنسبة إلى أصل هذا الجنين ثابت في الجملة بلا إشكال، والنزاع في ولوج الروح فقط، وقد اعترف الجاني بولوج الروح - وأن أصل الجناية كانت على خطأ - فيدخل في قوله ﷺ: «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز»^(٢) أي نافذ فيضمن الجاني الزائد وهو تسعة أعشار الدية،

(١) تقدم في صفحة ٣١٣.

(٢) الوسائل: باب ٣ من أبواب الإقرار ج ١٦.

وإن أنكر ذلك كان القول قوله مع اليمين (٣٨)، ولو أقام كل منهما بينة قدم أرجح البينتين وهو منوط بنظر الحاكم الشرعي والخصوصيات الخارجية (٣٩)، وإن لم يكن رجحان في البين أصلا فيحكم بالقرعة (٤٠).

(مسألة ١٨): لو اعترف الجاني بأن الجنين انفصل حيا بالجناية وادعى موته بسبب آخر وأنكر ولي الدم السبب وأنه انفصل عنه ميتا يعمل بالقرائن الموجبة للاطمئنان (٤١).

وأما العشر الباقي فيحمل على العاقلة، لما يأتي في محله من أن مورد ضمان العاقلة ما إذا ثبتت الجناية بالبينة دون الإقرار، والأصل عدم ولوج الروح.

(٣٨) أما تقديم قوله فللأصل، ما لم يثبت الولي دعواه بالبينة، فحينئذ يكون الضمان تماما على العاقلة، لفرض الخطأ المحض. وأما اليمين، فلما مر مكررا من أنها لفصل الخصومة وقطع النزاع.

(٣٩) أما التقديم فلما أثبتناه في علم الأصول من أن الراجح مقدم على غيره، كتقديم بينة الداخل على الخارج مع التشخيص.

وأما توكيل الأمر إلى الحاكم الشرعي، فلأن جهات الأرجحية تختلف باختلاف الخصوصيات والجزئيات، فلا بد من التفحص، وهو من شأنه ويختص به.

(٤٠) لفرض أن الإشكال وموضوع القرعة ذلك، كما مر في كتاب القضاء.

(٤١) مثل ما لو كان الزمان قصيرا لا يسع لجناية أخرى، فحينئذ يقدم قول ولي الدم، ولو كانت هناك قرائن معتبرة توجب تقديم قول الجاني، كما في جريان بعض الأصول الموضوعية كجريان أصالة الصحة، فحينئذ يقدم قول الجاني، فلا بد من مراجعة الحاكم الشرعي ومراعاة نظره في هذه المسائل والدعاوي، لأن الحاكم الشرعي الذي يرى القضية لا يرى غيره.

ومع عدم القرائن، وعدم جريان الأصول الموضوعية، يكون الموضوع

وتلزمه الدية (٤٢)، وإلا فيقدم قول الجاني مع اليمين (٤٣).

(مسألة ١٩): لو كان الجنين من مسلم وذمي للوطء بالشبهة في طهر واحد بحيث يمكن تولّد الولد من كل واحد منهما فسقط بالجناية يمكن تغليب جانب الإسلام عليه فيجري عليه حكم المسلم وديته دية المسلم (٤٤).

(مسألة ٢٠): لو ضربها فألقت الجنين بعد ولوج الروح فيه فمات عند سقوطه فالضارب قاتل ويقاد منه ان كان عمداً (٤٥)، والأحوط التصالح بالدية (٤٦).

من المدعي والمنكر، كما تقدم في كتاب القضاء.

(٤٢) إن حصل الاطمئنان بصدق ادعاء ولي الدم فتكون الدية على الجاني، لتحقيق سببها، وإلا فعلى الجاني دية الجناية في الجنين المنفصل حياً، لاعترافه بذلك.

(٤٣) أما تقديم قول الجاني فلما مرّ، وأما اليمين فلقطع النزاع، لما مر مكرراً.

(٤٤) لما ثبت من الأدلة من تغليب جانب الإسلام في أمثال هذه الموارد، كما في اللقطة المشتبهة بين المسلم وغيره أو الميت كذلك، فيلزم الجاني بدية المسلم، وتجب الكفارة، وإن كان لنظر الحاكم الشرعي فيه مجال.

(٤٥) لتحقيق المقتضي له للقصاص - وهو إزهاق الروح المحترمة - إلا إذا كان مانع في البين كالأبوة.

(٤٦) لما تقدم في (مسألة ٣٠) من الفصل في شرائط القصاص^(١) فراجع هناك فلا وجه للتكرار، وكذا لو كان القتل بالضرب شبه العمد فالدية من ماله،

وإلا يضمن الدية في ماله ان كان شبيه العمد وتضمنها العاقلة لو كانت خطأ (٤٧).

(مسألة ٢١): لو جنى عليها شخص فألقت جنينها حيا فقتله آخر فإن كانت الحياة مستقرة فالثاني قاتل (٤٨)، ولا ضمان على الأول (٤٩)، وإن كان آثما ويعزّر (٥٠)، وإن لم تكن حياته مستقرة بسبب جناية الأول فالأول قاتل (٥١)، ولو شك في استقرار الحياة فلا قود في البين (٥٢)، وأما الدية فهي على الثاني (٥٣).

وأما لو كان خطأ فعلى العاقلة.

(٤٧) ظهر وجه ذلك مما مر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الضارب هو الزوج، أو هي بنفسها، أو غيرهما.

(٤٨) لأن القتل وقع عن من استقرت حياته، وهو إما عمد أو شبهه أو خطأ، ويترتب على كل منها حكمه.

(٤٩) لعدم إتلافه شيئا، نعم لو حصلت جناية على الأم أو الجنين ولم يكن لها مقدر شرعي، فالحكومة.

(٥٠) لأنه آثم بالإلقاء، فللحاكم الشرعي الولاية على تعزيره.

(٥١) لتحقيق الموضوع بالنسبة إليه، والثاني يعزّر لما مر، بل لو قطع الثاني رأسه في الفرض المذكور كان عليه دية الجناية على الميت.

(٥٢) لدرئه بالشبهة بالنسبة إلى كل واحد منهما، وعدم إحراز القاتل.

إن قيل: كما أن الحد يدرأ بالشبهة، فكذا الضمان أيضاً يرفع بها.

يقال: مورد الدليل ان الحدود تدرأ بالشبهة، فلا يمكن التعدي إلى الضمان، وهو المناسب لتخفيف حق الله تعالى بالنسبة إلى حقوق الناس.

(٥٣) لأصالة بقاء الحياة، فيترتب عليه وجوب الدية.

(مسألة ٢٢): لو جنى على المرأة الذميمة وهي حبلى فأسلمت ثم أسقطت حملها يضمن الجاني دية الجنين المسلم (٥٤)،

و دعوى: أن هذا من الأصول المثبتة فلا يثبت بها وجوب الدية على الثاني.

غير صحيحة: لأن المثبت ما إذا كانت واسطة بين المستصحب وبين ترتب الحكم، سواء كانت الواسطة واحدة أم متعددة، ظاهرة كانت أو غيرها، وفي المقام لا واسطة، لأن استصحاب بقاء الحياة واستقرارها إلى حين الجناية الثانية معلوم بلا شك فيه، وأن الجناية وقعت على الحي المحرز بالاستصحاب وجدانا، والجناية الأولى سبب للشك، وأن كل جناية وقعت على حي توجب الدية كما هو المقرر في الشرع، فتكون الدية أثر شرعي ظاهر لهذا الأصل.

يمكن جعل ذلك من الموضوعات المركبة بعض أجزائها بحكم الشرع، وبعضها الآخر بالأصل، فإن القتل معلوم فعلا ووجدانا، وفي كل قتل الدية شرعا. وبالأصل تثبت الحياة فتجب الدية على القاتل وهو الثاني.

وأما القرعة، أي بها تعين الدية على الأول أو الثاني، فلا بد فيها من تحقق الإجماع على العمل بها في موردها، ولم يتحقق الإجماع. مع أن الشبهة غير ثابتة لما تقدم.

وأما التقسيط بدعوى أنه من العدل والانصاف فتقسط الدية عليهما، أنه قابل للمناقشة بأن قاعدة العدل والانصاف مسلمة، ولكن يحتاج إلى عمل المشهور بها، ولم يتحقق في المقام، فلا يمكن الالتزام بالتقسيط.

وأما كون الدية من بيت مال المسلمين لئلا يذهب دم المسلم هدرًا، فهذا صحيح فيما إذا لم يكن في البين وجه شرعي يحرز به القاتل. وأن عليه الدية، وفي المقام بالأصل والوجدان ثبت أن على الثاني الدية.

ولكن الأحوط مع ذلك كله ملاحظة نظر الحاكم الشرعي، أو المراضاة.

(٥٤) لأن المناط في الجنايات على حين استقرارها، لا على حين حدوثها. ومن ذلك يظهر أنه لا فرق بين الذميمة والحربية.

وكذا لو جنى على الحرية فأسلمت وأسقطت جنينها ولكن الاحتياط في خصوص الحرية التصالح والتراضي (٥٥).

(مسألة ٢٣): لو استلزمت الجناية المرض على الجنين بشهادة أهل الخبرة والمتخصصين فإن كان لها مقدر شرعي فهو (٥٦)، وإلا فالحكومة (٥٧)، ولو استلزمت الجناية نقضا على الجنين من جهة وزوال نقص أو مرض عن الأم من جهة أخرى فهو ضامن بالجناية (٥٨).

و دعوى: أن الجناية في الحرية لم تكن مضمونة حين وقوعها، وإذا كان كذلك فلا ضمان عليه بعد الإسقاط والسراية.

غير صحيحة: لما عرفت أن المناط حين استقرار الجناية، فتستقر الدية حين إسقاط جنينها المسلم، وأنه مستند إلى الجناية كما هو واضح، ولا فرق في الجناية بين أقسامها، والسراية بين أنواعها.

(٥٥) لما نسب إلى المشهور من أن المناط في الجنايات على الحرية حين الحدوث لا الاستقرار، ولكننا نطالبهم بالدليل على ذلك لو لم يكن إجماع محقق على التفرقة بين الذمي والحربي.

(٥٦) لتحقيق المقتضي لما هو المقدر شرعا وفقد المانع، كما إذا استلزمت الجناية زوال عقل الجنين بقول أهل الخبرة والمتخصصين، فالدية المقدرة دية كاملة، أو ذهب ضوء عينيه أو أحدهما، فالدية إما كاملة أو النصف.

(٥٧) لعدم التقدير لها شرعا، فتصل النوبة إليها قهرا.

(٥٨) لوجود المقتضي وفقد المانع، والضمان إما مقدر شرعي أو الحكومة،

وان الكمال العارض على الأم لا يوجب زوال الضمان، فلا وجه للتهاتر.

نعم لو كان زوال المرض عن الأم بالتماس منها، وكان له مقدر عرفي، فحينئذ يراعى الأهم في البين بالنسبة إلى الإثم لا من جهة الضمان، بل هو ثابت

(مسألة ٢٤): لو كان الحمل من الزنا وخافت الأم على نفسها من إظهار الحمل فهل يجوز لها إسقاطه؟ فيه إشكال (٥٩).

على كل حال.

(٥٩) ينشأ من أن ولد الزنا مسلم وولد تكويني، فيترتب عليه جميع ما يترتب على ولد المسلم، إلا ما خرج بالدليل.

ومن إطلاق ما أرسلوه إرسال المسلمات: «لا حرمة لماء الزاني»، ويتمسكون به في جملة من الأبواب الفقهية، وحينئذ فإن قلنا بشمول عدم الاحترام لمثل الإسقاط حتى بعد ولوج الروح فيجوز، ولكن الكلام في اعتبار ذلك وعمومه، حتى لمثل الفرض. وحينئذ يدور الأمر بين الأهم والمهم، أي بين حفظ نفس الأم، وإسقاط هذا الجنين، فالأهم وهو حفظ الأم مقدم بنظر العرف، خصوصا إذا كانت بعد توبتها عن عملها. نعم لا تسقط الدية المقررة شرعا، للإطلاقات والعمومات، كما مر سابقا.

الفصل التاسع في الجناية على ميت المسلم

تحرم الجناية على الميت المسلم ^(١)،

(١) إجماعاً، ونصوصاً، ففي معتبرة جميل عن الصادق عليه السلام: «قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي» ^(١) وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام في معتبرة محمد بن مسلم في حديث وفاة الحسن عليه السلام قال: «إن الله حرّم من المؤمنين أمواتاً ما حرّم منهم أحياء» ^(٢) وفي معتبرة العلاء بن سيابة عن الصادق عليه السلام قال: «قال رسول الله ﷺ حرمة المسلم ميتاً كحرمة وهو حيّ سواء» ^(٣) إلى غير ذلك من الروايات.

وأما ميت غير المسلم: فإن كان حربياً يجوز الجناية عليه حياً فكيف ميتاً، وأما إن كان ذمياً فمع تحقق شرائط الذمة يكون بحكم المسلم، فلا يجوز الجناية عليه، وأما إذا لم تتحقق شرائط الذمة، إما لقصور في دولة الحق، أو لتقصير الكفار عن إقامة ذلك فالثاني يكون بمنزلة الحربي، وأما الأول فمبني على أن عدم تحقق شرائط الذمة لقصور دولة الحق عن إقامتها، فهل يوجب كون الكافر بحكم الحربي أو لا؟ وجهان بل قولان، اختار جمع الأول، وهو لا يخلو من وجه لغلبة التقصير فيهم والمبارزة مع الإسلام، والظن يلحق الشيء بالأعم الأغلب.

(١) الوسائل: باب ٢٥ من أبواب ديات الأعضاء: ١.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٢٥ من أبواب ديات الأعضاء: ٣ و ٦.

سواء كان صغيراً أو كبيراً رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً^(٢)، وتجب الدية على الجاني^(٣).

(مسألة ١): في قطع رأس الميت الحر مائة دينار^(٤).

وقد سبق الكلام في ذلك، فلا وجه للإعادة والتكرار.

(٢) كل ذلك للإطلاق، مضافاً إلى الإجماع.

نعم دية العبد ترجع إلى مولاه، لأنه ملكه، وعلى المولى أن يصرفها في الخيرات، لما سيأتي من الروايات الدالة عليه، وأن ذلك من الحكم الشرعي لا من الحقوق.

(٣) للإجماع، ولما يأتي من الروايات.

(٤) إجماعاً، ونصوصاً، ففي معتبرة حسين بن خالد عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل قطع رأس ميت؟ فقال: إن الله حرّم منه ميتاً كما حرّم منه حياً، فمن فعل بميت فعلاً يكون في مثله اجتياح نفس الحيّ فعليه الدية، فسألت عن ذلك أبا الحسن عليه السلام فقال: صدق أبو عبد الله، هكذا قال رسول الله ﷺ، قلت: فمن قطع رأس ميت أو شقّ بطنه أو فعل به ما يكون فيه اجتياح نفس الحيّ فعليه دية النفس كاملة؟ فقال: لا، ولكن دية الجنين في بطن أمه قبل أن تلج فيه الروح، وذلك مائة دينار وهي لورثته، ودية هذا هي له لا للورثة، قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: إنّ الجنين أمر مستقبل مرجو نفعه، وهذا قد مضى وذهبت منفعتة فلما مثل به بعد موته صارت ديته بتلك المثلة له لا لغيره، يحج بها عنه، ويفعل بها أبواب الخير، والبر من صدقة أو غيره، قلت: فإن أراد رجل أن يحفر له ليغسله في الحفرة فسدر الرجل مما يحفر فذير به فمالت مسحاته في يده فأصاب بطنه فشقه فما عليه؟ فقال: إذا كان هكذا فهو خطأ، وكفارته عتق رقبة أو صيام شهرين (متتابعين)، أو صدقة على ستين

مسكيننا، مد لكل مسكين بمد النبي ﷺ»^(١).

وفي رواية محمد بن الصباح عن الصادق عليه السلام قال: «أتى الربيع أبا جعفر المنصور - وهو خليفة - في الطواف فقال له: يا أمير مات فلان مولاك البارحة فقطع فلان مولاك رأسه بعد موته، فاستشاط وغضب، فقال: لابن شيرمة وابن أبي ليلى وعدة معه من القضاة والفقهاء: ما تقولون في هذا؟ فكل قال: ما عندنا في شيء، قال: فجعل يردد المسألة في هذا ويقول: اقلته أم لا، فقالوا: ما عندنا في هذا شيء فقال له بعضهم: قد قدم رجل الساعة فإن كان عند أحد شيء فعنده الجواب في هذا وهو جعفر بن محمد عليه السلام وقد دخل المسعى، فقال للربيع: اذهب إليه وقل له: لو لا معرفتنا بشغل ما أنت فيه لسألتك أن تأتينا ولكن أجبنا في كذا وكذا، قال: فأتاه الربيع وهو على المروة فأبلغه الرسالة، فقال أبو عبد الله عليه السلام: قد ترى شغل ما أنا فيه وقبلك الفقهاء والعلماء فاسألهم، قال له: قد سألتهم فلم يكن عندهم فيه شيء، قال فردّه إليه فقال: أسألك إلا أجبنا فيه فليس عند القوم في هذا شيء فقال له أبو عبد الله عليه السلام: حتى أفرغ مما أنا فيه، فلما فرغ فجلس في جانب المسجد الحرام فقال للربيع: اذهب اليه فقل له: عليه مائة دينار، قال: فأبلغه ذلك، فقالوا له: فاسأله كيف صار عليه مائة دينار؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: في النطفة عشرون دينارا وفي العلقة عشرون دينارا وفي المضغة عشرون دينارا وفي العظم عشرون دينارا، ثم أنشأناه خلقا آخر وهذا هو ميت بمنزلة قبل أن ينفخ فيه الروح في بطن أمه جنينا، قال: فرجع إليه فأخبره بالجواب فأعجبهم ذلك فقالوا: ارجع إليه وسله الدنانير لمن هي؟ لورثته أو لا؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: ليس لورثته فيها شيء إنما هذا شيء صار إليه في بدنه بعد موته، يحج بها عنه، أو يتصدق بها عنه، أو يصير في سبيل من سبل الخير»^(٢)، وغيرهما من الروايات.

(١) الوسائل: باب ٢٤ من أبواب ديات الأعضاء: ٢.

(٢) الوافي صفحة: ١١٠ الجزء التاسع.

وفي قطع جوارحه بحساب ديته (٥)، وبهذه النسبة في سائر الجنايات عليه (٦)، وكذا الحال في جراحه وشجابه (٧)، وفي كل ما لا تقدير له - لو كان حيا - الحكومة (٨).

(مسألة ٢): لا فرق فيما تقدم من وجوب الدية بين العمد والخطأ (٩).

(٥) لأن المستفاد من الروايات بل صريح بعضها - كما تقدم - قاعدة كلية وهي: «أن كل ما في الحي من التقدير كذلك في الميت، بلا فرق بينهما إلا في الكمية»، مضافا إلى الإجماع، ففي قطع يده خمسون دينارا، وفي قطع يديه مائة دينار، وكذا في رجله وعينه، وفي قطع إصبعه عشرة دنانير.

(٦) كالجناية بلطم على وجه الميت، فإذا اسودَّ الوجه بها من غير جرح قبل إن يبرد مثلا فأرشها عشر الستة، وكذا في الاخضرار عشر ثلاثة دنانير وهكذا، لما تقدم من النصوص الدالة على أن دية الميت عشر دية الحي.

(٧) لما مرَّ من الروايات، وفي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق (عليه السلام): «في رجل قطع رأس ميت؟ قال: عليه الدية، لأن حرمة ميتا كحرمة وهو حي» (١) ويكون الأرش بحسب النسبة.

(٨) لأنها الأصل في كل جناية على محترم لا تقدير لها شرعا، وتعيين المقدار بنظر الحاكم الشرعي، لولايته على ذلك.

(٩) لما تقدم من الإطلاقات، والعمومات، وتسالمهم على أن الميت كالجنين، فيظهر منهم الإجماع في خطأ كل واحد.

وما يظهر من الشهيد الثاني (رضوان الله تعالى عليه) من عدم الدية في الخطأ على الميت، للأصل، وسكوت الأدلة، بل في معتبرة حسين بن خالد

وهل دية الخطأ في الجناية على الميت على العاقلة أو على نفس الجاني، وجهان^(١٠)، لا يخلو الثاني من وجه^(١١)، وأما الصبي والمجنون فتكون ديتهما على العاقلة^(١٢).

المتقدمة ذكر الكفارة دون الدية.

مخدوش: أما الأول فيمكن أن يقال إن الأصل في المحترقات مطلقا التضمين، إلا أن يدلّ على الخلاف، وأما سكوت الروايات فيكفي في البيان ما تقدم من قوله عليه السلام: «إن الله حرّم من المؤمنين أمواتا ما حرّم منهم أحياء»، وقوله عليه السلام: «حرمة المسلم ميتا كحرمة وهو حي سواء» مضافا إلى ظهور التسالم عليه.

(١٠) من أن العمومات والإطلاقات الواردة في أن الخطأ على العاقلة فتكون الدية في المقام عليها. ومن أن مقتضى الأصل عدم تحمل العاقلة الدية، إلا في المتيقن وهو الجناية على الحي، مع أن العمومات والإطلاقات منصرفة عن الجناية على الميت، فتكون دية الجناية على الميت مطلقا على الجاني.

(١١) ظهر وجهه مما تقدم، ويشهد لما ذكرناه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام: «قطع رأس الميت أشد من قطع رأس الحي»، ولعل الأشدية هو في تحمل الجاني الدية حتى في الخطأ.

(١٢) لإطلاق قولهم عليه السلام: «عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة»^(١)، واحتمال الانصراف إلى الحي فيهما بعيد، لأن المنساق من الروايات انغزالهما عن الدية بالكلية وتحمل العاقلة لهما.

- (مسألة ٣): لو أحرق الميت كانت ديته عشر دية الحي (مائة دينار) سواء كان تمام جسده أم بعضه - مما كان فيه احتياج نفس الحي - أو كانت فيه الدية المقدرة في حال الحياة (١٣)، وإن لم تكن فالحكومة (١٤).
- (مسألة ٤): لو تعددت الجنایات على الميت تتعدد الدية سواء كان من شخص واحد أم من أشخاص متعددة (١٥).
- (مسألة ٥): لو كان نصف الجسد أو بعضه ميتا - بتشخيص من أهل الخبرة وكان متصلا بالجزء الحي منه ووقعت الجناية على العضو الميت تكون الجناية على الميت (١٦).
- (مسألة ٦): لو كسر عظم ميت بعد إقباره وتلاشي جسده فهل فيه دية الجناية على الميت أو لا؟ وجهان (١٧).

(١٣) لأنه جناية، فتشملها الأدلة مثل معتبرة حسين بن خالد وغيرها، وما تقدم من القاعدة وهي: «إن كل ما في الحي من التقدير كذلك في الميت بالنسبة».

(١٤) لأنها الأصل في كل ما لا تقدير له شرعا.

(١٥) لتعدد السبب المقتضي لتعدد المسبب، فلو قطع شخص إحدى يدي الميت، وآخر آخرها، تتعدد الدية.

(١٦) لفرض أن مورد الجناية ومحلها ميت بشهادة أهل الخبرة والمتخصصين.

نعم لو وقعت الجناية على العضو الحي منه، تكون من الجناية على الحي.

(١٧) من أصالة البراءة عن الدية بعد انصراف أدلة الجناية على الميت عن

مثل ذلك، فلا شيء عليه، ومن احتمال بقاء احترامه، فتشمله الأدلة، وتجب الدية المقررة بالجناية على الميت.

(مسألة ٧): لو جنى على شخص بزعم أنه حي ثمَّ بان أنه ميتا قبل وقوع الجناية عليه بشهادة أهل الخبرة والمتخصصين - يجري عليه حكم الجناية على الميت (١٨).

(مسألة ٨): لو قطع بعض الأعضاء من جسم شخص كإحدى يديه مثلاً سواء كان لأمر شرعي كإجراء الحدِّ أم لمرض أو لغيره - ثمَّ جنى عليه آخر يجري عليه حكم الجناية على الميت (١٩).

(مسألة ٩): لو مات بعدَّ شرعي يجري عليه جميع ما تقدم من الدية في الجناية على الميت (٢٠)، وأما لو كان الموت بإهدار الشارع دمه فيشكل جريان ما تقدم (٢١).

(١٨) لأن الجناية وقعت في حال الموت، ولا أثر للزعم في الجناية، وكذا الحكم في العكس بأن جنى على شخص بزعم أنه ميت فبان أنه حي، تكون الجناية على الحي، ويضمن الدية المقررة شرعا في الجناية على الحي، أو الحكومة، أو القصاص، على التفصيل الذي تقدم في محله.

(١٩) لإطلاق ما تقدم، ولقاعدة: «ان الجزء في حكم الكل الا ما خرج بالدليل»، وأن الدية تكون بحسب دية الميت.

نعم في أعضاء الكافر إن اشترط في عقد الذمة احترام أمواتهم لا بد من مراعاة الشرط، وإلا فلا احترام لهم. ولا فرق فيما تقدم بين أن يكون الجاني شخصا واحدا أو متعددا.

(٢٠) لشمول الأدلة له حينئذ، مع عدم وجود مانع في البين، بل الحد الذي أجري عليه بالقتل توبة للجاني، فيكون كسائر أموات المسلمين كما مر في كتاب الحدود، ويجري عليه جميع أحكامهم.

(٢١) لاحتمال أن يكون الإهدار مما يكشف عن خروجه عن الإسلام

(مسألة ١٠): لو اشتبه الميت المسلم بغيره ممن لا حرمة له يرجع إلى العلامات التي ذكرت في كتاب الجهاد، ومع عدمها يتعين بالقرعة بنظر الحاكم الشرعي (٢٢).

(مسألة ١١): لو أسلم الكافر ثم مات ووقعت الجناية عليه بعد موته يجري عليه حكم ميت المسلم (٢٣).

(مسألة ١٢): دية الجناية على الميت ليست لورثته بل للميت تصرف في وجوه الخير له (٢٤)، ويؤدي منها دينه إن كان الدين لأجل الخيرات أو لأجل ضروريات معاشه وإلا ففيه إشكال (٢٥)، ويتساوى في الحكم الرجل والمرأة والصغير والكبير (٢٦).

فيكون كافراً، ولا حرمة لميت الكافر، فلا يجري عليه ما تقدم من الأحكام. ومن احتمال أن يكون الإهدار جهتي، لا من كل جهة حتى يصير كالكافر، ولكنه بعيد، لأن الإهدار لا يتحقق إلا بعد خروجه عن الإسلام.

(٢٢) لأنها لكل أمر مشتبه والمقام منه، وللحاكم الشرعي الولاية من باب الحسبة، فإذا تعين بالقرعة يجري عليه حكم الميت المسلم.

(٢٣) لتحقق الموضوع فتشمله الأدلة، وكذا في العكس بأن كان مسلماً فارتد ومات، يجري عليه أحكام الكفر.

(٢٤) لما تقدم في معتبرة حسين بن خالد.

(٢٥) لأن ذلك ليس من الخيرات، كما إذا كان الدين لأجل ازدياد الثروة أو أغراض دنيوية أخرى.

(٢٦) لما تقدم من الإطلاقات، والعمومات، مضافاً إلى الإجماع، وقاعدة

الاشتراك.

التشريع والترقيع

(مسألة ١٣): يحرم تشريع الميت المسلم لأي غرض كان ولو شرحه ففيه الدية كما مر (٢٧)، وأما غير المسلم فيجوز مطلقاً (٢٨)، ولا دية فيه (٢٩)، ولو أمكن تشريع الكافر لا يجوز تشريع المسلم وإن توقفت حياة مسلم أو جمع من المسلمين عليه فلو فعل مع إمكان تشريع غير

(٢٧) أما الحرمة فلأن التشريع جناية عليه، وأنها محرمة على الميت المسلم كما مرّ، وأما الدية فلما تقدم من الأدلة، ومرّ التفصيل. ودعوى انصراف الأدلة عن مثل المقام فعهدة إثباتها على مدعيها.

(٢٨) لأنه لا حرمة له، أما غير الذمي فمعلوم، فإنه لا حرمة له حياً فكيف بميتة، وأما الذمي فحرمة متقومة بحياته، وأن ديته ثمانمائة درهم كما هو المنساق من الأدلة^(١) فإذا مات يخرج عن الذمة، ولكن لا يصير بالموت حرياً حتى تحل أمواله وغيرها من الأحكام كما هو واضح. نعم لو شرط في عقد الذمة مراعاة احترام أمواتهم كأحيائهم يجب الوفاء، ولكن ذلك يختص بالحاكم الشرعي.

(٢٩) للأصل، بعد عدم الاحترام لموتاهم إلا إذا كانت هناك عناوين أخرى طارئة، فحينئذ يتبع نظر الحاكم الشرعي.

أثم و عليه الدية (٣٠).

(مسألة ١٤): لا فرق في التشريع - جوازاً أو منعاً - بين الرجل والمرأة ولكن لو فعل في جسد المرأة لا بد من مراعاة جميع الجهات الشرعية (٣١).

(مسألة ١٥): لو توقف إنقاذ حياة المسلم على التشريع ولم يمكن تشريع غير المسلم يجوز ذلك (٣٢)، وأما لمجرد التعليم - أو التعلم - فلا يجوز ما لم يكن أهم في البين كإبقاء حياة مسلم عليه (٣٣).

(مسألة ١٦): في موارد جواز التشريع لا تسقط الدية (٣٤)، وكذا في موارد الضرورة إليه (٣٥).

(٣٠) أما عدم الجواز في تشريع المسلم فلما مرّ، وأما الإثم في تشريعه فلفرض أنه فعل حراماً، وأما الدية فللعمومات والإطلاقات.

(٣١) لأصالة التساوي بينهما إلا ما خرج بالدليل، فلا يجوز للأجنبي النظر إلى جسدها أو إلى أعضائها داخلية كانت أو خارجية، للعمومات الدالة على أن جميع بدنها عورة إلا لضرورة، أو يرى في المرأة أو في شاشة التلفاز أو غيرها من الآلات الحديثة، وتشرحها امرأة أو من محارمها.

(٣٢) لأنه حينئذ من صغريات الأهم والمهم، ولا إشكال في تقديم الأهم حينئذ.

(٣٣) أما الأول: فلاصالة الحرمة الجارية في المسلم مطلقاً.

وأما الثاني: فلفرض الأهمية، ولكن لا بد من إحراز الأهمية بطريق معتبر شرعي.

(٣٤) لأن الجواز التكليفي لا ينافي الضمان الوضعي، إلا إذا أسقط الشارع أو الحاكم الشرعي الدية لمصلحة موجبة لذلك، بناء على ولايته لمثل ذلك.

(٣٥) لأن الضرورة إليه لا تنافي الضمان. نعم لو كانت ضرورة بحيث

(مسألة ١٧): يحرم قطع عضو من الميت المسلم لترقيع عضو الحي (٣٦)، إلا إذا كانت حياته متوقفة عليه فيجوز ويجب دفع الدية المقررة أيضاً (٣٧) ولا يجوز إذا كانت حياة العضو متوقفة على ذلك (٣٨)، فلو قطعه أثم وعليه الدية أيضاً (٣٩).

(مسألة ١٨): لا يجوز لأحد الإذن في قطع أعضاء جسده بعد الموت (٤٠)، وكذا لأوليائه (٤١)، ولو أذن لا تسقط الدية (٤٢). (مسألة ١٩): يجوز قطع عضو ميت كافر للترقيع (٤٣).

تنافي أصل الضمان ففي عدم الضمان وجه.

(٣٦) لما مرّ من احترامه حياً وميتاً.

(٣٧) فإنه حينئذ يكون من تقديم الأهم على المهم، فيضمن الدية، لأنها حكم وضعي كما مرّ، وأن الجواز التكليفي لا ينافي الضمان.

(٣٨) إذا لم يحرز الأهمية حينئذ ولا أقل من الشك فيه، فيرجع إلى أصالة الحرمة، كما مر بيانها.

(٣٩) أما الإثم فلما تقدم، وأما الدية فلتتحقق سببها إلا إذا كان داخلاً في العلاج، كما مر في مسائل الضمان.

(٤٠) لأنه من سنخ حق الله تعالى، لا من قبيل حق الناس محضاً، وما دلّ على جواز البراءة من الطبيب في العلاج لأدلة خاصة في حال الحياة، مضافاً إلى الإجماع، فلا تشمل المقام كما هو واضح.

(٤١) لأصالة عدم الولاية على ذلك أصلاً.

(٤٢) لبقاء الضمان على كل حال، إلا إذا سقط الضمان بوجه شرعي.

(٤٣) للأصل، بعد جواز تشريحه كما مر، والحكم بنجاسة العضو، وعدم جواز الصلاة فيه، تقدم في كتاب الطهارة (١) وقلنا لو حلت الحياة فيه صار

ولا يجوز من الميت المسلم (٢٤)، ولا فرق في الأعضاء بين الداخلية والخارجية (٢٥).

(مسألة ٢٠): في صورة جواز الترقيع لا يجوز ترقيع أجزاء الرجل للمرأة الأجنبية ولا العكس (٢٦)، إلا لضرورة (٢٧).

(مسألة ٢١): لو كان الترقيع - والتبديل - بالأجزاء الداخلية في الإنسان فإن صار جزءا من البدن يترتب عليه حكم أجزائه، وكذا إن لم يصير جزءا ولكن تعذر إخراجه وإلا فيجري عليه حكم الميتة (٢٨).

طاهراً، وصحت الصلاة فيه.

(٤٤) لأنه يستلزم التشريع المحرم.

نعم لو قطع العضو من الحي بآفة، أو ببتتر العضو لأجل غرض عقلائي شرعي، ورقع به شخص آخر، فلا يشمل دليل المنع لهذه الصورة كما هو واضح، وأما بدون ذلك فلا سلطة له على ذلك كما مر آنفاً.

(٤٥) للأصل بعد عدم الدليل على التفكيك بينهما جوازا، أو منعا.

(٤٦) لأصالة بقاء الحرمة، ولو فعل ذلك وصار جزءا لبدنها وحلت فيه الحياة، تصح الصلاة، ويجب غسلها في الغسل وغيرها من موضوعات الأحكام، وأما إذا لم يصير جزءا له، فيبقى على حكم الجزء المبان من الحي أو الميت.

(٤٧) لتقديم الأهم على المهم، فإنها تحلّ كل محرم، كما اقتضاه العقل،

والنقل.

(٤٨) أما الأول: فلفرض صيرورته من أجزائه بالالتئام، كما في العين

والرجل والحنجرة أو في الكلى وغيرها.

و أما الثاني: فلتقديم الأهم على المهم، فيسقط حكم المهم حينئذ، لفرض

عدم إمكان الامتثال بالنسبة إليه.

(مسألة ٢٢): يجوز التبادل في الأعضاء بالترقيع في مورد الجواز (٢٩).

وأما الخامس: فمقتضى الأصل ترتب جميع الأحكام إلا ما خرج بالدليل، إلا أن يدعى انصراف بعض الأدلة عن ذلك، وكذا الكلام في المنصوب، فتجري فيه الصور الثلاث المتقدمة.

(٤٩) لأصالة الإباحة، بعد عدم دليل على المنع كما هو المفروض، فيجوز أن يؤخذ من شخص إحدى أصابع رجله لعمره ويؤخذ من عمره إحدى أصابع يديه وكذا في الأعضاء الداخلية.

تنبيه:

كل ترقيع من إنسان لإنسان آخر، ولو صار جزءاً للإنسان المرقع، يرجع في يوم القيامة إلى الإنسان المرقع منه، لفرض أن الجزء أخذ منه، وهو محشور في يوم القيامة بجميع أجزاء بدنه الذي كان في دار الدنيا بتمام خلقه. وفي الحديث الشريف عن نبينا الأعظم ﷺ: «يحشر الناس يوم القيامة عراة حفاة غرلاً»^(١)، والغرل جمع الأغرل، وهو الأغلف أي يرجع إليهم القشر الذي كان قبل أن يختن، وقد ذكرنا التفصيل في التفسير ومن الله التيسير.

(١) النهاية لابن الأثير مادة غرل.

الفصل العاشر في العاقلة

و البحث فيها تارة: في تعيين المحل، والأخرى: في مورد تعلق الدية به، وثالثة: في كيفية التقسيط^(١).

أما الأولى: أي تعيين المحل فهو العصبه والمعترك وضامن الجريرة والإمام عليه السلام^(٢).

و ضابطه العصبه من تقرب بالأب - كالإخوة وأولادهم وإن نزلوا والأعمام كذلك^(٣).

العاقلة: هي العصبه والأقارب الذكور من قبل الأب، الذين يعطون دية قتيل الخطأ، وقد تكرر في الروايات ذكرها، وسميت بذلك لأنهم جمعوا الدية من الإبل فعقلوها بفناء أولياء المقتول - بشدها في عقلها - ليسلمها إليهم ويقبضوها منهم، لأنه كان أصل الدية الإبل، ثم قومت بالذهب والفضة كما مر، أو لعقلهم أي تحملهم العقل، وهو الدية عنه، أو لعقلها أي منعها القاتل من القتل.

(١) الحصر في ذلك عقلي، إذ لا رابع في البين، ويتم البحث في كل منها في ضمن مسائل.

(٢) حسب الترتيب نصا، وإجماعا، كما يأتي في كتاب الإرث.

(٣) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، وهم المتيقن من مورد العاقلة في هذا الحكم المخالف للأصل، مع نص بعض أهل اللغة عليهم.

و ما نسب إلى بعض الأصحاب - كما عن المحقق في الشرائع - من اختصاص الدية بالأقرب فالأقرب ممن يرث بالتسمية، ومع عدمه يشترك فيها بين من يتقرب بالأب أثلاثاً، مستنداً إلى رواية سلمة بن كهيل عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «أتي أمير المؤمنين عليه السلام برجل قد قتل رجلاً خطأ، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: من عشيرتك وقربتك؟ فقال: ما لي بهذا البلد عشيرة ولا قرابة، قال: فقال: فمن أي أهل البلدان أنت؟ فقال: أنا رجل من أهل الموصل ولدت بها ولي بها قرابة وأهل بيت، قال: فسأل عنه أمير المؤمنين عليه السلام فلم يجد له بالكوفة قرابة ولا عشيرة، قال: فكتب إلى عامله على الموصل: أما بعد فإن فلان بن فلان وحليته كذا وكذا، قتل رجلاً من المسلمين خطأ، فذكر أنه رجل من أهل الموصل، وأن له بها قرابة وأهل بيت وقد بعثت به إليك مع رسولي فلان وحليته كذا وكذا، فإذا ورد عليك إن شاء الله وقرأت كتابي فافحص عن أمره وسل عن قرابته من المسلمين، فإن كان من أهل الموصل ممن ولد بها وأصب له قرابة من المسلمين فاجمعهم إليك، ثم انظر، فإن كان رجل منهم يرثه له سهم في الكتاب لا يحجبه عن ميراثه أحد من قرابته فألزمه الدية وخذه بها نجوماً في ثلاث سنين، وإن لم يكن له من قرابته أحد له سهم في الكتاب وكانوا قرابته سواء في النسب، وكان له قرابة من قبل أبيه وأمه سواء في النسب ففضّ الدية على قرابته من قبل أبيه وعلى قرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين ثم اجعل على قرابته من قبل أبيه ثلثي الدية، واجعل على قرابته من قبل أمه ثلث الدية وإن لم يكن له قرابة من قبل أبيه ففضّ الدية على قرابته من قبل أمه من الرجال المدركين المسلمين، ثم خذهم بها واستأدهم الدية في ثلاث سنين، وإن لم يكن له قرابة من قبل أبيه ولا قرابة من قبل أمه ففضّ الدية على أهل الموصل ممن ولد ونشأ بها ولا تدخلنّ فيهم غيرهم من أهل البلد، ثم استأد ذلك منهم في ثلاث سنين في كل سنة نجماً حتى تستوفيه إن شاء الله، فإن لم يكن لفلان ابن فلان قرابة من أهل الموصل ولم يكن من أهلها وكان مبطلاً في دعواه فردّه إليّ

و يدخل في العاقلة الآباء وإن علوا والأبناء وإن نزلوا (٤).

مع رسولي فلان بن فلان إن شاء الله، فأنا وليه والمؤدّي عنه، ولا أبطل دم امرئ مسلم»^(١) لا وجه للاعتماد عليه، وأن الرواية لا تدلّ على ذلك، فهي معرض عنها، ولا بد من ردّ علمها إلى أهلها.

وعن بعض أن العاقلة هم الورثة على ترتيب الإرث، ولم يأت بدليل يمكن الاعتماد عليه، فما هو المشهور من اختصاصها بالمقربين بالأب، هو المتعين.

(٤) للإجماع، بل يمكن استفادة دخولهما بالألوية، لانطباق جميع العناوين عليهما كذلك من العصبية، والعقل، وغيرهما.

فما عن الشيخ (رحمة الله عليه) من عدم دخولهما فيها تمسكا بالإجماع، وصحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام على امرأة أعتقت رجلا واشترطت ولاءه ولها ابن فألحق ولاءه بعصبتها الذين يعقلون عنه دون ولدها»^(٢) وما عن نبينا الأعظم عليه السلام: «لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه»^(٣) وعنه عليه السلام: «في امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى وكان لكل منهما زوج وولد، فبرأ النبي ﷺ الزوج والولد وجعل الدية على العاقلة»^(٤).

قابل للمناقشة، أما الإجماع، فعهدة إثباته على مدعيه، وأما صحيح محمد بن قيس: فهو على المطلوب أدلّ لأنّه يدلّ على إخراج الولد من العصبية على نحو الاستثناء، فيكون الولد داخلا في العاقلة، لكنه لا يرث الولاء من الأم

(١) الوسائل: باب ٢ من أبواب العاقلة: ١.

(٢) الوسائل: باب ٣٩ من أبواب العتق: ١.

(٣) صحيح البخاري باب: ٢٢ من أبواب الديات.

(٤) راجع المغني لابن قدامة صفحة: ٥١٥ ج: ٩ ط بيروت.

ولا تشمل المتقربين بالأم (٥)، ولا يشاركهم القاتل في الضمان (٦).

(مسألة ١): يشترط في العاقلة أمور:

الأول: الكمال بالبلوغ والعقل (٧).

الثاني: الذكورة (٨).

الخامس: التمكن من الأداء حين حلول الحول (٩).

للصحيح، وأما ما عن نبينا الأعظم ﷺ فالمنساق منه العمد، فلا يشمل المقام أصلا، وكذا الحديث الشريف الثاني، فهو محمول على إرادة الأنثى من الولد، فما هو المشهور بل المجمع عليه من دخولهما في العاقلة هو المتعين.

(٥) لما تقدم من الإجماع، وتنصيب أهل اللغة.

(٦) للإجماع، وظواهر الأدلة.

(٧) للإجماع، وظاهر بعض الأدلة، كحديث الرفع وغيره، فلا يعقل الصبي

والمجنون وإن ورثا من الدية.

(٨) إجماعا، ونصا، بل لغة كما مرفعن الصادق عليه السلام في صحيح الأحول: «إن

المرأة ليس عليها جهاد، ولا نفقة، ولا معقلة، وإنما ذلك على الرجال» (١) وقريب

منه غيره، وأما غيرهم من الشيوخ والضعفاء الذين لا قوة لهم ولا نهضة وكذا

الشباب، فتشملهم العصبية، والعاقلة، لغة، وعرفا.

(٩) للإجماع، والانسباق العرفي، وهل يجزى القوة على التكسب في ذلك،

أو يعتبر وجود المال فعلا، يمكن أن يقال: إن كانت العاقلة من أهل التكسب، ولا

يكون ذلك عليه حرجا، وكان إمرار معاشه من ذلك، يكون من العاقلة، وإن لم

يكن كذلك، فلا بد من التمكن كما تقدم، وبذلك يمكن أن يجمع بين الكلمات.

فراجع.

الرابع: الإسلام فدية جنائية الكافر وإن كانت خطأ في ماله دون عاقلته (١٠).

(مسألة ٢): لا يدخل في العاقلة أهل الديوان ولا أهل البلد إذا لم يكونوا عصبه (١١).

(مسألة ٣): المتقرب بالأبوين يقدم على المتقرب بالأب فقط على الأحوط (١٢).

(١٠) إجماعاً، ونصاً، ففي صحيح أبي ولاد عن الصادق عليه السلام قال: «ليس فيما بين أهل الذمة معاقلة فيما يجنون من قتل أو جراحة، إنما يؤخذ ذلك من أموالهم، فإن لم يكن لهم مال رجعت الجنائية على إمام المسلمين، لأنهم يؤدون إليه الجزية كما يؤدي العبد الضريبة إلى سيده - الحديث» (١).

(١١) لعدم شمولها لهم لا لغة، ولا عرفاً، مضافاً إلى الإجماع، وأما رواية سلمة بن كهيل المتقدمة الدالة على دخول أهل البلد في العاقلة، فقد عرفت هجران الأصحاب عنها. وأهل الديوان هم الذين دونت أسماؤهم في ديوان، ورتبهم الإمام عليه السلام للجهاد، وأدر لهم رزقاً.

(١٢) لدعوى الإجماع عليه، وأنه المتيقن من العصبه، وأما التمسك بأكثرية إرثهما وبصحيح أبي نصر البزنطي عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل قتل رجلاً عمداً ثم فرّ فلم يقدر عليه حتى مات، قال: إن كان له مال أخذ منه، وإلا أخذ من الأقرب فالأقرب» (٢) وقريب منه صحيح أبي بصير (٣) ففيهما ما لا يخفى، إذ لا دخل لأكثرية الإرث في المقام، وأما مورد الصحيحين فهو القتل العمدى، فلا ربط لهما بالعاقلة.

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب العاقلة ج: ١٩.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب العاقلة: ١ و ٣.

(مسألة ٤): يعقل المولى جناية العبد المعتقد إن لم تكن له قرابة (١٣)، ولو مات مولاه قبل الجناية تكون الدية على من يرث الولاء (١٤)، وإن لم تكن للجاني عصابة ولا من له ولاء العتق فالعاقلة ضامن الجريمة وإلا فعلى الإمام من بيت المال (١٥).

و عن بعض التمسك بالإطلاقات، فيشمل حينئذ المتقرب بالأب فقط أيضاً، لكنه خلاف المشهور، بل المجمع عليه.

(١٣) إجماعاً، ونصاً، ففي صحيح هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام: «إذا ولي الرجل الرجل فله ميراثه، وعليه معلقته» (١) وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «في امرأة أعتقت رجلاً، لمن ولاؤه، ولمن ميراثه؟ قال: للذي أعتقه، إلا أن يكون له وارث غيرها» (٢) إلى غير ذلك من الروايات.

(١٤) ظهر وجهه مما تقدم.

(١٥) نصاً، وإجماعاً، ففي صحيح سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن مملوك أعتق سائبة؟ قال: يتولى من شاء، وعلى من تولاه جريرته، قلت: فإن سكت حتى يموت، قال: يجعل ماله في بيت مال المسلمين» (٣) وفي صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في من أعتق عبداً سائبة، أنه لا ولاء لمواليه عليه، فإن شاء توالى إلى رجل من المسلمين، فليشهد أنه يضمن جريرته، وكل حدث يلزمه، فإذا فعل ذلك فهو يرثه، وإن لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على إمام المسلمين» (٤) إلى غير ذلك من الأخبار. ومثل هذه الروايات تدلّ بالملازمة على دفع الدية، لأن من له الغنم

(١) الوسائل: باب ١ من أبواب ضمان الجريمة: ٢.

(٢) الوسائل: باب ٣٥ من أبواب العتق الحديث: ١٦.

(٣) الوسائل: باب ٤١ من أبواب العتق الحديث: ١٦.

(٤) الوسائل: باب ٣ من أبواب ولاء ضمان الجريمة: ١٢.

(مسألة ٥): لا يعقل إلا من علم انتسابه إلى القاتل وثبت كونه من العصابة ولو بالحجة الشرعية (١٦)، ولا يسمع إنكار الطرف إن أنكر (١٧).

(مسألة ٦): لو كان للذمي عاقلة من المسلمين لا يتحملون عن الذمي العقل (١٨).

أما الثانية أي: مورد تعلق الدية بالعاقلة فيشترط فيه أمور:

الأول: أن تكون الجناية من الآدمي على الآدمي (١٩).

الثاني: أن تكون الجناية بالقتل والموضحة فما فوقها وتكون دية ما دونها على الجاني نفسه (٢٠).

فعليه الغرم، عرفا، وشرعا.

(١٦) إذ لا معنى للحجية إلا ذلك. ومع الشك وعدم قيام الحجية، لا يلحق

بالعاقلة، للأصل، فلا تجب الدية.

(١٧) لفرض قيام الحجة في الانتساب، فلا أثر لإنكار الطرف.

(١٨) لإطلاق قوله ﷺ: «إنما يؤخذ من أموالهم»، مضافا إلى الأصل بعد

الشك في وجوبها عليهم.

(١٩) لظواهر الأدلة، ومعاهد الإجماعات.

(٢٠) للإجماع، وللمعتبرة عن أبي جعفر ﷺ قال: «قضى أمير المؤمنين ﷺ

أن لا يحمل على العاقلة إلا الموضحة فصاعدا، وقال: ما دون السمحاق أجر

الطبيب سواء الدية» (١) والمعنى هو أن اجرة الطبيب مثل الدية، فكما لا يتحمل

اجرة الطبيب هكذا الدية، ونقل في المسالك هكذا: «وما دون السمحاق وأجر

الطبيب سواء»، وكيف كان فالرواية تدل على عدم تحمل العاقلة دية جميع

الجراحات، إلا الموضحة وما فوقها.

الخامس: أن تثبت الجناية بالبينة لا بالإقرار ولا بالصلح (٢١).
 الرابع: أن يكون القتل عن خطأ لا عمد ولا شبهه (٢٢)، إلا في الصبي و
 المجنون (٢٣).

(٢١) إجماعاً، ونصوصاً، ففي معتبرة زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام قال: «لا تعقل العاقلة إلا ما قامت عليه البينة، قال: وأتاه رجل فاعترف عنده فجعله في ماله خاصة ولم يجعل على العاقلة شيئاً»^(١) مضافاً إلى أن المنساق من قاعدة: «إقرار العقلاء على أنفسهم نافذ» عدم نفوذها بالنسبة إلى الغير، خصوصاً في المقام، بقرينة الإجماع ونحوه.

وأما الصلح: فلا صلة عدم ضمان أحد غير الجاني، المستندة إلى قوله تعالى «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»^(٢) وفي رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: العاقلة لا تضمن عمداً، ولا إقراراً، ولا صلحاً»^(٣) ومثله صحيح أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام، فلو صالح عن القتل الخطئي أو العمدي أو شبهه بمال غير الدية، لا يحمل على العاقلة، ويكون من مال الجاني نفسه، وكذا سائر الجنايات.

(٢٢) إجماعاً، ونصوصاً تقدم بعضها.

(٢٣) لأن عمدهما خطأ، كما عن علي عليه السلام: «عمد الصبيان خطأ يحمل على العاقلة»^(٤) وفي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يجعل جنابة المعتوه على عاقلته، خطأ كان أو عمداً»^(٥) إلى غير ذلك من الروايات، مضافاً إلى الإجماع، فدية العمد والخطأ في الصبي

(١) الوسائل: باب ٩ من أبواب العاقلة: ١.

(٢) سورة فاطر: الآية ١٨.

(٣) الوسائل: باب ٣ من أبواب العاقلة: ٢.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ١١ من أبواب العاقلة الحديث: ٣ و ١.

الخامس: أن لا يهدر الشارع دمه وإلا فلا دية له وإن قتل خطأ^(٢٤).
(مسألة ٧): عمد الأعمى غير الملتفت خطأ تحمله العاقلة^(٢٥).

والمجنون على العاقلة. وما يستفاد منه الخلاف محمول، أو مطروح، كما تقدم^(١).

وأما السكران: فإن كان السكر بمجوز شرعي فالدية على العاقلة، لفرض عدم الاختيار والعمد، والقطع أنه بمنزلة المعتوه، فلا يكون ذلك قياساً مع هذا القطع، وأما إن كان بغير مجوز شرعي فهي عليه، للأصل، وتشديداً لظلمة على نفسه.

(٢٤) لعدم احترام دمه، إذ لا معنى لإهداره إلا ذلك، ففي عمده لا قود ولا دية، فكيف بخطئه. ولا يجري ذلك في من هو مستحق للقتل واقعا ولم يحكم الحاكم الشرعي بعد بالقصاص، كما مر في كتاب القصاص.

(٢٥) إجماعاً، ونصاً، ففي معتبرة أبي عبيدة عن أبي جعفر^(١): «سألته عن أعمى فقأ عين صحيح، فقال: إن عمد الأعمى مثل الخطأ هذا فيه الدية في ماله، فإن لم يكن له مال فالدية على الإمام^(٢) ولا يبطل امرئ حق مسلم»^(٣).
المحمول على ما إذا لم تكن عاقلة، بقرينة صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عن رجل ضرب رأس رجل بمعول فسالت عيناه على خديه فوثب المضروب على ضاربه فقتله؟ فقال أبو عبد الله^(٤): هذان متعديان جميعاً فلا أرى على الذي قتل الرجل قوداً، لأنه قتله حين قتله وهو أعمى، والأعمى جانيته خطأ تلزم عاقلته يؤخذون بها في ثلاث سنين في كل سنة نجماً، فإن لم يكن للأعمى عاقلة لزمته دية ما جنى في ماله يؤخذ بها ثلاث سنين، ويرجع الأعمى على

(١) راجع ج: ٢٨ صفحة ٢٣٣.

(٢) الوسائل: باب ٣٥ من أبواب القصاص في النفس.

وإن لم تكن له عاقلة فمن مال نفسه وإلا فعلى الإمام (٢٦).

(مسألة ٨): لا تضمن العاقلة جناية عبد ولا بهيمة لو جنت بتفريط من المالك أو بغيره ولا تضمن إتلاف مال (٢٧)، ولا جناية عمد ولا شبهه كما مر (٢٨).

(مسألة ٩): لو جنى شخص على نفسه خطأ - قتلاً أو ما دونه - كان هدرًا ولا تضمنه العاقلة (٢٩).

(مسألة ١٠): لو قتل الأب ولده خطأ فالدية على العاقلة (٣٠)، يرثها الوارث ولا يرث من الدية الأب القاتل (٣١).

ورثة ضاربه بدية عينيه»^(١)

ثم إن احتمال وقوع التهاتر بين الجنائيتين في الرواية، وإن كان حسن ثبوتًا، لكنه يحتاج إلى دليل معتبر، لأن القصاص والديات مبني على التشديد، وأخذ الحق، فلا وجه للتهاتر، مع أنه خلاف ظاهر هذا الدليل. نعم لا بأس بالتراضي.

وتقدم في (مسألة ٣٢) من الفصل في شرائط القصاص ما يتعلق بالأعمى الملتفت، وأن عمده ليس خطأ.

(٢٦) ظهر وجهه مما تقدم.

(٢٧) كل ذلك للأصل، والإجماع، وتقدم أن جناية العبد في رقبته، ومر في مسائل الضمان ما يتعلق بالمقام.

(٢٨) نسا كما تقدم، وإجماعًا.

(٢٩) للإجماع، وانصراف أدلة تحمل العاقلة الدية عنه.

(٣٠) لإطلاق ما مر من الأدلة، وعدم الخلاف في البين.

(٣١) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، ويدلّ عليه صحيح أبي

عبيدة المحمول على القتل الخطئي بقرينة الإجماع، وما يأتي من الأخبار، قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة شربت دواء وهي حامل، ولم يعلم بذلك زوجها، فألقت ولدها؟ قال: فقال: إن كان له عظم وقد نبت عليه اللحم، عليها دية تسلمها إلى أبيه - إلى أن قال - قلت له: فهي لا ترث ولدها من ديته مع أبيه؟ قال: لا، لأنها قتلتها، فلا ترثه»^(١) وبه يخص المطلقات مثل قوله عليه السلام: «القاتل لا يرث» بخصوص الدية في القتل الخطئي لا مطلق التركة، وكذا النبوي الآتي وغيره.

وأما معتبرة العلاء بن الفضيل عن الصادق عليه السلام: «لا يرث الرجل الرجل إذا قتله، وإن كان خطأ»^(٢) وفي رواية فضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا يرث الرجل أباه إذا قتله وإن كان خطأ»^(٣) وفي صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المرأة ترث من دية زوجها ويرث من ديتها، ما لم يقتل أحدهما صاحبه»^(٤) وقريب منه صحيح عبيد بن زرارة^(٥) إلى غير ذلك من الروايات، فهي إما محمولة على خصوص الدية فقط في مورد الخطأ، بقرينة ما تقدم من الإجماع وغيره، كما في معتبرة العلاء ورواية فضيل، أو محمولة على العمد، كما في صحيح محمد بن قيس وعبيدة بن زرارة.

ويدل على ما ذكرنا صحيح عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا بد الله عليه السلام عن رجل قتل أمه أيرثها؟ قال: إن كان خطأ ورثها، وإن كان عمدا لم يرثها»^(٦) أي ورث من التركة، وصحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: إذا قتل الرجل أمه خطأ ورثها، وإن قتلها متعمدا فلا يرثها»^(٧).

وقد ذهب إلى هذا التفصيل جمع كثير من القدماء، وعن نبينا الأعظم عليه السلام: «ترث المرأة من مال زوجها ومن ديته، ويرث الرجل من مالها

(١) و (٤) الوسائل: باب ٨ من أبواب موانع الإرث: ١ و ٢.

(٢) و (٣) الوسائل: باب ٩ من أبواب موانع الإرث: ٤ و ٣.

(٥) الوسائل: باب ١١ من أبواب موانع الإرث: ١.

(٦) الوسائل: باب ٩ من أبواب موانع الإرث: ٢.

(٧) الوسائل: باب ٩ من أبواب موانع الإرث: ١.

وإن لم يكن له وارث غيره يرثها الإمام عليه السلام ^(٣٢)، ولو قتله عمداً أو شبهه فالدية عليه ولا نصيب له منها ^(٣٣).

(مسألة ١١): لو هرب القاتل العائد ولم يقدر عليه أو مات فإن كان له مال أخذت الدية منه وإلا فمن الأقرب فالأقرب، وإن لم تكن له قرابة أذاها الإمام عليه السلام ^(٣٤).

وديتها، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً فلا يرث ماله ولا من ديته، وإن قتله خطأ ورث من ماله ولا يرث من ديته ^(١).

وأما الآية الشريفة ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾ ^(٢) على فرض العموم والشمول للقاتل لكونه من أهله، فلا بد من تخصيصها بما تقدم من المستفيضة، مع أن المنساق منها الغيرية، أي يؤدي الدية إلى غير نفسه من أهله.

(٣٢) للإجماع، ولما يأتي في كتاب الإرث من أنه وارث من لا وارث له.

(٣٣) إجماعاً، ونصوصاً كما تقدمت. ويأتي في كتاب الإرث حكم شبه

العمد بالنسبة إلى الإرث من التركة.

(٣٤) لمعتبرة أبي بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً

متعمداً ثم هرب القاتل فلم يقدر عليه؟ قال: إن كان له مال أخذت الدية من ماله، وإلا فمن الأقرب فالأقرب، فإن لم يكن له قرابة أذاها الإمام، فإنه لا يبطل دم امرئ مسلم» ^(٣) وتقدم في (مسألة ٣٢) من فصل استيفاء القصاص ما يتعلق بالمقام.

(١) السنن الكبرى للبيهقي ج: ٦ صفحة: ٢٢١.

(٢) سورة النساء: ٩٢.

(٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب العاقلة: ١.

(مسألة ١٢): لو لم تؤد العاقلة الدية بعد استقرارها عليها لعجزها أو لعدم إمكان وصول المجني عليه إليها أصلاً أخذت من مال الجاني وكذا لو لم تكن له عاقلة أصلاً^(٣٥)، وإن لم يكن له مال تؤخذ من الإمام عليه السلام من بيت المال^(٣٦).

أما الثالثة: وهي كيفية التقسيط وقد مر أن الدية في القتل الخطأ تستأدى في ثلاث سنين كل سنة ثلث منها^(٣٧).

(٣٥) لأصالة عدم سقوط الدية، والعاقلة إنما تؤخذ بها في صورة التمكن منها، وتجب عليه ابتداء، وأما مع عدم التمكن، فمقتضى الأصل عدم السقوط عن الجاني. ويستظهر ما ذكرناه من روايات كثيرة مثل صحيح زرارة قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم؟ فقال: عليه الدية وصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم - الحديث -»^(١) وقريب منه غيره^(٢) المحمولان على عدم وجود العاقلة، أو عجزها عن أداء الدية، أو إنكارها لها بالمرة.

(٣٦) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، ويدل عليه معتبرة أبي عبيدة المتقدمة، والتعليل الوارد في رواية أبي بصير التي تقدمت آنفاً، هذا إذا لم يتمكن الجاني من الأداء بالتأجيل، وإلا فلا تصل النوبة إلى بيت المال، كما هو واضح.

(٣٧) لقول علي عليه السلام كما في صحيحة أبي ولّاد عن الصادق عليه السلام: «تستأدى دية الخطأ في ثلاث سنين، وتستأدى دية العمد في سنة»^(٣) وتقدم في مسألة

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ديّات النفس: ٤.

(٢) الوسائل: باب ١١ من أبواب القصاص في النفس: ٩.

(٣) الوسائل: باب ٤ من أبواب ديّات النفس.

من غير فرق بين دية الرجل والمرأة^(٣٨)، ولا بين دية قتل الخطيئ وسائر الجراحات من الموضحة وما فوقها^(٣٩)، كانت الدية مقدرة شرعاً أو لا^(٤٠)، ولا يقف ضرب الأجل إلى حكم الحاكم^(٤١).

(مسألة ١٣): ابتداء زمان التأجيل في دية القتل خطأ من حين استقرارها وهو الموت^(٤٢)، وفي الجناية على الأطراف من حين وقوعها^(٤٣)، وفي السراية من حين انتهاء السراية والشروع في الاندمال^(٤٤).

١٨ من الفصل الثاني من مقادير الديات ما يتعلق بالمقام.

(٣٨) لما مرّ من الإطلاق، وكذا لا فرق بين الدية الناقصة كدية الذمي، أو التامة كدية الحر المسلم.

(٣٩) للإطلاق، مضافاً إلى الإجماع.

(٤٠) لأن المستفاد من مجموع الأدلة أن ضمان الجنایات في الخطأ على العاقلة تستأدى ثلاث سنين، ولا موضوعية لخصوص دية النفس من حيث هي، وإنما ذكرت من باب الغالب والمثال لكل جنایة، وإنما أهمها فيكون الضمان مطلقاً - مقدرة كانت أو غير مقدرة - على العاقلة إن تحققت الشرائط، وعلى ذلك فيترتب عليه من الأحكام كالتقسيط زماناً، وتقدم في مسألة ١٨ من الفصل الثاني من مقادير الديات ما يرتبط بالمقام فراجع. والله العالم.

(٤١) للأصل والإطلاق، وأنها دين مؤجل شرعي وأداؤه لا يتوقف على حكم الحاكم.

(٤٢) للإجماع، بل به تثبت الدية ولا شيء قبله.

(٤٣) لظواهر الأدلة، مضافاً إلى الإجماع.

(٤٤) لأن بالاندمال وانتهاء السراية يتبين استقرار الدية، فتشمله

الإطلاقات حينئذ.

(مسألة ١٤): تقسم الدية على العاقلة بالسوية (٤٥)، إلا إذا رأى الحاكم الشرعي المصلحة الموجبة للتغيير والاختلاف في الكمية (٤٦)، ولا يرجع بها على الجاني (٤٧).

(مسألة ١٥): يعتبر الترتيب في العاقلة حسب ترتيب الإرث أي: الأقرب فالأقرب، فيؤخذ من الآباء والأولاد ثم الأجداد والاخوة من الأب وأولادهم وإن نزلوا، ثم الأعمام وأولادهم وإن نزلوا وهكذا بالنسبة إلى سائر الطبقات (٤٨).

(٤٥) لأصالة التسوية في كل تقسيم إلا إذا دلّ الدليل على الخلاف، ولم يصل إلينا الدليل كذلك، ويمكن حمل ما ذهب إليه جمع من أن أمر التقسيم بيد الإمام، أو نائبه، على ما ذكرناه.

وأما التفصيل بين الغني والفقير، فعلى الأول عشرة قرارات، أي نصف الدينار، وعلى الفقير خمسة قرارات، أي ربه، ليس له وجه يعتمد عليه.

(٤٦) لأن ذلك من الولاية على الحسبة، فلو رأى الحاكم الشرعي الضرر أو الحرج على أحد منهم، فله الولاية على التأجيل، أو التغيير في التقسيط بحيث لا يجحف على أحد. والله العالم.

(٤٧) للأصل، وظواهر ما تقدم من النصوص، من أن الحق عليهم، وليس ذلك من الحقوق التي تقابل بالمال، وبها ترفع اليد عن قاعدة: «الضمان على المتلف».

(٤٨) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، ويمكن الاستدلال بإطلاق الآية المباركة ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^(١) وفي رواية يونس

(مسألة ١٦): لو ثبت عجز بعض أفراد العاقلة عن أداء ما عليه من الدية تكون على المتمكن من الأداء^(٤٩)، ولو مات بعضهم فإن كان بعد انتهاء الحول أخذ من تركته^(٥٠)، وكذا لو كان في أثائه^(٥١)، وإن كان قبل الدخول فيه سقطت عنه^(٥٢).

المنجبرة بالشهرة عن أحدهما عليه السلام: «في الرجل إذا قتل رجلا خطأ فمات قبل أن يخرج إلى أولياء المقتول من الدية، أن الدية على ورثته، فإن لم يكن له عاقلة فعلى الوالي من بيت المال»^(١).

وما قيل من أنه يجمع بين القريب والبعيد تمسكا بالإطلاق.

مخدوش بالآية المباركة، والشهرة، والرواية المنجبرة.

(٤٩) لأن العجز كاشف عن عدم تعلق التكليف به. نعم لو كان قادرا على

تحصيل ما عليه من غير حرج، يكلّف هو بنفسه.

(٥٠) لثبوت التكليف بالنسبة إليه، ولا فرق في ذلك بين أن يكون تكليفا

محضا، أو مشوبا بالوضعية، لأن المنساق من الأدلة نحو تكليف بأداء المال، فما دام المال موجودا يصح التكليف به، مضافا إلى الإجماع، وتقدم الكلام في الزكاة والخمس وغيرهما ما يتعلق بالمقام.

(٥١) لتعلق الوجوب، والتأخير نحو إرفاق من الشارع. ولكن احتمال كون

أصل الوجوب حاصل بعد الحول، يقتضي الاحتياط في تراضي الورثة.

(٥٢) لكشف ذلك عن عدم ثبوت التكليف بالنسبة إليه، سواء كان وضعيا،

أم تكليفا فقط، وإنما كان له اقتضاء ذلك فقط، وبالموت يستكشف عدم تأثير المقتضي أثره، كما إذا علم بالقضية فمات الطرف بالإخبار قبل حكم الحاكم، أو مات قبل انتهاء السراية مثلا.

وأما لو كان غائباً فلا يسقط عنه (٥٣).

(مسألة ١٧): لو ثبت أصل القتل بالحجة الشرعية وأدعى القاتل الخطأ وأنكرت العاقلة فالقول قولهم مع اليمين (٥٤).

(مسألة ١٨): لو جنى عمداً قبل بلوغه على شخص ثم بلغ فسرى ومات المجني عليه بعد البلوغ فالدية على العاقلة (٥٥).

(مسألة ١٩): لو حلت المدة في دية القتل الخطئي يطالب الدية ممن تعلقت به (٥٦) ويجوز للعاقلة وغيرها أن تؤدي ما عليه قبل حلول الحول (٥٧).

(٥٣) لتعلق الحكم بالعنوان، ولا فرق فيه بين الحاضر والغائب، فيشملة الإطلاق، مضافاً إلى الإجماع.

(٥٤) لأن الأصل في الجنائية ثبوت الدية على الجاني نفسه، إلا ما خرج بالدليل، وهو ما ثبت القتل الخطئي بالبينّة، ولا مع الإقرار بالخطأ، لأنه إقرار في حق الغير ومجرد دعوى لا بد من إثباتها، ويكفي اليمين على عدم العلم بالخطأ فيها ترتفع الخصومة، فلا بد للجاني من أداء الدية من مال نفسه.

(٥٥) لأن أصل الحدوث كان قبل البلوغ، فهو على العاقلة، ولا أثر لزمان الموت، لأن الجنائية الأولى سرت فمات، لا أن تكون في البين جنائتان مختلفتان لفرض السراية، فالسبب كان علة تامة للموت عند أهل الخبرة.

(٥٦) لتحقيق المقتضي لذلك وفقد المانع.

(٥٧) لما تقدم من أن التأجيل نحو إرفاق من الشارع، فيجوز له التقديم لو أراد إبراء ذمته قبل ذلك.

(مسألة ٢٠): لو تعددت الجناية تتعدد الدية على العاقلة كما لو أُلقت الأم حملها بعد ولوج الروح خطأ وبأن أن الحمل توأمان أو أكثر (٥٨).

(مسألة ٢١): لا يدور وجوب الدية على العاقلة مدار كونها وارثا فيجب العقل ولو لم يكن وارثا لجهة من الجهات (٥٩).

(مسألة ٢٢): لو جنى ذمي على مسلم خطأ ثم أسلم فسرت الجناية فمات المجني عليه فديته من مال الجاني (٦٠)، وكذا لو جرح مسلم مسلما خطأ ثم ارتد الجاني فسرت الجناية ومات فالدية على العاقلة (٦١).

(مسألة ٢٣): يجوز للجاني دفع الدية من مال نفسه وإن كانت له عاقلة (٦٢)، ولكن الأحوط أن يكون ذلك بإذنهم (٦٣).

(٥٨) لتعدد السبب الموجب لتعدد المسبب، مضافا إلى الإجماع، وكذا لو قتل شخص أشخاصا متعددة خطأ.

(٥٩) للأصل، وإطلاقات الأدلة الظاهرة في عدم التلازم بينهما - إلا ما تقدم - وما يظهر من بعض النصوص في دوران العقل مدار الإرث، محمول كما تقدم. (٦٠) لخروجه عن كونه عاقلا في حالة الجناية كما مر، سواء كانت العاقلة كافرا، أم مسلما.

(٦١) لحدوث الجناية حين تحققها جامعة للشرائط، فتكون الدية على العاقلة حينئذ. نعم لو كانت فاقدة للشرائط، فالدية على الجاني.

(٦٢) لأن الظاهر من الأدلة أن ذلك نحو حق ارفاقه على الجاني، فيجوز له أن يتصدى لذلك بنفسه.

(٦٣) لاحتمال أن يكون الحق إلزاميا بالنسبة إليهم، وعفو المجني عليه مثل عفو المديون عن أصل الدين، يوجب زوال أصل الموضوع، فلا ينافي احتمال كون أصل الحق إلزاميا.

بل الأحوط من ذلك أن يهبهم الدية ثمّ هم يعطونها لولي المجني عليه (٦٤).

(مسألة ٢٤): لا يجب في أداء الدية أن يكون المال ملكاً للعاقلة فلو لم تكن ملكهم ولكن جاز لهم التصرف فيه مطلقاً يكفي في إعطاء الدية وكذا في الجاني لو أعطي الدية (٦٥)، وتتحقق الملكية بقبض المجني عليه أو أوليائه (٦٦).

(مسألة ٢٥): لو أذى الجاني الدية إلى المجني عليه جهلاً بالحكم أو عمداً لا يرجع بها إلى العاقلة (٦٧).

(٦٤) خروجاً عن احتمال كونه من مجرد الحكم، ويجرى الكلام في من تبرع بالدية.

(٦٥) للأصل، ولأن المناط وصول عوض الجناية إلى المجني عليه أو وكيله، كما هو المقرر شرعاً، والمفروض تحقق ذلك.

(٦٦) لما تقدم في محله: أن به تتحقق الملكية وتستقر، إلا إذا كانت أمانة على الخلاف.

(٦٧) لأنه أقدم على هدرية ماله وتفرغ ذمته بلا عوض، فلا ضمان على أحد. نعم لو أذاها بإذن العاقلة فحينئذ يتبع مقدار الإذن في الرجوع إليهم.

و دعوى: أن الحق أولاً، وبالذات تعلق بالعاقلة فللجاني أن يأخذ ذلك منهم.

غير صحيحة: لما تقدم من الأصل في عوض الجناية أنه على الجاني نفسه، إلا ما خرج بالدليل، وإنما تجب على العاقلة على نحو الاقتضاء، وبذلك يكشف عن عدم اقتضائه، ومع ذلك فالأحوط المراضاة، لما مرّ في (مسألة ٢٣).

(مسألة ٢٦): تسترجع العاقلة الدية من ولي المجني عليه لو انكشف أن إعطاءها لم يكن جامعا للشرائط المتقدمة (٦٨)، ولو تلفت في يد المجني عليه أو وليه يتحقق الضمان (٦٩).

(٦٨) لانكشاف بطلان أصل الموضوع. فمقتضى السلطنة، والأصل، بقاء المال على ملك مالكه.

(٦٩) لقاعدة: من أتلف مال الغير فهو له ضامن، إلا إذا ثبت في البين غرور.

الفصل الحادي عشر في كفارة القتل

(مسألة ١): تجب كفارة الجمع بقتل المسلم عمدا وظلما. وهي عتق رقبة مع صيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكينا^(١)، بلا فرق بين أن يكون المقتول حرا أو عبدا عاقلا أو مجنونا صبيا - محكومين بالإسلام - حتى الجنين إن ولج فيه الروح أو بالغ^(٢)، ولا تجب الكفارة مطلقا بقتل الكافر^(٣).

(١) إجماعا، ونصوصا، ففي صحيح ابن بكير عن الصادق عليه السلام «سئل عن المؤمن يقتل المؤمن متعمدا، هل له توبة؟ فقال إن كان قتله لإيمانه فلا توبة له، وإن كان قتله لغضب أو لسبب من أسباب الدنيا فإن توبته أن يقاد منه، وإن لم يكن علم به انطلق إلى أولياء المقتول فأقرّ عندهم بقتل صاحبهم، فإن عفوا عنه فلم يقتلوه أعطاهم الدية، وأعتق نسمة، وصام شهرين متتابعين، وأطعم ستين مسكينا توبة إلى الله عز وجل»^(١) وتقدم في كتاب الكفارات ما يتعلق بالمقام.

(٢) كل ذلك للإطلاق، مضافا إلى الإجماع، وصدق عنوان القتل في الجميع. وفي الجنين إذا لم يلج فيه، الروح فلا كفارة فيه، للأصل، وإلا ففيه الكفارة.

(٣) ذميا كان أو غيره، عمدا كان القتل أو خطأ، كل ذلك للأصل،

(مسألة ٢): إنما تجب الكفارة لو كان القتل بالمباشرة (٤)، لا بالتسبيب (٥).

(مسألة ٣): تجب الكفارة المرتبة في قتل الخطأ المحض (٦)، وقتل شبه العمد (٧)، وهي العتق فإن عجز فصيام شهرين متتابعين، فإن عجز فإطعام ستين مسكينا (٨)، سواء وقع القتل في أشهر الحرم أم في غيرها (٩).

والإجماع، وتصريح النصوص بالإيمان.

(٤) بحيث هو يتولى القتل بلا تأول، كما مر.

(٥) لأنه المنساق من النصوص، مضافا إلى الإجماع، فلو طرح حجرا أو حفر بئرا في طريق المسلمين فغثر عائر فهلك، ففيه الضمان، والدية - كما مر - وليس فيه كفارة.

(٦) كتابا، وسنة، كما تقدم في كتاب الكفارات، فلا وجه للإعادة هنا (١).

(٧) لاندراجه في الخطأ إجماعا.

(٨) لصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «وإذا قتل خطأ أدى ديته إلى أوليائه ثم أعتق رقبة، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا مدا مدا» (٢) ثم إن الآية الشريفة لم يذكر فيها الإطعام، إلا أن السنة المباركة تدل على وجوبه مرتبا، كما مر.

(٩) على المشهور، لإطلاق الآية المباركة «وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ». «فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ» (٣) وما تقدم من النص.

ودعوى: أن صحيح زرارة يدل على أنها معينة لو وقع القتل الخطئي في

(١) راجع ج: ٢٢ صفحة: ٣٢٨.

(٢) الوسائل: باب ١٠ من أبواب الكفارات: ١.

(٣) سورة النساء: ٩٢.

(مسألة ٤): لو قتل أولياء المجني عليه في القتل العمدى الدية وجبت الكفارة أيضاً ولا تسقط بها ^(١٠)، ولا تسقط الكفارة لو أمر المقتول أحداً أن يقتله فقتله ^(١١).

(مسألة ٥): لو اشترك جماعة في قتل شخص - عمداً أو خطأ - فعلى كل واحد منهم كفارة ^(١٢).

أشهر الحرم، وهو قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلاً خطأ في أشهر الحرم؟ فقال: عليه الدية، وصوم شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: إن هذا يدخل فيه العيد وأيام التشريق، قال: يصومه فإنه حق لزمه» ^(١).

باطلة: لأنه مهجور بالإعراض، فيحمل على ما إذا لم يتمكن من العتق، بقرينة ما يأتي في روايته الثانية، أو على الثبوت والتأمل في كلفة الصوم، مع أنه مشتمل على صوم يوم العيد الذي هو مخالف لضرورة المذهب بل الدين، كما مر في كتاب الصوم. على أنه معارض بروايته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألت عن رجل قتل رجلاً خطأ في الشهر الحرام؟ قال عليه السلام: تغلظ عليه الدية، وعليه عتق رقبة، أو صيام شهرين من أشهر الحرام» ^(٢) المحمولة على الترتيب لا التخيير، بقرينة ما تقدم من صحيح ابن سنان.

(١٠) لأن الصلح على الدية غير مسقط للكفارة بعد تحققها، مضافاً إلى

الإجماع.

(١١) للأصل، والإطلاق، والعموم.

(١٢) لصدق العنوان بالنسبة إلى كل واحد منهم، فيشملة الإطلاق، والعموم،

مضافاً إلى الإجماع.

(١) الوسائل: باب ٣ من أبواب ديّات النفس: ٤.

(٢) الوسائل: باب ٨ من أبواب الصوم الواجب.

- (مسألة ٦): تجب الكفارة على الكافر لو قتل مسلماً (١٣)، ولو أسلم تسقط عنه (١٤)، وهل تجب على من قتل نفسه (١٥).
- (مسألة ٧): لو قتل من أباح الشارع دمه فلا كفارة فيه (١٦).
- (مسألة ٨): لو قتل صبي أو مجنون مسلماً تتعلق به الكفارة (١٧)،

(١٣) لعموم النص، وإطلاقه، وأنهم مكلفون بالفروع كتكليفهم بالأصول، كما تقدم مكرراً.

(١٤) لأن «الإسلام يجب ما قبله» (١)

(١٥) من انسباق الغير من الأدلة، وأنه لا بد وأن يكون القاتل غير المقتول، فلا تجب. ومن الجمود على بعض الإطلاقات فتجب، فالأحوط لورثته إخراج الكفارة من تركته برضائهم.

(١٦) لفرض إباحة الشارع دمه، فلا موجب للكفارة. نعم أثم القاتل حيث لم يستأذن من الإمام أو نائبه، لأن الاستئذان منه واجب نفسي، وهذا لا ربط له بأصل القتل.

(١٧) لشمول الخطابات - كالعمومات، والإطلاقات - لهما وضعياً كانت أو تكليفاً، ولذا بنى المشهور من محققي الفقهاء (قدس الله أسرارهم الشريفة) على أن عبادات الصبي شرعية. نعم حديث رفع القلم (٢) يرفع الإلزام دون أصل الشرعية والشبوت، وحينئذ يجوز للولي إخراج الكفارة المالية من ماله إن كان له مال، وإلا فيتبع بعد بلوغه، ولو أخرجها الصبي جامعاً للشرائط، وتحقق منه قصد القرية، أجزأ.

وقد تقدم سابقاً أن الحكم في الكفارات تكليفي، مشوب بالوضعي. ومع الشمول لها لا وجه لجريان الأصل. كما لا وجه لجريان حديث الرفع في

(١) تفسير القمي ج: ٢ صفحة: ٢٧ وراجع مهذب الاحكام ج: ٧ صفحة: ٢٨٨.

(٢) الوسائل: باب ٤ من أبواب مقدمة العبادات الحديث: ١١.

ولكنها كفارة خطأ مطلقاً (١٨).

(مسألة ٩): إذا قتل القاتل قصاصاً أو مات لا تسقط الكفارة (١٩).

المقام، لأنه إنما يجري في رفع كلفة التكليف، لا في أصل المشروعية والجواز. (١٨) لأن عمدهما خطأ كما مر.

(١٩) للأصل، والإطلاق، مضافاً إلى الإجماع.

و دعوى: عدم وجوب الكفارة بالقود للأصل، ولأنه كفارة، لقول نبيينا الأعظم ﷺ: «الحدود كفارة»^(١) وقول الصادق عليه السلام في معتبرة عبد الله بن سنان: «كفارة الدم إذا قتل الرجل مؤمناً متمعداً فعلية أن يمكن نفسه من أوليائه، فإن قتلوه فقد أدى ما عليه، إذا كان نادماً على ما كان منه عازماً على ترك العود، وإن عفى فعلية أن يعتق رقبة، ويصوم شهرين متتابعين ويطعم ستين مسكيناً، وأن يندم على ما كان منه ويعزم على ترك العود، ويستغفر الله تعالى أبداً ما بقي»^(٢)، و قريب منها غيرها.

لا وجه لها: لأن الأصل لا معنى له في مقابل الإطلاقات، والعمومات، وأما قول النبي ﷺ ظاهر في خصوص ما صدر منه من الذنب بالقتل أو غيره، وإن الحد كالقود والقتل رافع للذنب والإثم، فلا ينافي ذلك ثبوت الكفارة - التي تعلقت بالأموال بل هو نظير قولهم عليه السلام: «كفارة عمل السلطان قضاء حوائج الإخوان»^(٣) بدليل آخر.

وأما قول الصادق عليه السلام في المعتبرة: «فقد أدى ما عليه» من الضمان والقصاص، ولا ناظر للكفارة أصلاً.

وأما بقية الأخبار التي قد يستفاد منها عدم الكفارة في صورة القود

(١) سنن البيهقي ج: ٨ باب (الحدود والكفارات) صفحة: ٣٢٩.

(٢) الوسائل: باب ٢٨ من أبواب الكفارات ٢.

(٣) الوسائل: باب ٣٣ من أبواب الكفارات.

وكذا في القتل الخطئي لو مات قبل أدائها (٢٠).

(مسألة ١٠): تتعدد الكفارة إن تعدد موجبها (٢١).

(مسألة ١١): لو قتل شخص باعتقاد أنه كافر ثم انكشف أنه مؤمن تجب

الكفارة (٢٢).

بالمفهوم، يشكل التمسك بها لنفيها، لعدم كونها في مقام بيان العلية لذلك، بل في مقام ذكر أحد الأفراد، فلا يستفاد منها المفهوم المعبر.

(٢٠) لأن ظاهر الخطاب في الكفارات وإن كان تكليفيًا إلا أنها مشوبة

بالوضعية، ولذا لا تسقط بالموت، مثل كفارات الإحرام. وخلف النذر واليمين والإفطار وغيرها. والله العاصم من الزلل.

(٢١) للأصل، ما لم يدلّ دليل على الخلاف وهو مفقود، مضافا إلى

الإجماع، فلو قتل شخص أشخاصا كثيرة عمدا وظلما، تجب كفارات الجمع حسب عدد المقتولين، وكذا لو تصادمت الحاملان فماتتا مع جنينيهما وجبت على كل واحدة أربع كفارات إن ولجت الروح في الجنين، والتزمنا بوجوبها على القاتل، وإن لم يلجه الروح فكفارتان على كل واحدة منهما، كما هو واضح.

(٢٢) للإطلاق، والعموم، مضافا إلى الإجماع، وأن الاعتقاد لا يوجب

سقوط الكفارة، كما تقدم في الدية.

الفصل الثاني عشر في الجناية على الحيوان

وأنها باعتبار المجني عليه على أقسام:

الأول: ما يحل أكل لحمه عادة كالأنعام الثلاثة وغيرها فمن أتلف منها شيئاً بالذكاة لزمه التفاوت بين كونه حياً وذكياً^(١)، ولو لم يكن بينهما تفاوت فلا شيء عليه وإن كان آثماً^(٢)، ولو أتلفه بغير تذكية ضمن قيمته^(٣)، ولو بقي فيه ما ينتفع به كالصوف والشعر وغيرهما فهو للمالك^(٤).

(مسألة ١): ليس للمالك إلزام الجاني بالقيمة عن الحيوان المذكى^(٥).

(١) لقاعدة الإتلاف، مضافاً إلى الإجماع، وعدم خروج الحيوان عن ملك صاحبه بالجناية، فله أخذ التفاوت في المالية فقط، لبقاء المالية فيه شرعاً، وعرفاً.

(٢) لفرض عدم تفويت شيء عليه، وأن التصرف في مال الغير بغير رضاه وعدم الإتلاف، موجب للإثم.

(٣) لقاعدة الإتلاف: «من أتلف مال الغير فهو له ضامن»، وللإجماع.

(٤) للأصل، ويوضع من قيمته التي يغررها الجاني بالمرأضة بينهما، وإلا

فمقتضى المعاوضة بالضمان يكون المتلف للجاني بمقتضى ضمانه للقيمة.

(٥) للأصل، بعد فرض عدم خروج ذات الحيوان عن المالية بذلك، وأنه

ودفعه إليه بل له أخذ ما به التفاوت (٦).

(مسألة ٢): لو خرج بالذبح عن القيمة يضمه الجاني كما في بعض أقسام الطيور المحللة (٧).

(مسألة ٣): لو قطع بعض أعضاء الحيوان أو جرحه أو كسر بعض عظامه مع استقرار حياته فعليه الأرش (٨)، من غير فرق بين عين ذات القوائم الأربع وغيرها (٩).

باق على ملك مالكة. نعم لو كانت له منافع أخرى كاللبن ونحوه، يصح له مطالبة القيمة حينئذ، لفرض أنه فوّتها على المالك. وما عن بعض من أن له المطالبة بالقيمة مطلقا، لأنه بالذبح الشرعي يكون بحكم التلف.

مردود، لأنه بذلك لا يكون بحكم التلف لا شرعا، بل ولا عقلا، ولا عرفا، وإن فات بعض المنافع. نعم لو تراضيا بالقيمة لا وجه للإشكال حينئذ.

(٦) ظهر وجهه مما تقدم.

(٧) لفوات المالية عرفا، فيضمن لا محالة، كما في بعض أقسام الطيور أو النحل أو غيرها.

(٨) لضمان تدارك ما فات من المالية ما بين الصحيح والمعيب، وأن ضمان الأجزاء كضمان أصل العين، مضافا إلى الإجماع.

(٩) لما تقدم من القاعدة، وما في بعض الأخبار من أن في عين ذوات القوائم الأربع ربع ثمنها، كما في صحيح ابن أذينة قال: «كتبت إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رواية الحسن البصري يرويها عن علي عليه السلام في عين ذات الأربع قوائم إذا فقت ربع ثمنها، فقال: صدق الحسن، قد قال علي عليه السلام ذلك» (١).

ومع عدم استقرار الحياة فعليه تمام القيمة^(١٠)، وكذا في إلقاء جنين البهيمة^(١١).

الثاني: ما يصح ذكاته ولا يؤكل لحمه شرعاً كالنمر والأسد والفهد وغيرها من السباع فإن أتلفه بالذكاة ضمن الأرض^(١٢)، وكذا في قطع جوارحه وكسر عظامه مع استقرار حياته^(١٣)، ولو أتلفه لا بالذكاة ضمن قيمته حياً^(١٤)، يوم الأداء^(١٥).

وعن أبي جعفر عليه السلام في صحيح محمد بن قيس: «قضى علي عليه السلام في عين فرس فقتل ربع ثمنها يوم فقتت العين»^(١) وعن الصادق عليه السلام: «من فقأ عين دابة فعليه ربع ثمنها»^(٢) محمول على أن الأرض هو الربع في تلك الأزمنة، وإلا فلا بد من ردّ علمها إلى أهلها، لهجر الأصحاب عنها، ولا فرق في عين الحيوان بين مأكول اللحم عادة أو غيره وإن حل أكله شرعاً، فلا تشمل محرم الأكل، لانصرافها عنه.

(١٠) لقاعدة الإيتلاف.

(١١) ظهر وجه ذلك مما تقدم من القاعدة، وأما رواية السكوني عن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله ﷺ في جنين البهيمة إذا ضربت فأزلفت عشر قيمتها»^(٣) محمولة على الأرض في تلك الأزمنة كذلك، كما مر في غيرها، وإلا فيرد علمها إلى أهلها.

(١٢) لما عرفت من بقاء المالية وملك مالكه عرفاً في مثل الجلد والعظم بعد التذكية، فلا بد من تدارك ما فات من المالية.

(١٣) لقاعدة الإيتلاف، مضافاً إلى الإجماع.

(١٤) لفوات المالية، فتشمله القاعدة، وللإجماع.

(١٥) لما تقدم في كتاب البيع وغيره من أن المدار على قيمة يوم الأداء.

(١) و (٢) الوسائل: باب ٤٧ من أبواب ديات الأعضاء: ٢ و ١٣.

(٣) الوسائل: باب ١٨ من أبواب ديات النفس: ٢.

ويستثنى من القيمة ما ينتفع به من الميتة كعظم الفيل ونحوه (١٦).

(مسألة ٤): لو كان الحيوان مما لا يؤكل لحمه عادة وإن حلّ أكله شرعا كالخيل والبغال والحمير الأهلي ضمن القيمة بالإتلاف سواء أتلّفه بالتذكية أم بغيرها (١٧).

(مسألة ٥): لا يستثنى من القيمة لحم ما لا يؤكل عادة (١٨)، إلا إذا فرضت له قيمة في ظروف خاصة (١٩).

(مسألة ٦): لو شك في أن الحيوان الذي وقعت عليه الجناية مما يؤكل عادة مثل البقر أو لا يؤكل عادة كالفرس ضمن القيمة إن لم يمكن الاستفادة من لحمه (٢٠).

(١٦) لفرض المالية له عرفا، وعدم ورود النهي عنه شرعا.

(١٧) لعدم المالية عرفا بعد الإتلاف، إذ المقصود من تلك الحيوانات الظهر، ولذا لا يستثنى لحمه من الغرامة، لعدم القيمة للمذكى منها عرفا، فلا فرق في الإتلاف بالتذكية أو بغيرها، ويدل على ذلك رواية أبي الجارود قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كانت بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله لا يردونها عن شيء وقعت فيه، قال: فأتاها رجل من بني مدلب وقد وقعت في قصب له ففوّق لها سهما فقتلها، فقال له علي عليه السلام: واللّه لا تفارقني حتى تؤديها قال: فوداها ستمائة درهم» (١).

(١٨) لأنه لا قيمة له عرفا، لعدم المنفعة المعنى بها، ولذا لا يتنافسون في تحصيله.

(١٩) كظرف المجاعة لا سمح الله، فتكون له قيمة عرفا.

(٢٠) لقاعدة الإتلاف، نعم لو ترددت القيمة بين الأقل والأكثر يؤخذ بالمتيقن، ويستثنى المتلف إن كان له مالية عرفا.

(مسألة ٧): لا فرق في تعلق أرش الجناية بين العمد والخطأ ولا بين البالغ والصبي والعاقل والمجنون (٢١).

الخامس: ما لا يقع عليه الذكاة كالكلب والخنزير والحشرات ففي كلب الصيد أربعون درهما (٢٢).

(٢١) كل ذلك للإطلاق، والعموم، وأنه من الوضعيات، وفي الصبي والمجنون يخرج الأرش وليهما من مالهما، وإلا فيتبعهما بعد البلوغ والعقل، كما تقدم.

(٢٢) على المشهور، وتدلّ عليه روايات، ففي معتبرة عبد الأعلى بن أعين عن الصادق عليه السلام قال: «في كتاب علي عليه السلام دية كلب الصيد أربعون درهما» (١) وفي رواية ابن فضال عن الصادق عليه السلام: «دية كلب الصيد أربعون درهما، ودية كلب الماشية عشرون درهما» (٢) وفي رواية الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله عليه السلام: «دية الكلب السلوقي أربعون درهما، أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك أن يؤديه لبني خزيمة» (٣) المحمول على كلب الصيد، لغلبة الصيد في الكلاب السلوقية، والسلوق قرية باليمن أكثر كلابها معلّمة.

وما عن علي عليه السلام: «فيمن قتل كلب الصيد قال عليه السلام: يقوّمه، وكذلك البازي، وكذلك كلب الغنم، وكذلك كلب الحائط» (٤) محمول على أن ثمنها أربعون درهما في تلك الأزمنة، أو مطروح لموافقته للعامة، وهجر الأصحاب عنه.

وأما رواية ابن حصين عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَشَرَّوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ البخس: النقص، وهي قيمة كلب الصيد إذا قتل كانت ديته عشرين درهما» (٥) فهي أيضاً محمولة على اختلاف الدراهم، أو مطروحة لهجر الأصحاب عنها.

(١) و (٢) و (٣) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات النفس الحديث: ٥ و ٤ و ١.

(٤) و (٥) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات النفس: ٣ و ٨.

بلا فرق بين أقسامه (٢٣)، وفي كلب الغنم عشرون درهما (٢٤)، وكذا في كلب الحائط (٢٥)، وفي كلب الزرع قفيز من بر (٢٦)، ولا يملك المسلم من الكلاب التي لا منفعة لها مثل كلاب الهراش فلا يضمن قاتلها شيئا (٢٧)، وكذا في الحشرات والخنزير (٢٨).

(٢٣) لما تقدم من الإطلاق، والتقييد في بعض الروايات من باب ذكر أحد أنواع كلب الصيد.

(٢٤) على المشهور لرواية ابن فضال المنجبرة عن الصادق عليه السلام: «دية كلب الماشية عشرون درهما» وأما رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «دية كلب الغنم كبش»^(١) فيمكن أن يراد به أن قيمة الكبش كانت يومئذ عشرين درهما، أو المراضاة به.

(٢٥) على المشهور، بل ادّعي عليه الإجماع، وما تقدم عن علي عليه السلام في معتبرة السكوني من التقويم في كلب الحائط، محمول على أن التقويم كان عشرين درهما في تلك الأزمنة، فلا خلاف بينهما. والحائط هو البستان.

(٢٦) على المشهور، ولكن في رواية أبي بصير: «و دية كلب الزرع جريب من بر»^(٢) المحمولة على الأفضلية.

ثم إن ما تقدم في الروايات إنما هي دية مقدرة شرعية، لما تقدم من أقسام الكلاب، ولا يتجاوز عنها لما مر وذلك لا تنافي قيمتها قد تكون أكثر أو أقل.

(٢٧) لعدم المقتضي للضمان لها، لأنها لا تملك شرعا، فلا وجه للضمان.

(٢٨) لعدم المالية لهما شرعا كما مر، ولو فرض في ميتة الحشرات منافع

عقلانية غير منهي عنها شرعا تستثنى من القيمة التي يغرّمها الجاني، كما تقدم.

(١) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات النفس: ٢.

(٢) الوسائل: باب ١٩ من أبواب ديات النفس: ٢.

(مسألة ٨): الكلاب التي فيها أغراض صحيحة غير منهي عنها شرعا ولها مالية كالكلاب المعلّمة (البوليسية) في تلفها ضمان القيمة^(٢٩)، وكذا في غيرها من الحيوانات^(٣٠).

(مسألة ٩): كل ما لا يملكه المسلم كالخمر وآلات القمار والخنزير لا ضمان فيه لو أتلفه^(٣١).

(مسألة ١٠): ما يملكه الذمي كالخمر والخنزير مضمون بقيمته عند مستحليّه^(٣٢).

(٢٩) لفرض المالية بين العقلاء، وشيوع قيمتها بوقوع المعاوضة عليها والتنافس في اقتنائها، وعدم ورود تحديد دية لها في الشرع، فلا بد من الرجوع إلى العرف في ضمان قيمتها، وما ورد من التحديدات غير شامل لهذه الكلاب كما هو واضح، فيكون مقتضي للضمان موجودا والمانع عنه مفقودا كما عرفت.

(٣٠) ظهر وجه ذلك مما مر بعد فرض المالية لدى العقلاء لها، وعدم ورود النهي عنها شرعا.

(٣١) تقدم وجه ذلك من عدم المالية فيها شرعا، نعم في آلات القمار التي هيئتها غير محترمة شرعا دون أصل المادة، فلو أتلّف الهيئة دون المادة لا ضمان فيها، ولو استلزم إبطال الهيئة تلف المادة فلا يضمن المادة أيضاً، للأمر به شرعا، فلا معنى للضمان حينئذ مع كون الهيئة والمادة مهدورتان.

(٣٢) للإجماع إن لم يخل بشرائط الذمة، لأن بها يحقن ماله ودمه، وإلا يخرج عن الذمة فلا احترام لأموالهم، ولا ضمان حينئذ، ويحمل على ما ذكرنا ما ورد عن علي عليه السلام: «رفع إليه رجل قتل خنزيرا فضمنه قيمته، ورفع إليه رجل

وفي الجناية على أطرافه وجراحاته الأرض (٣٣).

(مسألة ١١): الخمر التي تتخذ للخل محترمة لا يجوز إهراقها ويضمن لو أتلفها (٣٤)، وكذا قارورة الخمر وغيرها من أدواتها وكذا محال آلات اللهو ومحفظتها (٣٥).

(مسألة ١٢): تقدم أنه لو أتلف شخص على الذمي خمرا أو آلة اللهو وغيرهما مما يملكها الذمي في مذهبه ضمنها المتلف ولو كان مسلما إن عمل الذمي بشرائط الذمة (٣٦)، وإلا فلا ضمان في إتلافها (٣٧)، ولو كانت لمسلم لا يضمنه الجاني متجاهرا كان أو مستترا (٣٨)، ولو كان شيء لا مالية عند أهل الذمة ولكنه مال عند المسلم فلا ضمان في إتلافه (٣٩).

كسر بربطا فأبطله^(١) وفي معتبرة غياث بن إبراهيم عن أبي جعفر عليه السلام: «أن عليا عليه السلام ضمن رجلا مسلما أصاب خنزيرا لنصراني»^(٢) وتقدم في كتاب الجهاد ما يتعلق بالمقام.

(٣٣) ظهر وجه ذلك مما مر.

(٣٤) لفرض المالية فيها عرفا، وشرعا.

(٣٥) لفرض المالية المحترمة في جميع ذلك، فيضمن بإتلافها، كما مر في

كتابي القصب والبيع.

(٣٦) لما مر سابقا، وتقدم في كتاب الجهاد.

(٣٧) لإخلالهم بشرائط الذمة فلا احترام لهم ولأموالهم، كما تقدم في

محله.

(٣٨) لعدم المالية لها بالنهي الشرعي، كما مر في المكاسب المحرمة.

(٣٩) للأصل، بعد عدم تلف مال بالنسبة إلى الذمي، فلا موضوع للضمان،

(مسألة ١٣): تقدم سابقاً أنه لو جنت الدابة على الزرع ضمن صاحبها إن كان في الليل ولو كان في النهار لم يضمن^(٤٠)، هذا إن لم يكن تسبیب في البین، وإلا فلو أرسلها صاحبها نهاراً إلى الزرع فأتلفته فهو له ضامن^(٤١)، وكذا لو كان التسبیب في الليل^(٤٢).

(مسألة ١٤): لو جنى على كلب له دية مقدرة فالضمان بنسبة الناقص إلى الكامل من القيمة السوقية^(٤٣).

(مسألة ١٥): لو غصب الكلاب غاصب فأتلفها فعليه الدية المقدرة^(٤٤)، وأما لو تلفت تحت يده بلا تسبیب منه فالضمان على القيمة السوقية^(٤٥).

ويمكن شمول قاعدة: «الإلزام» لذلك أيضاً.

(٤٠) تقدم في البحث عن موجبات الضمان، فراجع (مسألة ١٩) منها.

(٤١) لقاعدة الإلتاف بالتسبیب، كما تقدم في (مسألة ١٥) من موجبات

الضمان.

(٤٢) لما مرّ من القاعدة بلا فرق بين الليل والنهار. نعم لو خرجت من البيت المعدة لها ليلاً بأمر غير عادي، كما إذا هدمت حيطان البيت لزلزلة وخرجت أو أخرجها السارق أو غير ذلك، فلا ضمان على صاحبها، لعدم صحة نسبة الإلتاف إليه عرفاً، ليلاً كان أو نهاراً.

(٤٣) لأنها المدار في المالیات، وما مرّ من التقادیر إنما هي دیات للكلاب المتقدمة لا قيمتها، فيرجع إليها في النقص، فيؤخذ بالنسبة، فلو فرض أن قيمته سليماً مائة دينار، ومعيباً عشرة دنائیر، يؤخذ عشر ما هو المقدّر وهكذا.

(٤٤) لإطلاق ما تقدم.

(٤٥) لعدم التسبیب منه بالنسبة إليه حينئذ، فلا بد من القيمة المقدرة.

وكذا لو ورد عليها نقص أو عيب فالأرش (٤٦).

(مسألة ١٦): لو جنى على حيوان له منفعة معلومة بحيث ذهبت منفعته بالجناية مع بقاء العين كما هي عليها يضمن الجاني المنفعة (٤٧).

(مسألة ١٧): لو جنى على الزرع المملوك أو الأشجار المملوكة بحرقها أو فسادها يضمن مقدار الجناية وكذا لو جنى على الأموال الصامته كالدور والقصور بتخريبها وهدمها (٤٨)، وأما في الأشجار غير المملوكة كما في الغابات فإن أضرت بالمصالح العامة فللحاكم الشرعي أن يمنعه (٤٩).

واحتمال أنه يؤخذ بأكثر الأمرين من القيمة المقدرة والدية المقدرة، شرعا لأن الغاصب يؤخذ بأشق الأحوال.

مخدوش، كما مر في كتاب الغصب.

(٤٦) ظهر وجهه مما مر، وكيفية تعيين الأرش تقدمت في (مسألة ١٤).

(٤٧) لعموم قاعدة: «من أ تلف مال الغير فهو له ضامن»، وأن المنافع مال، بل المالية تدور مدارها غالبا، كما لو جنى على كلب معلّم بالضرب على رأسه فجهل التعليم وصار كلب هراش، كما يقال في كلب الصيد هكذا، هذا إن كان موقتا، وأما لو كان فوات المنفعة دائمية، ولم يحتمل رجوعها، فالضمان بقيمة أصل الحيوان، لفرض أنه أسقط أصل المالية.

(٤٨) لقاعدة الإلتاف الشاملة لجميع ذلك، ويرجع في مقدار الضمان، وتعيين الأرش، إلى أهل الخبرة والمتخصصين.

(٤٩) لولايته على ذلك شرعا وعرفا، بل له تضمينه، لأنها ملك للإمام عليه السلام، كما تقدم في الأنفال وهو نائبه.

وإن لم يضر بالمصالح العامة، فإن حازها جامعا لشرائط الحيابة تصير ملكه، فله التصرف بما يشاء، وإن لم يكن كذلك فللحاكم الشرعي حق التضمين إن رأى فيه مصلحة، لفرض تحقق المالية بل الملكية، كما مرّ. نعم، لو كان ممن أباح له الإمام عليه السلام حقه، فلا وجه للضمان حينئذ.

انتهى المجلد التاسع والعشرون بآخر الديات ويتبعه المجلد الثلاثون مستمدا منه جل شأنه العون والتوفيق وهو وليهما.

محمد الموسوي السبزواري

فهرست الجزء التاسع والعشرين
من كتاب مهذب الاحكام
في بيان الحلال والحرام

حكم ما لو لم تكن له يمين أو لم تكن
له يد أصلاً ٨
لو قطع اليد اليسرى ولم تكن له
اليسرى تقطع يميناه و مع عدمهما
قطعت الرجل ولو قطع من لا رجل له
أبدأ رجل شخص آخر فهل يقطع يده
بدل الرجل؟ و هل يعتدى من يسرى
كل عضو إلى يميناه و من الاعلى الى
الاسفل منه و بالعكس؟ ٩
لو قطع ايدي جماعة قطعت يداها و
رجلاه ثم عليه الدية للباقيين و كذا
تثبت الدية لو قطع فاقد اليدين و
الرجلين يد شخص أو رجله ١٠
الرابع: التساوي في الشجاج طولاً و
عرضاً بل و عمقاً مع الامكان ١٠
لو تحققت زيادة في القصاص من غير
عمد تتدارك بالارش و لو لم يمكن
القصاص الا بالنقص يشبث الارض
في الزائد ١٠
لو لم يمكن مراعاة العمق فيه
كالسمحاق و الموضحة فلا وجه
لاعتباره ١٠

فصل في قصاص ما دون النفس
لو جنى بما يتلف العضو غالباً فهو
عمد و كذا لو لم يكن كذلك ولكن
قصد العمد ٥
يشترط في جواز الاقتصاص فيما
دون النفس أمور: ٥
الأول: كلما يشترط في الاقتصاص
في النفس يشترط في قصاص ما دون
النفس ٥
لا يشترط التساوي في الذكورة و
الانوثة إن لم يبلغ الثلث ٦
الثاني: التساوي في السلامة و الآفة و
يصح كون المقتص منه اخفض ٦
لو خيف من السراية في الاقتصاص
في الطرف يبدل إلى الدية ٧
لا فرق في اليدين بين القوية و
الضعيفة و الصحيحة و المجروحة و
هل يلحق شلل الاصابع باليد الشلاء؟ ٧
الخامس: التساوي في المحل مع
وجوده فتقطع اليمين باليمين و اليسار
باليسار ٧

منه الدية ١٥
لا يتجاوز في الاقتصاص عن عضو
الى عضو آخر ولو تجاوز تؤخذ
بالدية أو الحكومة ١٦
لا يجوز تتميم الناقص بعضو آخر ١٧
لو أوضح الجاني جميع رأس المجنى
عليه يجوز للمجنى عليه أن يفعل
ذلك بالجاني مع مساواة رأسهما ١٧
لا بد من مراعاة المثلية في الاعضاء
المشتملة على اليمنى و اليسرى و
الاسفل و الاعلى ١٨
حكم ما لو جنى الجاني على المجنى
عليه جناية فأزال المجنى عليه تلك
الجناية ١٩
فروع تتعلق بالعضو المقطوع عن
الحي ثم التصق به ٢٠
حكم ما لو اقتص من الجاني ثم بادر
الجاني فالصق ما انفصل عنه
بالقصاص ٢١
إذا قطع اذنه فأزال سمعه فهما جنايتان
ولو قطع اذنًا فيها شلل ففيها ثلث
الدية ٢١
يقتص في العين مع مساوات المحل
ولو كان الجاني أعور اقتص منه و ان
عمى ٢١
لو قطع ذو عينين عين اعور اقتص له
بعين واحدة و للمجنى عليه التخيير
بين اخذ الدية كاملة و بين الاقتصاص

يثبت القصاص في كل جرح لا تغير
فيه بالنفس ولا بالطرف و كانت
السلامة معه غالباً ولا يثبت القصاص
فيما فيه تعزيز للنفس أو الطرف ولا
قصاص في كسر شيء من العظام ١١
لو جنى جناية هي في معرض
السراية يجوز الاقتصاص قبل
الاندمال ١٢
حكم ما لو قطع جملة من أعضائه
خطأ ١٣
لو اقتص المجنى عليه من الجاني ثم
سرت الجناية فمات عليه فلوليه أخذ
الدية من الجاني ان لم يكن القتل
مقصوداً و الا فله القود من الجاني أو
أخذ الدية منه ١٣

كيفية الاقتصاص

يؤخر القصاص في الطرف عن شدة
الحر أو البرد الى اعتدال النهار ١٤
لو اضطرب الجاني فزيد في جرحه
لذلك فلا شيء على من يباشر
الاقتصاص و ان لم تكن مستنده إلى
الاضطراب يقتص من المستوفي في
العمد و يطالب بالارش أو الدية في
الخطأ و حكم ما لو اختلفا ١٤
لا بد من مراعاة الاعتدال في تمام
الاحوال ولو عذبه بأكثر مما جنى
يعزره الحاكم أو يقتص منه أو يأخذ

- ٢٢ وأخذ نصفها
لا قصاص للعين الصحيحة من العمياء
٢٣ بل يبدل بالدية
لو اذهب الضوء دون أصل الحدقة
اقتص بالمماثل وان لم يمكن ذلك
٢٣ يتبدل إلى الدية
تقتص العين الصحيحة بالعمشاء و
الحولاء و الخفشاء و الجهراء و
العشواء
٢٤ يثبت القصاص في شعر الحاجب و
الرأس و اللحية و الاهداب و نحوها
ولا بد من مراعاة التساوي
٢٤ في الانف قصاص و كيفية
يقتص بالمنخر مع التساوي في المحل
و كذا الحاجز بالحاجز و حكم ما لو
قطع بعض الانف
٢٦ يقتص الشفة بالشفة مع التساوي و في
الشلل منها يتبدل الى الدية
٢٧ يثبت القصاص في اللسان تمامه
بالتام وبعضه بالبعض مع التساوي
في النطق
٢٧ لا يقطع الناطق بالآخرس
٢٨ في ثدي المرأة و حلمتها قصاص مع
التساوي و كذا في حملة الرجل
٢٨ يقتص في السن مع التساوي في
المحل و الطرف و نحوهما
٢٩ لو عادت المقلوعة كما كانت بلا نقص
ففيها التعزير والا ففيه الارش اذا كان
- ٣٠ العود قبل الاقتصاص
لو اقتص من الجاني في السن ثم
عادت سن الجاني ليس للمجنى عليه
ازالتها و كذا لو عادت سن المجنى
عليه
٣٠ حكم قطع سن الصبي بالجناية
لا تقلع السن الاصلية بالزائدة بل فيها
الدية و تقلع الزائدة بالزائدة
٣١ يثبت القصاص في قطع الذكر مطلقاً
ولا يقطع الصحيح بذكر العنين و من
يكون بذكره شلل و قطع ذكر العنين
بالصحيح و المشلول به و كذا يثبت
القصاص في قطع الحشفة أو
بعضها
٣٢ في الخصيتين قصاص و كذا في
احديهما مع التساوي في الحل ولو
خيف ذهاب منفعة أخرى ينقلب الى
الدية
٣٢ في الشفرين قصاص إلا اذا لم يمكن
فينقلب الى الدية
٣٣ كل مورد لم يتمكن من المثلية و
المساواة تتعين الدية
٣٤ يثبت القصاص في الايتين مع الامن
من الضرر و الا فالدية
٣٤ يقطع المجذوم بمثله و بالصحيح و
الاذن الصماء بالاذن الصحيحة
٣٤ لو جنى على شخص بجناية داخلية
تتعين الدية
٣٥

٤١ في الجاني فقط
 لو كانت الزيادة في المجني عليه ٤٣
 لو كان للمجني عليه اربع اصابع
 اصلية و خامسة غير أصيلة ٤٣
 الخامسة: لو كان لبعض اصابعه
 انملتان ٤٤
 السادسة: حكم ما لو قطع الجاني من
 واحد الانملة العليا و من آخر
 الوسطى ٤٥
 السابعة: لو قطع العليا من سبابة اليمنى
 رجل ثم قطع العليا كذلك من سبابة
 رجل آخر ٤٦
 الثامنة: لو قطع يميناً فبذل الجاني
 شمالاً فقطعها المجني عليه لا يسقط
 القصاص و ما يتصور فيها من
 الصور ٤٧
 التاسعة: لو كان المجني عليه غير
 كامل شرعاً فبذل له الجاني الكامل
 شرعاً غير مورد القصاص ٤٩
 لو جنى على مجنون فوثب المجنون
 فاقص منه لم يتحقق الاستيفاء ٤٩
 العاشرة: لو جنى على احد ثم مات
 المجني عليه فادعى و لبه الموت
 بالسراية و انكره الجاني ٤٩
 لو قطع احدى يدي شخص و رجله
 فقال الولي مات بعد الاندمال و قال
 الجاني مات بالسراية ٥٠
 الحادية عشرة: لو قطع اصبع شخص

لا يسقط القصاص بجنون المجنى
 عليه و كذا لو جن الجاني ٣٥
 لو مات الجاني قبل استيفاء القصاص
 يتبدل الحكم إلى الدية ولو مات
 المجني عليه فلاولياته القصاص ٣٥
 لا فرق في أسباب الجناية بين
 اقسامها ٢٥
 حكم ما لو صدرت الجناية من اثنين
 بنحو الاشتراك أو من جماعة ٣٦
 لو فعل الجاني ما يوجب زوال بعض
 القوى الجسمانية يتحقق الضمان و
 هل يجوز القصاص؟ ٣٦
 لا يقتص من الحامل ان استلزم
 القاصص الضرر لحملها ٣٧

ختام وفيه مسائل

الاولى: يشترط في القصاص التساوي
 في الاصاله و الزيادة ٣٨
 الثانية: إذا قطع يداً كاملة و بده ناقصة
 باصبع ف للمجنى عليه القصاص ٣٨
 الثالثة: إذا قطع إصبع رجل فسرت إلى
 كفه بحيث قطعت ثم اندملت ثبت
 القصاص فيهما و حكم ما لو قطع اليد
 من الكوع أو مع بعض الذراع أو من
 المرفق أو من المنكب أو من
 العضد ٤٠

الرابعة: إذا قطع كفه و كان للمقاطع
 اصبع زائدة و حكم ما لو كانت الزيادة

٥٥ أخرى في السبب
التاسعة عشرة: لو اقتص الجاني ثم
سرى القصاص إلى عضو آخر أو إلى
النفس ٥٦
العشرون: يراعى في الدية دية
المقتول من حيث النقص و التمام ٥٦
الحادية و العشرون: لو لم يمكن
القصاص في الطرف ينتقل إلى
الدية ٥٦
الثانية و العشرون: لو التجأ الجاني إلى
حرم الله تعالى عمداً و حكم ما لو
جنى في الحرم و هل يلحق به حرم
النبي ٩ و سائر المشاهد المشرفة؟ ٥٧
الثالثة و العشرون: لو ترددت الجناية
بين شخصين أو أكثر ٥٨

من يده اليمنى ثم قطع اليد اليمنى من
شخص آخر اقتص للأول ثم يقطع
يده للآخر و اعطى دية الاصبع
للمجنى عليه الثاني و حكم العكس و
تآكل الكف ٥١
الثانية عشرة: لو ادعى الجاني عيب
العضو المقتوع و ادعى المجني ٥٢ ٧
الثالثة عشرة: لو عفى المجني عليه و
ادعى الجاني العفو مطلقاً و ادعى
عليه العفو على مال ٤٢
الرابعة عشرة: لو قطع اصبع شخص
فعفا المجنى عليه ثم سرت إلى
الجناية إلى الكف سقط القصاص في
الاصبع وله دية الكف و كذا لو سرت
الجناية إلى النفس ٥٣
الخامسة عشرة: يصح عفو المجني
عليه مطلقاً و كذا العفو في تأخير
القصاص و هل يجوز عفو القصاص
في بعض الجسم؟ ٥٤
السادسة عشرة: لو عفى المجني عليه
عن الجناية بزعم انها بسيطة فبانت
الجناية شديدة لا يصح العفو ٥٥
السابعة عشرة: هل يجب على الجاني
القبول لو طلب المجنى عليه ازالة
الجناية و ابراء نفسه عنها دون أداء
الدية؟ ٥٥
الثامنة عشرة: الاشتراك في الجناية
على الاطراف تارة بالمباشرة و

كتاب الديات

تعريف الدية و شرعيتها ٥٩
البحث فيها في فصول: ٦٠

الفصل الأول في الأسباب

تثبت الدية في الجنائيات مطلقاً إلا ما
ثبت فيها القصاص فلا تثبت الدية إلا
إذا تراضيا أو تصالحا عليها ٦١
الأصل في الجنابات القصاص إلا ما
خرج بالدليل ٦٢
أقسام القتل و جريانها في غير القتل
من الجناية على الأطراف ٦٢
يلحق بالخطأ من ألغى الشارع قصده ٦٣

كما تثبت الدية في موارد الخطأ و
شبه العمد تثبت فيما لا يمكن
القصاص أو لا يجوز شرعاً ٦٣
لو قتل أحد شخصاً باعتقاد كونه
مهدور الدم فيان خلافه تثبت
الدية ٦٤

لو وقعت جناية و شك انها كانت عن
عمد أو عن خطأ و حكم ما لو ادعى
الجاني انها كانت عن غير عمد ٦٤
لو اذن شخص في ايقاع الجناية عليه
فهل يسقط القصاص أو الدية؟ ٦٤
لو اختلف مذهب الجاني و المجني
عليه في ثبوت القصاص أو الدية ٦٥
لو منعه مما يكون به قوام حياته في

مدة لا يقدر على البقاء حياً كان من
العمد ٦٥
لو سجن شخص لمصلحة شرعية
يراه الحاكم الشرعي فمات فيه فهو
على أقسام ٦٥
لو مات بوصول خبر اليه و ما يجري
فيه من الأقسام ٦٧
لو حصل موت شخص بسبب
الاهمال و عدم الاحتياط ٦٨
لو حصل الموت من مخالفة الأوامر
أو من عدم التحرز في الأمكنة الخطرة ٦٨
لا فرق في أقسام الجناية الخطائية
بين أن يكون المجني عليه واحداً أو
متعددأ كما لا فرق فيها بين المباشر و
السبب و بين المؤلمة منها و
غيرها ٦٩
لا تهاتر في القصاص و هل يتحقق
التهاتر في الدية؟ ٦٩
هل يجوز القصاص بعد التصالح على
الدية؟ ٧٠
لا يجوز الجناية على شخص و إن
بقي من حياته ثوان بقول أهل
الخبرة ٧٠
لا يجوز في موارد ثبوت الدية
القصاص و إن بذل الجاني ذلك و كذا
العكس ٧٠

الفصل الثاني في مقادير الديات

دية العمد مائة أو مأتا بقرة أو ألف شاة
أو مأتا حلة أو ألف دينار أو عشرة
آلاف درهم ٧١

ما يعتبر في الابل و البقر و الدينار و
الدرهم ٧٢

الجاني مخير بين الأصول الستة ٧٣
ان الأصول الستة أصول بنفسها و
ليس بعضها بدلاً عن بعض ٧٥

تجزى القيمة عن كل واحد من
الأصول الستة و هل يجزى الملقق
منها؟ ٧٥

المدار في القيمة ٧٧

يعتبر في الانعام السلامة و الصحة و
ان لا تكون مهزولة و في الدينار و
الدرهم و الحلة السلامة من العيب ٧٧

تستوفى دية العمد في سنة واحدة و
مبداء السنة من حين التراضي ٧٧
لو اختلفا في مبدأ السنة أو

انتهائها ٧٨

لا يجب على الولي قبول القيمة لو
بذلها الجاني و كذا لا يجب على
الجاني أدائها لو طالب الولي

القيمة ٧٨

لو تعذر الأصناف و طالب الولي
القيمة يجب أداء قيمة واحد منها و
الجاني مخير في أداء أي منها شاء و
ليس للولي مطالبة قيمة أحدها المعين

٧٩

دية العمد من مال الجاني نفسه ٧٩
لو لم يكن للجاني ما استسعى أو امهل
إلى الميسرة و الا فمن بيت المال و
حكم ما لو هرب القاتل ٨٠

لو لم يؤد الدية اجبره الحاكم الشرعي
على الأداء و الا أخذها الحاكم من
ماله و اعطاها للمجني عليه ٨٠

يختص دية العمد بالتغليظ في سن
الابل ان اختاره و مدة الاستيفاء و دية
شبه العمد على الجاني نفسه ٨١

أوصاف الابل في دية شبه العمد لو
اختاره ٨١

دية شبه العمد تستوفى في سنتين ٨٣
لو اختلف الولي و الجاني في أوصاف
الابل ٨٣

أوصاف الابل في دية الخطاء لو
اختاره و انها على العاقلة ٨٤

دية الخطاء تستوفى في ثلاث سنين
كل سنة ثلثها بلا فرق بين دية الطرف
أو النفس ٨٥

لو امتنعت العاقلة من الأداء أو امتنعت
وجبت الدية على القاتل نفسه ٨٥
لا فرق في دية الخطاء المحض و

شبهه و العمد في غير الابل من
الاصناف المتقدمة ٨٦

تغلظ الدية ان وقع القتل في أشهر
الحرم عمداً كان أو خطأً و كذا لو

أعظائهما ولا دية لسائر الكفار كما لا
 قصاص لهم ٩١
 لا دية للذمي لو خرج عن الذمة أو
 ارتد عن دينه إلى دين غير أهل
 الذمة ٩٣
 يجوز التقاص في الدية بعد ثبوتها ٩٣
 من قتله الحد أو التعزير فلا دية له ٩٣
 لا تسقط الدية باسقاط المجني عليه
 قبل الجناية و هل له الاسقاط في
 الجناية على الاطراف؟ ٩٤
 تسقط الدية لو اشترك اثنان أو أزيد
 في قتل شخص ٩٤
 لو ادعى قاتل المسلم ان المقتول كان
 مهذور الدم فلا دية له و ادعى ولي
 الدم انه كان محقون الدم يقدم قول
 الولي إن لم تكن بينة لأحدهما ٩٤
 لا يعتبر في أداء الدية بعد ثبوتها أن
 يكون بنظر الحاكم الشرعي ٩٥
 أداء الدية فوري و تخرج من أصل
 التركة و هي بحكم التركة المقتول ٩٥
 لو اختلف الجاني و المجني عليه في
 مقدار الدية أو في أوصافها يؤخذ بما
 يعترف به الجاني وكذا لو اختلفا في
 السراية ٩٦
 لو سرى قطع الاعضاء إلى الموت
 فالدية واحدة والا تعدد حسب تعدد
 قطع العضو ولو سرى قطع العضو
 الاخير إلى الموت تضاف دية النفس

وقع القتل في الحرم الالهي ولا يلحق
 به غيره ٨٦
 لا فرق في التغليظ في الدية بين العالم
 بالحكم أو الجاهل به أو الجاهل
 بالموضوع ٨٧
 هل يعتبر في مقدار التغليظ أن يكون
 من نفس الدية؟ ٨٨
 لو تسبب و هو في الحل بقتل من هو
 في الحرم تغلظ الدية ولو انعكس فلا
 تغليظ ٨٨
 لو التجأ القاتل إلى الحرم بعد ما وقع
 القتل في الحل لا يقتض منه فيه ولكن
 توخذ منه الدية في الحرم بعد
 المراضاة ٨٩
 دية الحرة المسلمة نصف دية الرجل
 الحر المسلم و دية الخنثى ثلاثة أرباع
 دية الرجل الحر المسلم ٨٩
 المرأة و الرجل يتساويان في الجراح
 قصاصاً ودية حتى تبلغ ثلث دية الحر
 فينتصف بعد ذلك ديتها ٩٠
 تتساوى في الدية جميع فرق
 المسلمين الا المحكوم منهم
 بالكفر ٩٠
 دية ولد الزنا ان كان محكوماً
 بالاسلام دية المسلم ٩٠
 دية الذمي الحر الذكر ثمانمائة ودية
 نسائهم على النصف ودية جراحاتها
 كدية جراحات المسلمين وكذا دية

اليها

٩٦

للحيوان

١٠٣

يعتبر في الابرء أن يكون المريض
جامعاً للشرائط الشرعية ولم ينته إلى
القتل و يعتبر اذن الولي في
الصغير ١٠٣

لا فرق في الابرء بين أن يكون قبل
الشروع في العلاج أو في أثنائه أو
بعده ١٠٤

لو ادعى الطبيب أخذ البراءة من
المريض و انكرها المريض و كذا لو
ادعى الطبيب البراءة مطلقاً و ادعى
المريض انها كانت على وجه
خاص ١٠٥

الختان ضامن إذا تجاوز الحد أو علم
ان الختان يضر الطفل ١٠٥

لو استند الاتلاف إلى النائم بانقلابه
فهو على أقسام ١٠٥
حكم ما لو انقلب الظئر نائمة فقتلت
نفساً ١٠٦

لو اعنف الرجل بزوجه جماعاً أو
ضماً فماتت يضمن الدية في ماله و ان
كان الزوج مجنوناً أو غير بالغ فالدية
على العاقلة و كذا لو أعتفت الزوجة
بالزوج ١٠٧

لو ادعى الزوج عدم العنف و ادعى
ولي الدم العنف ١٠٨
من حمل متاعاً فاصاب به انساناً
ضمن جنايته من ماله كما يضمن أو

الفصل الثالث في موجبات الضمان
وهي إما بالمباشرة أو بالتسبيب ٩٨
اما الاولى فانها أعم من أن يصدر
الفعل منه بآلة أو بلا آلة أو كان من
الأسباب التوليدية للفعل ٩٨
القتل إما عمدي أو غيره و الأول
يوجب القصاص و الثاني يوجب
الدية ٩٨

لو ضرب الصبي فاتفق التلف به
فالضارب ضامن و كذا الزوج و
الزوجة و لو ضرب صبي صبيلاً فاتفق
التلف فالضمان على وليه ان لم يكن
الضارب مأموراً و الا فالضمان على
الآمر ما يتلفه الطبيب بالعلاج على
أقسام ثمانية و حكم كل منها ٩٩
الاقدام للعلاج أعم من الاذن و البراءة
عن الضمان ١٠١

حكم ما لو وصف الطبيب علاجاً
للمريض و استعمله المريض باختياره
ثم حصل التلف ١٠٢
لا يضمن الطبيب لو قصّر المريض في
مراعاة ارشاداته ١٠٢

هل يجوز أخذ البراءة في أثناء العلاج
لو التفت الطبيب إلى الخطر؟ ١٠٣
ما تقدم من الاقسام في الطبيب
المعالج يجري في البيطار المتطبب

إذا حصل الاصطدام من شخص آخر
 يكون هو ضامناً لو حصلت الجناية
 عليهما ١١٣
 حكم ما إذا اصطدم حران كاملان
 فماتا سواء كانا راكبين أو رجلين أو
 متخلفين و هل يجري الحكم في
 آلات النقل الحديثة لو اصطدمت.
 احدهما بالأخرى؟ ١١٤
 لو اتفق الاصدام و لم يتعمدا فنصف
 دية كل منهما على العاقلة الآخر و
 كذا لو كان غير كاملين شرعاً و حكم
 ما لو اركبهما الولي أو الأجنبي ١١٥
 لو اصطدم حران فمات أحدهما و
 كان القتل شبيه العمد ١١٦
 لو تصادمت امرأتان حاملان فاسقطتا
 و مائتا و ما يتعلق بموت
 جنينهما ١١٦
 حكم ما إذا مر من بين الرماة فاصابه
 سهم و كذا بو اصطحب المار
 صبياً ١١٧
 لو دخل دار غيره بغير اذنه و اصابه
 جناية و ما يتصور فيه من
 الأقسام ١١٨
 لو وقع من علو على غيره فقتله و
 الاقسام التي تجري فيه ١١٩
 لو دفعه دافع فوقع على الغير و
 حصلت جناية فالضمان على
 الدافع ١٢٠

تلف المتاع كذلك ١٠٨
 لو صاح بباليغ غير غافل فمات أو
 سقط و مات فلا دية ولا قصاص ان
 لم يقصد به القتل و لم يكن ذلك مما
 يقتل غالباً و الا يتعين القود أو
 الدية ١٠٩
 و كذا لو شهر السلاح في وجه
 انسان ١١٠
 حكم ما لو اخافه أحد ففر منه فأوقع
 نفسه حين الفرار في بئر أو من شاقق
 و هلك ١١١
 لو أخاف شخص أحداً و حصل من
 الاخافة مرض يضمن المخيف الا إذا
 أخاف حيواناً و حصل منها مرض
 على انسان ١١١
 لو أخاف شخص أعمى فوقع في بئر
 و مات أو حصلت له جناية ضمن
 المخيف ١١٢
 لو خوف حاملاً فاجهضت ضمن دية
 الجنين من ماله بلا قصد الاجهاض
 والا فعليه القصاص ١١٢
 اذا صدم أحد شخصاً فمات المصدم
 فالدية من مال الصادم ان لم يقصد
 القتل والا فالقصاص ولو مات الصادم
 فدمه هدر ان لم يتحقق تفريط من
 المصدم و الا فالدية عليه و كذا لو
 جلس في طريق فعثر به انسان و
 حصلت جناية على الجالس ١١٣

لو ركبت جارية أخرى فنخستها ثالثة
 فالدية على الناسخة ١٢١
 من قتل في زحام يوم الجمعة فديته
 من بيت مال المسلمين و يلحق
 بالجمعة كل زحام يكون من مشاعر
 الدين و هل يلحق بها كل
 زحام؟ ١٢٢
 من دعا غيره فأخرجه من منزله فهو
 له ضامن حتى يرجع إليه ولو كان
 الداعون جماعه ضمنّ الولي كل واحد
 منهم باستقلاله ولا يختص الحكم
 بالليل كما لا يختص الجناية
 بالقتل ١٢٣
 ما يستفاد من معتبرة عمرو بن أبي
 المقدم ١٢٤
 الاستيلاء على النفس المحترمة من
 موجبات الضمان ١٢٤
 لو وجد المدعو مقتولاً و ادعى من
 أخرجه على غيره و اقام بينة برىء
 والا فعليه الدية و حكم ما لو وجد
 ميتاً و ما يجرى فيه من الاقسام ١٢٦
 لو غصب شخص صبيّاً فتلّف الصبي
 فالغاصب ضامن ١٢٧
 حكم ما لو سلّم شخص آخر إلى
 ظالم فقتله ١٢٧
 لو دخل شخص دار الغير لعمل غير
 مشروع فقتله صاحب الدار لم يضمن
 ولو حصلت جناية من دخوله ضمنها

الداخل ١٢٧
 حكم ما لو أدخلت المرأة أجنبياً في
 دار زوجها و قتله الزوج ١٢٨
 لو دفعت الظئر الولد إلى امرأة أخرى
 من دون اذن وليه و حصلت جناية
 على الولد ضمنها الظئر ولو ادعت
 الاذن و انكره الولي قدم قول
 الولي ١٢٩
 لو اعادت الظئر فانكره أهله صدقت
 ان لم يثبت كذبها والا فلا يقبل قولها
 و تلزمها الدية ولو لم يعلم كذبها
 صدقت مع اليمين و كذا لو اودعت
 تلف الولد ١٢٩

الأسباب

و هي الثاني من موجبات
 الضمان ١٣١
 لو وضع حجرأ في ملكه أو ملك مباح
 لم يضمن دية العائر ولو فعل ذلك في
 طريق المسلمين أو في ملك غيره بلا
 اذن منه فعليه الضمان في ماله ولو
 حفر في ملك الغير فرضي به المالك
 فلا ضمان على الحافر و كذا لو فعل
 ذلك لمصلحة العابرين ١٣١
 لو حفر حفيرة في ملكه أو في مكان
 مباح ثم دعا من لم يطلع عليها فوقع
 فيها ضمنه الا إذا دخل في ملكه بلا
 اذنه أو باذنه السابق قبل حفرها و لم

اقتضت العادة التعدي و حكم ما لو
 ايجع زائداً على مقدار حاجته أو ايجع
 في ملك غيره ١٣٧
 لو ايجع ناراً لرفع حاجته و التقى آخر
 مالاً أو شخصاً فيه لم يضمن مؤججها
 ١٣٩
 إذا ألقى فضولات بيته المزلقة في
 الطريق أو أجرى الماء على خلاف
 المتعارف فزلق انسان ضمن إلا إذا
 وضع العابر الكامل متعمداً رجله فلا
 ضمان ١٤٠
 لو وضع إناءً على حائطه فسقط تلف
 به نفس أو مال لم يضمن الا ان يضعه
 مائلاً إلى الطريق على نحو يقتضي
 السقوط ١٤٠
 يجب حفظ كل ما يكون تركه مضراً
 للغير و كان الحفظ تحت اختياره فلو
 اهمل الحفظ ضمن جنايتها ولو جهل
 الحال لم يضمن ١٤٠
 لو صالت الدابة على شخص فدفعتها
 بمقدار يقتضي الدفاع فماتت أو
 وردت عليها جناية لم يضمن وكذا لو
 دفعها عن نفس محترمة ولو فُوط في
 الدفاع ضمن ان حصلت جناية ١٤٢
 لو هجمت دابة على أخرى فجنت
 الداخلة ضمن ان كان بتفريط من
 المالك و ان جنت المدخول عليها
 كانت هدرأ ١٤٢

يطلع الآذن فلا ضمان ١٣٣
 إذا تصرف في ملك غيره عدواناً
 فدخل فيه ثالث عدواناً و حصلت
 الجناية ضمن المتصرف ١٣٣
 لو أوقف دابته أو سيارته في طريق
 المسلمين كان من الاضرار بطريق
 المسلمين إن لم يكن في ايقاتها
 مصلحة ١٣٣
 لو جاء السيل بحجر و حصل ضرر
 منه فلا ضمان على أحد و إن تمكن
 من ازالته ولو رفع الحجر و وضعه في
 محل آخر و حصل منه ضرر على
 الغير ضمن الا إذا كان لمصلحة
 المسلمين فلا ضمان ١٣٤
 حكم ما لو اصطدمت مركبتان ١٣٥
 لو كانت المركبة تحتاج إلى اصلاح
 ولم يصلحها و حصل من ذلك تلف أو
 جناية ضمن ١٣٦
 لا يضمن صاحب الحائط ما يتلف
 بوقوعه إن بناء في ملكه أو ملك مباح
 و اثبت بنيانه الا إذا بناء مائلاً إلى ملك
 غيره أو لم يثبت بنيانه و غير ذلك من
 الموارد التي فيها الضمان ١٣٦
 لو ايجع ناراً في ملكه أو في مكان
 مباح بقدر حاجته لم يضمن لو اتفق
 التعدي فالتلف مالاً أو نفساً و يضمن
 لو ايجع بمقدار زائد عن حاجته مع
 علمه بالتعدي إلى ملك الغير وكذا لو

الراكب لو كانت برأسها و مقادهم
بدنها ١٤٨

لو ركب الدابة على خلاف المعتاد
فالضمان يدور مدار التسبب و عدمه
ولو اوقفها ضمن مطلقاً ١٤٩

السائق يضمن ما تتلفه الدابة من بدنها
و حكم ما لو كان لها سائق و قائد و
راكب و كذا لو تعددت الدابة أو ركبها
رديفان ١٥٠

لو ركب الصبي أو المجنون بنفسهما
الدابة فتلفا فلا ضمان على أحد ولو
أركبهما الولي فالضمان عليه الا إذا
أركبهما لمصلحتهما ولو أركبهما غير
الولي فالضمان عليه الا إذا كان باذن
الولي ١٥١

لو دخلت الدابة إلى زرع الغير و
استلزم اخراجها التلف لا يجوز
اخراجها ١٥٢

فصل في تراحم الموجبات للضمان
لو تحقق موجبات للضمان أيهما قدم؟
١٥٣

و هو على أقسام:
الأول: ما إذا كان التراحم من السبب و
المباشر فيكون الأصل تقديم
المباشر ١٥٣
الضمان على المباشر إن كان عالماً
بالجناية والا على السبب ١٥٣

لو دخا دار قوم فعقر كلبهم ضمنوا ان
دخل باذنهم ولا فلا ضمان ولو اختلفا
في الاذن في الدخول و عدمه فالقول
مع المنكر ١٤٣

إذا عقر الكلب انساناً خارج الدار فلا
ضمان مع الحفظ و الا فيضمن صاحبه
١٤٤

لو اتلفت الهرة المملوكة أو غيرها مال
أحد فان جرت العادة على حفظها
ولم يحفظها ضمن و الا فلا
ضمان ١٤٥

لو افسدت البهائم الزرع فلا ضمان ان
كان في النهار و ان كان في الليل فعلى
صاحبها الضمان ١٤٥

معلم السبابة و السباحة ضامن لو
حصل التلف و ان الدية من ماله ١٤٦
لو اجتمع أشخاص في هدم حائط و
وقع على واحد منهم و مات سقط من
الدية بقدر حصة الميت و يسقط
الباقى على الآخرين ١٤٦

لو أدب الزوج زوجته فاتفقت الجناية
ضمنها و كذا في الصبي لو ادبه الولي
بما هو مشروع و اتفقت جناية ١٤٧
راكب الدابة يضمن ما تجنى
بيديها ١٤٧

لو كانت الجناية برجلها فالضمان
عليه ان كانت مستندة إلى تفريط
الراكب و الا فلا ضمان و يضمن

ضمان ١٥٧
 لو قال احرق متاعك و عليّ ضمانه
 فان كان فيه غرض صحيح فلا ضمان
 والا ففيه الضمان ١٥٧
 لو ترك حفظ مال الغير أو انقاد الغريق
 فلا ضمان عليه بخلاف ما لو حبس
 الطعام عن شخص حتى مات ١٥٨
 لو استوجر شخص لعمل و ترك عمله
 بعد تمكينه منه و حصل ضرر منه
 ضمن ١٥٨
 لو وقع أحد في محل خطر فتعلق
 لحفظ نفسه بثان و تعلق الثاني بثالث
 و هو برابع فماتوا جميعاً ضمن كل
 واحد منهم دية الآخر ١٥٨
 لو جذب انسان غيره إلى بئر فوقع
 المجذوب و مات الجاذب فالجاذب
 دمه هدر ولو مات المجذوب ضمن
 الجاذب ديته ولو ماتا فدم الجاذب
 هدر ودية المجذوب من مال
 الجاذب ١٥٩
 لو عض رجل يد شخص عمداً
 فانتزعها من فيه فسقطت ثنايا العاض
 فلا شيء عليه ١٦٠
 لو تعثر بحجر فالضمان على واضعه
 ولو دحرجه آخر فالضمان على
 المدحرج الا إذا لم يشعر به فالضمان
 على العاقله ١٦٠
 لو سبب ما يوجب الضمان ثم مات أو

لو امسك شخص شخصاً وقتله ثالث
 فالضمان على القاتل و كذا لو هباً
 اسباب الموت و شخص و استعلمه
 آخر في قتله ١٥٤
 الثاني: ما إذا اجتمع فيه السببان
 فالضمان على ما هو السابق
 تأثيراً ١٥٤
 لو وضع حجراً في الشارع و حفر
 آخر بجنبه بئراً فسقط فيها شخص
 بعثرته بالحجر فالضمان على واضع
 الحجر ١٥٤
 لو انقلب الحجر على جانب البئر
 بوضع غير آدمي و عثر به شخص و
 وقع في البئر فالضمان على
 الحافر ١٥٥
 لو حفر بئراً قليل العمق و عمقها آخر
 فالضمان على الحافر الأول الا إذا
 اشتركوا في الحفر فالضمان
 عليهما ١٥٦
 لو كان احدهما عادياً دون الآخر
 فالضمان على المعتدي ١٥٦
 الخامس: ما إذا كانا مباشرين في
 الجناية فالضمان على الجميع ١٥٦
 لو سقط اثنان في البئر فمات كل
 منهما باصطدام الآخر فالضمان على
 الحافر ١٥٦
 لو اتلف متاع غيره لغرض اهم في
 البين ضمن ان لم يأذن له والا فلا

الخبرة ١٦٦
 لو حكم ثقات اهل الخبرة بعدم
 الانبات فأخذ الدية الكاملة ثم نبت
 بعد مدة رد التفاوت إلى الجنائي ١٦٦
 لو زاد مهر المثل في المرأة على مهر
 السنة يؤخذ مهر المثل ولو زاد على
 الدية الكاملة فليس لها الا الدية ١٦٧
 مقدار الدية في ازالة شعر الحاجب لو
 لم ينبت و الا فالحكمومه و في بعض
 منه على حساب ذلك ١٦٧
 في الاهداب الاربع الحكومة ان لم
 تذهب معها الاجفان و الا فهي تابعة
 للاجفان ١٦٨
 يثبت الارش في غير ما تقدم من
 الشعر ان قلع منفرداً ولا شيء فيه لو
 انضم إلى العضو ١٦٨
 هل تثبت الدية أو الحكومة لو كان
 ازالة الشعر موجبة للكمال ١٦٨
 يثبت الارش في ازالة شعر العبد
 الخنثى المشكل ١٦٩
 الثاني: العينان ١٧٠
 في العينين الدية كاملة و في كل
 واحدة منهما نصفها ولا فرق بين
 الصحيحة و غيرها ١٧٠
 حكم ما لو كان في عينه بياض ١٧٠
 في العين الصحيحة من الأعور الدية
 كاملة ان كان خلقة أو بأفة سماوية و
 الا فعليه نصف الدية ١٧١

جن فالضمان فاق يخرج من
 أمواله ١٦٠
 لو سبب ما يوجب زيادة في البدن
 ضمن ان استلزم الشين أو قبح
 المنظر ١٦١

الفصل الرابع في ديات الاعضاء
 الجنايات على الاطراف إما فيه تقدير
 شرعي أو لم يكن فيه تقدير كذلك و
 الثاني فـ فيه الارش و كيفية
 استخراجه ١٦٢
 الفرق بين الارش و الحكومة اعتباري
 ١٦٢

التقدير الوارد في الشرع للجنايات
 على الاطراف في موارد: ١٦٣
 الأول: الشعر ١٦٤
 في ازالة شعر الرأس الدية كاملة ان لم
 ينبت و كذا في ازالة اللحية
 كذلك ١٦٤
 لو نبت شعر الرأس فالحكومة و في
 اللحية ثلث الدية و في شعر المرأة
 الدية كاملة ان لم ينبت و الا ففيه مهر
 نسائها ١٦٥

حكم ما لو ازال الشعر و نبت بعضه
 دون بعض ١٦٦
 لو اختلفت صفات الشعر النابت مع
 الشعر الساقط باجلناية فالحكومة و
 تشخيص ذلك بنظر الثقات من أهل

في خسف العين العوراء أو قلعها ثلث
الدية ١٧٢

لو فقاً أعور عين صحيح قلعت عينه
الصحيحة و ان عمي ولو قلع عينيه
كان مخيراً بين أخذ الدية كاملة و بنى
أن يقلع احدى عيني الجاني و أخذ
نصف الدية منه ١٧٣

في تمام الاجفان الدية كاملة و في
جفن الا على ثلث دية العين و الا
سفل منها النصف ١٧٣

إذا فقاً عين شخص و ادعى الجاني
انها كانت لا تبصر و ادعى المجني
عليه انها كانت صحيحة يقدم قول
المجنى عليه ١٧٤

الاهدا ب تتداخل مع الاجفان ولكن
الاجفان لا تتداخل مع الاهدا ب كما
لا تتداخل مع العينين ١٧٤

الخامس: الانف ١٧٥

إذا استؤصل الانف كله ففيه الدية
كاملة و كذا في قطع مارنه ١٧٥

لو قطع المارن ثم بعض القصة فالدية
و الحكومة و كذا لو قطع المارن ثم
قطع تمام القصة ١٧٥

لو كسر الانف أو احرق ففسد فالدية
كاملة و اذا جبر على نحو عادت
الصحة فمأة دينار ١٧٦

لو خرقت المنخرين و الوتره جميعاً
على وجه لا تنسد فثلث الدية و كذا

في خرق احد المنخرين أو في ثقبه و
اما لو جبر و صلح فالحكومة ١٧٦
في شلل الانف ثلثا دية الانف
صحيحاً ولو استوصل الاشل فثلث
الدية ١٧٧

في الروثة من الانف لو استؤصلت
نصف الدية ١٧٧

اذا قطع أحد المنخرين مع الروثة
فثلث الدية و نصفها و في قطع بعض
الروثة الدية بنسبة المقطوع و كذا في
المنخر ١٧٨

لو قطع مع المارن لحماً متصلاً
بالشفتين فالدية و الحكومة ١٧٨
لو إعوج الانف أو تغير لونه
فالحكومة و كذا لو شق ما بين
المنخرين و إذا قطع انفه فذهب شمله
فعليه ديتان ١٧٨

لو بقي الانف متعلقاً بجلد بعد القطع
فان لم يصلح الدية و الا
فالحكومة ١٧٩

الرابع: الاذن ١٨٠
في الاذنين لو استوصلتا فالدية كاملة
و في احدهما نصف الدية و في بعضها
بحساب ديتها ١٨٠

في شحمة الاذن ثلث دية الاذن و كذا
في خرم الاذن و في خرم الشحمة
الحكومة ١٨٠

في شلل الاذن ثلثا ديتها صحيحة ولو

لسان الاخرس ثلث الدية ١٨٧
لو قطع بعض لسان الأخرس
فبحساب المساحة وفي لسان
الصحيح بحسب حروف المعجم وان
لم يؤثر في الحروف فالحكومة ١٨٨
تبسط الدية على حروف المعجم وما
يتعلق بمقدارها ١٩٠
لو ذهب نصف اللسان الصحيح
بالجناية ولكن ذهب ربع الحروف
فالدية الربع ولو ذهب ربع اللسان و
ذهب نصف الحروف فالدية النصف و
كذا لو ذهب نصف الحروف و لم
يذهب من العضو شيء و تتعدد الدية
بتعدد الجناية ١٩٠
لو استلزمت الجناية العيب في أداء
الحروف فالحكومة ١٩١
لو ذهب بعض الحروف بجناية ثم
حصلت جناية أخرى تحسب الدية
مما بقي من الحروف بعد الجناية
الاولى و كذا لو اعدم شخص كلامه
من دون قطع فالدية كاملة ١٩١
لو قطع لسان طفل قبل نطقه فعليه
الدية كاملة ولو بلغ حد النطق عادة
ولم ينطق فقطعه فعليه ثلث الدية ولو
تخلف ذلك بعد اخذها رد الجاني
التفاوت ١٩٢
لو استلزمت الجناية ذهاب بعض
اللغات أو المصطلحات فالحكومة ١٩٣

قطعها بعد الشلل فثلث ديته ١٨١
في تغير لون الاذن أو تألمها الحكومة
الاصم كالصحيح ولو قطع الاذن
فسرى إلى الصمم ففيه ديتان و كذا لو
نقص السمع ١٨١
لو قطع الاذن فأوضح العظم وجب
دية الاذن و دية الموضحة ١٨٢
الخامس: الشفتان ١٨٣
في الشفتين لو استوصلتا دفعة واحدة
الدية كاملة ولو قطعتا متعاقبتين ففي
العليا النصف وفي السفلى ثلثا الدية
ولو قطع بعض منهما فبحساب
المقطوع ١٨٣
لو ضربهما فاستخرختا دفعة ففيه ثلثا
دية الشفتين ولو استؤصلت
المستخرجة ففيها ثلث الدية وفي
تقلصها
الحكومة ١٨٤
حد الشفة العليا و السفلى ١٨٥
لو تغير لونها فالحكومة و كذا لو
تورمت ١٨٥
في شق الشفتين ثلث الدية ان لم تبرء
و لم تلتئم و ان برأت فخمس
الدية ١٨٥
وفي احدهما ثلث الدية ان تبرأ والا
فخمس الدية ١٨٦
السادس: اللسان ١٨٧
في استيصال اللسان الدية كاملة و في

لو كانت في اللسان آفة فذهبت
بالجناية فان كانت لها تقدير شرعي
يؤخذ من الجاني والا فلا شيء
عليه ١٩٣

لو جنى على اللسان بغير قطع فذهب
كلامه ثم عاد تستعاد الدية وفي فترة
الذهاب الحكومة ١٩٣

حكم ما لو كان اللسان ذا
طرفين ١٩٣

لو ادعى المجنى عليه صحة اللسان و
ادعى الجاني خلاف ذلك يقدم قول
المجنى عليه ١٩٤

لو استلزم الجناية ذهاب فائدة
اللسان غير النطق فالحكومة ١٩٤
السابع: الاسنان ١٩٥

في الاسنان كلها الدية كاملة وفي كل
واحدة منها خمسون ديناراً لو كانت
في مقادير الفم وخمس وعشرون
ديناراً لو كانت في مآخر الفم ١٩٦

لا دية في الاسنان الزائدة الا
الحكومة ان طابقت مع الثلث ١٩٧
لو نقصت الاسنان عن الحد الذي هو
ثمانية وعشرين سنناً ١٩٧

لا فرق في لون الاسنان إذا كان اللون
أصلياً لا لعارض والا ففيه الثلث و
في ألم السن بلا سقوط
الحكومة ١٩٨

في الاسنان المزروعة أو الصناعية

الضمان ولو اختلفا في الصناعية و
الطبيعية فالمرجع إلى ثقات أهل
الخبرة والا فالتحالف ١٩٩

لو كسرت السن و بقيت الجذور ففيها
الدية ولو قلع آخر الجذور ففيه
الحكومة ٢٠٠

لو ذهب بعض السن ففي الجناية عليه
الدية بحساب المساحة على
الظاهر ٢٠٠

لو ادعى المجنى عليه ان المقلوعة
خمس و ادعى الجاني أقل منها ٢٠٠
لو قلعت سن الصغير أو كسرت فان

نبتت فالحكومة و الا ففيها الدية ٢٠١
لو اضطربت الاسنان ففيها الدية إن
كانت المنافع موجودة و ان لم يكن
كذلك ففيها الحكومة ٢٠١

لو نبتت السن المقلوعة كما كانت قبل
قلعها ثم قلعتها آخر فالدية ان نبتت
صحيحة و الا فالحكومة ٢٠٢

لو قطع الطبيب السن الصحيحة
اشتباهاً ففيه الضمان ٢٠٢
الثامن: الخدان ٢٠٣

في الخد خمس الدية لو بدا جوف
الفم فان عولج بحيث لم يبق لها أثراً
فالحكومة و الا فنصف العشر من
الدية ٢٠٣

لو لم يرجوف الفم ولكن الجناية
كانت نافذة في الخدين كليهما فعشر

يد واحد فلها نصف الدية ٢٠٧
 حد اليد التي فيها الدية المعصم فلا
 دية للأصابع مع قطع اليد ٢٠٧
 دية قطع الاصابع الخمس منفردة
 خمسمائة دينار و في قطع الكف مع
 فقد الاصابع نصف الدية ٢٠٨
 لو قطع أكثر من الحد ففي اليد
 خمسمائة دينار و في الزائد الحكومة
 وكذا لو قطعت من المرفق أو من
 فوقه أو من المنكب ٢٠٨
 لو قطع ذراع لا كف لها ففيه نصف
 الدية وكذا لو قطع عضد كذلك ٢٠٩
 اذا قطع اليد الشلاء ففيه ثلث
 ديتها ٢٠٩
 ولو استلذمت الجناية شللها ففيها ثلثا
 دية اليد الصحيحة ولو استلذمت
 الجناية الشلل في اليدين فالدية كاملة
 لا فرق في اليد بين الصحيحة و
 المعيبة بغير شلل و الكبيرة و
 الصغيرة ٢١٠
 لو جنى على اليد و نقص من قوة اليد
 أو عرضت عليها الرعشة أو المرض
 أو غيرهما فالحكومة ٢١٠
 حكم ما لو كان للشخص يدان ٢١٠
 لو قطع نصف اليد أو ربعها فبحساب
 المساحة ٢١١
 الثاني عشر: الاصابع ٢١٢
 في أصابع اليدين الدية كاملة و كذا

الدية و ان كانت ثاقبة فمأة
 دينار ٢٠٣
 التاسع: العنق ٢٠٤
 في العنق إذا انكسر فالدية كاملة و إذا
 التشم و صلح فالحكومة ٢٠٤
 لو جنى بما يمنع عن الازداد أو ثني
 عنقه و لم ينكسر فالحكومة وكذا لو
 زال الفساد و رجع إلى الصلاح ٢٠٤
 لو استلذمت الجناية الشلل في العنق
 ففيه الثلث، ولو ادعى الجاني الشلل و
 انكره المجني عليه يقدم قوله مع
 اليمين ٢٠٥
 العاشر: اللحيان ٢٠٦
 في اللحين الدية كاملة لو قلعا
 منفردين عن الاسنان و في كل واحدة
 منهما نصفهما ولو قلعا مع الاسنان
 فديتان لهما و للاسنان ٢٠٦
 في قلع بعض كل منها أو من احدهما
 فبالحساب ٢٠٦
 لو جنى عليهما بما يوجب النقص
 فالحكومة ٢٠٦
 لو ادعى المجنى عليه ان الجناية
 وقعت على كليهما و ادعى الجاني انها
 وقعت على احدهما ٢٠٦
 الحادي عشر: اليدان ٢٠٧
 في اليدين الدية كاملة و في كل
 واحدة نصفها و يتساوى اليمنى
 باليمنى و اليسرى باليسرى و من له

بحيث لا يقدر على القعود أو
 المشي ٢١٨
 لو صلح بعد الكسر أو التحديب و لم
 يبق من أثر الجناية شيء فمأة
 دينار ٢١٩
 لو عولج و بقي على الاحدوداب أو
 بقي من آثار الكسر أو تخلف
 عوارض فالدية كاملة ٢١٩
 في رض الظهر الحكومة و كذا في
 تغير لونه و تألمه ٢٢٠
 لو ادعى المجنى عليه الكسر و ادعى
 الجاني الرض يرجع إلى المتخصصين
 و الا يقدم قول الجاني ٢٢٠
 لو كسر الظهر بالجناية ثم شلت
 الرجلان فدية لكسر الظهر و ثلثا الدية
 لشلل الرجلين ٢٢٠
 لو كسر الحذبة بالجناية دون الظهر
 فالحكومة ٢٢٠
 الرابع عشر: النخاع ٢٢١
 في قطع النخاع دية كاملة و في بعضه
 الحساب بنسبة المساحة ٢٢١
 لو حصلت جناية و شك في قطع
 النخاع بها ففيها الضمان و في تغيير
 النخاع بها الحكومة ٢٢١
 إذا قطع النخاع و حصل به عيب في
 عضو آخر فان كان فيه الدية المقدرة
 تثبت مضافاً إلى دية النخاع تلك الدية
 و الا فالحكومة ٢٢٢

في أصابع الرجلين و في قطع كل
 واحدة منهما عشر الدية ٢١٢
 دية كل اصبع مقسومة على اناملها
 حتى الابهام ٢١٣
 في شلل كل اصبع ثلثا ديتها من غير
 فرق بين اصابع اليد و الرجل و في
 قطعها بعد الشلل ثلثها ٢١٣
 حكم الاصبع الزائدة و كذا الانملة
 الزائدة ٢١٥
 لو نقصت الاصابع نقص من الدية
 بازائها و كذا الانامل ٢١٥
 لو عرض عليها الاعوجاج أو المرض
 فالحكومة ٢١٦
 لو انفصل الظفر فان لم ينبت أو نبت
 اسوداً فاسداً فعشرة دنانير و الا
 فخمسة دنانير بلا فرق بين اصابع اليد
 و الرجل ٢١٦
 لو قطع الاصبع فاعادها صحيحة
 فالحكومة و كذا الظفر ٢١٧
 في قطع مقدار من الظفر تكون الدية
 حسب المساحة ٢١٧
 لو ادعى المجنى عليه ان الجناية
 وقعت على العضو سالماً و ادعى
 الجاني انها وقعت على المشلول
 فالقول مع المجنى عليه ٢١٧
 الثالث عشر: الظهر ٢١٨
 في كسر الظهر ان لم يصلح الدية
 كاملة و كذا لو احدودب أو صار

إذا تألمت السرة بالجناية أو تغير لونها
 ٢٢٦ فالحكومة
 ٢٢٧ السابع عشر: الذكر
 في قطع الحشفة فمازاد الدية كاملة
 ولو استلذمت الجناية الشلل في الذكر
 ٢٢٧ فثلث الدية
 لو قطع بعض الحشفة فالدية بنسبة
 المقطوع ان لم يوجب جناية أخرى
 والا فالمقدر أيضاً ٢٢٨
 لو انسدت مجرى البول بالجناية أو
 انخرم من دون قطع ففيه الحكومة ولو
 حصل ذلك من القطع فالدية و
 الحكومة ٢٢٩
 لو قطع الحشفة و قطع آخر مابقي من
 الذكر فعلى الأول الدية كاملة وعلى
 الثاني الحكومة ولو قطع شخص بعض
 الحشفة و الآخر مابقي منها ففي كل
 منهما بحساب المساحة ٢٢٩
 إذا قطع شخص بعض الحشفة و
 استأصل آخر الذكر ففي قطع بعضها
 الحساب بالمساحة و في استئصال
 الذكر الحكومة ٢٢٩
 في قطع ذكر العنين ثلث الدية و في
 قطع بعضه بحسابه من الذكر ٢٢٩
 لو قطع نصفه طولاً ففيه نصف الدية ان
 لم يحدث شلل في النصف الآخر و
 إلا فنصف الدية للقطع و ثلثا دية
 النصف للشلل ٢٣٠

إذا قطع النخاع ولكن عولج و لم يبق
 من أثر الجناية شيء فالحكومة ٢٢٢
 ٢٢٣ الخامس عشر: الثديان
 في قطعهما معاً الدية كاملة و في كل
 واحدة منهما نصف الدية بلا فرق بين
 اليمين و اليسار ٢٢٣
 لو قطعاً أو قطعت واحدة منها مع
 شيء من جلد الصدر ففي الثدي الدية
 و في الجلد الحكومة ولو اجاف
 الصدر ففيه دية الجائفة ٢٢٣
 لو استلذمت الجناية تخلفات في
 الثدي كقطع اللبن أو قلته فالحكومة و
 كذا لو تورمت أو تغير لونها ٢٢٣
 في قطع بعض الثدي سوى الحملة
 الدية بحساب المساحة ان لم تثبت
 حكومة أخرى ٢٢٤
 في قطع الحلمة من ثدي المرأة
 الحكومة و في قطعها من ثدي الرجل
 ثمن الدية ٢٢٤
 لو استلزم قطع الحلمة فساد تمام
 الثدي ففيه الدية المقررة ٢٢٥
 السادس عشر: السرة ٢٢٦
 في قطع السرة الحكومة ان لم يوجب
 الفتق و الا فيأتي حكمه بلا فرق بين
 قطع جميعها أو بعضها ٢٢٦
 لو استلذمت الجناية قطع السرة مع
 قطع الجلد من البطن ففي كل واحد
 منه حكمه ٢٢٦

في قطع ذكر الخنثى المشكل أو
المعلوم انوثيتها الحكومة ٢٣٠
لو قطع بعض الحشفة أو جميعها و
التثمت فعادت صحيحة ففيه الحكومة
٢٣٠
الثامن عشر: الخصيتان ٢٣١
في الخصيتين الدية كاملة و في قطع
اليسرى ثلثا الدية و في اليمنى ثلثها
لو قطعت أي منهما منفردة ٢٣١
لا فرق في الحكم بين الصغير والكبير
والشيخ والشاب ومقطوع الذكر و
غيره والعنين والاشل ٢٣٢
لو قطع بعض البيضة فالدية بحساب
المساحة في تغييرها عن محلها
الحكومة ٢٣٢
في انتفاخ الخصيتين أربعمأة دينار و
ان فحج فثمانمأة دينار و في انتفاخ
السرة مأة دينار ٢٣٢
لو استلزم قطع البيضة جناية أخرى
تثبت ديتها و الا فالحكومة ٢٣٢
في تألم البيضة و قطع العانة
الحكومة ٢٣٢
التاسع عشر: الفرج ٢٣٤
في الشفرين الدية الكاملة و تستوي
الكبيرة و الصغيرة و غيرهما ٢٣٤
لو شلت احديهما بالجناية فثلثا ديتها
ولو قطع المشلول ففيه الثلث ٢٣٤
لو قطع بعض الشفرة تكون الدية

بالحساب و في تورمها الحكومة لو
قطع الركب فالحكومة ٢٣٤
في اقتضاء امرأة ديتها كاملة من غير
فرق بين الأجنبي و الزوج ٢٣٥
لو كانت المرأة مكروهة من غير زوجها
فلها مهر المثل مع الدية بخلاف ما لو
كانت مطاوعة ولو كانت المكروهة
بكرأ يجب لها ارش البكارة زائداً
على ما تقدم ٢٣٦
لو حصل بالافضاء عيب آخر
ضمنه ٢٣٧
لو كان المفضي غير كامل فالمهر و
الدية على العاقلة ٢٣٧
لو حصل الافضاء ثم التثمت و طاب
المحل و عاد كالأول فالحكومة ٢٣٧
العشرون: الايوان ٢٣٨
في الايوان الدية و في كل واحدة
النصف و في بعض كل منهما بحساب
المساحة ٢٣٨
في قطع بعض الايوان التقيسيط ٢٣٨
لو قطع الايوان فعيب به عضو آخر
ضمنه إما بالدية أو الحكومة ٢٣٩
لو عولج و لم يبق أثر من الجناية
فالحكومة ٢٣٩
الواحد و العشرون: الرجلان ٢٤٠
في الرجلين الدية الكاملة و في كل
منهما نصفهما و في أحدهما نصف
الدية و ان كانت فيها الاصابع ولو

لو كسرت واحدة منها فلم تبرأ
نصف الدية ولو برأت معيبة
فالحكومة ٢٤٤

فروع

الأول: من افتض بكرةً بأصبعه فخرق
مثنائها ففيه الدية و مهر نسائها ٢٤٥
الثاني: من داس بطن انسان بحيث
يخرج منه البول أو الغائط فعليه ثلث
الدية أو يداس بطنه حتى يحدث في
ثيابه و اما لو احدث بالريح فالحكومة
٢٤٥

الخامس: لو ضرب عجانه فلم يملك
بوله ولا غائطه فالدية كاملة وكذا لو
ضرب غير عجانه من سائر جسده
فلم يملكهما ٢٤٦
الرابع: لو ملك بالضرب احد الحدين
و لم يملك الآخر ففيه الدية ولو عولج
و برىء فالحكومة ٢٤٧

الخامس: لو استلذمت الجناية مرضاً
نفسياً ففيها الحكومة ٢٤٧

الفصل الخامس في الكسر و
الصدع و غيرها

في كسر كل عظم من عضو له مقدر
خمس دية ذلك العضو فان جبر على
غير عيب فاربعة أخماس دية كسره و
في موضحته ربع دية كسره و في

قطعت الاصابع العشر منفردة عن
الساق فالدية كاملة ٢٤٠

لو قطعت من مفصل الركبة أو من
أصل الفخذين ففي الزيادة الحكومة
ولو قطع الساقين مستقلين وكذا
الفخذين فالدية كاملة و في كل واحدة
منهما نصف الدية ٢٤١

لو استلذمت الجناية التورم في الرجل
او الأكم فـ فيها أو تـغير لونـها
فالحكومة ٢٤١

الثاني والعشرون: الاضلاع
في الاضلاع المحيطة بالقلب في كل
ضلع منها إذا كسر خمسة وعشرون
ديناراً و في صدعه اثنا عشر ديناراً و
نصف دينار و في نقل عظامه سبعة
دنائير و نصف و في الاضلاع التي
تلي العضدين عشرين دنائير إذا
كسرت و في صدعها سبعة
دنائير ٢٤٢

لو استلزم كسر الضلع جناية أخرى
تتعدد الدية إن كان لها مقدار ما لم
تبلغ دية النفس و الا فدية النفس إن
لم تعدد الجناية و ان لم يكن لها مقدر
شرعي فالحكومة ٢٤٢

الثالث والعشرون: الترقوة
في الترقوتين الدية و في كل منهما إذا
كسرت فجبرت من غير عيب أربعون
ديناراً ٢٤٤

مرضه ثلث دية ذلك العضو ان يبرأ
فان برأ على غير عيب فاربعة
أخماس دية رضه و في فكه من
العضو ثلثا دية ذلك العضو فان جبر
على غير عيب فاربعة اخماس دية
فكه ٢٤٨

لو ترددت الجناية بين الموضحة و
الرض و غيرهما فالمرجع أهل الخبرة
و ان لم يمكن فيؤخذ بالمتقين
منها ٢٤٩

لو تعد الضرب تتعدد الدية ان كانت
الآثار مختلفة و الا فتدخل غير
الاغلاظ في الاغلاظ ٢٥٠

في ثقل كل عظم نصف الدية كسرة الا
في الاضلاع ٢٥١

لو كسر الصلب فذهب جماعه ففيه
ديتان و كذا لو كسر الظهر أو
المجان ٢٥١

لو كسر بعصوص شخص فلم يملك
غائظه ففيه الدية الكاملة ولو لم يملك
ريحه فالحكومة ٢٥١

في قرحة كل عضو إذا لم تبرأ ثلث
دية ذلك العضو و إذا برأت
فالحكومة ٢٥١

لو ادعى الجاني جناية واحدة و ادعى
المجني عليه تعددها يقدم قول الجاني
ما لم يثبت المجنى عليه مدعاه بحجة
شرعية ٢٥٢

الفصل السادس في الجناية على
المنافع

و هي في موارد: ٢٥٣

الأول: العقل ٢٥٣

لو استلزمت الجناية ذهاب العقل ففيه

الدية كاملة و في نقصانه الحكومة و

كذا في الجنون الأدواري ٢٥٣

لو جنى عليه جناية فذهب عقله بذلك

لا تتداخل الدية ٢٥٤

لو ذهب العقل بالجناية ثم عاد تماماً

فالحكومة و كذا لو عاد ناقصاً ٢٥٥

لا فرق في ذهاب العقل أو نقصانه بين

الضرب أو الفزع أو السحر ٢٥٥

لو ادعى الجاني ذهاب العقل في

المجني عليه قبل وقوع الجناية عليه

و ادعى ولي المجني عليه ذهابه

بالجناية يقدم قول ولي المجني عليه

مع اليمين ٢٥٥

لو ادعى ولي المجنى عليه ذهاب

العقل بالجناية و ادعى الجاني ذهاب

سمع احدى الاذنيين فالمرجع أهل

الخبرة و الا يقدم قول الجاني مع

يمينه ٢٥٦

لو ادعى ولي المجني عليه ذهاب

العقل و ذهاب السمع و ادعى الجاني

ذهاب احدهما فقط يقدم قول

الجاني ٢٥٧

لو ادعى المجنى عليه نقص سمع
احداهما قيست الى الصحيحة إن لم
يمكن الرجوع إلى أهل الخبرة وتجب
الدية حسب نقصان ٢٦١
الثالث: ضوء العينين ٢٦٣
في ذهاب البصر منهما الدية كاملة و
من احداهما نصفها من غير فرق بين
افراد العين ٢٦٣
لو قلع الحدقة فليس عليه الا دية
واحدة ولو جنى عليه بغير ذلك فعليه
ديتان ٢٦٣
لو ادعى المجنى عليه ذهاب البصر
من دون ذهاب اصل العين و انكر
الجاني فالمرجع أهل الخبرة و الا
حلف القسامة ٢٦٤
لو شهد أهل الخبرة بالعود بعد مدة
فان عاد فالحكومة و ان لم يعد في
تلك المدة و حصل اليأس منه
استقرت الدية ٢٦٤
لو مات قبل مضي المدة التي اجلت
لعود بصر العين ولم يعد استقرت الدية
وكذا لو قلع شخص آخر العين
المجنى عليه كذلك ولو ثبت عوده في
أثناء المدة و مات فالحكومة ٢٦٥
لو اختلفا في عود البصر فالمرجع إلى
أهل الخبرة والا فالقول قول المجنى
عليه ٢٦٦
حكم ما لو جنى على عين شخص و

الثاني: السمع ٢٥٨
في ذهاب السمع من الاذنين جميعاً
الدية و في ذهاب سمع كل اذن نصف
الدية ولو لم يكن له سوى سمع اذن
واحد ففيها النصف أيضاً ٢٥٨
لو علم بذهاب السمع و عدم عوده أو
شهد أهل الخبرة استقرت الدية و ان
لم يعلم و احتمل العود ينتظر فان عاد
فالحكومة و حكم ما لو مات في أثناء
الانتظار ٢٥٨
لو انكر الجاني ذهاب سمع الجنى
عليه رجع إلى أهل الخبرة والا
استخير حاله وان لم يكن الاستخبار
احلف القسامة و حكم للمجنى
عليه ٢٥٩
وكيفية القسامة ٢٦٠
إذا قطع الاذنين وذهب السمع به فعليه
الديتان ولو جنى عليه بجناية أخرى
فذهب سمعه فعليه دية الجناية
والسمع ٢٦٠
لو قطع احدى الاذنين فذهب السمع
من الاذنين فدية و نصف، إذا لم
يزدهب السماع ولكن وقع في الطريق
نقص حجب عن السماع فالحكومة و
كذا لو وقع تشويش في السمع ٢٦١
في ذهاب سمع الصبي الدية ولو
تعطل نطقه فالحكومة مضافة إلى
الدية ٢٦١

اغفلته و ان ثبت دعواه يؤخذ بالدية و
 ٢٧٢ الا فيستظهر عليه بالسامة
 لو ادعى نقص الشم فان أمكن اثباته و
 الا فيحلف و يقضي بما يراه الحاكم
 من الحكومة و يصح اثبات مقدار
 النقص بالامتحان و المقايضة بشامة
 ٢٧٢ أبناء سنه كما في البصر
 لو ادعى الجاني ذهاب الشم قبل
 الجناية و ادعى المجني عليه ذهابه
 ٢٧٣ بها
 لو قطع الانف فذهب الشم فعليه ديتان
 و كذا لو جنى عليه جناية ذهب بها
 الشم و لو لم يكن لها جناية
 ٢٧٢ فالحكومة و الدية
 لو اختلفا في عود الشم بعد الاتفاق
 على ذهابه فالمرجع أهل الخبرة والا
 ٢٧٣ يختبر بما تقدم
 ٢٧٤ الخامس: النطق
 في ذهاب النطق كله الدية كاملة و في
 ذهاب بعضه الدية بنسبة ما ذهب من
 حروف المعجم و لم يفصحه
 ٢٧٤ منها
 لو جنى على شخص فذهب كلامه ثم
 قطع هو أو غيره لسانه ففي الأولى
 ٢٧٤ تمام الدية و في الثانية ثلثها
 لو ادعى المجني عليه ذهاب التكلم
 بالجناية و انكره الجاني فالقول مع
 المجني عليه مع اليمين ان لم يمكن

ادعى الجاني انه كان لا يبصر بها و
 ٢٦٦ ادعى عليه عكس ذلك
 لو ادعى نقصان البصر في احديهما
 قيست الا اخرى و اخذت الدية
 ٢٦٧ بالنسبة
 ٢٦٨ كيفية القسامة
 لو اتفقا على أصل الجناية و قلة
 الرؤية و ادعى الجاني انها كانت قبل
 الجناية و ادعى المجني عليه انها
 ٢٦٩ حصلت بالجناية
 لو ادعى النقص في رؤية العينين
 قيستا إلى من هو من أبناء سنه ان لم
 يمكن الرجوع إلى أهل الخبرة ٢٦٩
 طريق المقايضة هنا كما في
 السمع ٢٦٩
 لو جنى على عينه فصار اعشى أو
 اجهر فالحكومة و كذا لو احمر بياض
 ٢٧٠ عينه بالجناية
 الرابع: الشم ٢٧١
 في اذهلب الشم عن المنخرين الدية
 كاملة و عن المنخر الواحد
 ٢٧١ نصفها
 في نقص الشم و عوده بعد ذهابه
 ٢٧١ الحكومة
 لو ادعى المجني عليه ذهاب الشم و
 انكر الجاني ذهابه يرجع إلى أهل
 الخبرة و المتخصصين و الامتحان
 بالروائح الحادة و المحرقة في حال

إذا ذهب صوته بالنسبة إلى بعض
الحروف وبقي بالنسبة إلى بعض
الآخر فالحكومة ٢٧٨
الثامن: صعر العنق ٢٧٩
في صعر العنق الدية كاملة ٢٧٩
التاسع: تعذر الانزال ٢٧٩
لو استلزمت الجناية تعذر الانزال
فالدية كاملة وكذا في تعذر انزال
المرأة بلا فرق بين أن يكون ذلك
بالجناية أو بالتهويل والتخويف و
غيرهما ٢٧٩
لو تعذر الانزال مدة ثم حصل الانزال
فالحكومة ٢٨٠
في تعذر الاحبال الدية وكذا في تعذر
الحبل ٢٨٠
العاشر: انقطاع الجماع ٢٨١
لو كانت الجناية سبباً لانقطاع الجماع
بالمرة وعدم نشر الآلة فالدية كاملة
ولو عاد فالحكومة ولا فرق في
السبب بين الضرب والخوف أو
غيرهما ٢٨١
لو ادعى المجني عليه انقطاع الجماع
بالجناية وانكره الجاني فان لم يكن
الرجوع إلى أهل الخبرة و
المتخصصين يحلف المجني عليه و
يقضى له ٢٨٢
الحادي عشر: ذهاب قوة
الرضاع ٢٨٢

الرجوع إلى أهل الخبرة ٢٧٤
لو ادعى المجني عليه ذهاب بعض
النطق وانكره الجاني فالمرجع إلى
أهل الخبرة و الا فيقضى له بعد
الحلف ٢٧٥
لو عاد النطق فالحكومة سواء ذهب
تمامه أو بعضه ولو ذهب و عاد بعضه
فبالحساب ٢٧٥
السادس: الذوق ٢٧٦
في ذهاب الذوق بالجناية الدية و في
نقصانه الحكومة ٢٧٦
في تشخيص ذهاب الذوق يرجع إلى
أهل الخبرة و المتخصصين و الا يقدم
قول الجاني مع الحلف و مع تحقق
اللوث لا بد من القسامة ٢٧٦
لو قطع اللسان فليس عليه الا الدية و
الذوق تبع له الا إذا جنى على اللسان
فذهب الذوق ثم جنى عليه جناية
فيها الدية تتعدد الدية ٢٧٦
لو جنى على مغرس لحيته فالحكومة
وكذا لو جنى على لسانه فلم يستطع
ادارة الطعام به ٢٧٧
لو عاد الذوق فالحكومة ٢٧٧
السابع: ذهاب الصوت ٢٧٨
في ذهاب الصوت كله الدية كاملة و
إذا ورد نقص فالحكومة ٢٧٨
لو جنى عليه فذهب صوته ونطقه كله
وكذا ذوقه تتعدد الدية ٢٧٨

٢٨٦ القلب
إذا سكن نبضات قلب المجنى عليه
بالجناية ثم عادت ففيها الدية كاملة و
في تقليلها الحكومة و المرجع في
تعيين ذلك أهل الخبرة و المتخصصين
٢٨٦
لا فرق في ذلك بين الضرب و
الاخافة و التهويل ولا بين الصغير
الكبير
٢٨٦
في ذهاب المنافع عن الاعضاء
الداخلية بالجناية الدية كاملة و في
ذهاب بعضها الحكومة و في تعيين
ذلك يرجع إلى أهل الخبرة و
المتخصصين
٢٨٧
في ذهاب المنافع التي لا تقدير لها
بالخصوص في الشرع بالجناية الدية
كاملة و في تقليلها الحكومة
٢٨٧
حكم الامراض المعدية لو عدى إلى
الغير
٢٨٧
في ان الحكومة منوطة بنظر الحاكم
الشرعي
٢٨٨

الفصل السابع في الشجاج و الجراح
الأول: الحارصة و فيها بعير و تتعدد
الدية بتعدددها
٢٨٩
لو كان الجاني في الحارصة صبيّاً أو
مجنوناً. فالدية ليست على
العاقلة
٢٩٠

لو كانت الجناية سبباً لذهاب الرضاع
و انقطاع اللبن فالحكومة ولو اختلفا
في ذلك فالقول معها ان لم تكن بينة
على الخلاف
٢٨٢
الثاني عشر: تعذر الطمث
٢٨٣
لو كانت الجناية سبباً لتعذر الطمث
ففيها ثلث الدية ولو عولج فعاد
فالحكومة
٢٨٣
المرجع في تعذر الطمث أهل الخبرة
و الا ينتظر إلى سنة ولو ادعت تعذر
الطمث بالجناية و انكره الجاني يقدم
قولها مع اليمين
٢٨٣
الثالث عشر: النزيف
٢٨٤
لو كانت الجناية سبباً للنزيف فان
استلزم الموت فالدية كاملة و الا
فالحكومة
٢٨٤
لو ضربه فرعف المضروب فان مات
من الرعاف فعليه الدية كاملة و الا
فالحكومة ان لم يكن للجناية تقدير
خاص شرعي
٢٨٤
الرابع عشر: سلس البول و
انقطاعه
٢٨٥
في سلس البول الدية كاملة ان كان
دائماً ولو لم يكن كذلك فالحكومة و
المرجع في تعيينه أهل الخبرة
٢٨٥
في قطع البول الدية كاملة ولو عولج و
فتح فالحكومة
٢٨٥
الخامس عشر: توقف نبضات

من الأقسام ٢٩٥
لو كانت الجناية موضحة فجنى آخر
فجعلها هاشمة و ثالث منقلة و رابع
مأمومة فلكل واحد منهم ديتها ٢٩٦
لو اختلفت مقادير الشجة في الجناية
الواحدة تكون الدية على الأكثر
عمقاً ٢٩٧
لو اجافه شخص و ادخل سكينه في
الجرح و لم يوسعه فعلى الثاني
التعزير و ان وسعها ففيها الحكومة و
ان وسعها بحيث يصدق عليها جائفة
فعليه ديتها ولو طعنه من جانب و
اخرج من آخر تتعدد الجائفة ولو فتق
الجائفة بعد الخايطة فان كانت غير
ملتئمة فالحكومة و ان كانت ملتئمة
فعليه دية الجائفة ٢٩٧
دية الشجاج في الرأس و الوجه سواء
٢٩٨
و ان الشجاج في البدن بنسبة دية
العضو الذي يتفق فيه الجراحة ان
كانت له دية مقدرة و ان لم تكن له
دية مقدرة فالحكومة ٢٩٩
لو جرح عضوين كان لجرح كل عضو
حكمه ولو جرح موضعين من البدن
جرحاً متصلاً ففيه دية واحدة ٢٩٩
المرأة تساوي الرجل في ديات
الأعضاء و الجراحات حتى تبلغ ثلث
دية الرجل ثم تصير ديتها نصف دية

الثاني: الدامية و فيها بعيران ٢٩٠
الثالث: المتلاحمة و فيها ثلاثة
اباعر ٢٩٠
الرابع: المسحاق و فيها اربعة
اباعر ٢٩١
الخامس: الموضحة و فيها خمسة
اباعر ٢٩١
السادس: الهاشمة و فيها عشرة
أباعر ٢٩٢
السابع: المنقلة و فيها خمسة عشر
بعيراً ٢٩٢
الثامن: المأمونة و فيها ثلث
الدية ٢٩٢
التاسع: الدامغة تزيد ديتها على
المأمومة بالحكومة ٢٩٣
العاشر: الجائفة و فيها الثلث الا في
جائفة الخد ففيها خمس الدية ٢٩٣
لا تختص الدية بالابل و الجاني مخير
بين الاصول الستة و تجزى القيمة
أيضاً ٢٩٤
لا تختلف الدية المقررة بصغر الجرح
و كبره في الطول و العوض و انما
تختلف بالنزول ٢٩٤
لو تعددت الموضحة فلكل منها ديتها
ولو أوصل ثالث احديهما بالآخرى
فعليه ديتها ٢٩٥
حكم ما لو كان الايصال بين
الموضحتين بالسراية و ما يتصور فيها

الرجل بلا فرق بين كون الجاني رجلاً أو امرأة و يقتص من الرجل للمرأة و بالعكس حتى تبلغ الثلث و يقتص مع رد المرأة التفاوت عليه لو جنت هي عليه فيما زاد عن الثلث و بغير رد لو جنى هو عليها و كل ما فيه دية من أعضاء المسلم تكون في الذمي و الذمية أيضاً ٣٠٠

لو نفذت نافذة في شيء من بدن الرجل ففيها مائة دينار و هل المرأة كذلك أو فيها الحكومة؟ ٣٠١
كل عضو له دية مقدرة ففي شلله ثلثا تلك الدية و في قطعه بعد الشلل ثلث دية ٣٠٢
في الفتق ثلث الدية سواء كان داخلياً أو خارجياً ٣٠٢

الجناية على الوجه بلطم و نحوه تكون على أقسام: ٣٠٣
الأول: إذا أسود الوجه من جرح ولا كسر فأرشها ستة دنائير ٣٠٣
الثاني: إذا أخضر بلا جرح ولا كسر فأرشها ثلاثة دنائير ٣٠٤
الخامس: إذا احمر من غير جرح ولا كسر فأرشها دينار و نصف ٣٠٤
الرابع: ما إذا شك فيه انه من أي الأقسام المتقدمة فأرشها دينار و نصف ٣٠٤

لو احدثت الجناية التورم و انتفاخ

العضو بلا تغير فالحكومة فلو احدثت التغير و التورم فالتقدير و الحكومة ٣٠٤
الجناية بلطم و نحوه على البدن أرشها نصف ما تقدم من الإقسام على الوجه و في اللطم على الرأس و الاذن و الحكومة بلا فرق بين الذكر و الانثى و الصغير و الكبير ٣٠٥

لا فرق في الضرب الموجب لتغير العضو بين أن يكون لغرض عقلائي أو شرعي أو لم يكن كذلك و كذا لا فرق بين استيعاب تمام الوجه و العضو أو مقدار منهما كما لا فرق بين زوال التغير سريعاً أو بقاءه و غير ذلك ٣٠٥

حكم ما لو تغير لون العين باللطم ٣٠٦
إذا ولد المولود و توقف حياته على الضرب فهل يجب الضرب؟ ولو ضربه فهل تجب الدية؟ ولو ترك الضرب و مات فهل تجب الدية؟ ٣٠٧
مَن لا ولي له فالحكم الشرعي و ليه و له استيفاء القصاص أو الدية و هل له العفو؟ ٣٠٧

لو لم يتمكن من الحاكم الشرعي ولا الاستيذان منه فالولاية للثقات من المؤمنين ٣٠٨

الجنين ٣١٦
وكذا يحرم التسبيب و الضمان يدور
مدار قوة السبب على المباشر أو
العكس ولو افزعها مفزع فالدية على
المفزع ٣١٧
لو دار الامر بين موت الام و اسقاط
جنينها الذي لم تلجه الروح يتعين
الاسقاط و هل تجب الدية؟ ٣١٧
حكم ما لو دار الأمر بين أن يرد على
الام عيب أو مرض و بين اسقاط
الجنين لدفع العيب و المرض ٣١٧
تلحظ دية أعضاء الجنين بالنسبة إلى
ديته و في الجراحات و الشجاج على
النسبة ان لم يلجه الروح و الا
فكالاحياء ٣١٨
حكم نقل الجنين من رحم إلى رحم
أخرى ٣١٨
لو افزع مجامعاً فعلى المفزع عشرة
دنائير لضياح النطفة ٣١٩
لو خفي على القوايل و اهل الخبرة
كون الساقط مبدأ نشو انسان فان
حصل بسقوطه نقص فالحكومة و ان
وردت على الام جناية فديتها و الا
فلا شيء عليه ٣٢٠
دية الجنين ان كان عمداً أو شبهه فمن
مال الجاني ٣٢٠
و ان كان خطأً فعلى العاقلة سواء
ولجت فيه الروح أو لم تلج و يلحق

الفصل الثامن في دية الاجهاض
الاجهاض حرام و يترتب عليه
الدية ٣٠٩
دية الحمل حسب اختلاف
مراتبه ٣٠٩
في تحديد مراتب الحمل ٣١١
هل يحسب ما بين مراتب
الحمل؟ ٣١٢
لو أقت المرأة حملها فعليها دية ما
القتة ولا نصيب لها من هذه الدية
ويرث دية الجنين من يرث
المال ٣١٣
لو سقط الجنين بالجناية و لم يحصل
نقص لا في الجنين و لا في الام
فالحكومة ٣١٤
لو كان الجنين متكوناً من الزنا فعشر
دية ولد الزنا ٣١٥
لو قتلت المرأة فمات ما في جوفها
فدية المرأة كاملة و دية أخرى لموت
ولدها حسب ما تقدم و حكم ما لو
اشتبه الجنين ٣١٥
لا كفارة على الجاني في اسقاط
الجنين الا بعد العلم بولوج الروح فيه
ولا اعتبار بالحركة إلا إذا كانت كاشفة
عن الحياة ٣١٦
لو تعدد الولد تعددت الدية سواء كان
في المراتب أو بعد ولوج الروح ٣١٦
تحرم المباشرة في اسقاط

بالخطاء المحض من القى الشارع
قصده ٣٢١

لو ضرب الحامل خطاء فالقت الجنين
و ادعى ولي الدم انه كان حياً فان
اعترف الجاني ضمن العاقلة دية
الجنين غير الحي و ضمن المعترف ما
زاد ٣٢١

و ان انكر ذلك كان القول قوله مع
اليمين ولو أقام كل منهما بيينة قدم
أرجح البينتين و الا فالقرعة ٣٢٢
لو اعترف الجاني بأن الجنين انفصل
حياً بالجناية و ادعى موته بسبب
آخر و انكر ولي الدم ذلك و انه انفصل
ميتاً بعمل بالقرائن و الا فيقدم قول
الجاني ٣٢٢

حكم ما لو كان الجنين من مسلم و
ذمي ٣٢٣
لو ضربها فالقت الجنى بعد ولوح
الروح فيه فالضارب قاتل يقاد منه ان
كان عمداً و الا يضمن الديد لو كان
شبه العمد و تضمنها العاقلة لو كان
خطاءً ٣٢٣

لو جنى عليها شخص فالقت جنينها
حياً فقتله آخر فان كانت الحياة
مستقرة فالثاني قاتل و يعزر الأول و
ان لم تكن حياته مستقرة فالأول قاتل
و حكم ما لو شك في استقرار
الحياة ٣٢٤

لو جنى على المرأة الذمية و هي
حبلية فاسلمت ثم اسقطت حملها
يضمن الجاني دية جنين المسلم و هل
تكون كذلك في الحربية؟ ٣٢٥
لو استلزمت الجناية المرض على
الجنين فان كان لها مقدر شرعي فهو
و الا فالحكومة ولو استلزمت الجناية
نقصاً على الجنين من جهة و زوال
نقص أو مرض عن الام من جهة
أخرى فهو ضامن بالجناية ٣٢٦
لو كان الحمل من الزنا و خافت الام
على نفسها من اظهار الحمل فهل
يجوز له اسقاطها؟ ٣٢٧

الفصل التاسع في الجناية على ميت
المسلم

تحرم الجناية على الميت المسلم و
تجب الدية على الجاني ٣٢٨
في قطع رأس الميت الحر مائة
دينار ٣٢٩
و في قطع جوارحه بحساب ديته و
بهذه النسبة في سائر الجنايات عليه و
كذا الحال في جراحه و شجابه و في
كل ما لا تقدير له الحكومة ٣٣١
لا فرق فيما تقدم من وجوب الدية
بين العمد و الخطاء و هل دية الخطاء
في جناية الميت على العاقلة أو على
نفس الجاني؟ ٣٣١

لو اسلم الكافر ثم مات و وقعت
الجناية عليه بعد موته يجري عليه
حكم ميت المسلم ٣٣٥
دية الجناية على المسلم ليست لورثته
بل للميت تصرف في وجوه الخير و
يتساوى في الحكم الرجل و المرأة و
الصغير و الكبير ٣٣٥

التشريع و الترقيع

يحرم تشريع الميت المسلم و فيه
الدية و غير المسلم لا حرمة فيه
ولادية ٣٣٦
لو امكن تشريع الكافر لايجوز
تشريع المسلم و ان توقف حياة مسلم
أو جمع من المسلمين عليه ولو فعل
ذلك مع امكان تشريع غير المسلم
أثم و عليه الدية ٣٣٦
لا فرق في التشريع بين الرجل و
المرأة ولكن لو فعل في جسد المرأة
لا بد من مراعاة الجهات
الشرعية ٣٣٧
لو توقف انقاذ حياة المسلم على
التشريع ولم يمكن تشريع غير
المسلم يجوز و هل يجوز للتعليم و
التعلم؟ ٣٣٧
في موارد جواز التشريع لا تسقط
الدية و كذا في موارد الضرورة
اليه ٣٣٧

دية جناية الصبي و المجنون على
الميت على العاقلة ٣٣٢
لو احرق الميت كان ديته عشر دية
الحي سواء كان تمام جسده أو بعضه
مما فيه احتياج نفس الحي أو كانت
فيه الدية المقدرة و ان لم تكن
فالحكومة ٣٣٣
لو تعددت الجنایات على الميت
تتعدد الدية سواء كان من شخص
واحد أو من أشخاص متعددة ٣٣٣
لو كان نصف الجسد أو بعضه ميتاً و
كان متصلاً بالجزء الحي منه و وقعت
الجناية على العضو الميت تكون
الجناية على الميت ٣٣٣
لو كسر عظم ميت بعد إقباره و تلاشى
جسده فهل فيه دية الجناية على
الميت؟ ٣٣٣
لو جنى على شخص بزعم انه حي ثم
بان انه يمناً يجرى عليه حكم الجناية
على الميت ٣٣٤
لو مات بحد شرعي يجرى عليه
جميع ما تقدم في الجناية على الميت
و هل يجرى ذلك لو اهدر الشارع
دمه؟ ٣٣٤
لو اشتبه المسلم بغيره يرجع إلى
العلامات المنصوصة و مع عدمها
يتعين بالقرعة بنظر الحاكم
الشرعي ٣٣٥

ضابط العصبة و يدخل فيها الآباء و
 ان علوا و الابناء و ان نزلوا ولا تشمل
 المتقربين بالام ولا يشترك العاقلة
 ٣٤٣ القاتل
 يشترط في العاقلة أمور أربع ٣٤٤
 لا يدخل في العاقلة أهل الدويان ولا
 أهل البلد إذا لم يكونوا عصبة ٣٤٥
 المتقرب بالابوين يقدم على المتقرب
 بالاب فقط ٣٤٥
 ما يتعلق بعقل المولى جنائية
 العبد ٣٤٦
 لا يعقل الا من علم انتسابه إلى القاتل
 و ثبت كونه من العصبة ولو بالحجة
 الشرعية ولا يسمع انكار الطرف لو
 انكر ٣٤٧
 لو كان للذمي عاقلة من المسلمين لا
 يتحملون عن الذمي العقل ٣٤٧
 الثانى: مورد تعلق الدية و يشترط فيه
 أمور خمسة ٣٤٧
 عمد الاعمى غير الملتفت خطأ
 تحمله العاقلة و ان لم تكن له عاقلة
 فمن مال نفسه و الا فعلى الامام ٣٤٩
 لا تضمن العاقلة جنائية عبد ولا بهيمة
 ان جنت كما لا تضمن اتلاف مال ولا
 جنائية عمد و شبهة ٣٥٠
 لو جنى على نفسه خطأ كان هدرًا
 ولا تضمنه العاقلة ٣٥٠

يحرم قطع عضو من الميت المسلم
 لتقريع عضو الحي الا إذا كانت حياته
 متوقفة عليه ولكن تجب الدية المقررة
 ولا يجوز إذا كان حياة العضو متوقفة
 عليه فلو فعل اثم و تجب الدية ٣٣٨
 لايجوز لاحد الاذن في قطع أعضاء
 جسده بعد الموت و كذا لأوليائه ولو
 اذن لا تسقط الدية ٣٣٨
 يجوز قطع عضو ميت كافر للتقريع
 ولا يجوز من الميت المسلم ولا فرق
 في الاعضاء بين الداخلية و الخارجية
 ٣٣٨
 في صورة جواز التقريع لايجوز ترقيع
 أجزاء الرجل للمرأة الاجنبية ولا
 العكس الا الضرورة ٣٣٩
 لو كان التقريع بالاجزاء الداخلية فان
 صار جزءاً يترتب عليه حكم جزء
 البدن و كذا ان لم يصير جزءاً و تعذر
 اخراجه و الا فيجري عليه حكم
 الميتة ٣٣٩
 يجوز التبادل في الاعضاء بالتقريع في
 مورد الجواز ٣٤٠

الفصل العاشر في العاقلة

العاقلة و تعريفها ٣٤١
 البحث فيها محصور في موارد
 ثلاث: ٣٤١
 الأول: تعيين محل العاقلة ٣٤١

العاقلة ٣٥٦
لا تسقط الدية عن افراد العاقلة لو
كان بعضهم غائباً ٣٥٧
لو ثبت أصل القتل بالحجة الشرعية و
ادعى القاتل الخطأ و انكرت العاقلة
فالقول قولهم مع اليمين ٣٥٧
لو جنى عمداً قبل بلوغه ثم بلغ
فسرى و مات المجني عليه بعد
البلوغ فالدية على العاقلة ٣٥٧
لو حلت المدة المؤجلة في دية القتل
الخطائي يطالب الدية ممن تعلق به
و يجوز للعاقلة و غيرها أن تؤدي ما
عليه قبل حلول الحلول ٣٥٧
لو تعددت الجناية تعدد الدية على
العاقلة لا يدور وجوب الدية على
العاقلة مدار كونها وارثاً فيجب العقل
ولو لم يكن وارثاً ٣٥٨
حكم ما لو جنى على مسلم خطأ ثم
اسلم فسرت الجناية فمات المجني
عليه فديته من مال الجاني ولو جرح
مسلم مسلماً ثم ارتد الجاني و مات
المجني عليه بالسراية فالدية على
العاقلة ٣٥٨
يجوز للجاني دفع الدية من مال نفسه
و ان كانت له عاقلة ٣٥٨
هل يجب في الأداء أن يكون المال

لا قتل الاب ولده خطأ فالدية على
العاقلة يرثها الوارث ولا يرث منها
الاب و ان لم يكن وارث غيره يرثها
الامام ولو قتله عمداً أو شبهه فالدية
عليه ولا نصيب له منها ٣٥٠
حكم الدية إن هرب القاتل العائد و لم
يقدر عليه ٣٥٢
لو لم تؤد العاقلة الدية بعد استقرارها
اخذت من مال الجاني و كذا لو لم
تكن له عاقلة أصلاً و ان لم يكن له
مال تؤخذ من بيت المال ٣٥٣
الخامس: في كيفية التقسيط دية قتل
الخطأ تستأدي في ثلاث سنين ولا
يقف ضرب الاجل إلى حكم
الحاكم ٣٥٣
في ابتداء زمان التأجيل ٣٥٤
تقسم الدية على العاقلة بالسوية الا
إذا رأى الحاكم الشرعي المصلحة في
التغيير ٣٥٥
لا ترجع العاقلة في الدية على
الجاني ٣٥٥
يعتبر الترتيب في العاقلة حسب
ترتيب الارث ٣٥٥
حكم ما لو ثبت عجز بعض افراد
العاقلة عن أداء ما عليه ٣٥٦
في ما لوت مات بعض افراد

أيضاً ٣٦٣ لا تسقط الكفارة لو أمر المقتول احد
 أن يقتله فقتله ٣٦٣
 لو اشترك جماعة في القتل فعلى كل
 واحد منهم كفارة ٣٦٣
 تجب الكفارة على الكافر لو قتل
 مسلماً ولو اسلم تسقط عنه و هل
 تجب على من قتل نفسه؟ ٣٦٤
 لو قتل من اباح الشارع دمه فلا كفارة
 فيه ٣٦٤
 لو قتل صبي أو مجنون مسلماً تتعلق
 به الكفارة ولكنها كفارة خطأ
 مطلقاً ٣٦٤
 لو قتل القاتل قصاصاً أو مات لا
 تسقط الكفارة وكذا في القتل الخطائي
 لو مات قبل أدائها ٣٦٥
 تعدد الكفارة ان تعدد موجبها ٣٦٦
 لو قتل شخص باعتقاد انه كافر ثم
 انكشف انه مؤمن تجب الكفارة ٣٦٦
 الفصل الثاني عشر في الجناية على
 الحيوان
 تنقسم الجناية على الحيوان باعتبار
 المجني عليه على أقسام: ٣٦٧
 الأول: ما يحل أكل لحمه عادة فمن
 اتلف منها شيئاً بالذكاة لزمه التفاوت

ملكاً للعاقلة؟ ٣٥٩
 لو أدى الجاني الدية إلى المجني عليه
 جهلاً بالحكم أو عمداً لا يرجع بها
 إلى العاقلة ٣٥٩
 تسترجع العاقلة الدية من ولي المجني
 عليه لو انكشف ان اعطائها لم يكن
 جامعاً للشرائط ولو تلفت في يد
 المجني عليه أو وليه يستحق
 الضمان ٣٦٠

الفصل الحادي عشر في كفارة القتل
 تجب كفارة الجمع بقتل المسلم عمداً
 وظلماً بلا فرق بين أن يكون المقتول
 حراً أو عبداً عاقلاً أو مجنوناً صبيّاً
 حتى الجنين إن ولج فيه الروح إن
 كانوا محكومين بالاسلام ٣٦١
 لا تجب الكفارة بقتل الكافر
 مطلقاً ٣٦١
 تجب الكفارة لو كان القتل بالمباشرة
 لا بالتسبب ٣٦٢
 تجب الكفارة المرتبة في قتل الخطاء
 المحض و قتل شبه العمد سواء وقع
 القتل في أشهر الحرم أو في
 غيرها ٣٦٢
 لو قبل أولياء المجني عليه في القتل
 العمدى الدية وجبت الكفارة

لا فرق في تعلق ارش الجناية بين
 العمد و الخطاء ولا بين البالغ و الصبي
 ٣٧١ و العاقل و المجنون
 الخامس: ما لا يقع عليه الذكاة ففي
 كلب الصيد أربعون درهماً بلا فرق
 ٣٧١ بين أقسامه
 في كلب الغنم عشرون درهماً وكذا
 في كلب البستان و في كلب الزرع
 ٣٧٢ قفيز من بر
 لا يملك المسلم الكلاب التي لا منفعة
 لها فلا يضمن قاتلها وكذا الحشرات
 ٣٧٢ و الخنازير
 الكلاب التي فيها اغراض صحيحة
 غير منهي عنها شرعاً في تلفها ضمان
 القيمة وكذا في يغيرها من
 ٣٧٣ الحيوانات
 كل ما لا يملكه المسلم لا ضمان فيه
 ٣٧٣ لو اتلفه
 ما يملكه الذمي مضمون بقيمته عند
 مستحليه و في الجناية على اطرافه و
 ٣٧٣ جراحاته الارش
 الخمر المتخذ للخل فيه الضمان وكذا
 قارورتها وكذا محال آلات
 ٣٧٤ اللهو
 حكم الضمان ان لم يعمل الذمي
 ٣٧٤ بشرايط الذمة

بين كونه حياً و ذكياً ٣٦٧
 لو اتلفه بغير تذكية ضمن قيمته ولو
 بقى فيه ما ينتفع فهو للمالك ٣٦٧
 ليس للمالك الزام الجنائي بالقيمة عن
 الحيوان المذكى ٣٦٧
 لو خرج بالذبح عن القيمة يضمنه
 الجنائي ٣٦٨
 لو قطع بعض أعضاء الحيوان أو
 جرحه أو كسر بعض عظامه مع
 استقرار حياته فعليه الارش و مع عدم
 استقرار الحياة فعليه تمام القيمة وكذا
 في القاء جنين البهيمة ٣٦٨
 الثاني: ما يصح ذكاته ولا يؤكل لحمه
 فان اتلفه بالذكاة ضمن الارش وكذا
 في قطع جوارحه ولو اتلفه لا بالذكاة
 ضمن قيمته حياً يوم الاداء ٣٦٩
 لو كان الحيوان مما لا يؤكل عادة و ان
 حل اكله شرعاً ضمن القيمة بالاتلاف
 سواء اتلفه بالتذكية أو بغيرها ٣٧٠
 لا يستثنى من القيمة ما لا يؤكل لحمه
 عادة الا إذا فرضت له قيمة في ظروف
 خاصة ٦٧٠
 لو شك في ان الحيوان الذي وقعت
 عليه الجناية مما لا يؤكل لحمه أو لا
 يؤكل لحمه ضمن القيمة ان لم يمكن
 الاستفادة من لحمه ٣٧٠

لو جنى على الزرع المملوك أو
الاشجار المملوكة ضمن مقدار
الجناية ٣٧٦
لو جنى على الاموال الصامتة و
الاشجار غير المملوكة ٣٧٦

ما يتعلق بجناية الدابة على
الزرع ٣٧٥
حكم ما لو غصب الكلاب
غاصب ٣٧٥
لو جنى على منفعة الحيوان مع بقاء
العين يضمن الجاني المنفعة ٣٧٦